جامعـــة قاصـــدي مربـــــاح - ورقلـــــة

كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

قسم علوم التسيير

رقم الترتيب : .....

رقم التسلسل : .....

مذكرة

مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير

في علوم التسيير

تخصص : تجارة دولية

إعداد الطالبة: بخـــتة فرحـــات

بعنوان:

بيئة الأعمال و أثرها على التنافسية الدولية

- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري -

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 04- ماي – 2010م

أمام لجنة المناقشة:

مداني بن بلغيث	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيســـــا
اعمر عزاوي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مقـــــررا
عبد الغني دادن	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشـــــا
احمد لعـــمى	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشـــــا

السنة الجامعية: 2010/2009.

الإهداء

إليك أمي

إليك أبي

أهدي هذه الثمرة من ثمار الجهد الذي تلقيته عنكما و أول دروسه المفيدة، فتفضلا بقبولها مني دليل حب خالد و احترام عظيم.

كما أهدي عملي هذا إلى عمي و إخوتي و أخواتي و إلى كل الأهل و الأصدقاء

كلمـــة شـــكر

بعد إنجـــاز هذا العمل لا يسعني إلاّ أن أحمد اللّه عـــز و جلّ على أن أمدّني بالقوة و الصبر على مواصـــلة هذا البحث و إتمـــامه.

كما أتقـــدّم بجزيل الشكر و عظيم التقديـــر للأستـــاذ عزاوي عمر لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة.

و لا يفوتني أن أعبّر عن تقديري الخـــالص و أمنيـــاتي إلى كلّ من أمدّني بيد المســـاعدة و التشجيع لإعداد هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الذين شرفونا بحضورهم لمنـــاقـــشـــة هـــذه المذكرة.

الملخص :

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية القرن العشرين تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جـــذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986 ، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أصبحت تـــضغط علـــى الاقتصاد الجزائري و تدفعه إلى ضرورةالقيام بالعديد من الإصلا حات الاقتصادية التي تهدف في مجملها إلى تحسين و تهيئة بيئة الأعمال، من أجل إعطاء انطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني وتدعيم تنافسيته.

ويتناول البحث دور الدولة الجزائرية في توفير بيئة أعمال معززة للتنافسية على المستوى العالمي من خلال التعرض لأهم الإصلاحات التي طب قتها، ليأتي بعدها تحليل بيئة أعمال الجزائر بعد تلك الإصلاحات و انعكاســـها على تنافسية الاقتصاد من وجهة نظر محايدة، و المتمثلة في الجهات الدولية التي تصدر مؤشرات تقيم بها بيئة أعمال الدول التي يشملها المؤشر وكذا قدرتها التنافسية بأكثر مصداقية و موضوعية، حيث ت وصلنا إلى نتيجة مفادها أن بيئة أعمال الجزائر مازالت غير ملائمة و غير جاذبة للاستثما ر مقارنة بمنافسيها من دول العالم وحتى بعض الدول العربية، مما انعكس على ضعف تنافسية الاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال، التنافسية الدولية، الاقتصاد الجزائري.

LE RESUME :

A' la fin du vingtième siècle, l'économie algérienne a connu de nombreux changements radicaux en raison de la crise économique, dont les racines remontent à la crise pétrolière de 1986, ces alternatives ont été synchronisés avec le progrès économique mondial, en exerçant la pression sur l'économie algérienne ce qui la pousser à faire plusieurs améliorations économiques afin de lui donner un nouveau départ et renforcer sa compétitivité.

Cette étude traite le rôle de l'état algérien dans l'amélioration du niveau de la concurrence mondiale, l'impact de cette dernière sur la compétitivité d'un point de vue neutre, représenté par les pays qui délivre des indicateurs d'évaluations ainsi que la compétitivité de ces pays avec plus de crédibilité et objectivité.

Nous avons constaté que le climat des travaux en Algérie est toujours inconvenable, ni attractif pour l'investissement, comparé avec les autres pays concurrents même arabes, qui mènent négativement à la faible compétitivité économique.

Les mots clé: Climat des travaux, la compétitivité mondiale, l'économie algérienne.

THE ABSTRACT:
In the end of twentieth century, the Algerian economy recognized many radical changes owing to economic crisis, which was related to the oil crisis of 1986, these alternations were synchronized with world economic progress from whom the Algerian economic get urged and persuaded to do several enhancements in the economic field, to improve and create a new beginning for the national economy and strength the competitiveness.
So, we took a survey about the works climate reverence which could help the competitiveness in our country (Algeria) by studying the main economic upturn application, after that we analyzed the political works climate in Algeria and its impact on, economy competitiveness from neutralist point of view, represented by international parties, that fives indications to assess world works climate that included by economic indicator and competitiveness power with more credibility and objectivity.
Where we found result that Algeria works climate is still not seemly nor appealing for investment, if we compare it with rival of other world countries and even, some Arabian ones, that lead negatively to weaker the competitiveness of economy.

The key words: works climate, competitiveness country, the Algerian economy.

قائمة المحتويات

الإهداء.....III
الشكر.....IV
ملخص.....V
قائمة المحتويات.....VII
قائمة الجداول.....XI
قائمة الأشكال.....XII
قائمة الملاحق.....XIII
المقـــدمـــة.....01

الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول التنـــافسية الدولية.....08

تمهيد.....09
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنـــافسية.....10
المطلب الأول: تعريف مستويات التنافسية.....10
المطلب الثاني: العلاقة بين مستويات التنافسية.....16
المطلب الثالث: أهم الخطوات لخلق التنافسية.....17
المطلب الرابع: بعض الأنماط غير التنافسية.....19
المبحث الثاني: التنـــافسية الدولية و أبعادها.....21
المطلب الأول: طبيعة التنافس الدولي.....21
المطلب الثاني: أنواع التنافسية الدولية وأسبابها.....22
المطلب الثالث: مقومات التنافسية الدولية.....24
المطلب الرابع : طرق قياس التنافسية الدولية.....25
المبحث الثالث: دور الدولة الداعم للتنـــافسية الدولية.....34
المطلب الأول: أهم التحولات الاقتصادية الدولية.....34
المطلب الثاني: الإطار النظري لدعم الدولة.....38
المطلب الثالث: مراحل تطور دعم الدولة للتنافسية.....44

خلاصـــة الفصـــل.....48

الفصل الثاني: تحليل بـــيئة الأعمال في ظل التنـــافسية الدولية.....49

تمهيد.....50

المبحث الأول: ماهية بـــيئة الأعمال.....51

المطلب الأول: تعريف بيئة الأعمال**.....52**

المطلب الثاني: المبادئ و الأنظمة الأساسية لبيئة الأعمال**.....54**

المطلب الثالث: المخاطرة و بيئة الأعمال**.....56**

المطلب الرابع: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال**.....57**

المبحث الثاني: مقومات بـــيئة الأعمال المعززة للتنـــافسية الدولية.....62

المطلب الأول: التدابير العامة**.....62**

المطلب الثاني: الإطار التنظيمي و التحفيزي **.....70**

المطلب الثالث: التدابير المتعلقة بدخول الشركات الأجنبية**.....77**

المبحث الثالث: دعائم بـــيئة الأعمال المعززة للتنـــافسية الدولية.....78

المطلب الأول: الاندماج في اقتصاد المعرفة**.....78**

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي **.....81**

المطلب الثالث: أثر تحسين بيئة الأعمال على التنافسية الدولية**.....84**

المطلب الرابع: بعض التجارب الناجحة في تحسين بيئة الأعمال المعززة للتنافسية الدولية**.....85**

خلاصـــة الفصـــل.....92

الفصل الثالث: إصلاح و تحسين بيئة الأعمال في الجزائر.....93

تمهيد.....94

المبحث الأول: الجيل الأول من الإصلاحات في الجزائر (1989-1998).....95

المطلب الأول: دوافع الإصلاحات الاقتصادية**.....95**

المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**.....97**

المطلب الثالث: آثار الجيل الأول من الإصلاحات على الاقتصاد الجزائري**.....105**

المبحث الثاني: الجيل الثاني من الإصلاحات في الجزائر (2000-2006).....110

المطلب الأول: خلفية الإصلاحات**..... 110**

المطلب الثاني: ركائز إصلاحات الجيل الثاني..... 110
المطلب الثالث: نتائج الإصلاحات.....120
المبحث الثالث: جهود الجزائر ضمن التحديات الجديدة.....121
المطلب الأول: مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.....121
المطلب الثاني: الشراكة الأورو جزائرية.....131
المطلب الثالث: استعدادات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....136

خلاصـــة الفصـــل.....142

الفصل الرابع: تحليل بيئة الأعمال في الجزائر وانعكاسها على تنافسية الاقتصاد الوطني ...143

تمهيد.....144
المبحث الأول: واقع بيئة الأعمال في الجزائر.....145
المطلب الأول: معطيات أساسية حول بيئة الأعمال في الجزائر.....145
المطلب الثاني: وضعية بيئة الأعمال في الجزائر ضمن المؤشرات الدولية.....152
المطلب الثالث: تقييم عام لبيئة الأعمال في الجزائر.....161
المبحث الثاني : الوضعية التنافسية للاقتصاد الوطني.....162
المطلب الأول: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري.....162
المطلب الثاني: وضعية الجزائر من خلال مؤشر التنافسية العالمية.....186
المطلب الثالث: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري.....191

خلاصـــة الفصـــل.....193

الخـــــاتمـــــة.....195
قائمة المصادر و المراجع.....200
المـــــلاحـــــق.....210

المقـــدمة:

شهدت البيئة الدولية في أواخر القرن العشرين العديد من التحولات الاقتصادية، الـــتي أدت إلى نـــشأة أوضاع اقتصادية جديدة تدور حول مفاهيم تحرير التجارة الدولية و تأكيد أهمية دور القطاع الخاص و التحـــول نحو اقتصاديات السوق في كثير من دول العالم، إلى جانب ثورة المعلومات و الاتصال التي أنتجت واقعا جديدا زاد في ديناميكية بيئة الأعمال و حدت المنافسة.

وفي ظل هذه التحولات، أصبحت التنافسية قضية هامة تحكم تلك البيئة، حيثباتت وســـيلة رئيـــسية لتطوير القدرة الاقتصادية للدول و العامل المحدد لها، فلم يعد اهتمام الدول منصب حول امتلاك موارد طبيعية أو ضآلة تكاليف اليد العاملة كمقياس لتحديد مستوى تنافسية الاقتصاد ، بقدر سعيها وراء توفير المقومات الأساسية التي تخلق بيئة أعمال ملائمة وجاذبة للاستثمارات المحلية و الأجنبية ، و التي تؤدي في النهاية إلى تعزيـــز تنافـــسية الاقتصاد.

و باعتبار أن التنافسية الإطار الجامع لمختلف التدابير اللازمة لقطف ثمار الاندماج في الاقتصاد العـــالمي، قامالعديد من الدول ومن بينها الجزائر لـ بلوغ معدلات مرتفعة من الإنتاجية و التشغيل بما يـــؤدي إلى زيـــادة متوسط الدخل الفردي و تحسين ظروف المعيشة، بجملة من التدابير و ا لإصلاحات للوصول إلى اقتصـ ـاد تنافـــسي قائم على بيئة أعمال معززة للتنافسية.

الإشكالـــية الرئيسية:

إن الرغبة في الوصول إلى اقتصاد تنافسي دفع الدول إلى تطبيق مختلف التدابير من أجل توفير بيئة أعمال ملائمة و أكثر جذبا للاستثمار على المستوى المحلي و خاصة على المستوى الدولي، وذلك لأن المستثمرين اليـــوم يحتكمون في توجيه استثماراتهم إلى جهات دولية، تقدم مؤشرات ذات مصداقية و تعرض نتائج الإصلاحات بأكثر موضوعية، من خلال إعطاء صورة حقيقية لبيئة الأعمال على المستوى الدولي، إن ما ســـبق يقودنـــا إلى طـــرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير واقع بيئة الأعمال في الجزائر على تنافسية الاقتصاد الوطني ؟

الأسئلة الفرعية:

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية، اعتمدنا على الأسئلة الفرعية، والتي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث:

1- ما المقصود بالتنافسية الدولية ؟

2- ما هو واقع هذه البيئة على المستوى الدولي ؟

3- ما أهم جهود الحكومة الجزائرية الرامية لتحسين بيئة الأعمال المعززة للتنافسية الدولية ؟ وما هي أهم آثارها على الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الجديدة ؟

4- هل التوازن في الاقتصاد الكلي كاف للحكم على الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري ؟

الفرضية الرئيسية:

وقصد الإجابة المبدئية للتسؤلات السابقة يمكن تحديد الفرضية التي سوف يتم اختبار صحتها أو خطئها من خلال هذه الدراسة، وهي كما يلي :

إن الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري مرهونة بنوعية بيئة أعمالها.

الفرضيات الفرعية:

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الفرضية، اعتمدنا على الفرضيات الفرعية التالية:

1- تقوم التنافسية الدولية على مدى نجاح الدولة في اختيار سياسات تؤدي إلى توفير بيئة تؤمن بالمبادرات الفردية و تتمسك بالاعتبارات الاجتماعية، وتستطيعن خلالها اختراق الأسواق الخارجية و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- تعتبر إصلاحات الجيل الأول التي قامت بها الجزائر قادرةللوصول إلى بيئة معززة للتنافسية، وبلوغ النتائج المرجوة (تنويع الصادرات و جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات و تحقيق الرفاهية).

3- واقع بيئة الأعمال في ظل المؤشرات الدولية هو مرآة عاكسة لمدى سيرورة و نجاعة التدابير و الإصلاحات التي تطبقها الحكومة الجزائرية.

4- وصول الجزائر إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد الكليينعكس على تحسن لوضعية التنافسية للاقتصاد الوطني.

أسباب اختيار الموضوع:

ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع و البحث فيه بكل جدية دون غيره من المواضيع، تكمن فيما يلي:

الاهتمام المتزايد الذي حظي به من طرف الكثير من الخبراء و الاقتصاديين و حكومات مختلف دول العالم، خاصة منها الدول النامية بما فيها الدول العربية في ظل مرحلة راهنة يميزها توجه العديد منها نحو تحسين بيئة أعمالها و من ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.

المقـــدمة:

قلة الدراسات و الأبحاث الأكاديمية على المستوى ال وطالتي عالجت هذا الموضوع و خاصة فيما يتعلق بربط التنافسية ببيئة الأعمال.

- بحكم تخصصنا في التجارة الدوليةو ميولنا الأكاديمي لدراسة مواضيع تحتاج للوصف و التحليل على المستوى الكلي، إلى جانب إيماننا بأن هذا الموضوع يلائم إلى حد ما التخصص الذي ننتمي إليه.

- الرغبة الملحة في الإطلاع أكثر على هذا الموضوع و التعمق فيه، و إزالة الكثير من الغموض بشأنه، كخطوة للتخصص فيه مستقبلا.

- التحولات التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، خصوصا بعد جملة الإصلاحات الجذرية التي عرفتها بعد الأزمة البترولية سنة 1986، و بعد دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ، و الترقب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل ما سبق ينعكس على نوعية ب يئة الأعمال، و بالتالي سيؤثر على تنافسية الاقتصاد الجزائري إيجابا أو سلبا.

أهداف البحث:

تحاول الدراسة الوصول لمجموعة من الأهداف يتمثل أهمها فيما يلي:

-الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة(خاصة تجارب الدول التي تمر بنفس مرحلة التنمية)، والتي استطاعت تحسين بيئة أعمالها و تعزيز تنافسية اقتصادها.

- التعرف على الإشكالات الرئيسية التي تعيق منتنافسية الاقتصاد الجزائري (البنية التحتية، التعليم العالي و التدريب، الاستعداد أو الجاهزية التقنية)، والتي يجب أن يتم دراستها بدقة و إيجاد حلول مناسبة لها.

- الصورة التي نأخذها عن بيئة الأعمال في الجزائر هي خير دليل على نتائج الإصلاحات، لكن يجب أن تكون صورة مأخوذة من مصادر تتميز بالموضوعية و المصداقية بعيدا عن أي مصالح شخصية.

- معرفة وضعية الاقتصاد الجزائري في بدايات العشرية الأولى من الألفية الثالثة من خلال مؤشرات دولية.

- الوصول إلى أن هناك علاقة طردية بين واقع بيئة الأعمال و الوضعية التنافسية للاقتصاد.

حدود الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة و تحقيق الأهداف المرجوة منها، فقد توجب علينا أن نقتصر في دراستنا هذه على المستوى الكلي دون المستوى ا لجزئي، و في الجانب التطبيقي اقتصرنا على دراسة الاقتصاد الجزائري مع عقد بعض المقارنات مع بعض الدول.

المقـــدمة:

و بالنسبة للحقبة الزمنية فقد ارتبطت بفترة الإصلاحات التي بدأتها الجزائر بعد الأزمة البترولية 1986 من جهة، و دراسة واقع بيئة أعمالها وأثرها على تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال المؤشرات الدولية المختلفة التي حصرناها في الفترة (2000- 2008)، من جهة أخرى.

المنهج المستخدم :

إن نوعية البحث الذي نعالجه، أوجب الاعتماد على منهج متنوع حتى نتمكن من جعله متوافقا مع محاور البحث المختلفة، حيث يستند بدرجة أولى على الوصف والتحليل، و صفي لكشف كل ما يتعلق بجوانب التنافسية وأهم مؤشراتها، بالإضافة إلى كل ما يتعلق ببيئة الأعمال المعززة للتنافسية الدولية.

و تحليلي بالتطرق إلى عرض و تقييمبعض الإحصائيات و المؤشرات الدولية التي تم معالجتها خلال البحث، هذا مع الاعتماد أحيانا على المنهج التاريخي، مثل التعرض لأهم محطات إصلاح بيئة الأعمال في الجزائر، بهدف عرض جهود الدولة الجزائرية في توفير بيئة معززة للتنافسية.

الدراسات السابقة:

نظرا لوجود متغيرين في الدراسة (بيئة الأعمال، التنافسية الدولية)، فقد قمنا بتقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاثة أقسام، حيث تعرضنا في القسم الأول إلى الدراسات التي شملت بيئة الأعمال، والدراسات التي شملت التنافسية الدولية في القسم الثاني، في حين تطرقنا في القسم الثالث إلى الدراسات التي جمعت بين بيئة الأعمال و التنافسية الدولية، ويمكن عرضها كما يلي:

أولا/ الدراسات التي تناولت بيئة الأعمال:

- دراسة فارس فضيل، 2004: تناولت هذه الدراسة- والتي تدخل في إطار أطروحة دكتوراه- أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية، ومن بين الجوانب التي تطرقت لها الدراسةلورة مدى استجابة السياسات العامة للدول العربية لمتطلبات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و حمايته و من ثم معرفة مدى وجود العراقيل التي تعيق اجتذابه، ومن بين النتائج التي توصلت لها الدراسة هي أن الدول الثلاث في السنوات الأخيرة أضحت في تسابق من أجل التنافس عبر تكثيف الجهود لتحسين المناخ الاستثماري الجذاب و الحرص على تكريس ثقة المستثمرين الأجانب أكثر و دفعهم نحو الاستثمار فيها بشكل جدي و فعال، و هذا ما شكل القاسم المشترك بينها ، كما توصلت الدراسة إلى أنجهود الدول الثلاث تفاوتت فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية (الخصخصة، إصلاح القطاع البنكي و المالي .....و غيرها من الإصلاحات)، مع التأكيد أن مصر خطت خطوات مشجعة في شأن ذلك، في

حين تتلبق الجزائر و المملكة لمنافستها، أما فيمايخص المحددات الاقتصادية الأخرى ، فتوصلت الدراســة إلى أن الجزائر و المملكة السعودية و بدرجة أقل مصر تتمتع كل منها بإمكانيات بشرية و مادية هائلة، لكنها لم تــستغل بالطريقة التي تمكنها من استقطاب أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر، و من جعل مساهمته أكثر فيها.

- دراسة قويدري محمد، 2005: تناولت هذه الدراسة - والتي تدخل في إطار أطروحة دكتوراه - تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن التحسن التدريجي للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، إضافة إلى الانفراج الأمــني يــساهم في تحسن نسبي في المناخ الاستثماري ، كماتوصلت الدراسة إلى أ ة بالرغم من تعدد وتنوع الفرص الاســتثمارية في الجزائر، إلا أن هناك عجز في كفاءة الأطر المؤسسية، وعدم مرونة في النصوص التشريعية، فضلا عن ضــعف أداء الجهات المكلفة بالترويج، والإعلام الخارجي، الأمر الذي أضفى ضبابية على الإستراتيجية الوطنية لاستقطاب رأس المال الأجنبي.

- دراسة منصوري الزين، 2006: تناولت هذه الدراسة - والتي تــدخل في إطــار أطروحــة دكتوراه-آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، ومن بين الجوانب التي تطرقــت لهــا الدراسةالإبرازات الرئيسية للمناخ المشجع للاستثمار و مدى توفرها في المنــاخ الاســتثماري الجزائــري ، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزائر أبدت إرادة قوية و بذلت جهودا معتبرة لتطوير و ترقية الاســتثمار، و ذلــك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، و بسن التشريعات و القوا ين المحفزة للاستثمار، و بعث المؤسسات المؤطرة له ، و تخصيص الأموال اللازمة لتطويره، لكن رواسب و تبعات عملية التحول من نظام ممركز إلى اقتصاد السوق و الإرث الكبير الذي ورثته عن نظام التسيير السابق حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب و المنتظر، مما انعكــس بعدم فعالية عند تطبيق القوانين و بالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي، و هو ما أضفى نوعا مــن الركود و الجمود على المشاريع الاستثمارية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

ثانيــا/ الدراسات التي تناولت التنافسية الدولية:

- دراسة *Hilke and Nelson*، 1988: استهدفت الدراسة تحليل القدرة التنافسية علــى المستوى القومي للولايات المتحدة الأمريكية، وقدمت إطار نظري حول مفهوم القدرة التنافسية والمؤشرات الــتي يمكن استخدامها لقياس القدرة التنافسية، ومن حيث الجانب التطبيقي للدراسة، فقد طبقت هذه المؤشــرات في قياس القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والتجارة الدولية، و خلصت الدراسة إلى قــوة الاقتــصاد القــومي الأمريكي بتأثير القدرة التنافسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة على المستوى القومي.

- **دراسةدويس محمد الطيب ، 2005:** تناولت هذه الدراسة- والتي تـــدخل ضـــمن مـــذكرة ماجستير- براءة الاختراع كمؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول مع الإشارة إلى حالة الجزائـــر ، وتوصـــلت الدراسة إلى أن التحكم في التكنولوجيا الحديثة من طرف المؤسسات والأفراد هو شرط ضروري لتحسين الظروف المعيشية لمواطني دولة ما، ومؤشر على القدرة التنافسية للمؤسسات والدولة، كما توصلت إلى أن وجود مؤسسات تستطيع النفاذ بمنتجاتها إلى الأسواق الخارجية عامل مشجع لتحسين تنافسية المؤسسات والدولـــة في آن واحـــد، ومرآة عاكسة لتحكمها في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة للاتصال والإعلام، وفيما يخص الجزائر فقد توصـــلت الدراسة إلى أن الإنتاج خارج قطاع المحروقات يعاني نقص على المستوى الكمي والكيفي، ولمعالجة هذه الوضعية فإن مؤسسات الجزائرية العمومية أو الخاصة مجبرة على إرساء ديناميكية حقيقية للإبداع التكنولوجي تسمح لهـــم بحيازة مميزات تنافسية في التصدير (إبداع المنتج) وكذا تحسين مستوى الإنتاجية (إبداع الأسلوب الفني).

- **دراسة مايكل بورتر، 1993:** تناولت هذه الدراسة دور الدولة الداعم للتنافسية، من خـــلال العمل الرائد الذي قام به عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية، و التي تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية.

وقد استعرض" **بورتر**" ستة محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية، قسمها إلى الآتي:

- **محددات رئيسية** وتضم المحددات الأربعة التالية: ظروف عوامـــل الإنـــتاج و مدى توفـــرها، ظروف الطلب من حيث حجمه، أهميته و تأثيراته و أنماطه، وضع الصناعات الـــمرتبطة و الـــمساندة لـــذلك النشاط و مدى وجودها، بالإضافـــة إلى الـــوضع الإستراتيجي و التنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعـــززة للقـــدرة التنافسية.
- **محددات مساعدة** ومكملة تتمثل في المحددان التاليان: دور الصدفة، ودور الدولة.

ثالثـــا/ الدراسات التي تناولت بيئة الأعمال والتنافسية الدولية:

- **دراسة طارق نوير، 2003:**تناولت هذه الدراسة - والتي تدخل ضمن سلسة أوراق العمـــل المعهد العربي للتخطيط -دور الحكومات الداعم للتنافسية مع الإشارة إلى حالة مصر ، وركزت الدراسة على تقييم جهود الحكومة المصرية في توفير بيئة أعمال مواتية مقارنة بالمنافسين العالميين وانعكاسها على تعزيـــز القـــدرات التنافسية للاقتصاد المصري، وذلك من خلال تخصيص جزء من الدراسة لتحليل بيئة الأعمال وتنافسية الاقتـــصاد المصري، مع إعطاء نماذج لتجارب دولية ناجحة في التنافسية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد المـــصري لا

يزال بحاجة إلى بذل جهود كبيرة في مجال إصلاح بيئة الأعمال، وأنه يجب العمل دائما على مقارنة نتـــائج هـــذه السياسات بالمنافسين الآخرين.

صعوبات الدراسة:

نشير إلى الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا لإعداد هذا البحث مثلما تواجه الباحثين الآخرين، نوجزها فيما يلي:

- تعدد المتغرات الفرعية التي تدخل في إطار المتغرين الرئيسيين،مما أدى إلى صعوبة التعمق والتدقيق في كل واحد.
- تضارب بعض الإحصاءات باختلاف مصادرها.

هيكلة البحث:

قسمنا الدراسة إلى أربعة فصول:

- **الفصل الأول:**تطرقنا فيهكل الجوانب المتعلقة بالتنافسية الدولية، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثـــة مباحـــث رئيسية، تناولنا فيها المفاهيم الأساسية للتنافسية، ثم تطرقنا إلى التنافسية الدولية و أبعادها، وآخر مبحث تناولنا فيه دور الدولة الداعم للتنافسية الدولية؛
- **الفصل الثاني:** تناولنا فيه تحليل بيئة الأعمالفي ظل التنافسية الدولية حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثـــة مباحث، من خلال التطرقلماهية بيئة الأعمال ، ثم تطرقنا إلى مقومات بيئة الأعمال المعززة للتنافسية الدولية، وقد ختمنا هذا الفصل بدعائم بيئة الأعمال المعززة للتنافسية الدولية؛
- **الفصل الثالث:** تناولنا فيهصلاح و تحسين بيئة الأعمال في الجزائر ، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثـــة مباحث، تطرقنا في كل من المبحث الأول و الثاني لل جيل الأول و الجيل الثاني من الإصلاحات في الجزائر، أما المبحث الثالث، فقد تناولنا فيه جهود الجزائر ضمن التحديات الجديدة؛
- **الفصل الرابع:** تناولنا فيه تحليل بيئة الأعمال في الجزائروانعكاسها على تنافسية الاقتصاد الوطني ، حيـــث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين تطرقنا في البداي ة لواقع هذه البيئةعلى المستوى الدولي ، و أخـــيرا الوضـــعية التنافسية للاقتصاد الوطني.
- **الخـــاتمة:** التي جاءت كنتيجة عامة لما تناولته هذه الدراسة مع إعطاء اقتراحات.

المـــــقدمة

الفصل الأول

مفاهيم أساسية

حول

التنافسية الدولية

الفصل الثاني

تحليل بيئة الأعمال

في ظل

التنافسية الدولية

الفصل الثالث

إصلاح وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر

الفصل الرابع

تحليل بيئة الأعمال في الجزائر

وانعكاسها على

تنافسية الاقتصاد الوطني

الخـــــاتمـــــة

المصادر والمراجع

الملاحق

تمهيد:

في علم الاقتصاد هناك ظواهر اقتصادية تمتاز بدقة تعريفها و بساطتها، وهذا لا ينطبق على ظواهر اقتصادية أخرى التي تمتاز في حقيقة الأمر بالتعقدو كذلك بالصعوبةفي تحديد تعريف دقيق لها، و من الأمثلة على ذلك نجـــد التنافسية باعتبارها ظاهرة اقتصادية معقدة الجـوانب،حيث نجد أن الاقتصاديين و المختصين في هذا المجال صـــادفتهم مشكلة تحديد أبعادها و جوانبها نظرا لتعقيداتها الناتجة عن حداثة الظاهرة، و اختلاف مستوياتها و معايير قياسها.

كما أصبحت التنافسية محاور اهتمام المنظمات الدولية، حيث يتم إصدار تقارير سنوية عنهـــا، و تـــبرز أهم ميزات هذه التقارير في استهدافها المباشر خدمة عملية وضع السياسات و صنع القرار في مختلف الـــدول الـــتي تشملها هذه التقاريرو، تصنيف الدول في هذه التقارير لا يهدف إلى المفاضلة المثيرة للحساسيات ، بل إلى المقارنـــة المحفزة لتفعيل الأداء و تحقيق الازدهار ، باعتبار أن التنافسية ليست هدفا بحد ذاتها بقدر ما هي وسيلة لزيادة الرفاهية و تحقيق التنمية المستدامة.

و من خلال ما سبق سنعمل على تسليط الضوء على النقاط التالية:

- مفاهيم أساسية حول التنافسية
- التنافسية الدولية و أبعادها
- دور الدولة الداعم للتنافسية الدولية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنافسية

إن وجود تقسيمات للأنشطة الاقتصادية (مؤسسة، قطاع و دولة)، أدى بدوره إلى وجود تعريف خـــاص للتنافسية حسب كل تقسيم، ولكن تبقى هناك علاقة تربطين مختلف التعاريف عند كل مستوى، لذا فأي خطـــوة نحو التغيير ستؤثر على التنافسية في مختلف المستويات، سواء كان هذا التغيير إيجابي (إتباع خطوات خلق التنافسية)، أو سلبي (إتباع سلوك غير تنافسي).

المطلب الأول: تعريف مستويات التنـــافسية

يختلف مفهوم التنافسية باختلاف مستويات الدراسة، فالتنافسية على مستوى المؤسسة تختلف ع ن التنافـــسية على مستوى القطاع -المتمثل في مجموعة من المؤسسات العاملة في صناعة معينة - و بدورهما تختلفان عن التنافـــسية على مستوى الدولة.

أولا/ تعريف التنـــافسية على مستوى المؤسسة الاقتصادية:

لقد أدى تزايد حدة المنافسة في ظل اقتصاد مفتوح، إلى ضرورة أن تعم ل المؤسسة جاهدة لمواجهـــة حـــدتها المتزايدة، عن طريق البحث المستمر عن أدوات و أساليب ذات فعالية و كفاءة، تسمح لها بتعزيز تنافـــسيتها، لـــذا أصبحت التنافسية التحدي الرئيسي الذي تواجهه المؤسسات المعاصرة في ظل بيئة ديناميكية يصعب السيطرة علـــى متغيراتها[1].

فتنافسية المؤسسة هي "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأه داف من ربحية و نمو و استقرار و توسع و ابتكار، و تسعى المؤسسات و رجال الأعمال إلى تحسين المراكز التنافسية نظرا لاستمرار تـــأثير المـــتغيرات العالمية و المحلية"[2].

و نقول عن مؤسسة أنها تنافسية "إذا كانت لها القدرة على تحمل المنافسة عن طريق خلق ميزة تنافسية"[3].

---

[1] عبد السلام أبو قحف، **سياسات و استراتيجيات الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص22.

[2] فريد النجار، **المنافسة و الترويج التطبيقي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص11.

[3] Jean-claude Tarondeau, Christine Huttin**, Dictionnaire de Stratégie d'Entreprise**, VUIBER, Paris, 2000, p41.

كما تعرف التنافسية على مستوى المؤسسة في بريطانيا على أنها "القدرة على إنتاج السلع الـــصحيحة و الخـــدمات بالنوعية الجيدة و بالسعر المناسب و في الوقت المناسب، و هذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"[1].

ومن هذا التعريف نجد أن المؤسسات تتنافس حول ثلاثة عناصر هي السعر، الجودة، التجديد و الابتكار[2].

و هذه العناصر تمكن المؤسسة من زيادة الأرباح، حيث أن المشروع قليل الربحية هو مشروع ليس تنافسي.

و بما أن التنافسية هي كذلك القدرة على المنافسة [3]، فإن للمنافسة التي تواجهها المؤسسة دورا هاما في التأثير على تحقيق أهدافها، مما يتطلب ضرورة التعرف على المنافسين و تحليل موقفهم التنافسي و اســـتراتجياتهم التنافـــسية لتتمكن المؤسسة من تحديد الإستراتجية التي ستتبعها، و ذلك من خلال العناصر التالية:

1) خفض التكلفة: و هي مدى قدرة المؤسسة أو وحدة الأعمال على تصميم و إنتاج و تسويق منتج بأقل تكلفـــة مقارنة مع تكاليف المؤسسات المنافسة لها، مع العلم بأن الوضعية التنافسية للمؤسسة في مختلف المجالات الإستراتيجية تمر عبر تقييم أو تحديد أهمية المزايا التي تتمتع بها مقارنة مع منافسيها فيما يتعلق بالتكاليف.[4]

2) تمييز المنتج: وهي قدرة المؤسسة على توفير منتج متميز و فريد له قيمة مرتفعة من وجهة نظر المـــستهلك، مـــن جودة عالية، خصائص فريدة، توفر خدمات ما بعد البيع [5]، و يرى **"فيليب كوتلر"** أنه يمكن للمؤسسة أن تتميز من خلال المنتج، من خلال الخدمات المقدمة أو من خلال العاملين[6].

و بناءا على هذه العناصر اقترح **"بورتر"*** ثلاثة استراتيجيات عامة للتنافس بغرض تحقيق أداء أفضل عن بقية المنافسين:

- **إستراتيجية قيادة التكلفة:** الإنتاج بأقل تكلفة كلية ممكنة، و تسمح هذه الإستراتيجية للمؤســـسة بتحقيق أربـــاح مرتفعة عن المنافسين[1].

---

[1] محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية و قياسها**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد24، ديسمبر 2003، ص 10.

[2] محمد صالح الحناوي و آخرون، **مقدمة في إدارة الأعمال و المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 28.

[3] Jean Marc Deleersnyder**, Marketing International**, 2ed, DALLOZ, 1986, p41.

[4] دادي عدون ناصر، **الإدارة و التخطيط الإستراتيجي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 08.

[5] نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998،ص 85.

[6] Philip Kotler, Bernard Dubois, **Marketing Management**, PUBLIC UNION, Paris, 2000, p 10.

* الاقتصادي مايكل بورتر صاحب الميزة التنافسية، أستاذ في كلية هارفرد للأعمال و المدير المشارك في تقرير التنافسية العالمية.

- **إستراتيجية التمييز:** و هي موجهة لسوق كبيرة الحجم و تعتمد على عرض منتجات و خدمات مختلفة و مميـــزة عن المنتجين الآخرين، و يكون هذا التميز على أساس الجودة، العلامة أو الخدمة[2].
- **إستراتيجية التركيز:** تقوم على أساس التركيز على جزء محدد من السوق أو منطقة جغرافية صغيرة بدل تغطيـــة السوق ككل للوصول إلى أفضل موقع فيه[3].

قد تواجه المؤسسة عراقيل تضعف من قدرتها التنافسية منها:[4]

- ضعف الهياكل التنظيمية في المجتمع؛
- انخفاض مستوى الموارد البشرية و تخلف الاتصالات الإدارية؛
- غياب قاعدة البيانات و منظومة المعلومات الإدارية؛
- غياب حرية المدرين و المسيرين؛
- غياب روح الفريق و حلقات الجودة؛
- تدهور المناخ التنظيمي و السلوك التنظيمي الفعال؛
- الفشل في قياس الفرص و في التعرف على التهديدات البيئية.

ثـــانيـــا/ تعريف التنـــافسية على مستوى القطاع الاقتصادي:

تلعب التنافسية على مستوى القطاع الاقتصادي، دورا هاما في تعزيز تنافسية الاقتصاد، خاصـــة القطـــاع الصناعي الذي يمثل 80%من التجارة الدولية [5]، وهذا ما أكد عليه **"بورتر"** حيث صرح "بوجود حاجة إلى بنـــاء تنافسية القطاعات الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد الكلي، لترجمة المكاسب إلى ازدهار مستدام، و في حالة فشل تحقيق الإصلاحات و تطوير الشركات، و التي تتطلب عادة تحولات كبيرة في الشركات و البلد، فإن الدولة تعـــرض إلى انحسار قدرتها التنافسية و اقتصادها لمخاطر اجتماعية"[6].

---

[1] Michel wissler, **qualité et compétitivite des entreprises du diagnostic aux actions de progrès**, 2 ed, Economica, paris, 1998, p24.

[2] توماس وهيلين، دافيد هنجر، ترجمة محمود عبد الحميد مرسي، زهير نعيم الصباغ، **الإدارة الإستراتيجية**، معهد الإدارة العامة، القاهرة، 1999، ص296.

[3] عبد السلام أبو قحف، **التجربة اليابانية في الإدارة و التنظيم** "الدعائم الأساسية و مقومات النجاح"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002، ص55.

[4] فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية و العالمية** "مفاتيح التنافسية و التنمية المتواصلة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 21.

[5] Orsetta Causa, Daniel Cohen, **Productivité Industrielle et Compétitivité**, centre de développement de l' OCDE, septembre 2005, p 05.

[6] جريدة الوطن، **تقرير التنافسية العالمية 2007**، 2007/02/11، http://www.al-watan.com/data

و التنافسية على هذا المستوى تعني "قدرة مؤسسات قطاع صنا عي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية، دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية، و بالتالي تتميز تلك الدولة في هذه الصناعة"[1].

و تفترض دراسة قطاع اقتصادي ما بأن تكون الوسائل و الإمكانيات القطاعية هامة و معتبرة، رغم أننا قد نجد فروقا داخل نفس القطاع، و التي ترجع بالأساس إلى جم لة من العوامل أهمها : مكان النشاط، عوامل الإنتـــاج، تشكيلة المنتجات، عمر المؤسسة، الظروف الإنتاجية، و عوامل أخرى.[2]

و هناك قطاعات صناعية تكون المنافسة فيها مكثفة و شديدة مثل الصناعات الغذائية، و هنـــاك قطاعـــات صناعية أخرى تكون المنافسة فيها محدودة مثل إنتاج الحديد و الصلب.[3]

و تنافسية القطاع تتحقق بالاعتماد على إرادة حقيقية وذلك بالتعاون و التنسيق بين عناصر القطاع الصناعي المختلفة من خلال:[4]

1- استخدام تكنولوجيا متشابه؛

2- الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها؛

3- الاستفادة من وسط عمالة مشترك؛

4- الارتباط بعلاقات أمامية و خلفية فيما بينها؛

5- وجود مجموعة من المؤسسات المرتبطة و الداعمة له لتكوين عنقود صناعي متميز.

ثـــالثـــا/ تعريف التنـــافسية على مستوى الدولة:

إن مفهوم التنافسية على مستوى الدولة بالرغم من تداوله في الكتب و المجلات الاقتصادية، إلا أنه لم يـــتم تعريفه بشكل واضح و دقيق، و لقد ارتبط هذا المفهوم بأمرين:

- **الأمر الأول:** شيوع مصطلح التنافسية الدولية في عهد الرئيس الأمريكـ ـي **"رونالد ريجان"** عندما قام بتكـــوين لجنة للبحث في تنافسية الصناعات الأمريكية و أسباب تدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلتها اليابانية، وقد تصاحب ذلك مع تفجر قضية العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحد الأمريكية خلال الفتـــرة (1981-1987)[1]، و زيادة المديونية الخارجية لها.

---

[1] كمال رزيق، فارس مسدور، **تعزيز التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الوطني الأول حول"المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، 22/23 أفريل 2003، ص201.

[2] McFatridje.D.G, **La Compétitivité** "Notions et Mesures", Ottawa, INDUSTRIES, Canada, 1995, p11.

[3] عبد السلام أبو قحف، **التنافسية و تغيير قواعد اللعبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص25.

[4] وزارة التخطيط و التعاون الدولي، الفريق الأردني للتنافسية، **التنافسية و التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية**، الأردن، 2001، ص04.

• **الأمر الثاني:** الوصول لتعريف دقيق للتنافسية على مس توى الدولة، يواجه عدة صعوبات، لأنه يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى مثل النمو، التنمية الاقتصادية، و ازدهار الدول، إلى جانب أن هذا المفهوم ديناميكي يتغير و يتطـــور باستمرار.

و إزاء هذه الصعوبات تم تقسيم تعاريف التنافسية إلى الفئات الثلاثة التالية:

1- تعريف التنـــافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول:

يتم قياس قوة أو تدهور تنافسية الدولة بالفائض أو العجز المحقق في الميزان التجاري للدولة "، و قد استخدم هذا التعريف لتفسير تنافسية الاقتصاد الأمريكي في الثمانينات من القرن العشرين مقارنة باليابان.

لكن يرى بعض الاقتصاديين، أنه لا يمكن تعميم تعريف التنافسية استنادا إلى وضع الميزان التجاري في جميـــع الحالات، فمن الممكن بلوغ مستويات معيشة مرتفعة من خلال وجو د عجز في الميزان التجـــاري متنـــامي (حالـــة الولايات المتحدة الأمريكية في الثما نينات)، كما يمكن حدوث العكس، فقد يتوازن الميزان التجاري في نفس الوقـــت الذي تنخفض فيه مستويات المعيشة(حالة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الث انية، و كذا حالتـــها في التسعينات) [2].

2- تعريف التنـــافسية المستندة إلى مستويات المعيشة:

ترتبط التنافسية هنا، بمدى تحقيق الدولة لمستويات معيشة مرتفعة، و يمكن تعريفها بأنها "قدرة الدولة علـــى تحقيق مستويات مرتفعة من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، مقاسا بمعدل نمو نصيب الفرد مـــن الناتج المحلي الإجمالي".[3]

كما يعرفها الإتحاد الأوروبي بأنها "توفير دخل حقيقي مستدام، تحسين المستوى المعيشي، و توفير مناصـــب عمل لكل الطالبين للشغل"[4].

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية** "مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية "، ج1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص282.

[2] طارق نوير، **دور الحكومات الداعم للتنافسية** "حالة مصر"، سلسة أوراق العمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2003، ص 05.

[3] نفس المرجع، ص 06.

[4] Michèle Debonneuil, Lionel Fontagne, **Compétitivité**, Le document Français, Paris, 2003, p 13.

3- تعريف التنـــافسية المستند إلى أوضاع التجارة الخارجية و مستويات المعيشة:

يشير مفهوم التنافسية وفقا لهذه الفئة، إلى تحقيق الدولة للتوازن في الميزان التجاري، بالإضافة إلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها، و العديد من التعاريف جاءت ضمن هذه الفئة منها:

- **تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:**

قدرة الدولة على إنتاج سلع و خدمات تتنافس في الأسواق العالمية، و في نفس الوقت تحقـــق مـــستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"[1].

- **تعريف منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي:**

"المدى الذي من خلاله تنتج الدولة، و في ظل شروط السوق الحرة و العادلة، منتجات و خدمات تنافس في الأسواق العالمية، و في نفس الوقت يتم تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل"[2].

- **تعريف تقرير التنافسية العربية:**

"الأداء النسبي الحالي و الكامن للاقتصاديات الوطنية في إطار القطاعات و الأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية"، ويعتمد التقرير على مفهوم محدد للتنافسية يركز على التجارة الخارجية و على الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

- **تعريف المعهد الدولي للتنمية الادارية:**

"التنافسية هي قدرة البلد على توليد قيمة مضافة، و من ثم زيادة الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصـــول و العمليات بالجاذبية و الهجومية، و بالعولمة و الاقتراب، ويربط هذه العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف "، ويتبين من خلال هذا التعريف أن المعهد قد ربط مفهوم التنافسية بالنمو الاقتصادي فـــيمكن للدولة أن تحقق تنافسيتها بانتهاج سياسات تستهدف اختراق الأسواق الخارجية أو السعي نحو جذب الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة، كما يمكن للدولة أن تعزز تنافسيتها إذا كانت تملكبيئة تـــؤمن بالمبـــادرات الفرديـــة و تتمـــسك بالاعتبارات الاجتماعية.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج ما يلي:[4]

- التنافسية ما هي إلا محدد من محددات النمو، ولا يجب تحليلها أو تفسيرها من خلال كل العناصر التي تحدد النمو بشكل عام، و عليه كان لابد من اقتراح مفهوم يربط بالنمو و بالأداء لكن لا يساوي بينها.

---

[1] طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] المرجع نفسه.

[3] المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الملخص التنفيذي، الكويت، 2003، ص03.

[4] نوري منير، **تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد04، جوان 2006، ص22.

- تتنافس الأقطار فيما بينها عل حصص مستدامة في الأسواق، كما تتنافس من أجل الحصول على أكبر حصة مـــن التدفقات المالية سواء كان ذلك في شكل استثمارات أو قروض، و عليه فمفهوم التنافسية ليس مفهـــوم قـــصير المدى، بل يرتبط بأداء الاقتصاد بصفة عامة و بأداء القطاعات الخاضعة للمنافسة عل المدى الطويل، بشكل يجعل تحسن الحصص في السوق حالة مستمرة و ليست ظرفية.

من خلال التعاريف السابقة، وما تم استنتاجه يمكن تبني تعريف للتنافسية على مستوى الدولة حسب الفئـــة الثالثة الذي يستند إلى الميزان التجاري وتحسين المستوى المعيشي للفرد ولا يتأتى ذلك إلا مـــن خـــلال تـــدابير و إصلاحات تجعل من بيئة الأعمال أكثر جذبا للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الإجراءات الـــتي تعمل على تنشيط العوامل الداخلية المحلية ، و بالخصوص الإجراءات التي تتعلق بعوامل رفع معدلات الإنتاجية ، مـــن أجل زيادة م تواصلة في مداخيل الصادرات للدولة دون الاعتماد الكلي على مداخ يل الثروات الطبيعية كالمحروقات)، إلى جانب توزيع مكاسب الصادرات بعدالة على كافة عناصر الإنتاج و خاصة عنصر العمل.

المطلب الثاني: العـــلاقة بين مستويات التنـــافسية

تتصف العلاقة بين التنافسية على الم ستويات الثلاثة المذكورة سابقا المؤسسة الاقتصادية، القطاع و الدولة) بأنها علاقة تكاملية، فلا يمكن الوصول إلى قطاع أو صناعة تنافسية، دون وجود شركات ذات قدرة تنافسية، قادرة على قيادة القطاع لاكتساب مقدرة تنافسية على ا لصعيد الدولي، و بالتالي الوصول إلى مستوى معيشي أفضل علـــى صعيد الدولة[1].

لكن وجود مؤسسة أو قطاع ذا قدرة تنافسية، لا يعكس تنافسية الاقتصاد ككل ، ولا ينعكس على مستوى دخل أفراد الدولة ، و في المقابل فإن تحقيق الدولة لمعدل مرتفع و مستمر لدخل الفرد، يعد دليلا على أن النـــشاطات الاقتصادية المختلفة، تمتلك في مج ملها ميز تنافسية تؤهلها للمنافسة على الصعيد الدولي، انطلاقا من أن نجاح مجموعة من المؤسسات المكملة لبعضها البعض في تحقيق ميزة تنافسية، دليل على وجود عوامل قوة في الصناعة ككل[2].

وفي الوقت الحالي، الشركات هي التي تتنافس و ليست الدول، حيث يرتبط مستوى معيشة دولة ما بـــشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها، و قدرتها على اقتحام ا لأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجـــنبي المباشر.

---

[1] يوسف مسعداوي، **القدرات التنافسية و مؤشراتها**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005، ص 125.

[2] بوخاري عبد الحميد، **تعزيز التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة**، الملتقى العلمي الدولي حول "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"، جامعة شلف، 28/27 نوفمبر 2007، ص 05.

المطلب الثالث: أهم الخطوات لخلق التنافسية

إن مفهوم التنافسية يتميز بالتعقيد لارتباطه بعدة م فاهيم، لذلنحاول إبراز علاقة التنافسية ببعض المفاهيم، ثم نتناول أهم الخطوات لخلق التنافسية.

أولا/ علاقة التنافسية ببعض المتغيرات:

- إن المنافسة و التنافسية هما العنصران الأساسيان لأي إطار تحليلي للإنتاج و التجارة الدولية، فالتنافـــسية تعرف على أنها قدرة الدولة على تصريف بضاعتها في الأسواق الدول ية، أما المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج و التجارة في تلك الدولة، و بتالي تصف ذلك السوق.

و تشترك المنافسة و التنافسية في هدف واحد و هو التوجه نحو الفعالية، و الإجراءات المتخذة نحو أحدهما في أي من الميادين بلا شك تؤثر على تطور الآخر، فالإجراءات الهادفة إلى تقوية المنافسة في الأسواق المحلية تزيد أيضا من التنافسية الدولية.

و بالمقابل فإن الإجراءات الموجهة إلى رفع القدرة التنافسية للدولة، يكون لها تأثير على هيكل السوق المحلي و على شكل المنافسة فيه[1]، لأن التنافسية مربوطة بالشروط الاقتصادية للبلد أكثر من شروط السوق الدولي[2].

- أما فيما يخص التنافسية والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، فـ يوفر هذا الأخير القائم على تحريـــر قيـــود التجارة العالمية، تحديا كبيرا لدول العالم، و خاصة تلك الشركات الموجودة في الدول النامية، مما يتطلب تعزيز تنافسية الاقتصاد لمواجهة تحديات المنافسة العالمية، وذلك من خلال تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميـــزات الـــتي يوفرهـــا الاقتصاد العالمي و التقليل من سلبياته.

- يشير تقرير التنافسية العالمي، إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافـــسية مـــن الدول الكبيرة، التي وصل ت إلى الطاقة القصوى في استخدام مواردها، حيث تعطي التنافسية الـــشركات في الـــدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق الصغيرة إلى رحاب السوق العالمي[3].

---

[1] كمال رزيق، فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص 203.

[2] L.Lachaal, **La Compétitivité** " Concepts, Définitions et Applications ", Institut Nationale de la Recherche de Tunis, Département d'Economie Rurale, Tunisie, 2004, p31.

[3] قلش عبد الله، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة ، العدد29، جويلية 2006، ص 8، http://www.ulum.nI/b150 ، 2008/03/04

ثـــانيـــا/ أهم الخطوات لخلق التنافسية:

هناك مجموعة من الخطوات يرتكز عليها في خلق قدرة تنافسية في الأسواق المحلية و الدولية:[1]

1- التحديد الجيد للأهداف:

فالمؤسسات التي تسعى لرفع قدرتها التنافسية يجب أن تتبنى إستراتيجية ذاتية محددة من أجل ضمان استمرارية هذه القدرة بمرور الوقت، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتبنى إستراتيجية تهدف إلى تنويع المنتج أو إستراتيجية تهدف إلى خفض تكلفة المنتج.

مع العلم أن اعتماد إستراتيجية خفض التكلفة يمكن أن يحقق ميزة تنافسية لها أمام الآخرين، ولكنها ستكون ميزة تنافسية هشة و غير متواصلة، خاصة إذا كان الآخرون يعملون بنفس الإستراتيجية، أما اعتماد إستراتيجية التنويع للمنتجات فإنه يضمن تحقيق ميزة تنافسية على درجة من المتانة و الاستمرارية، لأنه يصعب على المنافسين اكتسابها بسهولة.

2- تحديد مجال التنـــافس:

فبعد أن تحدد المؤسسة المنتج الذي تتنافس به، يجب تحديد طبقة المشترين و النطاق الجغرافي للمنافسة، فكلما تم اختيار نطاق تنافس مختلف عن المنافسين أدى ذلك إلى اكتساب قدرة تنافسية و الحفاظ عليها.

3- التعامل مع جميع الأنشطة على أساس حلقات في سلسلة واحدة:

فعلى رجال الأعمال أن يجعلوا من مؤسساتهم تتعامل مع أنشطة الإنتاج و التوزيع و خدمات ما بعد البيع باعتبارها حلقات في سلسلة واحدة تساهم كل منها في تقديم جزء من قيمة المنتج النهائي، مع التأكيد هنا علـــى أن قدرة المؤسسات على إدارة هذه الأنشطة بكفاءة تتوقف على التعامل معها على أنها وحدة واحدة متصلة و ليـــست منفصلة، وكلما نجحت المؤسسات في تحقيق ميزة تنافسية في كل حلقة من هذه الحلقات زادت قدرتها التنافسية.

[1] بوخاري عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص07.

المطلب الرابـــع: بعض الأنماط غير التنـــافسية

هناك مجموعة من الأنماط التي تأثرت إلى حد ما بالنظريات الاقتصادية القديمة المتعلقة بالتجـــارة الدوليـــة و المتمثلة في:[1]

أولا/ الاعتماد على الموارد الطبيعية:

عندما تربط الدول ثرواتها بالهبات الطبيعي ة، فإنها لن تجد جهدا في الاعتماد على المصادر الطبيعيـــة لزيـــادة الثروة، و بهذا الأسلوب يصبح هدف الحكومات في المقام الأول مساعدة الشركات من خلال الضغط على كلفـــة المدخلات، بطريقة غير مجدية، لتحسين و استمرارية الميزة النسبية للمؤسسات من خلال الدعم و الحماية.

غير أن الدول التي تعتمد هذا الأسلوب (الاعتماد على تصدير المواد الخام) تزداد فقرا يوما بعد يوم، و تبقى تحت رحمة تقلبات أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية، الأمر الذي يحول دون قدرتها على تحسين بيئة المنافسة، أو تطوير تراكيب مدخلات إنتاج متقدمة، تؤدي بدورها إلى درجات عالية من الإنتاجية، أو فتح الأبواب للابتكارات و الاختراعات.

ثـــانيـــا/ عدم إيلاء أهمية لاحتياجات الزبائن:

حتى تحظى شركة ما بالفوز بنصيب أعلى من السوق المحلي أو الدولي لمنتج ما، فإن عليها تحديد المـــستهلك المستهدف و حاجاته التي تميزه عن غيره من المستهلكين، في حين إغف ال احتياجات و رغبات الزبـــائن تـــؤدي إلى اضطرار المنتج إلى الخروج من السوق.

ثـــالثـــا/ عدم القدرة على تحديد الموقع النسبي:

هناك حقيقة على درجة من الأهمية يجب أن تعيها الشركات، تتمثل بضرورة تحديد موقعها النسبي بين المنافـــسين، إذ أن عدم المعرفة بقدرات المنافسين ا لآخرين، يضعف بشكل كبير السياسات و الاستراتيجيات الـــتي ســـتقدم عليهـــا الشركات في المستقبل.

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الفريق الأردني للتنافسية، **التنافسية وتجربة الأردن**، الأردن، 2003، ص ص 09-15.

رابـــعا/ ضعف التكامل الأمامي:

يحدث التكامل الأمامي عندما تقوم المؤسسة ببعض الأنشطة التي تلي العملية الإنتاجية الـــتي تقـــوم بهـــا، كالوصول إلى المستهلك النهائي ، أما تكامل خلفي و هو عندما تقوم المؤسسة بإنتاج بعض المواد التي تحتـــاج إليهـــا كمدخلات في العملية الإنتاجية، كأن تقوم بإنتاج المواد الخام أو نصف مصنعة الي تحتاج إليها .

وكلما قامت المؤسسة بعدة مراحل إنتاجية متتالية، كلما كانت القيمة المضافة لمنتج هذه المؤسسة مرتفعـــا مقارنة بحجم مبيعاتها.

خـــامسا/ الـــدافعـــية:

تأخذ الدفاعية شكلا من أشكال الحوار، أكثر ما يكون بين الحكومة و القطاع الخاص، و ينـــشأ الحـــوار الدفاعي من خلال اختيار كل طرف من الأطراف المتحاورة، جزءا من المعلومات الكلية مختلفا عن الجزء الآخر الذي يختاره الطرف المقابل، و من ثم يقوم كل طرف ببناء تحليله و استنتاجاته على المعلومات الجزئية التي هـــي في نظـــره صحيحة.

و للخروج من هذه الحلقة، لابد أن تنتهج الأطراف المختلفة الداعمة و المرتبطة بالعملية الإنتاجية، حـــوارا منتجا يكون من شأنه أن يضع حدا للخلل الموجود، و أن ينتقل بـ العملية الإنتاجية إلى وضع تكون فيه أكثر قدرة على التنافسية.

ســـادسا/ الأبـــوية:

يشير مبدأ الأبويةتبني الدولة سياسة الدعم و الحماية للصناعة، الأمر الذي يؤدي إلى أن تبني ا لشركات استراتيجياتها معتمدة بشكل أساسي على الدعم الحكومي، مما قد يلحق الضرر بها على صعيد المنافسة بين الصناعات الإقليمية و العالمية، عندما تتخلى الدولة عن هذه السياسات كنتيجة لتطبيق الاتفاقيات الدولية.

يتضح من الأنماط غير التنافسية السابقة، أن الأسلوب ا لقديم للتفكير في إستراتيجية المؤسسة ، و آلية التوجيـــه الحكومية، لا يمكن أن تؤدي إلى معدلات مرتفعة لخلق و توز يع الثروة في الدول النامية، و كلما استمر التوجه نحـــو تحرير الاقتصاد، و تعاظمت ضغوط التنافس، فإن الطريق القديمة في التفكير، و المتمثلة في الاعتماد على أنماط السلوك غير التنافسيلمن تتناسب مع تحسين نوعية الحياة للغالبية العظمى من السكـ ان في العالم النامي، و أن نجاح أي دولة في رفع المقدرة التنافسية لمنتجاتها، في ظل سيادة العولمة و انفتاح الأسواق، سيعمل على تعزيز مكانتها الاقتصادية بـــين دول العالم، ورفع المستوى المعيشي لسكانها.

المبحث الثـــاني: التنـــافسية الـــدولية و أبعادها

رغم وجود اختلاف سوافي تحديد طبيعة التنافسية الدولية ، أو أنواعهـــا وحـــتى أســـبابها، إلا أن الوقوف على مقوماتها يمكن الدول من تعزيز قدرتها التنافسية لمواجهة المعطيات المستقبلية، و هذا من خلال إتباع جملة من القواعد و الأسس التي تقودها نحو تطوير تنافسيتها.

المطلب الأول: طبيعة التنافس الدولي

لقد طرحت قضية هامة في أدبيات التنافسية، وهى تتعلق بالطرح التالي : **"هل تتنافس الدول على نفس النحو الذي تمارسه المؤسسات"**، فالاقتصادي الأمريكي **"بول آروجمان"** اعترض على فكرة أن الدول تتنافس مثلما تفعل المؤسسات[1].

ففي حالة عدم قدرة المؤسسة على تحسين أدائها، فإنها سوف تخرج من السوق، ولكن الدول - علـــى خلاف المؤسسات - تتنافس فيما يتعلق بالمنازل والسيادة والقوى السياسية والعسكرية، و إذا لم تستطع الدولة السير في ركب التطور و التقدم، فإنها تدخل في دائرة الفقر و التخلف.

و لكن لا يوجد حد فاصل معرف بشكل جيد لمفهوم تنافسية الدولة، إلا أن الاقتـــصادي الأمريكـــي **"جيفرى ساكس"** يرى أن التنافسية تشير إلى قدرة لياقة المؤسسات الاقتصادية للدولة وسياساتها على تحقيق النمو في ضوء الهيكل الكلي للاقتصاد العالمي، وهذا يعني أن الاقتصاد يكون منافسا عالميا إذا كانت مؤسساته وسياساته تدعم النمو الاقتصادي السريع والمطرد[2].

فالدول تتنافس من خلال اختياراتها للسياسات و المؤسسات التي تحفز النمو في الأجل الطويل، وتزيد من مستويات المعيشة، والمنافسة بين الدول هي منافسة من أجل النمو الاقتصادي، فالسياسات الجيدة، والأسواق المفتوحة، والإنفاق الحكومي الجيد، و معدلات الضريبة المنخفضة، وأسواق العمل المرنة و وجود نظام سياســـي مستقر وقضائي كفء، كذلك البنية الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة، كلها تساهم في النمو الاقتصادي على أساس مطرد وراسخ وتؤدى إلى نتائج جيدة.

ويضيف الاقتصاد **"لستر ثارو"**، أنه في ظل اقتصاد السوق فإن الاستجابة الأولية لتحسين التنافسية يجب أن يقع على المؤسسات من خلال تبني أفضل التطبيقات التكنولوجية والإدارية، ومن خلال مقارنة أدائها بالمؤسسات

[1] طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] نفس المرجع، ص10

الأفضل في العالم[1]، ولكن متى ظهر عدم كمال في السوق يحد من قدرة المؤسسات على تحسين أدائها، فإن الحكومة يجب أن تتدخل لتعزيز التنافسية من خلال خلق بيئة أعمال داعمة للتنافسية.

المطلب الثـــاني: أنواع التنافسية الدولية وأسبابها

لم تعد التنافسية تقتصر على الشركات لكي تبقى و تنمو، أو على الأفراد حتى يحظوا بفرص عمل، بل تعدت إلى نطاق الـ دول التي ترغب في استدامة و زيادة مستوى معيشة أفرادها و مشاركتهم في التقـــدم العـــالمي، وذلـــك باستخدام مختلف الآليات.

و يعتبر التطور الذي عرفه العالم في العقود الأخيرة من أهم أسباب التنافسية الدولية.

أولا/ أنواع التنافسية الدولية:

تختلف أنواع التنافسية من التنافسية السعرية وغير السعرية، التنافسية التقنية، و التنافسية الجارية و المستدامة.

1- التنـــافسية السعرية و التنافسية غير السعرية:[2]

- **التنـــافسية السعرية:** تتمثل في تركيبة الأسعار و التكاليف في اقتصاد ما مقارنة مـــع المنافـــسين، فالدولـــة ذات التكاليف الأرخص تتمكن من تـ صدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل، من أهم المكونات السعرية سعر الفائدة، تكلفة الأجر، تكلفة الوحدة الإنتاجية[3].
- **التنـــافسية غير السعرية :** تبين قدرة الاقتصاد على المنافسة بفضل عوامل غير السعرية، وتتمثل في المعرفة، الجودة، التخصص، المرونة، الإبداع...إلخ.

2- التنـــافسية التـــقنية:

حيث تتنافس المؤسسات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية، فالاكتشافات والابتكارات العلميـــة الحديثة وتطبيقاتها المذهلة، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين، قد شكلت المحرك والدافع الـــرئيس لتـــسارع معدلات النمو الاقتصادي في الـ دول المتقدمة وفي الدول حديثة التصنيع وزادت من حدة التنافس، ورسخت العلاقـــة التكافلية بين التقدم العلمي و التقني من جهة، والنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة أخرى[4].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Samia Fantar, **Les Facteurs de Compétitivité dans la Filière Textile Habillement** " le cas de la Tunisie ", 2007, p 2, 15/08/2008, http://www.unio-cefi.fr/article.php3?id-article=1488.

[3] Institut d'Economie Quantitative Tunisie**, Les Cahiers de l'IEQ**, N°18 – Janvier 2004.

[4] هالة أحمد صبري، **العرب والمعرفة والمستقبل**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع حول "إدارة المعرفة في العالم العربي"، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 26-28 أفريل 2004، ص11.

3- التنـــافسية الجارية و التنـــافسية المستدامة: [1]

- **التنـــافسية الجارية:** ركز تقرير التنافسي ة الشاملة (الكونية) للمنتدى الاقتصادي العالمي من خلال التنافسية الظرفية أو الجارية على مناخ الأعمال و عمليات المؤسسات و استراتيجياتها و تحتوي على عناصر مثل التكلفة، النوعية، الحصة من السوق.
- **التنـــافسية المستدامة:** يركز تقرير التنافسية الشامل فيها على الابت كار و رأس المال البشري و الفكري و تحتوي على عناصر مثل التعليم، رأس المال البشري، الإنتاجية، مؤسسات البحث و التطوير، الطاقة الابتكارية.

ثـــانيـــا/ أسباب التنافسية الدولية:

يمكن حصر أهم الأسباب في النقاط التالية:

- التطورات الحاصلة في المستوى العلمي و التكنولو جي، فلم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة في كل فروعها بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي[2].
- التطورات السياسية و التوجهات الجديدة عقب انتهاء الحرب الباردة و بروز عالم القطب الواحـــد و تعـــزز دور المؤسسات الدولية، و هو ما قاد إلى التفكير بأنماط جديدة من ا لنظم و تبع ذلك انعكاسات على مختلف الأنشطة البشرية في قمتها الإنتاج و التبادل و الحوكمة و نظم القيم[3].
- ثورة المعلومات التي ساهمت في معرفة و متابعة حركة تغيرات الأسواق العالمية، و تطور البحوث المتعلقة بالأسواق.
- سهولة الاتصال فيما بين المؤسسات المختلفة أو بين الفروع التابعة لها بفضل شبكات المعلوماتية.
- ضخامة و تعدد الفرص في السوق العالمية بعد أن ساهمت اتفاقية التجارة الدولية (GAAT) ثم المنظمة العالميـــة للتجارة.
- زيادة الطاقة الإنتاجية و ارتفاع مستويات الجودة وسهولة دخول منافسين جدد إلى السوق.

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص07.

[2] السلمي علي، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2001، ص ص102.

[3] محمد عدنان وديع، مرجع سبق ذكره، ص03.

المطلب الثـــالث: مقومات التنافسية الدولية

تسعى الدول إلى تحقيق اندماج فعال في الاقتصاد العالمي و تعزيز قدرتها التنافسية لمواجهة المعطيات المستقبلية، و هذا يدفعها إلى إتباع جملة من القواعد و الأسس التي تقودها نحو تطوير تنافسيتها.

القـــواعد الذهبية للتنـــافسية الـــدولية:

حدد المعهد الدولي للتنمية الإ دارية مجموعة من الـ عوامل الضرورية لدعم التنافسية الدولية، و اعتبرهـــا هـــي القواعد الذهبية للتنافسية الدولية و نلخصها فيما يلي:[1]

- إيجاد بيئة قانونية مستقرة و شفافة؛
- تطوير بيئة اقتصادية مرنة؛
- تعزيز الاستثمار في البيئة الأساسية المادية و التقنية، وتشجيع الاستثمار الخاص و الادخار المحلي؛
- تنمية القدرة على غزو الأسواق الخارجية من خلال الصادرات و كذلك تنمية جاذبية البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- التركيز على الكفاءة و سرعة و شفافية الإجراءات الإدارية و الحكومية، للمحافظة على توازن العلاقة بين الأجور و الإنتاجية و الضرائب؛
- حماية النسيج الاجتماعي من خلال تقليص الفروق في الأجور و تقوية الطبقة الوسطى؛
- تكثيف الاستثمار في التعليم و التدريب؛
- الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي و العولمة بما يحمله من فرص لخلق الثروة وبين الانغلاق و الحماية الـــذي يعـــزز التماسك الاجتماعي و يحمي نظم القيم.

[1] كمال رزيق، قاسي ياسين، **تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز**، المؤتمر العلمي الدولي حول "الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005، ص330.

المطلب الرابـــع: طرق قياس التنـــافسية الدولية

إن التنافسية الدوليةمن حيث مفهومها الم تعدد الجوانب، و هو ما تم الإشارة إليه سابقا، فإنه يصعب قياسها ضمن مؤشر واحد.

فقد صدرت تقارير دولية عن جهات مختلفة، حوالتنافسية في العالم و في أقـــاليم عديـــدة ، وذلـــك لأن الاهتمام بهذه المؤشرات في تزايد مستمر، خاصة عند صناع القرار و رجال الأعمال، المهتمين بمدى ملائمـــة بيئـــة الأعمال، و مدى استقرار مختلف الأوضاع في الدولة.

غير أن هذا الاهتمام بالتنافسية و مؤشراتها، رافقه اهتمام آخر لبعض الاقتصاديينالذين نقـــدوا المؤشـــرات المركبة للتنافسية، وحتى التنافسية في حد ذاتها، من حيث مفهومها، و أيضا من حيث المنهجية المستخدمة في إعـــداد مؤشراتها.

أولا/ المؤشرات الجزئية:

عند الحديث عن تنافسية الدولة لابد أن ندرك أن اختزال مفهومها في معا ييرضيقة مثل الحصة السوقية و تشبيهها كما يحدث بين الشركات سوف يقودنا إلى تحليل مضلل، فإذا كانت المؤسسات تتنافس فيما بينها (يعـــني وجود رابحين وخاسرين) ، فإن مصالح الدول بالنسبة للتجارة الخارجية و التدفقات المالية ليست متضاربة بالطريقـــة نفسها، وبالتالي فنجاح دولة ما في التجارة الخارجية لا يعني بالضرورة فشل البلدان الأخرى.

ومن أهم المؤشرات التي تقيس تنافسية الدولة ما يلي:

1-نمو الدخل الحقيقي للفرد :[1]إن نمو الدخل الحقيقي للفرد و نمو الإنتاجية مفهومان مترابطان و ليس متطابقـــان، فالدخل الحقيقي للفرد يعتمد على إنتاجية العوامل الكلية إضافة إلى رأس المال و الموارد الطبيعية وحدود التجارة.

و ارتفاع إنتاجية العوامل الكلية يزيد من دخل الفرد، كما يفعل ذلك التقدم في ثروة الدولة مـــن المـــوارد الطبيعية و رأس المال الفيزيائي و التحسن في حدود التجارة.

و تتحسن حدو د التجارة لدولة ما عندما ترتفع قيمة عملتها، أو عندما ترتفع أسعار صادرتها بالقيـــاس إلى أسعار مستورداتها.

وعندما تتحسن حدود التجارة لدولة ما، فإنها تتمكن من زيادة مستورداتها الممولة بعائدات الصادرات ذاتها، أو تقلص صادراتها لتمويل المستويات الأصلية من الواردات، وتبقى مع ذلك محافظة على توازن تجارتها، إذا فإن تحسن حدود التجارة يرفع من حجم الاستهلاك الداخلي المحتمل.

[1] محمد عدنان وديع ، مرجع سبق ذكره، ص20.

ويمكن أن تتحسن حدود التبادل لدولة ما، و كذلك دخل الفرد فيها، إذا كان هناك طلب دولي إضافي على السلع و الخدمات التي تصدرها، أو كان هناك عرض دولي فائض من السلع و الخدمات التي تستوردها.

و إذا كانت محفظة صادرات دولة ما متمركزة على قطاعات ذات نمو قوي، و محفظة وارداتها مـــستندة إلى فروع ذات نمو متناقص أو ضعيف، فإن هذا مؤشر يدل على تحسن في حدود التجارة.

لذلك فإن مقاربة تنافسية الـ دولة المستندة على التجارة و تلك المستندة على دخل الفرد مترابطتين، كما أن نمو دخل الفرد الذي هو أساس نتيجة نمو إنتاجية العوامل الكلية، و يشكل المؤشر الأفضل للازدهار الاقتصادي، لذا يمكن استعماله للتعبير عن تنافسية دولة ما.

2- النتائج التجارية: تقترح الدراسات المتخصصة مقاييس رئيسية للنتائج التجارية المواتية لدولة ما، و المتمثلـــة في فائض مطرد في الميزان التجاري، تطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات التقانة العالية أو القيمة المضافة المرتفعة ، حصة مستقرة أو متزايدة من السوق الدولية[1].

- **رصيد الميزان التجاري :** غالبا ما يتم دمج تنافسية دولة ما مع فائض حسابها الجاري، وهذا الفائض يمكن أن يكون مستندا على طلب دولي على صادرات تلك الدولة أو ناجما عن عوامل أخرى مختلفة، فالعجز في الميزان التجاري يمكن أن ينشأ عن عجز في موازنة الدولة أو معدل ادخار ضعيف مع مستوى منخفض للاستثمار، خاصة في مجمل الاقتصاد أو العاملين معا.

ونجد عجزا مزدوجا، عندما يترافق عجز الحساب الجاري مع عجز الموازنة، وإذا افترضنا توازنا أوليا، فـــإن فائض الاستثمار الخاص و عجز الموازنة بالقياس إلى الادخار المتاح في الدولة، يتم تمويله بقروض من الخارج، الأمـــر الذي يترجم بفائض في حساب رأس المال، ويمارس دخول رؤوس الأموال ضغطا باتجاه الارتفاع على سعر الصرف أو على مستوى الأسعار في الدولة، الأمر الذي يسبب عجز في الحساب الجاري.

و عجز الحساب الجاري هو الصورة المعكوسة للفائض في حساب رأس المال، وهذا الأخير يمثل تحويلا من أصحاب الأموال في الخارج إلى المقترضين في الداخل، بينما يمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانـــب أي زيادة قيمة السلع و الخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج[2].

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مؤشر التنافسية في افريقيا**، العدد150، نوفمبر2000، ص05.

[2] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص94.

●**تركيب الصادرات و حصة السوق :** إن التركيز المعطى لتركيبة الصادرات يربط مقاربة التنافسية المعتمـــدة علـــى النتائج التجارية مع التنافسية المستندة إلى نمو الإنتاجية، وفد استعمل بعض الباحثين تقنية تقيس نسبة الصادرات لدولة ما الناجمة عن القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، لكل عامل أو إلى القطاعات ذات التقانة العالية، فإذا كانت هذه النسبة كبيرة نسبيا أو تتصاعد فهذا يسمح بالافتراض بوجود أو تحسن الميزة النسبية في القطاعات التي تكـــون فيهـــا الأجور مرتفعة.

إن ما سبق لا يعني حتما أن إنتاجية دولة ما أو دخل الفرد فيها يتقدمان بإيقاع أكبر منها في الخارج، ولكن يعني فقط أن الإنتاجية تزيد في القـ طاعات المنتجة للسلع القابلة للمتاجرة و ذات القيمة المضافة المرتفعة للفرد، بشكل أسرع مما يتم في القطاعات الأخرى للسلع القابلة للمتاجرة [1]، كما أن ارتفاع أحجام الصادرات يعكس زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي و زيادة الإنتاجية نتيجة للتحولات التكنولوجية، وهو الأمر الذي يعزز من إمكانيات النمو في المستقبل[2].

3-سعر الصرف الحقيقي :[3]يعتبر التغير في مؤشر الأسعار المحلية مقارنة بالعملة نفسلهـــلوبا لقيـــاس القـــدرة التنافسية لاقتصاد دولة ما مقار نة باقتصاد آخر، فالزيادة في الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية تمثـــل انخفاضـــا في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاد الخارجي، و العكس صحيح.

ويعتبر تعدد تقلبات الأسعار لبلد ما مقارنة بالأسعار العالمية على أساس سنة معينة دليلا على ضعف تنافسية البلد المعني.

وباستخدامؤشر الأسعار لقياس تنافسية دولة م ا يمكننا أن نلاحظ بروز اختلالات تبين وجود صـــعوبات قائمة يجب مواجهتها.

يستخدم المحللون أسعار صرف حقيقية لقياس التنافسية بين الدول، بدلا من أسعار الصرف الاسمية، وذلك إثر تسارع معدلات التضخم في العالم، والعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي تتحدد بقسمة مؤشـــر الأسعار المحلية على سعر الصرف الاسمي مضروب في مؤشر الأسعار الأجنبية.

وتجدر الإشارةإلى أن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي سوف يقابله ارتفاع في أسعار الصادرات مما يؤدي إلى انخفاض في القدرة التنافسية لـ لاقتصاد مقارنة بالشريك التجاري المعني، كما أن مفهوم سعر الصرف الحقيقـــي هـــو مفهوم اقتصادي يستخدم في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثار السياسات الاقتصادية على القدرة التنافـــسية للاقتـــصاد المحلي.

---

[1] محمد عدنان وديع ، مرجع سبق ذكره، ص21.

[2] علي توفيق صادق، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، العدد05، 1999، ص13.

[3] نفس المرجع ، ص ص36-46.

ثـــانيا/ المؤشرات الموسعة و أهميتها:

إن العديد من الجهات جعلتمن التنافسية موضوعها الرئيسي، وذلك بتقديمها مؤشر ات تقيس التنافسية في دول العالم.

1- المؤشرات الموسعة:تمثل في مؤشرات عن التنافسية ، ويعدها كلمن المنتدى الاقتصادي العالمي، المعهد الدولي لتنمية الإدارة، البنك الدولي.

● **مؤشر التنافسية العالمية :** يصدر منذ عام 1979عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وعن أهمية الم ؤشر قال **"كلاوس شواب"**، المؤسس و الرئيس التنفيذيللمنتدى الاقتصادي العالمي :[1] **«تملي البيئة المالية العالمية غير المستقرة، و أكثر من** أي وقت مضى، ضرورة أن ترسي الدول الأسس المتينة التي تضمن النمو الاقتصادي و التنمية المستدامين.

في هدا الإطار، يواصل ا لمنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنوات طويلة لعب دور محوري من خـــلال تـــوفير التقييمات التفصيلية للقدرات الإنتاجية الكامنة لـــدول العـــالم، ومـــن هنـــا، فـــإن تقرير التنافـــسية العالميـــة 2007- 2008"يزود صناع السياسات و قادة الأعمال بأداة مهمة تساعدهم في صياغة سـ ياســيات اقتــصادية مطورة و لإصلاحات مؤسسية فاعلة»

كما يضيف **"مايكل بورتر"**[2] أن التقرير يتيح للدول التي يغطيها الانتقال إلى ما وراء الجدل النظري الذي يحيط بسياسات الإصلاح و وضع مهام محددة للقيام بها.

ويستند تقرير التنافسية على تسع متغيرات، موزعة على ثلاثة محاور رئيسية، وهذه المتغيرات عبارة عن:

✓ **محور الركائز الأساسية:**

- المؤسسات: يبحث في البنية المؤسسية التي تعد قالبا أساسيا للتنمية، و يتضمن أيضا الحكم الراشد و الإدارة الناجعة و الشفافية في القطاعين العام و الخاص؛

- البنية التحتية: يقيس البنية التحتية المتوفرة التي تتيح الترابط السهل و التنمية المتوازنة لكل المناطق و الجهات داخـــل الدولة، و الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

- استقرار الاقتصاد الكلي : يعكس مدى الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي و دوره في خلق نمو مستدام و دفع عجلة التنمية؛

- الصحة و التعليم الابتدائي.

---

[1] جريدة الوطن، تقرير التنافسية العالمية 2007، 02/11/2007،

http://www.al-watan.com/data/index.asp?content=ecs3#1

[2] المرجع نفسه.

✓ **محور تعزيز الفعالية:**

-التعليم العالي و التدريب : الذي يعني كم و نوعية التعليم العالي، و دوره في رفع تنافسية الاقتصاد، حيث يـــصبح المجتمع قادرا على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم و البحث و التطوير المتخصص، إلى جانب رفع كفـــاءة ا لإدارة، وتنامي الاستثمار في مجال التكوين و التدريب للقوى العاملة؛

- كفاءة السوق: و يعد السوق كفؤ إذا ما أحسن تخصيص موارده لأفضل استخدام متاح لها، ويقسم التقرير السوق إلى سوق السلع و الخدمات حيث يتم قياس مدى كفاءة إنتاج السلع و الخدمات، و سوق العمالة و هل يتم توزيع العمالة إلى أفضل المواقع لها، ثم السوق المالي الذي يعيد توزيع الموارد المالية نحو أفضل الاستثمارات المتاحة؛

- الجاهزية التقنية: إن مدى قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية و النمو الاقتصادي، أصبح يعتمد على الجاهزية التقنية للدولة و على مدى قدرتها من الاستفادة من التطورات المحققة محليا أو المستوردة.

✓ **محور تعزيز الابتكار:**

للوصول إلى الاقتصاد التكنولوجي المعرفي المتميز، ولخلق إنتاجية مستدامة و ذات كفاءة عالية ، لابـــد أن يعتمد على الابتكار و يتطلب ذلك بيئة داعمة و منظومة متكاملة تشمل وجودمركز البحث و التطوير، و تـــ وافر العلماء و المهندسين المتميزين، و التشديد على الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية.

أما فيما يخص المنهجية المستخدمة في صياغة مؤشر التنافسية العالمية فتقوم على جمع المعلومات العامة المتوفرة، إضافة لاستطلاع رجال الأعمال (تم استطلاع وجهات نظر 11 ألف من قادة التجارة في 131 دولة و إقليم في العالم في مؤشر 2008)[1]، يتم ترتيب الاقتصاديات على أساس النقاط التي تحصل عليها في المؤشر المكون من سبع نقـــاط (كلما اقترب الاقتصاد من النقطة السابعة، دل على أن الاقتصاد تنافسي).

ويقسم المؤشر الدول إلى ثلاثة مجموعة:

- **المجموعة الأولى** تشمل الاقتصاديات التي تدفعها العوامل (الدول في المرحلة الأولى من التنمية و تلـــك الـــتي تنتقل إلى هذه المرحلة).
- **المجموعة الثانية** تشمل الاقتصاديات التي تدفعها الفعالية (الدول في المرحلة الثانية من التنمية و تلك التي تنتقل إلى هذه المرحلة).
- **المجموعة الثالثة** تشمل الاقتصاديات التي تدفعها الابتكارات (الدول في المرحلة الثالثة من التنمية و تلك التي تنتقل إلى هذه المرحلة).

[1] جاسم الحسين، **التنافسية الاقتصادية**، مجلة المستثمرون، 2008/01/29،
http://mosgcc.com/mos/magazine/index.php?issue:69§story topic=6.

الكتاب السنوي للتنافسية في العالم : يعده المعهد الدولي لتنمية الإدارة، و يتضمن تصنيفا للدول حـــسب قـــدرتها التنافسية و ترتيبا لها و فقا لإجمالي عدد المؤشرات، وقد بلغ عدد الدول 49 دولة في تقرير عام 2002، وقام المعهد بتطوير العوامل و المؤشرات المعتمدة في تقاريره، حيث كانت في تقرير عام 1997 ثمانية عوامل هي: هياكـــل و أداء الاقتصاد الوطني، الصلات مع الخارج، الحكومة، المالية، البنية التحتية، الإدارة، العلم و التقانة، البشر.

و في تقرير عام 2002 تجميع المؤشرات في أربعة عوامل هي : الإنجاز الاقتصادي، فاعلية الحكومة، فاعلية قطاع الأعمال، البنية التحتية، ولكل من هذه العوامل عناصر ولكل هذه العناصر متغيرات (244 متغيرا عام 1997 و 314 عام 2000، بعضها قياسات كمية مباشرة و أخرى قياسات عن مسوح رأي.

- **بيانات عن مؤشرات التنافسية:** يعد البنك الدولي بيانات عن مؤشرات التنافسية للعديد من الدول، لكنه لا يصدر تقريرا لهذا الغرض، و لا يقدم ترتيبا دوليا لمؤشر تنافسية مركب، لكنه يقدم تحت اسم "مؤشرات التنافسية" مجموعة من المؤشرات و المتغيرات يبلغ عددها 64 متغيرا، و تتجمع عموما في المجموعات التالية:
  - الإنجاز الإجمالي؛
  - الديناميكية الكلية و ديناميكية السوق؛
  - الديناميكية المالية؛
  - البنية التحتية و مناخ الاستثمار؛
  - رأس المال البشري و الفكري.

2- أهمية عرض مؤشرات التنافسية الدولية:

تعتبر دراسة "***Hilke and Nelson***"**(1988)**[1]، من بين الدراسات التي بينت أهمية المؤشرات الـــتي تقـــيس التنافسية الدولية، وذلك من خلال تطبيق تلك المؤشرات على الاقتصاد الأمريكي، والتي بينت قوته علـــى المـــستوى القومي.

[1] عطا الله ورّاد خليل، **ورد التنافسية في دعم قرارات اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية** ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول "اقتـــصاد المعرفـــة والتنمية الاقتصادية"، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان 27/28 أفريل 2005، ص09.

لذا فالإهتمام بعرض و تحليل ما انتهت إليه ا لمؤشرات من نتائج، يعود لأسباب عدة من بينـــها النقـــاط التالية:[1]

- **دعوة للتحرر الفكري:**

قد يدفع العلم بتلك المؤشرات، نحو مزيد من العمل الجاد و البحث عن نقط الضعف في أداء الاقتصاد، و من أجل أن تكون هناك عملية صنع قرار فردي و مجتمعي على أسس متحضرة، ترقى إلى متطلبات عصر مختلف في كل شيء.

- **دعوة لتفعيل التعامل الرسمي مع الموقف:**

يفيد عرض و تحليل أبرز ما انتهت إليه مؤسسات و هيئات التقييم الدولية في مجالات عدة (الحريات السياسية و المدنية، التنمية البشرية و التقني، و الصناعة و الإصلاح الإداري، و قضايا الإنتاج و الجودة، و القدرة التنافـــسية و بيئة الأعمال...)، في وضع صورة شاملة لرؤية الآخر بالنسبة للموقف بالداخل.

كما يمكن من خلال الترتيب الذي انتهت إليه المؤشرات الدولية، تحليلها و إحداث تصحيحات مستقبلية، قد تثمر تحسنا في ترتيب الدولة في مؤشرات الأعوام القادمة.

و إذا أجمعت المؤش رات على رأي واحد، رغم اختلاف مصادرها، فيجب أن يخضع هذا الرأي الذي هو محل الإجماع، إلى مراجعة وطنية جادة، لأنه يحظى في المحافل الدولية، بمصداقية أكبر مقارنة بالمؤشرات الوطنية.

- **مصدر أساسي لقرارات الشركات دولية النشاط:**

لا تتخذ الشركات الدولية قراراتها الاستثمارية بعشوائية، بل يـ كون ذلك بعد دراسة علمية لبيئة أعمال الدولة المستهدفة، حيث تعتبر المؤشرات المصدر الأول للمعلومات، و الذي تعتمد عليه في اتخاذ قراراتها.

- **تفعيل النشاط البحثي العلمي:**

يفيد التحليل العلمي لتلك المؤشرات، في التعرف على نقاط القوة و الضعف في أداء الاقتصاد الوطني، و من ثم وضع الحلول العلمية المنطلقة من الدراسات و التجارب المقارنة.

كما يفيد الإطلاع على المؤشرات الدولية، إعداد كل باحث للقيام بوضع مؤشرات علمية مشابهة، تقيس عن قرب و كثب الأداء الاقتصادي لبلده، و هذا من خلال مؤسسات بحثية تكون بمثابة آلية رقابية وطنية.

[1] رضا عبد السلام، **مكانة مصر و الدول العربية في المؤشرات العالمية**، المكتب الأكاديمية، ط1، القاهرة، 2007، ص ص 17-20.

ثـــالثا/ نقد التنافسية و مؤشراتها:

بالرغم من الدور الكبير الذي لعبه مفهوم التنافسي ة ومؤشراتها، إلا أن مفهومها بقي غير محدد بشكل متفـــق عليه من كل الأطراف، فقد تعرضت التعار يف المتعددة والمؤشرات التي احتسبت بنـ اء عليها لكثير من الانتقـــادات، ومن بين هذه الانتقادات تلك التي ترى أن المفهوم غامض وواسع، لدرجة أنه يمكن أن يدرج ضمنه كل محـــددات النمو والتنمية.

كما نجد أن تعاريف التنافسية الدولية تشترك في ارتباطهابالنجاح في الأ سواق العالميـــة، و لكـــن بعـــض الاقتصاديين انتقدوا هذهالرؤية، حيث يرى الاقتصادي الأمريكي **"بول كروجمان"** أن مفهوم التنافسية ظهر لتغطيـــة صعوبات اقتصادية هي في الأصل صعوبات محلية المنشأ.

و إن تشخيص المشكلة الاقتصادية نتيجة للفشل في المنافسة في الأسواق العالمية، هو تشخيص خاطئ و القول بأن الازدهار الاقتصادي للدولة، يتحدد بشكل كبير بواسطة النجاح في الأسواق العالمي، هي فرضية خاطئـــة، بـــل العنصر المهم و الحاكم لحل المشكلة الاقتصادية و تعزيز التنافسية يكمن في تنشيط العوامل الداخلية المحلية للدولـــة، و خاصة فيما يتعلق بإجراءات و عوامل رفع معدلات الإنتاجية.

بالإضافة إلى ذلك يرى المنتقدون أن المنهجية المستخدمة في اختيار و احتساب المؤشرات المركبة للتنافسية غير واضحة ولا تقوم على أسس نظرية دقيقة، في حين لا يرى الكثيرون أيضا أهمية في ترتيب مختلف دول العالم[1].

ومن أهم الانتقادات التي وجهت للتنافسية، انتقادات **"ريكاردو بترلا"** والتي يمكن تلخيصها في ثلاثة نقـــاط رئيسية: [2]

- أصبحت التنافسية هدفا رئيسيا وليست وسيلة.
- البحث عن الربح يصبح المعيار الرئيسي لتقييم المشاريع.
- تضع الدول و الأنظمة الاجتماعية في منافسة.

ويرى **"ريكاردو بترلا"** من بين أهم الآثار التي تخلفها التنافسية، هو تقوية منطق الحـ رب لدى المؤسسات وعلى المستوى الدولي فيما يخص العلاقات بين المؤسسات والمتعاملين الاقتـــصاديين والـــدول، حيـــث أصـــبحت المؤسسات آلية لخدمة التنافسية [3]، تقليص دور الدولة في نظر الأعوان الاقتصاديين، السياسيين و الجمهور، إلى نظام واسع للهندسة القانونية و البيروقراطية و المالية موضوعة في خدمة النجاح التجاري للمؤسسة.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره، ص 02.

[2] Sylvain Zini, **Critique du Les Indicateurs de Compétitivité**, P49, 16/07/2008, http://www.er.uqam.canobelpolitis/IMG.

[3] Petrella riccardo, **Critique de la compétitivité** "l'idéologie de la guerre économique et de la survie sociale des meilleurs à la lumière du 11 septembre", P08, 16/07/2008, http://www.ingenio.upv.eswbingenioimg/semiponcia_petrella.pdf.

حيثأصبحت الدولة عاملا من العوامل التي تخلق شروط الملائمة لتنافسية المؤسسات، بعد أن كانت تبحث عن الفائدة العامة للشعب، و لم تعد ذلك المرقي والضامن للفائدة العامة، وتكون نتيجة كل هذا ضعف الديمقراطيـــة، حيث أنه في ظل التحولات الاقتصادية أصبحت المؤسسات هي التي تحدد الأولويات في مجال الاســـتثمار واختيـــار المنتجات والخدمات، وتحديد أماكن الاستثمار.

ومن نتائج اشتداد التنافسية بين المؤسسات هو العنف السياسي و الاجتماعي الذي يعبر عنه على المـــستوى الدولي بأشكال قانونية، منها إجبار الدول التي تستفيد من قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على خوصصة قطاعات معينة، هذه القروض توجه لإنهاء المشاكل القاعدية لمنفعة شعوبها، ويفرض عليها التخلي على سلطة القرار والمراقبة في مجال تخصيص الموارد، خاصة الفوائد الاقتصادية لاستثمارات المؤسسات المتعـــددة الجنـــسيات لـــصالح المؤسسات الخاصة ومالكي رؤوس الأموال الخاصة في البلدان الغنية.

والتنافسية لا تسمح :[1]

- بالقضاء على عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بين الدول وداخل الدولة الواحدة، وظاهرة التهميش الملاحظة في عدة مناطق من المعمورة.
- بوقف تخريب البيئة(التصحر، انقراض أصناف حيوانية ونباتية، تلوث المياه والبحار).
- خفض تركز السلطة بين أيدي المؤسسات الخاصة، حيث المصلحة الأولى فيها هي باتجاه مالكيها وليس باتجاه الفئة العمالية فيها والمجتمع بصفة عامة.
- إيجاد أجوبة ناجعة للمشاكل على المدى الطويل التي تواجه العالم.

وفيما يخص الانتقادات التي وجهت لمؤشرات التنافسية ، سواء فيما يتعلق بمنهجيتها أو طريقة إعـــدادها، أو المعطيات المستعملة، فقد ذكر **"فابريك هاتم"** أهم هذه الانتقادات:[2]

- **جودة المصادر:** الاعتراض في بعض الأحيان على نوعية مصادر المعلومات، خاصة في حالة المعلومات الناتجة عن صلب المؤشر التنافسية الذي يعده المعهد الدولي لتنمية الإدارة يعتمد على استجواب مجموعة رجال أعمال حول رأيهم في بلدهم الأصلي، إذا الحكم على الدول لا يأتي من نفس العينة، هذا ما يخلق تحيز ويـــصعب قياســـه، ويخضع كذلك إلى قدرة أفراد على توجيه انتقادات لبلدهم علنا؛

[1] دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول "حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005، ص 24.

[2] Fabric Hatem, **Les indicateur comparatifs de compétitivité et d'attractivité**" une rapide revue de littérature", de l'Agence Française pour les Investissements Internationaux, p 05.

● **طريقة اختيار المؤشرات**:اختيار مؤشرات الأساس يمكن أن يظهر جوانب أيديولوجيـ ـة، وأن يؤدي إلى تحيز غـــير تحكم فيه في عمل المقارنة، فمثلا وجود معدل ضريبة مرتفع في دولة ما لا يعني أنه عامل عدم تنافسية، فيمكن أنها تمول خدمات أخرى من هذه الضريبة؛

● **طريقةحساب المؤشر النهائي :** فقد قامت مؤخرا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدراسة اعتمادا على معطيات المعهد الدولي لتنمية الإدارة، بينت فيها أنه انطلاقا من نفس المعطيات الأساسية يمكن أن نحصل على عدة تـــصنيفات مختلفة، ليس اعتمادا فقط على الترجيحات المستعملة، ولكن أيضاً على طريقة الحساب في حد ذاتها؛

● **منفعة عمليةمحدودة للمؤشرات :** حيث أن المؤشرات التي تعطيها هذه التقارير ذات طابع عام يصعب تبنيهـــا في كل قطاع أو مؤسسة.

المبحث الثـــالث : دور الدولة الداعم للتنافسية الدولية

إن المتتبع للاقتصـ ـاد العالمي و العلاقات الاقتصادية الدولية،وما يشهده العالم من تحولات، يلاحظ جهـــود الدول من أجل الانتقال من مرحلة لأخرى تكون فيها أكثر تنافسية، من خلال استغلال الدول و المؤسسات للفرص المتاحة و تجنب التهديدات التي أفرزتها تلك التحولات العالمية، و التي أثرت على دور الدولة.

المطلب الأول: أهم التحولات الاقتصادية الدولية

هناك العديد من الـ تحولات التي برزت، خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، و التي كان لها الأثر الكبير على دور الدولة، و يمكن استخلاص هذه التحولات في العناصر التالية:

أولا/ تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الحواجز:

إن نهاية الحرب العالمية الثانية، دفعت الدول الأوروبية بالبحث عن إعادة بنـ ـاء نظامها الاقتصادي و التجاري والنقدي الذي تدمر من خلال الحرب، فتم بذلك إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفـــات و التجـــارة **"GATT"** ســـنة 1947 و كان الهدف من وراء ذلك تحرير المبادلات بين الدول الأعضاء دون تفضيل (المعاملة بالمثل)، و هكـــذا تم فتحسلواق الدول المتعاقدة فيما بينها ، كما عملت الـــ **"GATT"** على تخفيض الحواجز و القيـــود الـــتي تعـــوق المبادلات الدولية، خاصة الرسوم الجمركية حيث قامت بتخفيضها على فترات متتاليـ ـة مرورا بمختلف الجولات التي عرفتها الـــ **"GATT"** وهذا ما أدى إلى تطور التجارة الدولية و سهولة انتقال السلع بين مختلف البلدان، و عرفت بذلك حركة التجارة العالمية تطورا هائلا خاصة بعد الثمانينات.

و قد تحول الاهتمام حاليا إلى معالجة الحواجز الأ خرى التي مازالت تعيق التبادلات الدولية، وهذا ما يزيد من حجم المبادلات الدولية خاصة في ظل تعويض **"GATT"** بالمنظمة العالمية للتجارة **(OMC)**، و التي أكملت بذلك الضلع الثالث للهيئات الدولية[1](صندوق النقد الدولي، البنك العالمي)، التي تكونت أساسا لحماية حرية التجارة[2].

وما يؤكد عالمية التجارة والأسواق وتوسيع نطاقها، النقاط التي نصت عليها اتفاقية الجات وحاليا **OMC** في دورتها المنتهية في **15** ديسمبر **1993** والتي جاء فيها:[3]

- حرية النفاذ للأسواق العالمية؛
- تحرير تجارة المحاصيل الزراعية (بعد فترة زمنية معينة يطلق عليها السقوف الزمنية)؛
- تحرير تجارة الخدمات (المالية والمصرفية والتأمينية والسياحية والنقل بأنواعه ...)؛
- تحرير تجارة المشتريات الحكومية (اختيارية للدولة الراغبة)؛
- تحرير تجارة المنتجات الثقافية؛
- إلغاء الدعم السلعي حتى تكون المنافسة على أساس الجودة؛
- القيود الفنية على جودة الصادرات؛
- الفحص الفني للسلع في التجارة الخارجية وذلك قبل الشحن؛
- تعظيم المنافسة عن طريق تجنب إغراق الأسواق بالواردات بما يحدث أضرارا للدول في الميزان التجاري؛
- تنشيط آليات حسم المنازعات التجارية.

ثـــانيـــا/ تحرير الاقتصاديات:

لقد انتهجت معظم الدول التحرير الاقتصادي، بالأخص منذ إنشاء **"GATT"**، التي تعمل علـــى تقلـــيص السياسة الحمائية المنتهجة من قبل العديد من الدول، و أصبحت معظم الدول ترحب بهذا التحرير و انتهاجها اقتصاد السوق من خلال وضع قوانين و تفعيلها في السوق المحلي.

إضافة إلى الضغوطات التي تمارسها الهيئات الدولية، التي تفرض أفكارها و إيديولوجياتها على الدول النامية، من أجل بذل جهود مضنية في سبيل التكييف مع المتغيرات العالمية [4]، تحت غطاء إعادة الهيكلـــة الاقتـــصادية و سياســـة الإصلاحات.

من هذا المنطلق توجهت معظم الدول إلى انتهاج الخوصصة كمرحل ة أولى نحو اقتصاد السوق بفعل الأزمات الكبيرة التي تعرفها تلك الدول (مديونية، بطالة، تضخم، فقر).

---

[1] عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 22.

[2] سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية** " آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية "، دار الجامد، الأردن، ط1، 2004، ص65.

[3] فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية العالمي** " مفاتيح التنافسية والتنمية المتواصلة "، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] جميلي حميد، **دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2004، ص 35.

ثـــالثـــا/ الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد كان للعوامل السالفة الذكر، مساهمة كبيرة في نمو حجم الاستثمارات الدولية المباشرة بـــصفة ســـريعة، حيث كثرت المشاريع الاستثمارية بشتى أنواعها خارج البلدان الأصلية (شركات مختلطة، عقود تراخيص، التحالفات الإستراتيجية)، صبح الاستثمار لا يتعدى تصدير رؤوس الأموال فـ قط، و إنما كذلك تصدير التنظيم ونقل المـــوارد البشرية والتكنولوجيا وخبرات إدارية، مما دفع الدول النامية لتحفيزه و تهيئة البيئة الملائمة له[1].

كما إن مجمل المتغيرات التي يعرفها العالم في كل المجالات، سمحت بخروج الشركات متعددة الجنسيات مـــن دائرة التدويل إلى دائرة العالمية، من خلال تمركز نشاطها في كل أنحاء العالم، وذلك حسب الفرص المتاحة، فهي تعمل وفق إستراتيجية عالمية، وبهذا تعتبر من أهم ملامح تطور الاقتصاد الدولي، و يرجع ذلك إلى السمات المميزة لها مـــن أهمها (الحجم الكبير، تنوع المنتجات، التنوع في النشاطات، التشتت الجغرافي، التفوق التكنولوجي ...)[2]،كما تعتـــبر أداة فعالة في تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي هو بمثابة المعزز لتنافسية الدولة، و القوة الرئيـــسية للاقتـــصاد العالمي.

رابـــعا/ التكتلات الاقتصادية:

إن التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى تعظيم المنافع للدول الأعضاء ، نظر لاختلاف هياكلها الإنتاجية، مما يعني بأنه سيكون تكامل بين هذه الدول من خلال اختلاف ميزاتها.

كما تؤثر التكتلات الاقتصادية على عدة متغيرات من بينها (معدل التبادل التجاري، الحـــصص الـــسوقية، وفورات الحجم الكبيرة، الاستثمار الأجنبي المباشر)[3]، حيث تفسح المجال واسعا للاستثمار الأجنبي، الذي يحتـــاج إلى بيئة خالية من الحواجز، خاصة مع ارتفاع القدرة التنافسية للمؤسسات بدخولها في تحالفات مع مؤسسات أخرى.

كما أدى بروز التكتلات الاقتصادية إلى ازدياد حدة المنافسة، خاصة مابين الأقطاب الثلاثـــة (الأمريكيـــة، الأوروبية، و الآسيوية)، غير أن بعض الاقتصاديين و الاستراتجيين مثل**"ليسترو تورو أو جاك اتـــامي "** وغيرهمـــا، يعتقدون أن القرن الحادي و العشرين سيكون قرنا أوروبيا[4].

---

[1] قدي عبد المجيد، **النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة**، الملتقى الأول حول "الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"، جامعة البليدة، 21/20 ماي 2002، ص10.

[2] سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية و آثارها السلبية على التطور الاقتصادي**، دار الفرقد السورية، سوريا، 2005، ص 32.

[3] محسن أحمد هلال**مفاوضات النفاذ إلى الأسواق** إعلان الدوحة السلع - الخدمات"لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، بدون سنة، ص36.

[4] مطانيوس حبيب، **العولمة و التكتلات الإقليمية**، مجلة آفاق، جامعة البليدة، العدد06، أفريل2006، ص49.

في حين أن هناك دراسات أخرى حول التطورات الاقتصادية العالمية، مفادها أنه ستتشكل كتلة دولية مـــن شأنها أن تحول الثقل الاقتصادي العالمي إلى المنطقة الآسيوية و المحيط الهادي في غضون 15 عام القادمة (منذ بدايـــة الدراسة)، ومن شأن هذا التكتل أن يحتكر ثلث الإنتاج العالمي في سنة 2010، مقارنة بـــالربح في ســـنة 1998، ليحتكر النصف بحلول سنة 2015[1].

خـــامسا/ التقدم التكنولوجي:

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين و حتى الآن، تطورا مذهلا في مجال التكنولو جيا و الاتصال، التي هي بمثابة المسهل للتبادلات الدولية، و ذلك من خلال تقليل المسافات الاقتصـ ادية و الجغرافيـــة بـــين البلـــدان، والاختلافات اللغوية و الثقافية.

وقد لعب التقدم التكنولوجي في مجال النقل و الاتصال، دورا كبيرا في تعزيز تنافسية الدول، من خلال تنمية المبادلات و تدعيمها، وزيادة تنافسية المؤسسات نتيجة رفع الإنتاجية الناجم عن تحسين وسائل النقل و الإبداعات في مجال الاتصال.

إلا أن فوائد التقدم التكنولوجي غير موزعة بالتساوي بين الدول النامية و الدول المتقدمة، وهذا راجع لعـــدة أسباب منها:[2]

- عدم اهتمام البلدان النامية بالتعليم في مراحله المختلفة؛
- تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلدان النامية بسبب تراكم الديون الخارجية نتيجة زيادة فوائد القروض الخارجية؛
- هجرة الأدمغة و التقنيين و الأيدي العاملة الماهرة؛
- ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا.

[1] جميلي حميد**واسات في التطورات الاقتصادية العالمية و الإقليمية المعاصرة**، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتـــصادية، الجماهيريـــ ة العظمـــى، طرابلس، 1998، ص ص268-271.

[2] عدي قصور، **مشكلات التنمية و معوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص160.

المطلب الثـــاني: الإطار النظري لدعم الدولة

يمكن أن نلتمس البدايات الأولى لدور الدولة الداعم للتنافسية في ظل التحولات الاقتصادية، في سياق الهيكل الجديد لنظريات التجارة الخارجية، وخاصة فيما عرف باسم نظرية التجارة الإستراتيجية، والتي في إطارها تتدخل الحكومة لتشجيع الأنشطة على توليد وفورات إيجابية، وكذلك تعمل على تحويل الأرباح من الاقتصاديات الأجنبية إلى الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال تقديم إعانات تنافسية لدعم البحث والتطوير في الصناعة، والحد من دخول المؤسسات الأجنبية إلى الأسواق المحلية، وإتاحة فرص التعلم للمؤسسات المحلية.

ويمكن أيضا مشاهدة الدور الدولة الداعم للتنافسية، من خلال العمل الرائد الذي قام به **"مايكل بورتر"** عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة العالمية، استحدث منهج متكامل تضمن العديد من المحددات التي تفسر الميزة التنافسية، هذه المحددات تشكل في مجملها بيئة الأعمال، و التي تكون إما معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية[1].

وقد استعرض **" بورتر"** ستة محددات تفسر عملية تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية، قسمها إلى الآتي:

- **محددات رئيسية** وتضم المحددات الأربعة التالية: ظروف عوامـــل الإنـــتاج و مدى توفـــرها، ظروف الطلب من حيث حجمه، أهميته و تأثيراته و أنماطه، وضع الصناعات الـــمرتبطة و الـــمساندة لـــــذلك النـــشاط و مـــدى وجودها، بالإضافـــة إلى الـــوضع الإستراتيجي و التنافسي للمؤسسة من حيث وجود البيئة المعززة للقدرة التنافسية.
- **محددات مساعدة** ومكملة تتمثل في المحددان التاليان: دور الصدفة*، ودور الدولة.

والخاصية الهامة لمحددات الميزة التنافسية هي أنها تعمل كنظام ديناميكي متكامل من خلاله تتفاعل وتتشابك كل المحددات مع بعضها البعض، فكل محدد يؤثر ويتأثر بالمحددات الأخرى، وكلما استوفيت جميع هذه المحددات وجاءت مواتية كلما تمكنت الدولة من تحقيق ميزة تنافسية ديناميكية ومطردة، ونجحت في المنافسة العالمية لصناعاتها وأجزائها الهامة.

وعندما تكون هذه المحددات غير مدعمة ومحفزة لاستمرارية الميزة التنافسية فقـــد تـــؤدى إلى تآكلـــها وتدهورها، فعلى سبيل المثال فان الميزة التنافسية فى صناعة ما، قد تتدهور عندما تفشل الدولة في خلق وتنميـــة عناصر الإنتاج بالمعدلات المرغوب فيها، سواء تمثل ذلك في تدهور المهارات المتخصصة للموارد البشرية، أو عدم الاهتمام بمراكز البحث العلمي والتكنولوجي والمؤسسات التعليمية مقارنة بالدول الأخرى، وهكذا بالنسبة لباقي المحددات.

---

[1] طارق نوير، مرجع سبق ذكره ص07.

* **عامل الصدفة** : ويقصد به حدوث طفرات مفاجئة تؤثر على مجموعة من المحددات مما يؤدي إلى نجاح صناعة من الصناعات عن غيرها.

وعند تناول **"بورتر"** محدد دور الدولة، أوضح أن دور الدولة الهام يتأتى، من خلال تأثيرها على طريقـــة عمل المحددات الأربعة الأساسية للميزة التنافسية، أو ما يعرف **"بماسة بورتر"**، و الممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-1): محددات الميزة التنافسية الدولية (ماسة بورتر)

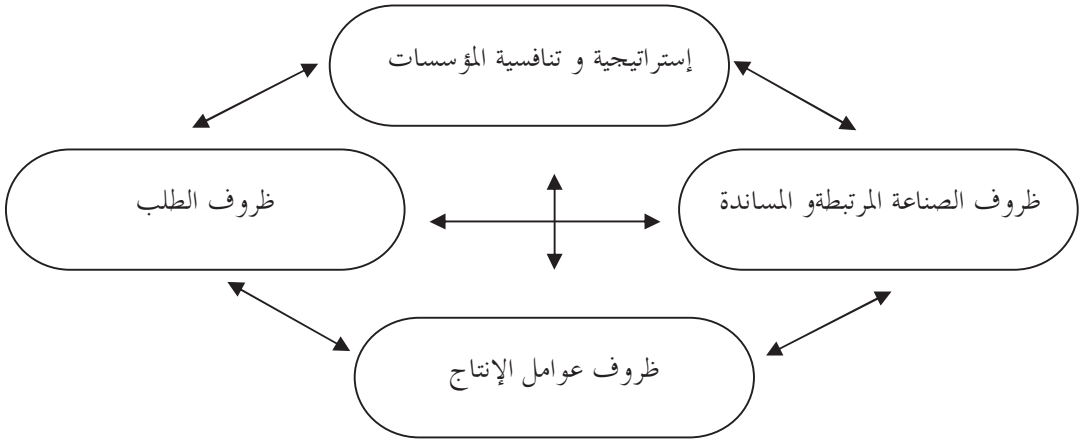

Source: Gerry Johnson, Hevan Scholes, Stratégique, éd Française, France, 2000, P19.

أولا/ ظروف عوامل الإنتاج:[1]

حسب النظرية الاقتصادية المألوفة، فإن تدفق التبادلات يحدد من خلال عوامل الإنتاج : اليد العاملة، الأرض، موارد طبيعية، رؤوس الأموال، الهياكل القاعدية . فالسلع المصدرة من طرف بلد ما تتوقف أساسا على استعمال هذا البلد للعناصر الأكثر وفرة.هذه النظرية يرجع تاريخها إلى آدم سميث و دفيد ريكاردو، و هي جزء مـــن الـ فكـــر الاقتصادي الكلاسيكي.

و فيما يخ ص الصناعات المركبة التي تمثل العمود الفقري لكل اقتصاد متطور، نجد أن هذه الـــدول ليـــست وارثة، وإنما هي التي توجد عناصر الإنتاج الضرورية مثل الموارد البشرية المؤهلة، القاعدة العلمية..إلخ.

بالإضافة إلى ذلك أن المخزون من العوامل ، الذي يمتلكه بلد ما في فترة معينة يكون أقل شأنا من الـــسرعة والفعالية التي يتم إنجازه وتطويره فيها، واستغلاله في الصناعات المعنية.

إن عوامل الإنتاج الأكثر أهمية هي تلك العوامل المتخصصة، والتي تتعلق بالاستثمارات الثقيلـــة والمدعمـــة ، فالعوامل الأساسية كاليد العا ملة والموارد الأولية لا يمثلان ميزة في الصناعات التي تستعمل المعرفة بكثافة، وبإمكـــان المؤسسات الحصول على هذه الموارد من الأسواق العالمية، أو بإمكانها الاستغناء عنها خاصة إذا كانـــت تـــستعمل التكنولوجيا المتطورة.

[1] M.Porter, **La Concurrence selon Porter**, Village Mondial, Paris, 1999, PP180-182.

كما نجد أنه في الوقت الحالي أصبح وجود يد عاملة مؤطرة، لا يعتبر كميزة تنافسية، وحتى يتحقق ذلك يجب أن يكون التنافس في مجالات متخصصة بدرجة كبيرة بالنسبة لاحتياجات الصناعة، مثل المعهد العلمي المتخـــصص في الضوئيات، إذ أن وجود عوامل مفقودة يجعل الصعب على المتنافسين القيام بعملية التقليد، و إنما عليهم القيـــام باستثمارات إضافية من أجل إيجادها، فالدول التي تكون رائدة في الصناعات هي التي تقوم بإنتـــاج هـــذه العناصـــر (العوامل) بطريقة مثلى و خاصة، فالميزة التنافسية تنتج عن وجود معاهد ذات مستوى عالي ، و التي تمكن من إيجـــاد هذه العناصر ثم استخدامها و تطويرها باستمرار، فمثلا : الدانمارك يملك مستشفيين متخصصين في الدراسات ومعالجة مرض السكر، ويعتبر الرائد على المستوى العالمي في تصدير مادة الأنسولين، أما بالنسبة لهولندا فتحتل الـــصدارة في تصدير الورود ومواد التعبئة، وهذا بفضل وجود معاهد للبحث في هذا المجال الزراعي.

ويمكن الإشارة إلى أنه ما لا يمكن اعتباره كميزة نوعية في ظل نمط ساكن، يمكن أن يكون بمثابة ميزة نوعية في إطار ديناميكي، فعند امتلاك العوامل الأساسية للإنتاج، قد لا يتم استغلالها بأسلوب عقلاني، و على العكس، نجد أن ندرة عوامل الإنتاج قد تدفع إلى الابتكار والبحث عن تحقيق التقد م، وأحسن مثال على ذلك هو اليابان، البلـــد الذي يفتقر إلى الموارد الطبيعية، مما دفعه للبحث عن الميزة بواسطة الابتكار.

كما أن الإنتاج في الفترة المحددة يسمح باقتصاد تكلفة مساحات التخزين، فمثلا صناعة الفولاذ الإيطاليـــة ، كانت تعاني مجموعة من الحواجز، كفقدان الموا د الأولية المحلية، تكلفة الكهرباء المرتفعة، بالإضافة إلى عوامل أخـــرى مثل البعد عن الموانئ، هذه الحواجز دفعتها إلى إنجاز مصانع صغيرة للفولاذ، تتميز بتكنولوجيا متقدمة و ذات تكلفة منخفضة لإنجازها، بالإضافة إلى اقتصاد الطاقة و جعلها في الأماكن التي توجد بها ا لخردوات، كل هذا مكنها من احتلال الزيادة في هذا النشاط.

من هنا، يتجلى بوضوح أن هذه العوائق تحولت إلى ميزة تنافسية، لكن ذلك لا يحدث في كل الحـــالات، إذ أن هذه العوائق يجب أن تحمل في طياتها مؤشرات تعلن عن الامتداد إلى دول أخرى، مما يجعل المؤسسات تبتكـــر و تبدع قبل منافسيها الأجنبيين.

كما أن تحويل العائق إلى ميزة تنافسية، هو وجود الظروف الملائمة، فحتى تتمكن المؤســـسـ ات مـــن الإبداع عليها إيجاد أشخاص يملكون الكفاءات اللازمة، و كذا وجود من يوجهها في الاتجاه السليم داخل البلد.

ثـــانيـــا/ شروط الطلب:[1]

يمكن لعولمة ا لطلب أن تؤثر على الطلب المحلي، لكن ميدانيا قد يحدث غير ذلك، إذ أن تركيبـــة و طبيعـــة السوق المحلية لها أثر غير متساوي على المؤسسات، فيما يخص كيفية تصوير احتياجات الزبائن، فهمها و التأقلم معها، فالبلد الذي يملك ميزة تنافسية في الصناعات حيث يعطي الطلب المحلي للمـ ؤسسات نظرة واضحة عن الاحتياجـــات المتزايدة، إذ أن الزبائن المحليين يدفعون المؤسسات نحو الإبداع و الابتكاربسرعة تفوق المنافسين الأجانب، نجـــد أ ن الجانب النوعي للطلب المحلي هو الذي أكسب هذه المؤسسات ميزة تنافسية.

كما أن اهتمام المؤسسات في السوق المحلية يعطي الأولوية إلى فروع النشاط الأكثر انتشارا داخل البلـــد، ثم الانتقال إلى الفروع الأقل انتشارا، و أفضل مثال على ذلك هو إنتاج الرافعات في السوق اليابانية، إذ أنها تـــستعمل بقوة داخل البلد، مما يجعل الطلب عليها كبيرا جدا، ولكنها لا تساهم إلا بنسبة ضئيلة على المستوى العالمي.

و يمكن لمؤسسات بلد ما أن تستفيد من الميز التنافسية إذا كان زبائنها المحليون هـ م الأكثر ثقافة، و الأكثـــر صرامة على المستوى العالمي، إذ أنهم يحددون الاحتياجات الأكثر تقدما، مما يدفع بالمؤسسات إلى التحسين و الإبداع.

و يمثل شروط عـ وامل الإنتاج، نجد أن شروط الطلب هي الأخرى يمكن أن تجلب مزايا تجعـــل المؤســـسات تستجيب لمختلف التحديات، ففي اليابان مثلا : نجد المساكن الضيقة و المزدحمة، تأثير حرارة الصيف و الرطوبـــة و ارتفاع تسعيرة الكهرباء، كل هذه التحديات جعلت المؤسسات اليابانية تكون رائدة في مجال إنتاج المكيفات الهوائية ذات الجودة العالية و التكلفة المنخفضة.

ومن هنا يمكننا القول أنه بإمكان الزبائن المحليين أن يدفعوا بمؤسسات بلدهم إلى البحث عن الميزة، و ذلـــك عندما تكون الاحتياجات المحلية أكثر تطورا، مقارنة مع بقية الدول.

ثـــالثـــا/ ظروف الصناعات المرتبطة و المساندة للنشاط:

إن العامل الثالث المحدد للميزة الوطنية يتمثل في وجود داخل البلد صناعات مرتبطة ومساندة، تنافسية علـــى المستوى الدولي.

فوجود موردين محليين يمتازون بمستوى جيد، يمكن الصناعات من اكتساب الميزة، فهم يعرضون مدخلات تمكن من تحقيق أحسن العوائد (التكلفة / المنفعة)، بطريقة فعالة، سريعة و مفضلة، و كمثال على ذلك نجد أن صناعة الحلي من الذهب و الفضة في إيطاليا تعتبر الأولى عالميا، و يرجع ذلك إلى أن ثلثي الآلات المتخصصة في صناعة الحلي المسوقة عالميا هي ذات أصل إيطالي[2].

---

[1] Ibid, P 183,184.

[2] M.Porter, **L'avantage concurrentiel des nations**, inter-éditions, Paris, 1993, P 111

و بمعنى أكثر دقة، يعتبر المـ نفذ إلى الموارد و الآلات بمثابة الميزة الناتجة عن الصناعات المحلية المرتبطة و المساندة في مجال الإبداع و التحسين، هذه الميزة تقوم على أساس جوارية علاقات العمل، إذ يمكن للموردين و المـــستعملين النهائيين الاستفادة من الاتصالاتالمباشرة، الدوران السريع و الدائم للمعلومـــات، التبـــادل الثابـــت للأفكـــار و الإبداعات، كما يمكن للمؤسسات تعديل الاتجاهات التقنية لمورديها و عرض مواقع اختبار للبحـــث و التطـــوير، و بالتالي تسريع وتيرة عملية الإبداع[1].

إن التنافسية الوطنية في الصناعات المرتبطة يمكن أن تخلق ميزات متشابهة ، فتداول المعلومـــات و التبـــادلات التقنية يمكن أن يسرع سير عملية الإبداع والتطوير، كما أن الصناعات الوطنية المرتبطة تساعد على توسيع كفاءات المؤسسات.

رابـــعا/ إستراتيجية، هيكل و تنافسية المؤسسات:

إن الظروف و الوضعية الوطنية تقوم بتوجيه أنماط الإبداع، التنظيم، تسيير المؤســـسات وطبيعـــة التنـــافس الداخلي، ففي إيطاليا مثلا نجد أن أحسن المنافسين هم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير المـــسعرة في البورصـــة، و المسيرة من طرف العائلات، بينما على العكس في ألمانيا، حيث نجد أن المؤسسات ذات تنظيم، و هي مسيرة بأسلوب يطبق مستويات المسؤوليات، بالإضافة إلى أن المسيرين يمتازون بتكوين تقني.

إن المنافسة في الصناعة تكون ناتجة عن تطبيق علم إدارة الأعمال، وأشكال التنظيم في البلد مـــن جهـــة، و مصادر الميزة التنافسية في الصناعة نفسها من جهة أخرى، فالتخصص و المرونة القصوى يتناسبان مـــع نظـــام إدارة الأعمال بإيطاليا، و لهيكلية الصناعات أين تكون إيطاليا هي الرائدة عالميا مثل : العقار، صناعة الأحذيـــة و آلات التعبئة، بينما نجد عكس ذلك في نظام إدارة الأعمال الألماني، حيث نجد أن الصناعات تعتمد على توجيـــه تقـــني ذو مستوى عالي، كالكيمياء والميكانيكالدقيقة، وذلك لأن الصناعات المركبة تحتاج إلى تصنيع دقيق، مما يجعل أن تكون ألمانيا هي البلد الأول عالميا في هذا المجال.

كما نجد كذلك أن هناك فوارق ظاهرة في الأهداف المتبعة من طرف المؤســـسات والأفـــراد، فأهـــداف المؤسسات تكون مرتبطة بخصائص أسواق رؤوس الأموال الوطنية، وكذا طرق الدفع للمسيرين، ففي ألمانيا و سويسرا حيث تمثل البنوك أكبر مساهم محلي، نجد أن الأسهم نادرا ما تنتقل من يد لأخرى[2].

إن المؤسسات تنجح في الصناعات الأكثر نضجا، والتي تتطلب استمرارية الاستثمار في البحث والتطوير، و كذلك التجهيزات الجديدة، لكن هذا لا يعني أن تكون المرودية بالضرورة مرتفعة.

---

[1] M.Porter, **La Concurrence selon Porter**, op cit, P184.

[2] Ibid, P187.

إن أكبر محرك لظهور و بقاء الميزة التنافسية يتمثل في وجود منافسين محليين أقوياء، و هذا صـــحيح في بلـــد صغير مثل سويسرا، حيث تعتبر الرائدة عالميا في الصناعة الصيدلانية، و ذلك لوجود المنافسة القوية، كذلك هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في صناعة الحواسب.

إن تدعيم المنافسة الوطنية يكون من خلال وجود واحد أو اثنين من المنافسين المحليين الأقوياء يكون بإمكانهم مواجهة المنافسين الأجانب، عن طريق تسخير كل الموارد الضرورية مع دعم السلطات العمومية، لكن في الواقع، رغم الدعم و الحماية من طرف الحكومة إلا أن رائدين في هذا النوع من الصناعة ، نادرا ما يعتبرون تنافسيين، حيث أنه في الصناعات الرئيسية التي لا يوجد فيها إلا منافس وطني واحد مثل قطاع الطيران والاتصالات، نجد أن الحكومـــة ساهمت في تشويه المنافسة.

إن التحسين الديناميكي، الناتجالخصوص عن التنافس الداخلي، الذي يدفع بالمؤســـسات نحـــو الإبـــداع والتحسين،له تأثير كبير، إذ أن كل منافس يعمل على تحفيز بقية المنافسين نحو البحث عن الكيفية التي تمكـــن مـــن تخفيض التكاليف، تحسين النوعية و إيجاد منتجات جديدة[1].

[1] Ibid, P188.

المطلب الثـــالث: مراحل تطور دعم الدولة للتنـــافسية

إن للحكومة أدوار مختلفة يجب أن تلعبها في كل مرحلة من مراحل تطور اقتصادها، حيث أن دور الدولـــة يتقلص تدريجيا كلما انتقلنا إلى مرحلة أكثر تقدما ، ويتعاظم في المقابل الدور المنوط بالقطاع الخاص لتعزيز تنافـــسية الاقتصاد، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2): مراحل تطور دور الدولة

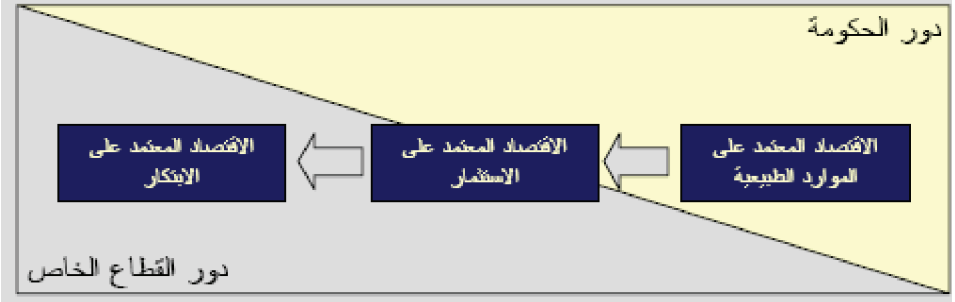

المصدر : وزارة التخطيط، الفريق الأردني للتنافسية ، الأردن رؤية2020، اللقاء الوطني الثالث، الأردن، آذار 2002، ص 03.

لقد قام **"مايكل بورتر"**بتقسيم تنافسية الا قتصادإلى أربعة مراحل، أما تقرير المنتدى الاقتـــصادي العـــالمي 2007/2006الذي صدر بجنيف السويسرية في 26 سبتمبر2006 [1]، فقد صنف المراحل التي تمر بها اقتصاديات الدول إلى ثلاثة مجموعات، حسب الشكل التالي:

الشكل (1-3) : مراحل تطور تنافسية الاقتصاد

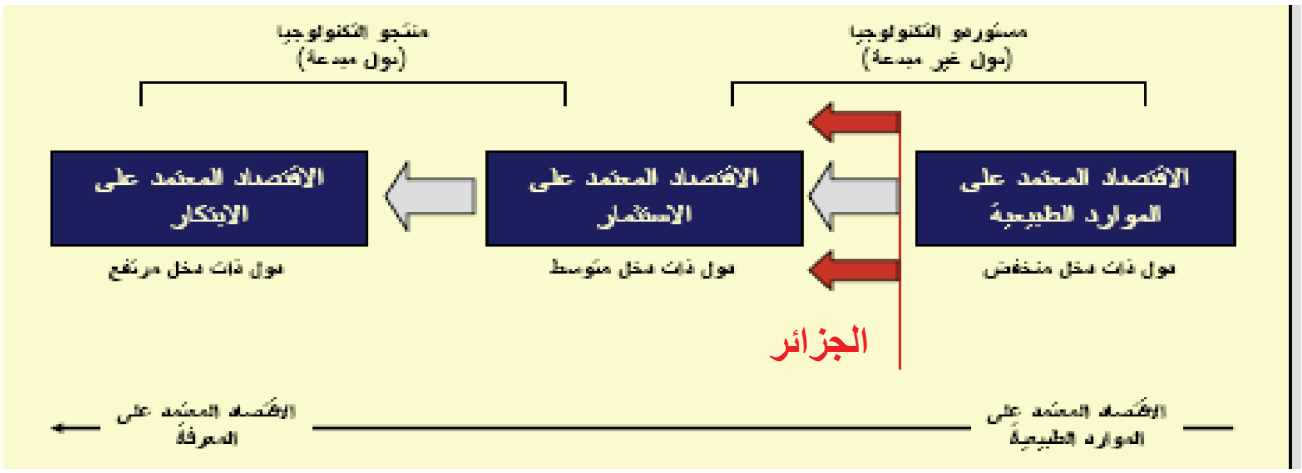

المصدر: نفس المرجع، ص 02.

[1] عبد الوهاب بوكروح ، **تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2007/2006** "تنافسية الاقتصاد الجزائري ضعيفة"، 2008/02/22، http://bwahab2505.maktoobbloq.com/106188

من خلال الشكل رقم (1-3)، نجد أن المراحل الثلاثة تتمثل فيما يلي:

- المرحلة الأولى وهي مرحلة التنمية و تدفعها العوامل الطبيعية؛
- المرحلة الثانية وهي مرحلة الاستثمار و تدفعها الفعالية و الكفاءة؛
- المرحلة الثالثة وهي مرحلة المعرفة و تدفعها الابتكار و الإبداع.

وتعبر كل مرحلة عن تطور التنافسية المصحوب بارتفاع متزايد في مستوى الرفاهية الاقتصادية.

و فيما يلي تصنيف لهذه المراحل حسب ما يوضحه "بورتر":[1]

أولا/ مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية:

في هذه المرحلة يسود المجتمع مجموعة من التجمعات الصناعية الناجحة، و القادرة على المنافسة عالميا، و التي تستمد ميزتها من توافر عوامل الإنتاج الأساسية، كما أن المنافسة في هذه الحالة تعتمد على المنافـــسة الـــسعرية، و استخدام مستويات متوسطة من التكنولوجيا التي يتم نقلها من دول أخرى ، كما يكون الاقتصاد في هذه الحالة شديد الحساسية لتقلبات الاقتصاد العالمي و أسعار الصرف الأجنبية، بالإضافة إلى صعوبة الاحتفاظ بالمزايا التنافسية.

يتمثل دور الدولة في هذه المرحلة، بتوفير الاستقرار السياسي و الاقتصادي على المستوى الكلي، و تفعيـــل سياسة السوق بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، كما تقوم الدولة بالدعم المباشر من خلال توجيه رأس المال إلى صناعات معينة وتقدم الحماية المؤقتة لتشجيع دخول المنافسين الجدد إلى السوق، وتقدم الكثير من المساعدات للحصول على التكنولوجيا الأجنبية، وتقوم بتشجيع التصدير، و تمر حاليا جميع الدول النامية بهذه المرحلة، وكذلك الدول التي تدير اقتصادها وفقا لنظم التخطيط المركزي.

و قد صنفت الجزائر في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2007/2006 ضمن الدول التي تأتي في المرحلـــة الانتقالية الأولى، أي ضمن مرحلة الانتقال من مرحلة الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى مرحلة الاستثمار و الاعتمـــاد على الكفاءة و الفعالية.

ثـــانيـــا/ مرحلة الاقتصاد المعتمد على الاستثمار:

تقوم أساسا على رغبة و قدرة الدول و الشركات على الاستثمار بكثافة شديدة، حيث تقـــوم الـــشركات بالاستثمار في تشييد بنية أساسية ذات حجم كبير، و على درجة عالية من التطور و الكفـــاءة، مـــزو دة بأحـــدث التكنولوجيات في العالم.

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، بوخاري عبد الحميد، **التكامل الاقتصادي العربي و تعزيز التنافسية الدولية**، الملتقى الدولي الثاني حول "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص342.

كما تقوم على امتلاك العمليات ا لإنتاجية و حقوق تصنيع المنتجات الأجنبية أو إقامة شركات مختلطة، أمـــا بالنسبة لمستويات الدخل، فتتميز الدول في هذه المرحلة بدخل متوسط.

و بداية من هذه المرحلة يبدأ دور الدولة يتغير من التدخل المباشر إلى التدخل غير مباشر، بهدف تحفيز آليـــة خلق عناصر الإنتاج الأكثر تقدما وتخصصا، وتحسين نوعية الطلب المحلي، وتشجيع تكـــوين الـــداخلين الجـــدد والمؤسسات الجديدة، وإزكاء روح التنافس النشط بين المؤسسات.

لذا من المهم في هذه المرحلة أن تركز الدولة أولوياتها على البنية التحتية و نوعيتها (المـــوانئ، الاتـــصالات، الطرق)، و وضع التشريعات اللازمة للانخراط في الاقتصاد العالمي.

مرت اليابان بهذه المرحلة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تلتها بعد ذلك كوريا، وحاليا بلغ المرحلة عدد من الدول أهمها تايوان، سنغافورة هونغ كونغ ، اسبانيا، البرازيل.

ثـــالثـــا/ مرحلة الاقتصاد المعتمد على الابتكار:

في هذه المرحلة يتطور الطلب المحلي نتيجة لارتفاع مستويات الدخول، ارتفاع مستوى التعليم و أثر المنافسة المحلية، تنخفض المزايا التي تعود لعوامل الإنتاج مع ازدياد الضغط على أسعار عناصر الإنتاج و قيمة العملة الوطنيـــة تقوم عناصر الإنتاج المنتقاة على ابتكار الجديد في مجالات تكنولوجيا الإنتاج، و هنا الشركات تتعدى مرحلة نقـــل التكنولوجيا و تطويرها من الدول الأخرى إلى خلق و ابتكار التكنولوجيا الجديدة داخليا.

و تصبح الدول هنا دول مبدعة يتصف الاقتصاد في هذه المرحلة بمقاومة شديدة لتقلبات الا قتصاد الكلي و الصدمات الخار جية، وقد بلغت بريطانيا هذه المرحلة قي النصف الأول من القرن التاسع عشر كما وصلت أمريكا و ألمانيا و السويد إليها في أوائل القرن العشرين، كما بلغت إيطاليا و اليابان هذه المرحلة في السبعينيات مـــن نفـــس القرن[1].

رابـــعا/ مرحلة الثروة:

تمثل المراحل السابقة - انتقال الاقتصاد من مرحلة لأخرى - تطورا لتنافسية الدولة و اتساع مدى الصناعات التي تستطيع الدولة المنافسة من خلالها.

بينما تعد مرحلة الثروة من مراحل التدهور في تطور الميزة التنافسية، حيث تعتمد الدولة في هذه المرحلة على الثروة التي تم تحقيقها في المراحل السابقة، و إعادة توزيع الدخل بدلا من توليده، وذلك نتيجة تحول كل المستثمرين و الأفراد عن أهداف الابتكار و التطوير إلى أهداف أخرى، عادة اجتماعية بعيدة عن تلك التي أدت إلى تحقيق التقـــدم الاقتصادي.

[1] عمر صقر، **العولمة و القضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص97.

في ظل التحولات الاقتصادية الدوليةيتضح لنا جليا بأن الدولة لم يعد بإمكـ انها اســـتخدام تلـــك الأدوات المستعملة في السابق، من سياسة حماية التجارة وضمان السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية والإجراءات التقليديـــة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا إلا إذا رغبت الدولة في عزل نفسها عن الاقتصاد العالمي.

لذا كان لزاما على دور الدولة أن يواكب التحولات الجديدة لتعزيز تنافسية الاقتصاد،انطلاقا من أن دور الدولة يستطيع أن يحسن أو يعرقل تواجد التنافسية الدولية.

إذا فالدور السليم للدولة هو أن تلعب دور المحفز، لأن مفتاح التنافسية المستقبلية (خاصة في الدول النامية و خاصة العربية)، يرتبط بديناميكية العلاقة بين القطاع الخاص و العام، من خلال تطوير دور الدولة من مهـــيمن إلى منظم و مسهل للمشاريع و الاستثمارات[1]، فالدولة هي التي تخلق بيئة الأعمال الملائمة لكي تـــستطيع وحـــدات الأعمال أن تحسن من أدائها.

[1] World economic forum, **Arab World Competitiveness Roundtable**,Doha,09/10 April 2007,p05.

خلاصة الفصل:

على ضوء المحاور المذكورة في هذا الفصل، والمتعلقة بالتنافسية الدولية، يمكن استخلاص ما يلي:

- تختلف تعاريف التنافسية باختلاف مستوياتها (مؤسسة، قطاع و دولة).
- يقصد بتنافسية المؤسسة أن تكون لها القدرة على تحمل المنافسة عن طريق خلق ميزة تنافسية ، من خلال التنافس حول ثلاثة عناصر هي السعر، الجودة، التجديد و الابتكار ، أما تنافسية القطاع الاقتصادية، فهي التي يقـــوم عليهـــا الاقتصاد الكلي، وتترجم المكاسب إلى ازدهار مستدام ، من خلال تحقيق نجاح مستمر في الأســـواق الدوليـــة، دون الاعتماد على الدعم و الحماية الحكومية.
- إن إعطاء تعريف دقيق للتنافسية على مستوى الدولة، يواجه عدة صعوبات، لأنه يتداخل مع عدة مفاهيم أخرى (النمو، التنمية الاقتصادية و ازدهار الدول)، تستند التنافسية على مستوى الدولة على وضعية الميزان التجاري وعلى المستوى المعيشي للفرد، وتحسينهما لا يتأتى إلا من خلال تدابير و إصلاحات تجعل من بيئة الأعمال أكثر جذبا للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى الإجراءات التي تعمل على رفع معدلات الإنتاجية ، إلى جانب توزيع مكاسب الصادرات بعدالة على كافة عناصر الإنتاج و خاصة عنصر العمل.
- تتصف العلاقة بين التنافسية على المستويات الثلاثة (المؤسسة الاقتصادية، القطاع و الدولة) بأنها علاقة تكاملية.
- إن المنافسة و التنافسية هما العنصران الأساسيان لأي إطار تحليلي للإنتاج و التجارة الدولية.
- تميز الكثير من الأدبيات بين التنافسية السعرية وغير السعرية، التنافسية التقنية، و التنافسية الجارية و المستدامة.
- الدول لا تتنافس مثلما تتنافس المؤسسات، لأن في حالة عدم قدرة المؤسسة على تحسين أدائها، فإنها سوف تخرج من السوق، ولكن الدول - على خلاف المؤسسات - تتنافس فيما يتعلق بالمنازل والسيادة والقوى الاقتصادية، السياسية والعسكرية، و إذا لم تستطع الدولة السير في ركب التطور و التقدم، فإنها تدخل في دائرة الفقر و التخلف.
- يتم قياس تنافسية الدولة من خلال مؤشرات جزئية (تضم مؤشر الدخل الحقيقي للفرد و مؤشر النتائج التجاريـــة للدولة، سعر الصرف)، ومؤشرات موسعة تعدها هيئات دولية مختلفة.
- إن أهمية عرض المؤشرات تكمن في أنها تقيس الوضعية التنافسية لاقتصاديات الدول المشاركة في تلك المؤشـــرات، خاصة الدول التي هي محط اهتمام الشركات دولية النشاط، حيث تعتبر هذه المؤشرات مصدر أساسي لقراراتها.
- من أهم الانتقادات التي وجهت للتنافسية هي تحولها من وسيلة لتحقيق الأهداف إلى هدف في حد ذاته، إضافة إلى أنها تقوي منطق الحرب و تستعمل المشروعات الاستثمارية كأسلحة لهذه الحرب.
- أوضح "بورتر" دور الدول الهام يأتي من خلال جملة السياسات التي تأثر بها على محددات التنافسية، كمـــا أن دور الدولة في ظل التنافسية يتناقص من مرحلة لأخرى (مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، مرحلة الاقتصاد المعتمد على الاستثمار، مرحلة الاقتصاد المعتمد على الابتكار، مرحلة الاقتصاد المعتمد على الثروة).

تمهيد:

نجد من خلال التعاريف السابقة للتنافسية الدولية، أنها كلها تتعلق بقدرة الدولة على إنتاج سلع و خدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية، و تحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل، و يرتبط هذا المفهوم ارتباطا وثيقـــا بمقومات بيئة الأعمال المواتية و المعززة للتنافسية و التي تشمل جملة التدابير و الإصلاحات، الـــتي تمكـــن الأنـــشطة الاقتصادية من تحقيق مزايا تنافسية.

إضافة إلى أن تدعيم هذه البيئة بعوامل نجاح جوهرية (اقتصاد المعرفة، التكامل الاقتصادي) سيمكن من تعزيز تنافسية الاقتصاد ككل.

لذا قامت العديد من الدول بتدابير و إجراءات مختلفة لتحسين بيئة أعمالها، ســـاعدتها في تعزيـــز تنافـــسية اقتصادها، وجعلت منها تجارب ناجحة يقتدى بها.

و من خلال ما سبق سنعمل على تسليط الضوء على النقاط التالية:

- ماهية بيئة الأعمال.
- مقومات بـــيئة الأعمال المعززة للتنـــافسية الدولية.
- دعائم بـــيئة الأعمال المعززة للتنـــافسية الدولية.

المبحث الأول: ماهية بيئة الأعمال

تمثل بيئة الأعمال الملائمة و الجاذبة للاستثمار، متطلبا أساسيا من متطلبات التنافسية، حيث تتحقق عمليـــة تكوين الثروة في معظم الدول المتقدمة، على مستوى مؤ سسات الأعمال، إضافة إلى ذلك تمثل روح التنافسية سمـــة أساسية لأسلوب أداء الأعمال في تلك الدول.

إلا أنه ينبغي حتى على أكثر الشركات تنافسية، أن تعمل في إطار بيئة أعمال تستند إلى مجموعة من التدابير و اللوائح و الأنظمة التي تتسم بالبساطة و الوضوح، و الشفافية و إم كانية التنبؤ بها، فضلا عن انخفاض تكلفة الالتـــزام بها، و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-1): رفع مستوى التنافسية – منهج ذو شقين –

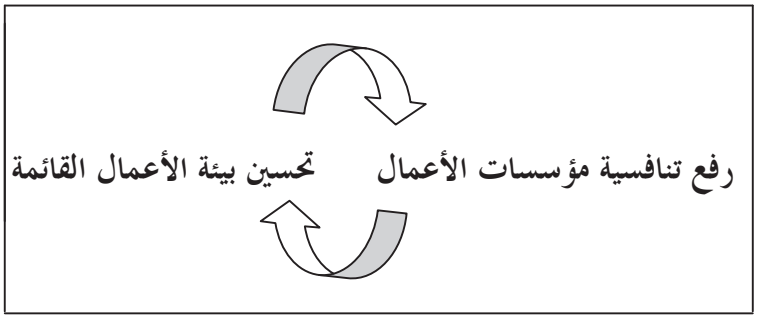

المصدر: المركز السعودي للتنافسية، تقرير أداء الاستثمار و التنافسية، المملكة العربية السعودية، 2006، ص21.

و تعمل التدابير و اللوائح و الأنظمة كموجهات، يتعين على الدولة التحرك في إطارها، من أجل اجتـــذاب الاستثمارات الأجنبيةو المحلية، للوصول إلى احتلال مواقع تنافسية في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: تعريف بـــيئة الأعمال

هناك أكثر من تعريف لبـــيئة أو مناخ الأعمال أو مناخ الاستثمار، نكتفي بالإشارة إلى بعض منـــها علـــى النحو التالي:

- بـــيئة الأعمال هي "مجموعة من الظروف و السياسات التي تؤثر في ثقة المستثمر و تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر، و هذه مسألة تتفاعل فيها العوامل الموضوعية مع العوامل النفسية، كما أن العناصر المكونة لهـــذا المنـــاخ تتفاوت من بلد لآخر نذكر منها :سياسات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة)، الأنظمـــة و القوانين ذات العلاقة بالقرار الاستثماري، و على وجه الخصوص النظام الضريبي و قوانين العمل، و النظام القـــضائي ومدى ما يتمتع به من فعالية و سرعة في حسم المنازعات التي قد تواجه المستثمر"[1] .
- بـــيئة الأعمال هي "مناخ عام و مستمر يضمن نشاط المؤسسات الاقتصادية على نحو ديناميكي دائـــم يجتـــذب الاستثمارات، فالبيئة الجيدة للاستثمار لا تحتاج لتشريعات خاصة أو استثنائية لجذب الاستثمارات، بل تكون مجمـــل تشريعاتها مشجعة للاستثمار، وهي تشمل جميع جوانب نشاط المؤسسات و محيطها الذي تنشط فيه، منـــذ إعـــداد دراسة الجدوى الاقتصادية و تأمين الموافقات و التراخيص و تأمين التمويل و مستلزمات ا لتشغيل، و تسويق الإنتاج في الداخل و الخارج، و التعامل النقدي و المالي و الضريبي، بل و حتى الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية العامة التي تنشط المؤسسات فيها، فتؤثر عليها سلبا و إيجابا"[2].
- بـــيئة الأعمال هي "مجموعة العوامل التي تحدد شكل الحوافز والفـ رص التي تتيح للشركات الاســـتثمار بطريقـــة منتجة، وخلق فرص العمل، وللتدابير و السلوكيات الحكومية تأثير قوي على بيئة الأعمال من خلال تأثيرها علـــى التكاليف، و المخاطر و العوائق أمام المنافسة"[3].

من خلال ما سبق نجد أن تعبير بيئة الأعمال أو مناخ الاستثمار هو تعبير واسع، كما أنه مفهوم ديناميكي دائم التطور، لملاحقة التغيرات الاقتصادية و السياسية و كذلك التكنولوجية و التنظيمية، أي أنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار بالنسبة لجمهور المستثمرين (المحليين و الأجانب)، في دولة ما بالمقارنة بغيره من الدول.

---

[1] سعيد النجار، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، دار الشروق، مصر،ط1، 1991، ص126.

[2] سامية دحماني، **تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** "حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية للعشرية88-98"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2001، ص73.

[3] زايري بلقاسم، بلحسن هواري، **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال و أثره على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول "متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، جامعة شلف، 18/17أفريل 2006، ص570.

إذا بيئة الأعمال تحيل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال، فالوضع العام و السياسي للدولة على ما تمتاز به من استقرار سياسي وأمني و تنظيماته الإدارية، و ما تتميز به من فعالية وكفاءة نظامها القانوني والقدرة على تطبيقه، ومدى مرونته و وضوحه واتساقه وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته، و ما تقوم به الدولة من منشآت قاعدية و عناصر إنتاج، إلى جانب الخصائص الجغرافية والديمغرافية وجود قوانين واضحة للملكية و الحقوق،كل ذلك يشكل ما أصلح على تسميته <بيئة الأعمال>، ومن ثم فهي عناصر متداخلة، تؤثر و تتأثر ببعضها البعض.

يمكن أن نستخلص من خلال التعاريف، أن هناك نوعين من بيئة الأعمال وهما:

- **بيئة أعمال ملائمة و جاذبة للاستثمار:** و تتميز بوجود العناصر التالية:[1]
  - الاستقرار السياسي (المحلي و الإقليمي) و الاقتصادي؛
  - البنية التحتية المناسبة (الموانئ، الطرقات، الكهرباء، الصرف الصحي، الاتصالات...)؛
  - توفر العمالة و قوانين العمل؛
  - كفاءة البنية القانونية (القوانين، العدالة، السرعة في الإجراءات)؛
  - النظام الضريبي المناسب؛
  - الحق في الملكية الخاصة و إقامة المشاريع الاقتصادية و حماية حقوق الملكية المادية و الفكرية؛
  - سياسات التحويل (الحق في إعادة تحويل الرساميل و الأرباح)؛
  - فعالية السوق المالية و استثمار المحافظ المالية؛
  - الانفتاح على الاستثمارات الخارجية؛
  - الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
  - اتفاقات الاستثمار الثنائية؛
  - فض النزاعات.

[1] مصطفى العبد الله الكفري، **برنامج الإصلاح الاقتصادي و سياسات تشجيع الاستثمار في سوريا**، 2008/06/02، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=19292

- **بيئة أعمال غير ملائمة و عائقة للاستثمار:** و تتميز بوجود العناصر التالية:[1]

- عدم الاستقرار و الأمن (عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي)؛
- ضعف البنية التحتية؛
- الروتين و البيروقراطية و صعوبة التسجيل و الحصول على تراخيص؛
- عدم وضوح و استقرار قوانين الاستثمار، و عدم توفر قوانين مشجعة فعلا على الاستثمار؛
- عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية؛
- عدم الإعفاء من الضرائب و الرسوم الجمركية؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح؛
- عدم توفر نظام مصرفي متطور؛
- عدم وجود سوق مالية متطورة؛
- عدم وجود بنوك للمعلومات المالية و الاقتصادية.

المطلب الثـــاني: المبادئ و الأنظمة الأساسية لـــبيئة الأعمال

تتمثل المبادئ الأساسية لوضع بيئة أعمال صحية و مشجعة لترقية الاستثمارات في الشروط التالية :
شرط الشفافية و التناسق، شرط الحركية و شرط الاستقرار.

أولا/ شرط الشفافية و التناسق:

يقتضي هذا الشرط أن تكون المعلومات المتعلقة بالاستثمار وسيلة متوفرة و منتظمة، و بـــدون تمييـــز أو تضارب، أين يمكن لجميع المستثمرين - سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين في البلد - الحصول عليها و الاستفادة منها، و يتطلب هذا الشرط تحقيق ما يلي:[2]

✓ تقنين نظام أو شبكة معلومات خاصة بترقية الاستثمارات في وثيقة متناسقة، ذات طابع تشريعي يدعى بقـــانون الاستثمار، ويعد استقرار قوانين الاستثمارات من الضمانات الأساسية التي يحرص المستثمر الأجنبي على توافرها، من أجل الاطمئنان والإقدام على الاستثمار، ولا يتوقع تدفق الاستثمارات الأجنبية على بلد تتميز تشريعاته بالغموض.

✓ إنشاء جهاز أو هيئة تتولى مهمة ترقية و تشجيع الاستثمارات، و يجب على نظام ترقية الاستثمارات في البلـــدان النامية أن يتضمن مبدأين أساسيين باعتبارهما ميزتين ضروريتين لتحقيق شرط الشفافية و التناسق وهما:

---

[1] محمد يعقوبي، توفيق تمار، **آثار العولمة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة حالة الدول العربية**، الملتقى الدولي حول "سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات حالة الجزائر و الدول النامية"، جامعة بسكرة، 21/22 نوفمبر 2006.

[2] سامية دحماني، مرجع سبق ذكره، ص ص123،124

1)مبدأ حرية الاستثمار: يضمن هذا المبدأ تحقيق استثمار معين، عمومي كان أو خاص، محلي أو أجنبي بدون تمييز أو تصريح مسبق، و ذلك في إطار احترام التشريعات القانونية المتعلقة بحماية الصحة العمومية و المحيط و المستهلك.

2)مبدأ عدم التمييز : يضمن هذا المبدأ أن تكون المعاملة نفسها و عادلة بين كافة المستثمرين، و ذلك من حيث الحقوق و الواجبات المرتبطة بالاستثمار، ولا تعد كافة الإجراءات التحفيزية شرطا ضروريا، مقارنة بأهمية ضمان دوام استمرارية مبدأ حرية الاستثمار باعتباره شرطا بالغ الأهمية.

إذا فإن لخلق منـ اخ محفز على الاستثمار ينبغي تهيئة الأرضية الملائمة لاستقطاب الاستثمارات و إقامة نظام تحفيز شفاف و متناسق، مع عدم التمييز بين المستثمرين.

إن إقامة نظام خاص لتشجيع الاستثمار في إطار مبدأ عدم التمييز يتطلب معه تغطية معيارين أساسيين وهما:

- **معيار التطابق:** يقتضي وجود توافق بين النظام الخاص لتشجيع الاستثمار (أي الامتيازات الممنوحة) و بين الأنشطة المستفيدة من تطبيق ذلك النظام.
- **معيار تلقائية التعاقد :** تم إدراجه قصد ضمان التطبيق السليم و الصارم لمعيار التطابق في إطار إقامة نظام تشجيع الاستثمارات و للتقليص من العراقيل التالية:
  - الحذر و التحكيم اللذان غالبا ما يكونان نتيجة للبيروقراطية و القطيعة.
  - ثقل إجراءات التنفيذ و التحكيم في حالة وجود نزاعات.

ثـــانيـــا/ شرط الحركية:

يتعلق هذا الشرط أساسا برأس المال و أدرج لضمان حرية حركات رؤوس الأموال المستثمرة و العوائد الناجمة عنها، و يستلزم هذا الشرط ما يلي:[1]

1)مبدأ آلية أو تلقائية التحويل : يضمن هذا المبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال و العوائد و الأرباح المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية إلى البلد الأصلي دون ترخيص مسبق، كما يمكن هذا المبدأ رؤوس الأموال من التمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية.

2)مبدأ حرية الدخول إلى سوق العملات الصعبة : يضمن هذا المبدأ تحقيق آلية تحويل رؤوس الأموال و العوائد و دوامها، و يستوجب تحقيق هذا المبدأ، خاصة في بلد يعرف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، مايلي:

- وضع ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يشجع على تحقيق القابلية التامة لتحويل العملة مع معدل وحيد؛
- تحرير التجارة الخارجية وذلك بغرض ضمان التموين الضروري لتحقيق و استغلال المشاريع الاستثمارية؛
- إقامة سوق مالي مفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

[1] نفس المرجع، ص124.

ثـــالثـــا/ شرط الاستقرار:

لهذا الشرط دور بارز في تهيئة العلاقات الاقتصادية و السياسية وحتى الثقافية لبلد ما مع العالم الخـــارجي، وفي الواقع يتم تحديد مخطر البلد الذي يتضمن المخاطر السياسية و الاقتصادية (مخاطر نزع الملكية و التأميم ، مخـــاطر الحروب والانتفاضات الأهلية ، مخاطر تحويل رأس المـ ـال و العملة الصعبة ...)، تبعا لدرجة التحقيق الفعـــال لهـــذا الشرط، الأمر الذي يقتضي الشعور بالأمان و الطمأنينة في البلد المضيف، بمعـــنى ضـــمان الاســـتقرار الـــسياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و القانوني من جهة، ودوام الضمانات الممنوحة للمستثمرين من جهة أخرى[1].

المطلب الثـــالث: المخاطرة و بـــيئة الأعمال

يقلل علو المخاطر المختلفة من جاذبية بيئة الأعمال، فمعدل عائد 20% مثلا، في بلد شديد المخاطر، قـــد يكون أقل تفضيلا من معدل عائد يساوي 10% ،في بلد قليل المخاطر، و الحديث عن المخاطرة إنما يرتبط في النهاية بطبيعة بيئة الأعمال السائدة، و التي كما ذكرنا سابقا أنها تعبر عن مجموعة الأوضاع المكونة للبيئة التي تتم فيها العملية الاستثمارية، و تأثير ذلك سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات.

يتعلق الأمر بجمل الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية، المؤثر ة على توجهات و حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجبن و يتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن.

يتطلب وازدياد المخاطر وجود معدل عائد عال يعـــوض عنـــها، قبـــل أن يـــدخل المـــستثمر في ذلـــك الاستثمار، و هناك أنواع عديدة من المخاطر منها:[2]

أولا/ مخاطر تنافسية:

مثل خوف الشركة من التقليد، كأ ن يقوم منتج بتقليد سلعتها دون إذنها، أو مجرد أن تسبقها شركة تنـــتج سلعة بديلة و تدخل سوق بلد قبلها، وهذه المخاطر تجعل الشركة تسارع بدخول بلدان أخرى، خاصة إذا كانـــت سلعتها سهلة التقليد أو كانت القوانين في ذلك البلد لا تحمي براءات الاختراع.

[1] بن حمودة فطيمة، **الضريبة و الاستثمار الأجنبي المباشر**، "الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة"، جامعة البليدة، 12/11 ماي 2003 ، ص 38.

[2] أحمد عبد الرحمان أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص ص202،203.

ثـــانيـــا / مخاطر مالية:

مثل احتمال إصدار السلطات النقدية في بلد، إجراءات تحد من عرض النقود، أو من قدرة الشركة الأجنبية على الاقتراض محليا، أو سهولة الحصول على شركاء أو طرح أسهم للاكتتاب العام، في البلد الذي تنوي الـــشركة الاستثمار فيه، وكل هذا ينعكس على السيولة التي قد تتطلبها الاستثمارات، و وفرت رأس المال اللازم.

ثـــالثـــا/ مخاطر سياسية:

مثل مخاطر التأميم و المصادرة و غيرها، و يلاحظ أن الشركات الصناعية و الإستراتيجية، هي عادة أكثـــر تعرضا لمثل تلك الإجراءات، خاصة إذا كانت في وضع احتكاري أو ذات حجم نسبي كبير، و ما يخفف من تلـــك المخاطر، احتمال وجود التعويض المالي الملائم.

المطلب الرابـــع: مؤشرات تقييم بيئة الأعمال

إن معرفة المستثمر لمدى ملائمة بيئة الأعمال لبلد ما، لا تقتصر فقط على معرفـــة البيانـــات و القـــوانين و التصريحات الصادرة من هذا البلد، وإنما أيضا على الدراسات و المنشورات السنوية التي تقدمها مراكـــز الأبحـــاث و المعلومات المختصة على الصعيد الدولي.

إن كثيرا من المؤسسات الدولية، تعتمد على مقياس أو أكثر لتقييم بيئة الأعمـــال، لتحدد من خلاله نوعيـــة بيئة أعمال.

أولا/ مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يمثل نتاج جهود فريق العمل و آلاف الاقتصاديين البارزين في العالم، ويصدر بالتعاون بين كل من البنـــك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، وينظر لهذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير القـــوانين و الإجـــراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، إضافة إلى أنه يستعرض تجارب الإصلاح الناجحة في دول أخرى، ويدل تصنيف الدول في هذا المؤشر على مدى تمتعها ببيئة أعمال ملائمة و جاذبة للاستثمار، حيث تدل المراتب الأولى على بيئة أعمال أفضل، و العكس صحيح.

وفقا لقاعدة بيانات بيئة الأعمال، يتكون المؤشر من عشر مؤشرات فرعية (تأسيس المـــشروع، اســـتخراج التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عـــبر الحدود، إنفاذ العقود، إنهاء المشروع)[1] .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، الكويت، السنة 25، العدد4، أكتوبر/ديسمبر 2007، ص17.

ثـــانيـــا/ مؤشر قياس أداء و إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يصدر المؤشرين عن منظمة الإنكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنميـــة)، وهـــي إحـــدى المنظمـــات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة المهتمة بقضايا التجارة و الاستثمار.

يقيس مؤشر الأداء مستوى أداء الدولة الفعلي من خلال حساب نصيب الدولة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم.

أما مؤشر قياس الإمكانات فهو يقيس إمكانات الدولة الفعلية و التي بمقتضاها يمكن للدولة جذب المزيد من الاستثمارات، أو أنها بمقتضى إمكاناتها الحقيقية قد لا يكون هناك مستقبل لها في عالم الاستثمار، وهذه الإمكانـــات منها ما هو قائم و لم يحسن استغلاله، أو إمكانات يتم تخليقها و بنائها بحيث تدخل بمقتضاها الدولة في عداد الـــدول ذات الإمكانات العالية لجذب المزيد من الاستثمار في المستقبل.

وهذا المؤشر (الإمكانات) يعتمد على قياس وتقييم مجموعة من العوامل بالدول المضيفة للاســـتثمار، منـــها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أجملها في محددات رئيسية:[1]

الإطار السياسي للاستثمار الأجنبي المباشر : مثل الاستقرار السياسي والاقتصادي، التشريعات المنظمة للاستثمار، مستوى معاملة الأجانب، سياسات المنافسة والدمج و التملك، سياسة الخوصصة؛

- تسهيل الأعمال: وذلك من خلال الترويج للاستثمار، حوافز الاستثمار، الكفاءة الإدارية، وخدمات مـــا بعـــد الاستثمار مثل التحكيم بدلا من التقاضي البطيء، تسهيلات تحويل الأرباح، الحفاظ على مستوى التشريع؛

- محددات اقتصادية: توقف على حسب الإستراتيجية الاستثمارية للشركة، وما إذا كان هدفها خدمـــة الـــسوق بالدولة المضيفة، أو أنها تبحث عن موارد لاستنزافها، أو تبحث عن الكفاءة و التكلفة.

ثـــالثـــا/ مؤشر الحكومة و الاستعداد التقني و الالكتروني:

بالنسبة لمؤشر الاستعداد التقني و المعرفي فهو يصدر عن مؤسسة الاقتصادي اللندنية أو الإكونوميست، وهي مؤسسة بحثية وصفية، تصدر هذا المؤشر منذ عام 2000يتكون المؤشر من ستة مؤشرات فرعية تتمثـــل في: البنيـــة الأساسية للتكنولوجيا و الاتصال (يستحوذ على 25 %من قيمة المؤشر)، بيئة الأعمال (20 %)، مدى اســـتخدام الأفراد والأعمال للتكنولوجيـــا (15 %)البنيـــة الاجتماعيـــة و الثقافيـــة للقطـــر (15 %)، البيئـــة القانونيـــة والسياسية (15 %)، دعم الخدمات التقنية (5 %)[2].

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره ص84.

[2] المرجع نفسه.

أما بالنسبة لمؤشر الحكومة الإلكترونية ، فهو مؤشر يصدر منذ عام 2003 عن قسم الشؤون الاقتـــصادية و الاجتماعية التابع للأمم المتحد ة، ويقيس هذا المؤشر أوضاع الحكومة في 191 دولة حول العالم، مستندا في ذلك على مؤشرات فرعية تتمثل في تقييم لجودة و عدد الصفحات الإلكترونية، البنية الأساسية للاتصالات، و أوضاع العنـــصر البشري[1].

رابـــعا/ مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعد من أهم و أبرز المؤشرات استخداما و اهتماما من طرف العاملين في قطاعات الإنتاج و الاســـتثمار و خاصة الشركات دولية النشاط و مؤسسات التنمية و التمويل الدولية كمنظمة التجارة العالمية و البنـــك الـــدولي و صندوق النقد الدولي.

يصدر هذا المؤشر عن مؤسسة التراث ، و هي مؤسسة أمريكية دولية أنشئت عام 1973 كمؤسسة بحثية و تعليمية (لا تهدف للربح)، هدفها خلق و تشجيع الدول على تبني سياسات عامة قائمة على دعم حرية المشروعات و النشاط الاقتصادي الخاص[2].

ومؤشر الحرية الاقتصادية يقيس أوضاع الحرية الاقتصادية في عدد كبير من الدول بلغ 175 دولة في مؤشـــر 2007، بزيادة دولتين عن مؤشر 2006، و اعتمد في عملية القياس على 50 عامل مستقل، تم تصنيف تلك العوامل إلى عشر تقسيمات أساسية، و لقد طوروا في مسميات تلك المؤشرات العشر حتى تكون أكثر شمولا، كما تم إدخال مؤشر جديد و هو مؤشر حرية سوق العمل، كـ ما دمج مؤشرين وهما مؤشري السياسة المالية و البنوك لتبقى عـــشر مؤشرات.

والمؤشرات العشر هي على التوالي (قبل و بعد تطوير مسمياتها) :[3]

- سابقا (السياسة التجارية) حاليا (حرية التجارة)؛
- سابقا (العبء المالي للحكومة) حاليا (الحرية المالية) ؛
- سابقا (تدخل الحكومة في الاقتصاد) حاليا (الحرية من تدخل الحكومة)؛
- سابقا (السياسة المالية و البنوك) حاليا (الحرية المالية)؛
- سابقا (تدفقات رأس المال و الاستثمار الأجنبي) حاليا (حرية الاستثمار)؛
- سابقا (الأجور و الأسعار) حاليا (الحرية النقدية)؛
- سابقا (حقوق الملكية) حاليا (حقوق الملكية)؛

[1] نفس المرجع ، ص172.

[2] المرجع نفسه.

[3] نفس المرجع، ص129.

- سابقا (التشريعات و القضاء) حاليا (حرية الأعمال)؛

- قبل (السوق السوداء) بعد (الحرية من الفساد)؛
- و أخيرا المؤشر الجديد و هو حرية سوق العمل.

عكف المؤشر خلال السنوات الماضية على حساب نقاط المؤشر من واحد إلى خمسة، لكن مـــع مؤشـــر 2007بدأ في احتساب الن قاط من واحد إلى مئة، فالدول التي تكون أقرب من المائة هي أعلـــى في مؤشـــر الحريـــة الاقتصادية، في حين الدول التي تكون نقاطها أقرب إلى الواحد فهي الدول التي تقع في مؤخرة المؤشر.

خـــامسا/ مؤشر مدركات الفساد:

يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، يقيم و يرتب الدول طبقا لدرجة إدراك المسؤولين في الدولة و السياسيين لوجود الفساد، من خلال إعداد 14 استطلاعا و مسحا، حيث يركز المؤشر على الفساد في القطاع العام ويعرفه بسوء استغلال الوظيفة العامة من أجل مصالح خاصة.

نتيجة المؤشر تتراوح بين 10 نظيف جدا و 0 فاسد جدا، كانت تتعلق بـــ50 دولة في سنة 1995 لتـــشمل 180 دولة في تقرير المؤشر الصادر في 26 سبتمبر 2007[1].

ســـادسا/ المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منـــذ عـــام 1980، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار و يغطي المؤشر 18 دولة عربية مـــن أصـــل 140 دولـــة شملـــها مؤشر 2006، ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية تتمثل في مؤشر تقويم المخاطر السياسية، مؤشر تقـــويم المخـــاطر الاقتصادية و مؤشر تقويم المخاطر المالية، و تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر، و العكس صحيح[2].

ســـابعا/ مؤشر الديمقراطية العالمي:

قامت مؤسسة الاقتصادية و لأول مرة بإصدار مؤشر الديمقراطية العالمي 2007، فقد بات مؤكدا بأنـــه لا مجال لأن تحقق أي دولة أهدافها في ظل إصلاح مبتور يفتقر إلى الإصلاح السياسي، و الواقع العالمي خـــير دليـــل، فأفضل اقتصاديات العالم هي دول ديمقراطية و العكس صحيح.

[1] منظمة الشفافية الدولية، التقرير العالمي للفساد 2007، ص01، 2008/05/10، http://www.transparency.org/publicatios/gcr

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005، ص64.

اعتمد مؤشر الديمقراطية على قياس خمس مجموعات أو تقسيمات وهي كما يلي: [1]

- العملية الانتخابية و التعددية: تشكل أساس لتحقق باقي الحريات وتحقق مختلف مفاهيم الديمقراطية؛
- الحريات المدنية: تتمثل في حريات الإنسان الأساسية كحرية التعبير و الصحافة؛
- أداء و عمل الحكومة: و يعني أن تتمكن المؤسسات من ممارسة مبادئ الديمقراطية؛
- المشاركة السياسية: أي هل هناك حرية في أي ممارسة سياسية، و هل هناك وجود ملحـــوظ و مـــؤثر لـــصوت المعارضة، هل الاختيار السياسي للأفراد بعيد عن سيطرة العسكريين أو أي جهات أخرى، هـ ل هناك مكان لتعـــبير الأقليات العرقية و الدينية عن رأيها و المشاركة في عملية اتخاذ القرار؛
- الثقافة السياسية: ثقافة الرفض أو التغيب أو التجاهل تتعارض مع الديمقراطية، فثقافة الديمقراطية في الانتخابـــات مثلا تفترض أن يقبل الخاسر بالنتيجة العادلة، حتى يتحقق الانتقال السلمي للسلطة.

يعرض المؤشر أوضاع الديمقراطية لـــ 167دولة مستقلة، و تدور نقاط المؤشر بين عشرة و واحد، وبناء عليه، فقد قسم المؤشر في نتائجه دول العالم إلى دول الديمقراطية شبه كاملة (تقترب من 10)، و دول الديمقراطية المتطورة (بين 7.91 و 5.98)، ودول الأنظمة المهجنة (5.91 و 4.75)، ودول ذات الأنظمة السلطوية (3.92 و 1.03).

ثـــامنا/ مؤشر التنمية البشرية:

نظرا لأهمية العنصر البشري كأداة و هدف لعملية التنافسية، حظي مؤشر التنمية البشرية باهتمام عالمي واسع النطاق، ذلك لأن تقدم الأمم أو تخلفها يقاس بما أنجزته من تراكم في القدرات البشرية.

يصدر مؤشر التنمية البشرية عن البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة منذ 1990، حيـــث يفـــوض فريقـــا مستقلا من الخبراء لاستكشاف قضايا رئيسية تكون موضع اهتمام عالمي، وتقدم شبكة استشارية عالميـــة النطـــاق، مكونة من قياديين حكوميين و مدنيـ ين، مساهمات من البيانات و الأفكار و أفضل الممارسات لدعم التحلـــيلات و المقترحات المنشورة في التقرير.

ومن بين دول العالم التي بلغت 200 دولة، ركز المؤشر على تحليل أوضاع التنمية البشرية في 177 دولـــة، وهي تمثل عموما أغلب و أكبر دول العالم، و لم يستثنى من هذا المـ ؤشر إلا الدول التي تعذر تجميع بيانات عنها مثـــل العراق و الصومال.

[1] نفس المرجع ، ص207.

ويقسم المؤشر دول العالم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:[1]

القسم الأول يضم الدول ذات التنمية البشرية العالية : الدول المتقدمة، و عدد من الدول حديثـــة التـــصنيع في آسيا، و عدد من دول شرق أوروبا و الخليج العربي؛

- **القسم الثاني يضم الدول ذات المستوى المتوسط في التنمية البشرية:** و تمثل 75 دولة من أصل 177 دولة ؛

القسم الثالث يضم الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة : تمثل 30 دولة أغلبها من القارة الإفريقية، وعدد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا، وثلاثة دول عربيـ ة (موريتانيا، اليمن و جيبوتي) ولمعرفة كيفية إعداد هذا المؤشر أنظـــر الملحق رقم (12).

المبحث الثـــاني: مقومات بـــيئة الأعمال المعززة للتنـــافسية الدولية

تتميز بيئة الأعمال المعززة للتنافسية الدولية، بقدرتها على جذب الشركات الاستثمارية (المحلية و الأجنبيـــة)، من خلال تفعيل التدابير المتعلقة بتشجيع الاستثمار و تنظيم و حماية الاستثمار، و تعمل هذه التدابير على تحسين بيئة الأعمال و جعلها بيئة سليمة و أكثر ملائمة.

المطلب الأول: التـــدابير العـــامة

إن التدابير التي تعمل على تحسين بيئة الأعمـ ـال، والتي تنشط فيها كافة الشركات و الأنشطة في الاقتـــصاد، تمكن هذه الأخيرة من تعزيز تنافسيتها بصفة خاصة، و تنافسية الاقتصاد بصفة عامة.

كما أن البيئة التي تتميز بالأمن و الاستقرار في الأوضاع السياسية و القانونية، و الاقتصادية و المالية، إضـــافة إلى توافر أوضاع اجتماعية و ثقافية مقبولة، كلها عوامل هامة لتحقيق بيئة سليمة لممارسة الأعمال.

أولا/ التدابير الخاصة باستقرار الأوضاع السياسية و القانونية:

لا ينجم عن اندلاع الحروب أو أي أشكال أخرى من العنف الواسع الانتشار، سو ى القضاء علـــى كافـــة أنواع الاستثمار المنتج تقريبا، ويعتبر توافر مستوى معقول من الاستقرار السياسي، عتبة ضرورية للولـــوج إلى بيئـــة أعمال سليمة و مشجعة للاستثمار.

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2008/2007، ص362.

حيث تفيد العديد من الأبحاث أن هناك علاقة عكسية بين عدم الاستقرار السياسي و تـــدفقات الاســـتثمار، وذلك لأن الاستقرار السياسي والأمني يعتبر من بين العوامل التي تلعب دورا كبيرا في عدم إثارة مخاوف الـــشركات الأجنبية ومتعددة الجنسيات، وعلى سبيل المثال الشركات الأمريكية لم يسمح لها من طرف الإدارة الأمريكية الاستثمار في كوبا أو العراق أو إيران، حتى ولو كان هذا الإجراء يجعل المجال حرا للشركات المنافسة لها (اليابانية منها أو الأوروبية)[1].

كما يرتبط الاستقرار السياسي بما يعرف بالفساد الإداري، الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافـــسة الحـــرة و السليمة، وعدم وضوح قواعد اللعبة، مما يؤدي إلى عدم الإمكان من اتخاذ القرارات الاقتصادية، في إطار واضح مـــن القواعد المعلنة و المعروفة.

إن عدم وجود استقرار سياسي لا يشجع على الاستثمار، لأنه يؤدي إلى امتناع المـــستثمرين عـــن إقامـــة مشاريعهم، و حتى وجود فترات صغيرة جدا من الاستقرار، تؤدي إلى إلغاء المشاريع أو قطع التحويلات، لذلك فإن توافر الشروط السياسية و القانونية المستقرة و الشفافة، تسمح بضمان جو من الثقة و الطمأنينة لدى المستثمرين.

ولكن بيئة الأعمال لا تقتصر فقط على الاستقرار السياسي و الأمني، بل إنها تتطلب نوعا مـــن الاســـتقرار القانوني أيضا، لأن القرارات الاقتصادية هي تصرفات قانونية بالتصرف في الملكية أو بالتعاقد مع الموردين، أو بتوريد بضائع أو القيام بأعمال مع ما يرتبط بذلك من عقود مع مختلف الأطراف.

كما أن أمن حقوق الملكية يربط الجهود بالمكاسب، و ازدياد الحافز للقيـــام بأعمـــال جديـــدة، و زيـــادة الاستثمارات في أعمال قائمة بالفعل ، وببساطة المزيد من العمل الجاد، و تشير الدراسات في العديد من الدول أنـــه كلما كانت الحقوق آمنة، تسارع النمو.

وهناك دراسات ركزت على بحث العلاقة بين حماية الملكية الفكرية و الاستثمار الأجنبي المباشر، و تبدو آلية العلاقة في أن الحماية القوي للملكية الفكرية في دولة ما، قد تشجع الشركات متعـــددة الجنـــسيات علـــى القيـــام بالاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدولة، وقد يبدو تبرير ذلك في أن الحماية القوية للملكية الفكرية، تمثـــل أحـــد المحددات الهامة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن الحماية توفر إطارا قانونيا مناسبا لحقوق الفكر يشجع علـــى الاستثمار المباشر.

[1] Charles Albert michalet, **La séduction des nations ou comment attirer les investissements**, economica, paris, 1999, p74.

وقد تكون الحماية الضعيفة للملكية في دولة ما، مبررا قويا لجذب الاستثمار المباشر لهذه الدولة، على أساس أن الشركات متعددة الجنسيات تجد من المناسب لها أن تقوم بالاستثمار، في تلك الدول التي تقدم حماية ضعيفة لحقوق الملكية الفكرية، وذلك لمتابعة إنتاجها الذي يعتمد على هذه الحقوق هناك، بما يساعد على حمايتـــها مـــن جانـــب المنتهكين فيتلك الدولة، وهنا يصبح من المنطق أن تشجع الحماية الضعيفة جذب الاستثمار المباشر (بشرط أن تمتلك الدولة التي تقدم حماية ضعيفة مقدرة عالية على التقليد).

أما الحماية القوية للملكية الفكرية، على أساس أنها تخشى تقليد منتجاتها التي تحمل الملكية الفكرية، طالما أنها محمية من تلك الدول، و يتطلب تحسين أمن حقوق الملكية العمل على محاور رئيسية أربعة وهي:[1]

1) تأكد من حقوق ملكية الأراضي و الممتلكات الأخرى: تؤدي زيادة أمن ملكيـــة الأراضـــي و الممتلكـــات الأخرى إلى تشجيع الاستثمار، و تسهيل الحصول على التمويل، وتبرز التجارب في بيرو و تايلندا وعدد متزايد مـــن الدول الأخرى،المزايا تلألئية من وضوح ملكية الأراضي، و ا لتزنظام فعال لتسجيل الممتلكات الخاصة و تـــسجيل ملكية المعدات و الأنواع الأخرى من المنقولات أن تلعب دورا هاما أيضا.

2) تسهيل إنفاذ العقود: من شأن بيئة التعاقدات الآمنة الحد من المخاطر و خفض التكاليف المرتبطتين بالمعاملات، و تسهيل الحصول على التمويل، و أظهرت الاستقصاءات التي أجريت في العديد من الدول النا مية، أن أكثر من نصف الشركات التي شملتها الاستقصاءات، تفتقد الثقة في قدرة النظام القضائي على دعم حقوق ملكيتها.

وحسب نتائج مشروع القيام بأنشطة الأعمال التجارية الذي اعتمده البنك الدولي، يمكن أن يتراوح الوقت المستغرق لإنفاذ عقد بسيط بين 48 يوما في هولندا، وحوالي 600 يوم في بوليفيا، وإلى ما يزيد عن 1400 يومـــا في غواتيمالا.

وهكذا يتضح أن تعزيز النظام القضائي له أولوية قصوى، و تشمل الإجراءات التكميلية تسهيل التدفق الحر للمعلومات المتعلقة بالسمعة، و إزالة المعوقات التي لا مبرر لها أمام استعمال آليات بداية للفصل في المنازعات.

3) الحد من الجريمة : تفرض الجريمة تكاليف باهظة على المجتمعات، ما يقارب ربع إجمالي الناتج المحلي في بعض دول أمريكا اللاتينية، وتظهر الاستقصاءات على مستوى الشركات، أن الجريمة تعتبر أيضا من القيود الشديدة التي تعيـــق العديد من الشركات في جميع مناطق العالم.

تتضمن الاستراتيجيات الواعدة جهودا لمنع الجريمة و ردعها، كما أنها تحسن من إنفاذ العقود، و يعكف كثير من الدول في العالم على وضع استراتيجيات تنظيم شؤون الأمن في المجتمع.

[1] زايري بلقاسم، بلحسن هواري، مرجع سبق ذكره، ص ص571-573.

4)إنهاء حالات نزع الملكية بدون تعويض : تحتفظ جميع الحكومات لنفسها بالحق في نزع الملكية الخاصة في ظروف محددة، بيد أن المخاوف الناشئة عن الممارسة العشوائية لهذا الحق يمكنها أن تعوق الحافز على الاستثمار، و مفتاح هذا هو خلق قيود موثوق بها على نزع الملكية.

كما يرتبط الاستقرار السياسي و القانوني بعنصر بـ مالغ الأهمية، وله تأثير على مدى تحقيق بيئة سليمة لممارسة الأعمال وهو الحكم الرشيد (الراشد)، وقد بذلت جهود متعددة لتعريف الأبعاد الأساسية لماهية الحكم الراشد، و هي تتراوح بين حكم القانون و محاربة الفساد و فعالية القطاع العام، وصولا إلى القدرة على التعبير و الديمقراطية.

إلا أن العديد من هذه المقاييس تعتمد على رؤيا و آراء المقيمين مما يجعلها غير موضوعية، كمـــا أن نـــدرة المعلومات حول نوعية إدارة الحكم في العديد من الدول يصعب مهمة قياس الحكم الجيد بشكل تجريبي، إلا أنه بالرغم من ذلك، فالاعتماد على دراسات سابقة، و تجميع البيانات التجريبية المتوفرة في مؤشرات عريـــضة لإدارة الحكـــم، يمكن أن يدعم التقييم النوعي الوارد حول العديد من الدول.

ومهما تعددت تعاريف الحكم الر شيد أو الجيد و مهما تنوعت محتوياته، فإنه يمكننا حـــصرها في العناصـــر الأساسية التي تم تحديدها في وثيقة البنك العالمي لسنة 1992 و المتمثلة فيما يلي:

- تسيير القطاع العام. — المسؤولية.
- دولة القانون أي الإطار القانوني للتنمية. - الإعلام و الشفافية.

و بعد صدور التقرير العالمـ ي حول التنمية الصادر عن البنك العالمي في سنة 1997، تم الإشارة إلى أربع طرق تقوم فيها اللاعدالة الاجتماعية بتأخير أو عرقلة الكفاءة الاقتصادية لدولة ما:[1]

- عدم المساواة تترافق مع اللاستقرار السياسي، مما لا يشجع على الاستثمار؛
- عدم المساواة يمكن أن تخفض قدرة الجماعات الاجتماعية الوصول إلى تحقيق إجماع مقبول من طرف الجميع؛
- عدم المساواة يمكن أن لا يشجع على ظهور معايير تساهم في ترقية الفعالية، مثل الثقة و الالتزام؛
- عدم المساواة يمكن أن يحد من فعالية ميكانيزمات التحفيز كتعديل مستوى الأسعار أو العقوبات.

ثـــانيـــا/ التدابير الخاصة باستقرار الأوضاع الاقتصادية و المالية:

إن تجسيد التدابير التي تخص في عمومها الجوانب الاقتصادية و المالية لها انعكاسات إيجابية على الاستثمار و خاصة الاستثمارات الأجنبية، و من ثم تحسين مستوى الأداء لأجل اجتذابه و التي يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] فارس فضيل، **أهمية الاستثمار المباشـــر الأجنبي في الدول العـــربية مع دراسة مقارنـــة** "بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص ص174-177.

1)تفعيل سياسات الاقتصاد الكلي : أي معالجة كل الإختلالات التي يحتمل أن تميّزها، لكون أن هذه الإختلالات في عمومها قد تؤدي إلى نفور الشركات الأجنبية و صرفها النظر عن الاستثمار في تلك الظروف.

في هذه الحالة يجب الأخذ بالحسبان مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكـ لميةو المتمثلة في تـــوازن الميزانيـــة، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم، معدل المديونية الخارجية، استقرار أسعار الصرف.

و تلعب سياسة الاقتصاد الكلي دورا مهما في تحسين بيئة الأعمال من خـــلال تحديـــد النمـــو و جـــذب الاستثمارات الأجنبية و من ثم السرعة في التكامل العالمي عبر الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد عرفت الثمانينات و التسعينات من القرن العشرين بعقدي الإصلاح الاقتصادي لدول العالم الثالث، حيث تزايد عدد الدول النامية المطبقة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.

و تتكون تلك البرامج من مكونين أساسين:[1]

- **سياسات التثبيت** و هي التي ترتكز على إدارة جوانب الطلب من خلال إتباع سياسات مالية و نقدية انكماشية، تستهدف معالجة الإختلالات القائمة في الموازنات العامة و موازيـــــن مدفوعات الدول المعنية.
- **سياسات الإصلاح أو التكييف الهيكلي** و تستهدف تعديل هيكل الإنتاج من خلال إصلاح السياسات السعرية و تحرير التجارة الخارجية و تحرير أسواق العمل و رأس المال على نحو يضمن استخدام هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الإنتاجية، فضلا عن مجموعة الإصلاحات المؤسسية الأخرى مثل ترشيد دور القطاع العام و استخدام كافة الحوافز المناسبة لدعم الاستثمار الخاص (المحلي و الأجنبي).

ومن أجل سياسة فعالة تخص الاقتصاد الكلي، يجب العمل على:

- ضبط و تشديد السياسة المالية لأجل تعزيز المالية العامة من خلال التحكم في النفقات العامة و التوجيـــه الأمثـــل للإيرادات العامة، و الإدارة الجيدة للمديونية الخارجية، و الإبقـ اء على الديون الخارجية في المـــستوى الـــذي يمكـــ ن التحكم فيه بقوة؛
- جعل سياسة الاقتصاد الكلي تكبح جماح التضخم، استهدافه ثم التحكم فيه، من خلال الإبقاء على موازنة الماليـــة العامة تحت سيطرة الحكومة أو دفع البنك المركزي إلى القيام بعملية تمويل عجـــز مفـــرط مـــن خـــلال التوســـ ع النقدي...الخ، لأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي في تدفقات الاستثمارات الأجنبية؛
- وضع سياسة نقدية سليمة، و ذلك لأجل ضبط أسعار الفائدة و جعلها أكثر مرونة؛
- المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات، و التحكم في السياسة الائتمانية؛
- التنسيق بين كل تلك السياسات، من أجل تجنب التعارض في الأهداف و الوسائل المستخدمة.

[1] منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص170.

2)لتدابير المتعلقة بشروط الانفتاح الاقتصادي : تعمل بيئة الأعمال الداعمة للتنافسية على تكريس الإطار القانوني لإجراءات انفتاح اقتصادياتها على الاقتصاد العالمي، و من ثم تسريع وتيرة تجسيدها واقعيا، إذ كلما كانـــت درجـــة الانفتاح عالية، كلما أدى ذلك إلى تحسين درجة ملائمة بيئة الأعمال لاجت ـذاب الاستثمارات الأجنبية، و تـــتلخ ص تلك الإجراءات فيما يلي:

- تشيط النظام البنكي و المالي عبر إصلا ح النظام البنكي و المالي عموما من خلال إعادة تنظيمه تماشيا مع متطلبات المرحلة، و كذلك تعزيز الرقابة و تقوية التنظيم في هذا النظام وإعطاء حرية تامة لإقامة البنوك الخاصة، إلى جانـــب ذلك إنشاء سوق رؤوس أموال قوي لتقوية الاستثمار و النمو و تحقيق وتيرة أسرع لهما، ثم أن تنظيم أدوار ســـوق المال و تطوير مختلف القواعد و اللوائح التي تح كم المتعامل فيه، يؤدي إلى تفعيل ه كقناة أساسية لجذب ســـواء رؤوس أموال وطنية و أيضا أجنبية؛
- إقرار عملية الخ وصصة وتجسيدها، إذ تشكل هذه الأخيرة سمة الانفتاح الاقتصادي، وهي في ذات الوقت أداة من أدوات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل تدعيمها؛
- تحرير التجارة الخارجية و اتخاذ خطوات حقيقية لأجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومن تم ضرورة مراعاة الاتفاقات المتعلقة بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، و غير ذلك من اشتراطات الأداء و آثارهـــا علـــى التجـــارة و التنمية، وأن لسياسة التجارة المفتوحة أهمية واضحة في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

و تفيد التطورات التي حصلت في السنوات الأخيرة بأن الكثير من الدول تنضم للمنظمة العالميـــة للتجـــارة بأعداد متزايدة و ذلك بغية تعزيز تجارتها و أيضا تعزيز التجارة المرتبطة بالاستثمار المباشر الأجنبي و مـــن ثم تعزيـــز الانفتاح أكثر؛

- تحرير الأسعار و رفع دعم الدولة؛
- إفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص، و كذلك دفعه من خلال إزاحة مختلف العراقيل التي يحتمل أن تعيقه عـــن مساهمته في دفع عجلة النمو الاقتصادي و تحقيق التنمية؛
- التدابير الأخرى المتعلقة بالنظام الجمركي، و عصرنة دور الجمارك و تنظيمها كإدارة وجعلها تتماشى مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي و مع تدابير الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

3)توافر البنية الأساسية : و ترتبط خدمات البنية الأساسية أو الهياكل القاعدية بعملية التنمية الاقتـــصادية ارتباطـــا وثيقا، من حيث أنها عنصر من عناصر البن اء الاقتصادي، ولما كانت هذه البنية الأساســـية تـــشمل أهـــم المرافـــق الاقتصادية، فإن الدول التي ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية ينبغي لها أن توفر ظروفا جيدة لنـــشاط أعمالهـــا، وأن تحرز على قدر كافي من التقدم لمواكبة أفضل المعايير الخدماتية على المستوى العالمي.

إن الدول التي نجحت في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ركزت على تحسين البنية الأساسية خاصة المواصلات و الاتصالات، و تظهر مسألة البنية الأساسية أو ما يطلق عليها اسم المنشآت القاعديـــة، و كأنهـــا تحتـــل صـــدارة الإشكاليات المعاصرة للتنمية، وتعتبر أساس النمو الاقتصادي و التقدم الاجتماعي.

وقد بين تقرير البن لك العالمي لسنة 1994 تحت عنوان "نشآت قاعدية من أجل التنمية "، أهمية هذا القطاع الحيوي، وأشار في هذا الموضوع أن " نوعية المنشآت القاعدية تساعد على فهم سبب نجاح بلد معين، أو إخفاق بلد آخر في تنويع إنتاجه و تطويبادلاته و التحكم في نموه الديموغرافي و تقليص مستوى الفقر و تطهـــير المحـــيط ...و المؤكد أن قدرة المنشآت القاعدية و القدرة الاقتصادية يسيران بنفس السرعة، إذ أن " ارتفاع رأس مال منشأة قاعدية بنسبة 1% يعادل ارتفاع الناتج المحلي الداخلي الخام بنسبة 1% أيضا"[1].

إن حالة ووضعية البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، و تـــشمل هذه الخدمات إمدادا تالكهرباء المتميزة بالكفاءة و شبكات النقل المصممة تصميما جيدا (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية)، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط و الغاز.

و تلعب الدولة دورا هاما في توفير أو تحسين نوعية هذه الخدمات، أو زيادة اتساقها مع المعايير و المواصفات الدولية، فإن سوء نوعية الخدمات سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات المنافسة من جهة، و من جهة أخـــرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية إستراتيجية، و هناك العديد من التحاليل التي تربط النمو السريع في الناتج المحلـــي الإجمالي لشرق آسيا، وبين مستويات الاستثمار في البنية الأساسية، فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4% مـــن الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية الأساسي ة، وفي المقابل، فإن اقتصاديات شرق آسيا ذات الأداء المرتفع اســـتثمرت في ذلك مابين 6% و 8% ، كما بلغ معدل الاستثمار في البنية الأساسية في كوريا 8% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي في سنوات كثيرة، وتجاوز في تايوان 10% في بعض الأحيان، ولقد منحت هذه الدول أولوية كبرى لحركة السلع و الأشخاص من خلال تنمية الطرق و الموانئ البحرية و الجوية.[2]

ثـــالثـــا/ التدابير الخاصة باستقرار الأوضاع الاجتماعية و الثقافية:

إن التركيز على الجانب السياسي و القانوني، وكذا الاقتصادي لا يكفي لتحسين بيئة الأعمال و جعلها أكثر جذبا للاستثمار، ذلك لأن نوعية الحياة الاجتماعية أي المستوى الحقيقي الذي يميز الجانب الاجتماعي و الثقافي يؤثر كذلك على بيئة الأعمال وعلى مدى جاذبيتها للاستثمارات.

[1] زايري بلقاسم، بلحسن هواري، مرجع سبق ذكره، ص573.

[2] المرجع نفسه.

لذا نجد أن اهتمامات المستثمرين الأجانب تنصب على الجانب الاجتماعي و الثقافي للدول المـــضيفة (مـــن خلال معرفتهم على نمط المعيشة، نظم التعليم، و مستويات الأمية، نمط الاستهلاك، أذواق المستهلكين، معدلات نمو السكان، عدد المواليد و الوفيات، و توزيعهم الجغرافي)، بالإضافة إلى حقيقة الوضعية الاجتماعية (الفقر، البطالـــة)، وكذلك العادات و التقاليد السائدة على مستوى الإ علام ، النقابات العمالية و دورها (عدد ومدة الإضرابات، معدل الغيابات، مواظبة العمال...)، اللغات المستخدمة...و غيرها.[1]

ومن بين التدابير الخاصة بالأوضاع الاجتماعية و الثقافية، تقديم حرية أكثر لوسائل الإعلام، فتح دور الثقافة، محاربة الفقر و الجريمة، زيادة مستوى التعليم، زيادة دور المرأة في المجتمع...إلخ.

ليأتي الدور المكمل للمشاريع الاستثمارية، التي تؤدي على الأقل إلى تخفيض البطالة و التقليل من الفـــوارق الاجتماعية، وتحسين مستويات المعيشة.

رابـــعا/ تدابير أخرى:

هناك أيضا تدابير لا تقل شأنا عن التدابير التي ذكرناها سالفا، و التي يجب أن تؤخذ على محمل الجد إذا مـــا كانت الإرادة فعلا لتحسين بيئة الأعمال، بتحسين من أداء اجتذابها للاستثمارات و التي يمكننا تلخيصها كما يلي:

1) إصلاح النظام الجبائي وجعله يتماشى مع متطلبات تحسين الأداء، إذ يستوجب أن يكون هذا الأخير نظاما تنافسيا و واضحا مع ضرورة أن يراعي المعاهدات الضريبية، وأن يتضمن عدد من المزايا حتى يتسنى من جذب الاستثمار.

2) ضرورة تفعيل الحوار بين القطاعين العام و الخاص من أجل التنسيق بينهما، وتعزيز روح التنافسية داخل القطـــاع الخاص[2] العمل على إقامة روابط متينة وتـ رسيخها، وهي الروابط التي تجمع بين الشركات الأجنبية والـــشركات المحلية، لأن هذه الروابط تعد بمثابة عاملا من عوامل تحسين بيئة الأعمال ، مع ضرورة صياغة قوانين تجاريـــة حديثـــة وفعالة و ضرورة أن تدار مختلف الشركات وفقها و وفق معايير محاسبية دولية.

3) أن يكون هناك قانون للمنافسة يتّسم بالوضوح و بالضوابط المناسبة، و في إطار سياسة المنافسة، حـــدد إعـــلان الدوحة المبادئ الأساسية التي تحكم بين التجارة و المنافسة و التي تلتزم اتفاقيات الدولية بها و المتمثلة في ما يلي:[3]

- مبدأ الشفافية: الذي يقضي بتعميم و تطبيق اللوائح الدولية، و الالتزام بالشفافية يأخذ ثلاثة أبعـــاد (النـــشر، الإجراءات الإدارية المعقولة، حق الطرف الآخر في الامتثال للإجراءات الإدارية)، إضافة إلى مبدأ عدم التمييز.
- عدالة المسائل الإجرائية: تعطي في إطار سياسة المنافسة نوعا من الضمان للقوى المختلفة في السوق.

---

[1] Claude Nehmé, **stratégies et Techniques Internationales**, Organisation, Paris, 1992, P88.

[2] أليكساندرا ميل براديت، ماري ماكفاي، **دليل التطوير المستدام للقطاع الخاص** "سعيا لتحقيق نتائج ملموسة للفقراء"، مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية،2006، ص01.

[3] محسن أحمد هلال، **التجارة و المنافسة**، أوراق موجزة حول "الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية " المنعقد في كانكون (المكسيك) 14/10 سبتمبر 2003، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 2003، ص07.

المطلب الثـــاني: الإطار التنظيمي والتحفيزي

إن تحسين بيئة الأعمال و جعلها أكثر جذبا للاستثمارات، يتطلب تدعيم و ترقية الاستثمارات، ذلـــك لأن هذه الأخيرة تعتبر متطلبا أساسيا من متطلبات تعزيز التنافسية، لذا من أجل تدعيم الإرادة القوية في الانفتاح أكثر على الاستثمارات، خاصة الأجنبية منها، ومن ثم إفساح المجال الواسع لأجل تجسيد المـــشاريع الاســـتثمارية المختلفـــة، يستوجب اتخاذ تدابير أخرى من شأنها أن تدعم أكثر بيئة الأعمال وتجعلها أكثر ملائمة، و تنصب تلك الإجـــراءات كلها في صياغة الإطار القانوني والتنظيمي والتحفيز للاستثمارات.

أولا/ الإطار القانوني:

لا يمكن تصور اندفاع دولة ما إلى دعوة الشركات الأجنبية لأجل الاستثمار فيها في غياب بيئـــة لا تتميـــز بنصوص قانونية تقر بالعملية - دعوة الشركات الأجنبية و من ثم تشجيع الاستثمارات الأجنبية - و تعطيهـــا أكثـــر مصداقية، حيث إن سياسة "الباب المفتوح" أمام الاستثمارات الأجنبية، يجب أن تكون مقننة بموجب نصوص قانونية واضحة، و يجب أن تراعي الشروط الآتية:[1]

1) أن تتسم النصوص القانونية ضمن قانون الاستثمار بالوضوح من حيث الدعوة الـــصريحة للـــشركات الأجنبيـــة بالاستثمار، الحوافز المقدمة، الضمانات، كيفية تسـ ـوية النزاعات - التحكيم -، الهيئة التي تشرف عـ لى عملية توجيهه و تنظيميه...الخ؛

2) ثباتها على الاستثمارات، إذ في هذا الشأن المراجعات أو الإلغاءات التي تجري في المستقبل لا تطبق على المـــشاريع الاستثمارية التي أنجزت و هي في طور التشغيل إلا إذا طلبت الشركات الأجنبية بذلك؛

3) و لا يجب أن يشوب قانون الاستثمار الغموض أو يمتاز بثغرات قانونية؛

4) و أن يكون أداة حقيقية لترجمة السياسات المتبعة إلى إجراءات حقيقية لتحقيق الأهداف المسطرة؛

5) تلك الشروط السابقة الذكر تبقى غير كافية إذا لم تتبع بإجراء عملي، أين بموجبه يتمّ فرض تلك النصوص بقـــوة القانون ميدانيا، و لا يكون ذلك سوى في دولة تتسم بسيادة القانون و بالشفافية.

ومنه يفهم إذن أن قانون الاستثمار هو أحد التداب ير الخاصة بتحسين بيئة الأعمال، والذي يجـــب أن يؤكّـــد الإرادة الحسنة للدولة، وأن يكون فعل قائم على حسن النوايا في الإسهام الممكن للاقتصاد الوطني تجاه الاستثمار مهما تكون طبيعته أو جنسيته.

[1] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص178.

إن قانون الاستثمار الذي يتسم بالوضوح و بالشمولية لكل جو انب الاستثمار من النشاطات المـــصرح بهـــا للاستثمار فيها، و بالمعالجة الحقيقية لكل النزاعات المحتملة عند إنجاز أي مشروع استثماري أ و استغلاله...الخ، يمثـــل داة فاعلة لتحسين بيئة الأعمال، و قوة دافعة و جاذبة للاستثمار بصورة عامة، و للاستثمارات الأجنبيـــة بـــصورة خاصة، في حين لو يكون هذا القانون يتسم ببعض الغموض و ببعض الثغرات القانونية، فذاك يمثل قوة طاردة تساهم في جعل بيئة الأعمال غير جاذبة للاستثمارات، مما يعكس نفور الشركات الأجنبية، و تخوفها من الاستثمار في الدولة التي ينتسب لها ذلك القانون.

في السنوات الأخيرة أضحت الكثير من الدول النامية تعي حقيقة أن الإطار القانوني له دور في تحسين بيئـــة الأعمال الداعمة للتنافسية، حيث أن ضعف تنافسية الدول النامية مقارنة بالـــدول الم تقدمـــة راجـــع إلى ضـــعف الإصلاحات(إصلاحات أكثر في الدول المتقدمة)، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2-5)، بالرغم من أن مزايا إصلاح القوانين أكثر بكثير في الدول النامية حيث القوانين أكثر (قوانين أكثر أي عراقيل أكثر)، ومع ذلـــك لا يتـــوق إلى الإصلاح الفعلي سوى عدد قليل من الدول، بحجة أن قدرتها محدودة وأن الإصلاح يستغرق وقتا طـــويلا ويكلـــف كثيرا[1].

الشكل رقم (2-5): اصلاحات تحسين بيئة الأعمال في مختلف الأقاليم

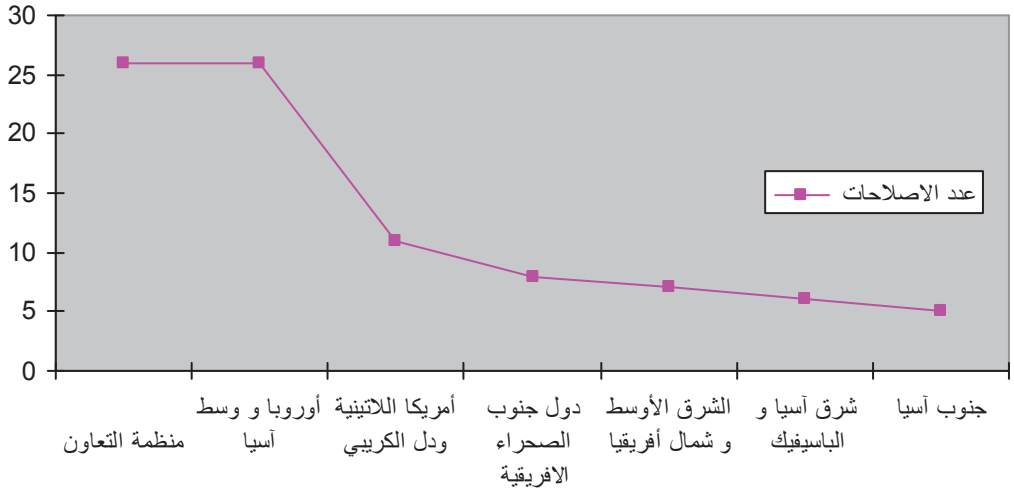

المصدر:من إعداد الـ طالبةبالاعتماد على : البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، تقرير عقد الصفقات "إزالة العقبـــات الـــتي تعوق النمو"، 2005، ص02.

[1] البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، **تقرير عقد الصفقات**"إزالة العقبات التي تعوق النمو"، 2005، ص02.

ثـــانيـــا/ الإطار التنظيمي و التوجيهي:

إن الإقرار الحقيقي لسياسة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية يحتاج إلى إنشاء جـ هاز يكون قائم بذاته لأجل القيام بمختلف المهام التي تخص تنظيمه، تدعيمه و ترويجه.

إن هذا الجهاز لا يـ توقف على مجرد إنشاء هيئة تتولى لوحدها تلك المهام بل يشترط تكثيف الجهود من خلال إشراك وظائف أخرى - أجهزة أخرى تخص التشغيل - و علاقات العمل، السجل التجـــاري، التهيئـــة العمرانيـــة، الأملاك العامة، البيئة، الجمارك، الضرائب، البنوك ..الخ، ومن ثم استحداث التنسيق فيما بينها لأجل جهاز محكـــم يكون قادرا على تولي تلك المهام.

و باعتبار أ ن تلك الهيئة أداة فاعلة لتدعيم و ترويج الاستثمارات و متابعتها، فهي تخول لها صـــلاحية تأديـــة المهام التالية: [1]

1) تقديم المساعدة و الدعم الكافي للشركات الأجنبية، ومن ثمتذليل العقبات التي يحـ تمل أن تعيقها خاصة عند اتخاذ الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال:

- دراسة طلباتها، و إشعارها كتابيا باستلام تراخيص الاستثمار بعد الموافقة عليها؛
- مساعدتها و توجيهها من حيث كيفية اتخاذ الإجراءات الإدارية الخاصة بذلك؛
- مساعدتها في الحصول على أراضي لإنجاز المـ شاريع الاستثمارية، وعلى التمويل، و على تحقيق تـــسهيلات أخـــرى متنوعة مثل إجراءات الإقامة ...الخ.

2) تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الأجانب و تطويرها حيث يجب أن تلتـــزم باتخـــاذ جميـــع القرارات المتعلقة بمنح الحوافز للشركات الأجنبية طبقـ اللأحكام القانونية و التزامهابنشر تلك القـــرارات و الإعـــلان عنها[2].

3) مهمة المتابعة و الرقابة : وذلك لأجل ضمان متابعة الالتزامات المتبادلة بين الدولة المضيفة والشركات الأجنبيـــة، وتتجلى في:

- السهر على احترام الشروط المرتبطة بالحوافز المحصل عليها، و متابعة مدى احترام الشركات الأجنبية لإلتزاماتهـــا، وممارستها في هذا الشأن؛
- التأكد من عدم وجود عراقيل ميدانية و إدارية، التي يحتمل مصادفتها عند إنجاز المشاريع الاستثمارية.

4) قيامها بالترويج و الإعلام : إلى جانب المهام السابقة فإن الهيئة المخول لها صلاحية تنظيم و تدعيم الاســـتثمارات الأجنبية ملزمة بتجسيد مهام تدخل في نطاق الترويج و الإعلام و التوثيق و هي:

- توفير كل البيانات التي تحتاجها الشركات الأجنبية، وهي معلومات ذات طبيعة تشريعية، تنظيمية...الخ؛

---

[1] نفس المرجع ، ص179.

[2] عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الإدارة و الاستثمار الدولي** ، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص269.

- تقديم ملفات ومنشورات، تخص فرص الاستثمار حسب المناطق و النشاطات؛
- تقديم ملفات ومنشورات تخص النماذج المماثلة، و النماذج الأخرى الخاصة بالدول الأخرى في هذا الشأن؛

الترويج من خلال تقديم صورة مفصلة عن الإمكانيات التي تتمتع بها الدول المضيفة، سواء البشرية المادية، الحوافز، الضمانات ....الخ.

5) مهام أخرى تتلخص في:

- المساهمة في تحديد المناطق المراد ترقيتها عن طريق توجيه الشركات الأجنبية للاستثمار فيها؛
- تحديد المشاريع المختلفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، ووضع الضوابط اللازمة الخاصة بالحجم، نوعية التكنولوجيـــة، المردودية....الخ؛
- ترقية المواقع التي تقام فيها المشاريع الاستثمارية من طرف الشركات الأجنبية.

ثـــالثـــا/ الإطار التحفيزي:

سبق و أن أشرنا إلى أنه من المهام المنوط ة بهيئة تنظيم و توجيه الاستثمارات الأجنبيـــة هـــي مهمـــة مـــنح الامتيازات و الحوافز التي تتخذ أشكال متعددة بغية المساهمة أكثر في تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار.

و تجدر الإشارة في هذا السياق، أن صيغة تحديد الحوافز و شروط منحها تختلف من دولة إلى أخرى، ذلـــك تبعا لاختلاف الأهداف التي يراد تحقيقها عن طريق الاستثمارات الأجنبية، و من ثم فإن الاخـــتلاف في تحديـــدها و شروط منحها يعكس في حقيقة الأمر أولويات الدول التي تخص النمو الاقتصادي، تدعيم التصدير، استغلال المـــواد الأولية نقل المعارف، تأهيل الموارد البشرية تنمية المناطق التي يراد ترقيتها و فق قواعد التنمية و حمايـــة البيئـــة ....و الإنفاق على البحث و التطوير.

أما بخصوص الأنواع التي تتخذها تلك الحوافز (الامتيازات) فيمكن توضيحها فيما يلي:

1) الحوافز المالية: تتخلص في النقاط الأساسية التالية:

إمكانية الحصول على القروض بمعدلات فائدة منخفضة ، وإمكانية تحويل جزء من رأس المال، أو مـــن الأربـــاح المحققة، وكذلك تحويل الأجور للعمـــال الأجانب؛

- إمكانية الحصول على إعانات مالية لأغراض التوسع في الاستثمارات، أو لأجل تـــدعيم نـــشاطات البحـــث و الدراسات المختلفة المتعلقة بالمشاريع المقامة؛

ضرورة توفير العملة الصعبة، لأن الشركات الأجنبية تحتاج إلى الحصول عليها بكل سهو لة و بـــسرعة لممارســـة نشاطاتهم الاستثمارية، و بالتالي يستوجب على الدول المضيفة التي كانت تفرض قيودا صارمة على العملة الأجنب ية أن تعمل على إزالتها و أن تحرر الضوابط عليها، أو أن تعمل على تطبيق أسعار صرف غير تلك التي تسود السوق.

و تجدر الإشارة في هذا السياق إ لى أن الحوافز المالية هي مرهونة من حيث منحها بمدى توافر الموارد الماليـــة لدى الدول المضيفة إذ يسجل في إطار الدول ضعيفة الدخل استبعاد كلي لها لكونها تفتقر واقعيا لتلك الموارد.

2) الحوافز الضريبية: تتعلق هذه الحوافز من خلال صيغة الإعفاء أو صيغة التخفيض أو في صيغ أخـــرى، و تجـــدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن تلك الإعفاءات و التخفيضات يمكن أن تكون بصفة مؤقتة أو دائمة و ذلك تبعا كمـــا قلنا سابقا للتباين الموجود بين الدول المانحة و أولويتها و ظروفها الاقتصادية.

على كل حال تتخلص تلك الإعفاءات و التخفيضات فيما يلي:

- الإعفاء من ضرائب نقل الملكية عند اقتناء عقارات تدخل في إطار المشاريع الاستثمارية المباشرة؛
- الإعفاء من الضرائب العقارية، الضرائب على الأرباح الصناعية و التجارية؛
- إعفاء المشتريات من السلع و الخدمات التي تخص مباشرة المشاريع الاستثمارية من الدعم على القيمة المضافة؛
- إعفاء المستخدمين الأجانب من دفع الضريبة على الدخل؛
- إعفاء كل السلع المستوردة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية و مختلـــف الضرائب الأخرى أو تخفيض من معدلاتها؛
- تخفيض أو إعفاء الصادرات من الرسوم و مختلف الضرائب؛
- حوافز ضريبية أخرى، قد تخص المناطق الحرة عموما...الخ.

على كل تبقى الحوافز الضريبية تشكل عامل من عوامل جذب و تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي، و لكن هذا العامل يمكن أن يفقد معناه في حال غياب العوامل السابقة مثل الاستقرار السياسي، والبنية التحتيـــة، العمالـــة الماهرة...الخ.

و هناك رأي يؤكد على أن تلك الحوافز الضريبية لا تكون أهم هذه العوامل بأي حال من الأحـــوال، إذ أن الشركات الأجنبية لا توليها أهمية مقارنة بالعوامل الأساسية الأنفة الذكر، لأن تلك الشركات الأجنبية لا تـــستفيد حقيقة منها إذ لأنها ستخضع لاحقا لضرائب مطبقة في موطنها الأصلي.

ولذلك يجب على الدول المضيفة أن تبرم اتفاقيات عدم الازدواج الضريبي هذا من جهة، كما يجب عليها أن تتحقق من أثر النظامين الضريبيين للمستثمر الدولي و لها على اتجاهات الاستثمار الدولي من جهة أخرى، و بالتحديد يجب أن تفاضل الدولة المضيفة بين الإيرادات المتوقعة من الضريبة و تكلفة هروب الاستثمار الوافد[1].

[1] فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص79.

3) حوافز مختلفة أخرى: وهناك حوافز من شكل آخر تتمثل في جملة من التسهيلات المختلفة، و تعتبر هذه الحوافز في مجملها من الحوافز التمييزية التي يتم التمييز في منحها إلى المشاريع التي تستثمر في قطاعات أو مناطق معينة[1].

و من أمثلة على هذه الحوافز:

- عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملكا كاملا أو جزئيا؛
- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي و العقارات؛
- تخفيض قيمة إيجار العقارات و الأراضي الخاصة بالاستثمارات؛
- تقديم مساعدات خاصة للبحوث و الدراسات الهادفة إلى توسيع المشروعات القائمة.

المطلب الثـــالث: التدابير المتعلقة بدخول الشركات الأجنبية

هناك الكثير مما يمكن لبيئة الأعمال الداعمة للتنافسية أن تتميز به، مما يمكنها من ترقية العلاقة بينـــها وبـــين الشركات الأجنبية، و تحقيق الأهداف المرجوة من وراءها، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات أخرى من شأنها تـــدعيم ثقة الشركات الأجنبية في هذه البيئة، بمعنى آخر أن تعمل هذه الإجراءات على طمأنة تلك الـــشركات الأجنبيـــة، ودفعها إلى إزالة المخاوف المحتملة، و قد يخص بالذكر هنـ تلك الدول التي كانت معادية لإقامة الشركات ا لأجنبيـــة فيها، و التي ما فتئت تتخذ إجراءات معادية كالاستيلاء و المصادرة، إلى جانب تلك الدول الـــتي يـــسودها عـــدم الاستقرار السياسي و الأمني....الخ، أو تلك التي تجسد التمييز بين الشركات الأجنبية و الشركات المحلية.

وعليه يفهم على أن العلاقة بين بيئة الأعمال الداعمة للتنافسية والشركات الأجنبية، هي علاقـــة مـــشروطة بضرورة قيام تلك البيئة بتكريس ثقة الشركات الأجنبية في التدابير المتبعة بشأن تشجيع الاســـتثمارات الأجنبيـــة و حمايتها، و تلك الحماية تتخذ ثلاثة سبل و هي:

- الضمانات التي تقرها تلك البيئة بموجب قوانين تنظيم الاستثمار؛
- الالتزامات الدولية المتعلقة بتلك الضمانات؛
- اللجوء للتحكيم الدولي لتسوية النزاعات.

[1] Bertrand Billon et Redha Gouia , **l'investissement direct étrangers et développement industriel méditerranéen** , Economica, Paris, 1996,p135.

أولا/ الضمانات الممنوحة بموجب القوانين الداخلية:

وعلى العموم تتخذ الضمانات الممنوحة وفقا للقوانين الداخلية الخاصة بتشجيع الاســـتثمارات الأجنبيـــة و حمايتها ما يلي:

- حمـــاية الشركات الأجنبية من المخاطر المحتملة الوقوع مثل المخاطر التجارية المتمثلة في التقلبات التي تميـــز مـــثلا أسعار الصرف، أو معدلات الفائدة...الخ ، إلى جانب المخاطر السياسية؛

ضمان الحرية الكاملة للشركات الأجنبية لأجل إقامة استثمارات في إطار النـ شاطات المختلفة المخولـــة بموجـــب النصوص القانونية؛

- إلغاء كل أشكال التمييز الخاصة بالشركات المستثمرة عموما و كذلك استثماراتها، إذ يستوجب هنا تجسيد المعاملة العادلة سواء للشركات الأجنبية أو المحلية و عدم التمييز بينها؛

- ضمان حرية تحويل جزء من رأس المال و عوائده[1]؛

- ضمان حق التحكيم لتسوية النزاع المحتمل الوقوع؛

- ضمان حق الشركات الأجنبية في تصفية المشاريع الاستثمارية التي تم إنجازها و استغلالها أو التنازل عنها؛

- و أن تدعم مختلف الضمانات الممنوحة للشركات الأجنبية بشبكة من المعاهدات و الاتفاقيات في شأنها.

ثـــانيـــا/ الالتزامات الدولية المتعلقة بها:

إن الضمانات المنصوص عليها بموجب قوانين الاستثمار، لا تكفي لتحسين بيئة الأعمال و جعلها أكثر جذبا للاستثمارات، ومن ثم يجب تدعيمها بالضمانات التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية.

من الناحية الموضوعية تشكل الاتفاقيات الد ولية الأداة المستعملة لتحسين بيئة الأعمال على أوسع نطـــاق، وذلك لضمان الحماية الدولية للاستثمارات الأجنبية و تيسيره، و عليه ينبغي على الدول النامية التي أبرمت عدد قليل مثل هذه الاتفاقيات أن تعمل على الالتزام دوليا بحماية و تدعيم الاستثمارات الأجنبية من خلا ل إبرام عدد آخر من الاتفاقيات التي تتخذ الصيغ الآتية: الاتفاقيات الثنائية، و الاتفاقيات الإقليمية، الاتفاقيات الدولية.

[1] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص110.

ثـــالثـــا/ الإقرار الفعلي للتحكيم:

يجب أن تكون هناك نصوص قانونية داخلية تشير إلى التحكيم صراحة، إلى جانب طرق اللجوء إليه، و ذلك من أجل الاستناد إليها في حال النزاعات المحتملة الوقوع من جراء العلاقات الناتجة عن الاستثمارات.

إن اللجوء للتحكيم، يجب أن ينفذ بأحد الطرق التالية:[1]

1) إما أن يتم التحكيم عن طريق قانون الدولة المضيفة و ذلك استجابة للرضا المسبق لطرفي الاستثمار المباشر الأجنبي أي الدولة المضيفة و الشركة الأجنبية المستثمرة فيها، عن طريق لجنة تابعة للدولة المضيفة تتولى مهام تسوية منازعات الاستثمار إما وديّا أو حسمه نهائيا عن طريق التحكيم، أو عن طريق محكمة مختصة؛

2) عن طريق ما تشير إليه الاتفاقية الثنائية المبرمة بخصوص ذلك، كأن مثلا تنص الاتفاقية على تسوية المنازعات المحتملة عن طريق محكمة مختصة محايدة أو تكون تابعة للدولة المضيفة...الخ؛

3) إما عن طريق إرادة الأطراف من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف، أين يشترط من الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية أن تنظم و بالتالي تثبت عضويتها في الهيئات الدولية المختصة في شأن ضمان و حماية و تسوية منازعات الاستثمارات الأجنبية.

و يمكن القول أن إقرار التحكيم الدولي هو أداة لتحسين بيئة الأعمال، من خلال تدعيم سياسة تشجيع و حماية الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب ذلك ضرورة إقراره عن طريق صياغة قانون داخلي يشير إليه صراحة بالإضافة إلى ضرورة إبرام اتفاقيات دولية بشأنه.

[1] فارس فضيل، مرجع سبق ذكره، ص186.

المبحث الثالث: دعائم بـــيئة الأعمال المعززة للتنـــافسية الدولية

يمكن للتدابير السابقة التي تقوم عليها بيئة الأعمال، أن تنجح في تعزيز تنافسية الدول كما يمكن أن تفـــشل كذلك،لذا فإن الاندماج في اقتصاد المعرفة و التكامل الاقتصادي هيعوامل نجاح جوهرية تدعم بيئة الأعمـــال ، و إرساءها يضمن تعزيز التنافسية الدولية.

المطلب الأول: الاندماج في اقتصاد المعرفة

إن التطور الاقتصادي الذي عرفه العالم خلال النصف الثاني من القرن العشرين، و المرتكز أساسا على التطور التقني و العلمي ، و الاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاتصال و المعلومات، قد أدى إلى ظهور مفهوم جديـــد يعـــرف بالاقتصاد المعرفي، حيث تلعب المعرفة فيه دورا محوريا في توليد الثروة، وتمثل شكلا من أشكال رأس المال، كمـــا أن تراكمها يعتبر محركا ودافعا للنمو الاقتصادي.

ويعرف اقتصاد المعرفة على أنه فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية يقوم على فهم أكثر عمقا لدور المعرفة و رأس المال البشري في تطوير الاقتصاد، فهو مبني على إنتاج المعارف واستخدام ثمارها و إنجازاتها، وبذلك تـــشكل المعرفة بمفهومها الحديث جزء أساسيا من ثروة ورفاهية المجتمعات المتطورة[1].

أولا/ أهم سمات اقتصاد المعرفة:

إن ما يميز الاقتصاد الجديد أو اقتصاد المعرفة ما يلي:[2]

- تمثل تقنيات المعلومات و الاتصال حجر الزاوية في التطور التقني و الإنتاجي المعاصر؛
- تتجمع التقنية العالية في أيدي مجموعة قليلة من الدول التي تحقق من خلا لها عوائد خيالية تسمح لها بزيادة الفجـــوة بينها و بين الدول الفقيرة، وتمارس من خلالها السيطرة على الأسواق؛
- تسهم المعرفة و التقنية بشكل كبير في بناء و تطوير تنافسية الشركات و الدول؛
- انتشار ظاهرة المعاملات التجارية الإلكترونية، وتعامل العديد من البنوك بما يعرف بالأساليب الإلكترونية؛
- تحول العديد من الدول إلى نظم الحكومة الإلكترونية.

---

[1] بطور رمضان، **مجتمع المعرفة ودوره في إنجاح سيرورة الاندماج في الاقتصاد الرقمي**، الملتقى العلمي الدولي حول "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، 28/27 نوفمبر 2007، ص06.

[2] غزي محمد العربي، بلعجوز حسين، **الميزة التنافسية من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد الرقمي**، الملتقى العلمي الدولي حول "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، 28/27 نوفمبر 2007، ص05.

ثـــانيـــا/ أهمية اقتصاد المعرفة في بناء القدرات التنافسية الدولية:

لقد شهد العالم في أواخر القرن العشرين، أعظم تحول في حياة البشرية وهو التحول الثالث، بعـــد ظهـــور الزراعة و الصناعة، وكان لثورة المعلومات والاتصالات دور الريادة في هذا التحول.

حيث أصبحت المعرفة و المعلومات موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية، وأصبحت مكملا للموارد الطبيعية، وشكلت العنصر الأساسي في النمو الاقتصادي، حيث بلغ حجم السوق العالمية للخدمات المعلوماتية ســـنة 2000 حوالي تريليون دولار[1].

وفي ظل هذه البيئة العالمية لا يمكن لأي بلد من البلدان أن يظل إلى الأبد سوقا رائجة للبلدان المتقدمة، تصدر موادها الخام بأسعار رخيصة، وتستورد بالمقابل بضائع مصنعة بأسعار غالية، بالإضافة إلى أن الاعتماد على الآخرين يتضمن محاذير سيا سية و اقتصادية، ومن هنا يكون من الضروري إنشاء صناعات محلية منافسة، والعمل على نوع من الاكتفاء الذاتي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب ألا نغفل العناصر التالية:

1) تراجع الصناعات القديمة لصالح المعلوماتية : إن الصناعات القديمة مثل الحديد و الصلب و النسيج...وغيرهـــا، هي في انحدار مستمر مقارنة بنمو النوع الجديد من الإنتاج الإلكتروني و المعلوماتية التي يقوم عملها على الـــسرعة و التعقيد، فالذي نعيشه الآن هو تحول من تصنيع يعتمد على عمال غير ماهرين إلى صناعة تعتمد على المعلومات مـــع مهارات عالية في الاقتصاد[2].

2) تغير بنيةالعلاقات الاقتصادية الدولية : أدت الثورة المعرفية و التكنولوجية إلى بروز ظاهرة التقـــسيم الـــدولي للعمل، حيث أصبحت دول العالم تنقسم بحسب مستوياتها التقنية وارتباطاتها بظاهرة التقسيم الدولي للعمل إلى فريقين رئيسيين، هما:[3]

- **المجموعة الأولى:** تضم الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا، وهي تشمل في المقام الأول الدول المتقدمة.
- **المجموعة الثانية:** تضم الدول المتخلفة تقنيا، وهي تشمل دول العالم الثالث.

---

[1] ابراهيمي شراف، **آليات تحقيق المزايا التنافسية في ظل رهانات النظام الرقمي الجديد**، الملتقى العلمي الدولي حول "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، 27/28 نوفمبر 2007، ص05.

[2] عرابة رابح، عماري جمعي، **دور المعرفة في انتشار الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، الملتقى العلمي الدولي حول "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف، 27/28 نوفمبر 2007، ص10.

[3] هاني محمد دويدار، **نطاق احتكار المعرفة التكنولوجية بواسطة السرية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1996، ص06.

3) تراجع الفكر التجاري التقليدي : يربط الفكر التقليدي مفهوم التنافسية في التجارة الخارجية بين الدول بـــسعر صرف تفضيلي، أو ميزان تجاري إيجابي، أو صناعة مدعومة بالإضافة إلى معدلات تضخم متدنيـــة، إلا أن التنافـــسية بمفهومها الحديث تربط بإدارة الدولة الساعية إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة سواء كانت موارد بشرية أو مادية[1].

ثـــالثـــا/ عوامل الاندماج في اقتصاد المعرفة:

من أهم عوامل الاندماج:[2]

1) تكنولوجياالإعلام و الاتصال : إن تشييد بنية تحتية تكنولوجية في إطار اقتصاد المعرفة، يكون أساسا للاســـتثمار في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، كصناعة البرمجيات و صناعة معدات الإعلام الآلي، وقد اقترحت جمعيـــة الأمـــم المتحدة للعلوم و التكنولوجيا من أجل التنمية، على ا لدول النامية أن ترتكز على جانـــب تكنولوجيـــا الإعـــلام و الاتصال، بحيث إذا كان استعمال هذه الأخيرة بغرض إقامة بنية تحتية مكلفا، فإن عدم استعمالها يكون أكثر تكلفة؛

2) التعليم: في وقت مضى، كان ينظر للإنفاق على التعليم على أنه شكل من أشكال الاستهلاك، لكن اليوم يعتـــبر استثمارا في رأس المال البشري، وله أثر بالغ في التنمية الاقتصادية؛

3)البحث و التطوير : تنتشر في اقتصاديات المعرفة مخابر البحث و التطوير، وتولي لها الحكومات أهمية بالغة، ويقصد بالبحث التعمق في المعرفة، أما التطوير فهو توسع في المعرفة، و الدخول في اقتصاد المعرفة يقتضي الاهتمـــام بمراكـــز البحث العلمي ورفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث و التطوير.

---

[1] قورين حاج قدور، **الميزة التنافسية المتواصلة**، الملتقى العلمي الدولي حول "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة شلف،28/27 نوفمبر 2007، ص03.

[2] بوطالب قويدر، بوطيبة فيصل، **الاندماج في اقتصاد المعرفة "الفرص و التحديات"**، الملتقى الدولي حول "التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة، جامعة ورقلة، 10/09/ مارس 2004، ص ص256-257.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي هو عملية تغيير تدريجية تبدأ من بنيان اقتصادي واحد إلى العديد من البنيات الاقتصادية المتكاملة، و التي تكون لها سياسة موحدة و متناسقة مع عدم وجود أي حاجز[1]، و تحقيق التكامل يبدأ بعملية تحريـــر التبادل التجاري كما هو الحال للتكتلات الاقتصادية الموجودة (مثل الاتحاد الأوروبي وغيرها).

ويقوم الأساس النظري للتكامل الاقتصادي على أن حرية ا لتجارة الخارجية بين الدول تتيح إ مكانيات أكبر للتخصص وتقسيم العمل، وبالتا لي الانتفاع من وفورات الحجم و مزايا الإنتاج الكبير، وهو ما يحقق أثرين مهمـــين نتيجة قيام التكامل:[2]

- خلق التجارة :يمكن أن يؤدي هذا الأثر إلى الاستعاضة عن الإنتاج غير الكفء الذي يتحقق لدى بعض الـــدول المتكاملة في مجالات معين ة، وبهذا يتم اتساع الإنتاج بين الدول المتكاملة، ومن ثم خلق التجارة، أي اتساع التجـــارة على أساس ما يتيحه التكامل من سوق أوسع لمنتجات كل دولة من دول التكامل؛

-أثر تحويل التجارة : حيث أن التكامل بين الدول واعتمادها على بعضها البعض، من خلال تخصصها يـــؤدي إلى تحويل الاعتماد في التجارة من العالم إلى هذه الدول بعضها مع بعض.

أولا/ النتائج النظرية للتكامل الاقتصادي:

يهدف التكامل الاقتصادي إلى تحقيق العديد من الأهداف، من بينها:[3]

- لاستفادة من مزايا التخصصتقوسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة حرية التبادل و انتقال عناصـــر الإنتاج بين هذه الدول؛
- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير، حيث أن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها سليما؛
- رفع مستوى رفاهية المواطنين ، وذلك أن التكامل يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاســـتهلاكية بأقـــل الأسعار الممكنة نظرا لإزالة الرسوم الجمركية، وكذا تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع السوق؛
- التقليل من الاعتماد على الخارج، وهذا يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية و السياسية التي تحـــدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة؛

---

[1] عبيرات مقدم ، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص13.

[2] عجيلة محمد وآخرون، **تحرير التجارة الدولية وأثره على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص93.

[3] عماري عمار، فالي نبيلة، **مقومات التكامل الاقتصادي العربي**، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي الواقع والآفاق"، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص131.

- تنويع فرص الاستغلال للموارد و زيادة قابلية استخدامها في ميادين الإنتاج المختلفة؛
- تعزيز القدرة التفاوضية بين الدول الأعضاء و بين العالم الخارجي، بحسب قوة التكامل فيما بينها؛
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ثـــانيـــا/ أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للتنافسية الدولية:

تظهر أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للتنافسية الدولية من خلال إدراك و تحليل العلاقة مـــابين التكامـــل الاقتصادي وبعض المتغيرات الأخرى المحددة للتنافسية الدوليـــة، كالإفاهيـــة و النمـــو الاقتـــصادي، الإنتاجيـــة و الاستثمارات، ويمكن توضح ما سبق كما يلي:

- **حتمية التكامل الاقتصادي لجميع الدول:** فقد أصبح ينظر لـ لمتوجه نحو الإقليمية كعلاج للمشكلات على الصعيد الدولي، وذلك في إطار جديد يتمثل في تزايد التجارة العالمية عن طريق إزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية، وتحرير الترتيبات الإقليمية القديمة، ويبلغ عدد التجمعات حوالي 100 تجمع، منها 29 تجمعا ظهر منذ 1992، ويلاحظ أن غالبية أعضاء المنظمة العالمية للتجارة (131 عضو) ينتمي إلى واحد أو أكثر من هذه التجمعات[1].

أثر التكامل على الرفاهية و النمو يؤثر التكامل في التنمية الاقتصادية التي تنعكس على رفاهية المواطنين بالإيجاب كما يلي:[2]

يؤدي التكامل إلى نوع من التنسيق بين بيئات أعمال دول التكامل فيما يتعلق بمشروعات التنمية الإقليمية أو البنية الأساسية (مثل الموانئ والطرق)، ويمكن توظيف المشروعات في المناطق الأقل تقدما حتى يمكن إعداد نوع من التوازن داخل منطقة التكامل، واتساع حجم السوق يؤدي إلى زيادة الاستثمار، ومن ثم ارتفاع مستو ى الدخل، الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال على المنتجات و رفع المستويات المعيشية وتحقيق رفاهية اقتصادية، وهـــذا يـــساهم في تعزيز التنافسية الدولية؛

- يستطيع المستهلكون في ظل التكامل أن يحصلوا على سلع استهلاكية بأقل الأسعار، نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من جهة، وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من جهة أخرى.

---

[1] سليمي وهيبة وآخرون، **تفاعل التكتلات الاقتصادية و المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص287.

[2] زايري بلقاسم، بلحسن هواري، **تحليل إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي في ضوء النظرية الكلاسيكية و الحديثة للتكامل الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص153.

•**أثر التكامل على تحسين الإنتاجية :** يؤدي قيام التكامل الاقتصادي إلى إحداث التغيرات التالية على الإنتاجية (وإن كانت بدرجات متفاوتة):[1]

- زيادة الإنتاج المحقق من خلال ما يمكن أن يحققه التكامل من توسع السوق وزيادة الطلب، ومن خلال قدرات أكبر وأوسع على التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء؛

-الاستفادة من وفورات الحجم ، وذلك عن طريق وجود أحجاما كبيرة للإنتاج نتيجة وجود فرص الاندماج بـــين المنتجين؛

- انخفاض تكاليف الإنتاج (نتيجة انخفاض تكاليف الوا ردات) يتيح تخصص الدول بإنتاج السلع و الخـــدمات الـــتي تتمتع بقدرة إنتاجها و تصديرها؛

- يتيح التكامل فرصة المنافسة بين المنتجين، وبالتالي فإن قيد السوق المحلية لا يكون محددا للاستفادة مـــن عوامـــل الإنتاج المتوفرة في الداخل، بالإضافة إلى أنه لا يكون هناك هدر في ا لإنتاج يتمثل في عدم إمكانية تصريف الإنتـــاج المحقق في السوق الداخلي.

•**أثر التكامل على الاستثمارات :** إن قيام أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي عادة ما ترافقـــه سياســـات تنسيقية بين الدول الأعضاء تهدف إلى التعاون في مختلف الميادين، وهو ما يسمح بقيام صناعات متكاملة ومترابطـــة وفقا للأسس الاقتصادية، كما أن حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا ســـليما، وإعـــادة تكوين الحركة الحرة للسلع و رأس المال و العمل من دولة لأخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك، كما يتيسر استغلال الموارد الجديدة في الزراعة و الصـ ناعة و الخدمات من خلال هجرة رؤوس الأموال نحو المناطق الأقـــل تطورا داخل التكتل بحثا عن الربح[2].

كما تعتبر التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر مكملين لبعضهم ا، إذ الاســـتثمار يخلـــق التجـــارة، والتجارة تجلب الاستثمار[3].

[1] عجيلة محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] سليمي وهيبة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص293.

[3] زياني الطاهر، بوزيان محمد، **تحليل مقارن للتكامل الجهوي "أي دروس للعالم العربي"**، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص363.

المطلب الثالث: أثر تحسين بيئة الأعمال على التنافسية الدولية

إن تحسين بيئة الأعمال من خلال السياسات الجيدة، والأسواق المفتوحة، والإنفاق الحكومي الجيـــد، و معدلات الضريبة المنخفضة، وأسواق العمل المرنة و وجود نظام سياسي مستقر وقضائي كفء، كـــذلك البنيـــة الأساسية والإدارية والتكنولوجية الجيدة، كل هذه العناصر تؤثر على التنافسية الدولية، وذلك من خلال تأثيرها على مرتكزات هذه الأخيرة، وتتمثل مرتكزات التنافسية الدولية فيما يلي:[1]

1- الأداء الاقتصادي: و يتمثل هذا الأداء في:

- الازدهار و الرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي للدولة؛
- التنافسية المستندة إلى قوى السوق تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي؛
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي، يعزز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج؛
- ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية، يعكس تنافسية الاقتصاد الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية؛
- الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية يحسن من الأداء الاقتصادي؛
- الاستثمارات الدولية تسهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم؛
- التنافسية المستندة إلى تنمية الصادرات، تترافق عادة مع سياسات استهداف النمو على الاقتصاد المحلي.

2- الفعالية الحكومية: و تبرز هذه الفعالية من خلال:

- تقليص تدخل الدولة في أنشطة الأعمال يجب أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير المنافسة بين الشركات؛
- توفير بيئة اقتصادية و اجتماعية شفافة، يقلل من تعرض الشركات للمخاطر الخارجية؛
- المرونة في تبني السياسات الاقتصادية، تساهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية؛
- تحسين جودة التعليم و جعله في متناول الجميع، يساعد على خلق الاقتصاد المبني على المعرفة.

3- كفاءة قطاع الأعمال:

- التركيز على الكفاءة و القابلية للتكيف مع تغيرات البيئة التنافسية، باعتبارهما من العناصر الإداريـــة الأساســـية في تعزيز التنافسية على مستوى المؤسسة؛
- التمويل يسهم في تنمية الأنشطة المتضمنة للقيمة المضافة؛
- تطور القطاع المالي و اندماجه في الاقتصاد العالمي يسهم في دعم التنافسية الدولية؛

[1] كمال رزيق، قاسي ياسين، مرجع سبق ذكره، ص330.

- تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي تسهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع؛
- تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطا ضروريا للنشاط الاقتصادي، و بخاصة في المرحلة الأولى للانطلاق؛
- ارتفاع الإنتاجية التي تستند إلى القيمة المضافة؛
- سلوك القوى العاملة و موقفها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد.

4- البنية التحتية:

- وجود بنية تحتية متقدمة، تتضمن بيئة أعمال فعالة فاعلة، يدعم من كفاءة النشاط الاقتصادي؛
- البنية التحتية المتقدمة تتضمن أيضا بنية كفؤة لتقنية المعلومات وكذلك حماية فعالة لبيئة الأعمال؛
- تعزيز الميزات التنافسية تستند إلى الإبداع و الكفاءة في استخدام التقنيات المتوافرة؛
- تشجيع الاستثمار في مجال الأبحاث الأولية و الأنشطة الإبداعية لخلق معارف جديدة أكثر نضجا؛
- تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في الأبحاث و التطوير يسهم في تقوية تنافسية المؤسسات؛
- الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل الجذب للبلد.

المطلب الرابع: بعض التجارب الناجحة في تحسين بيئة الأعمال المعززة للتنافسية الدولية

إن التدابير السالفة الذكر و التي تقوم عليها بيئة الأعمال المعززة للتنافسية، توجب على الدول الناميـــة ضرورة وجود تصور حقيقي و واضح، لكيفية انسجام تلك التدابير مـــع الاســـتثمارات بـــشكل خـــاص، ومـــع الإستراتيجيات التنموية بشكل عام للوصول لاقتصاد تنافسي ، كما يجب أن يكون هذا التصور مبني على الدراية التامة بمواطن قوة و ضعف اقتصادياتها و مختلف التحديات التي تواجهها هذه الدول في ظل التحـــولات الاقتـــصادية العالمية.

ولقد أثبتت العديد من الدول نجاعة التدابير المختلفة التي قامت بها، و الخاصة بتحسين بيئات الأعمال، لتعزيز تنافسية اقتصادياتها و تحقيق أهدافها (معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و مستدامة، تخفيض البطالة، و رفع مـــستويات المعيشة).

وانطلاقا من أن الدول النامية تملك فرصة أكبر على تحقيق نمو أعلى لمعدل نصيب الفرد، من الدول المتقدمة التي تكون قد وصلت إلى الطاقة القصوى،كان لزاما عليها اللجوء لكافة الآليات المؤدية لتحقيق أهدافها، و من تلك الآليات دراسة التجارب الناجحة للدول، لتكوين فكرة عن اقتصاديات تلك الدول و طرق تحقيق هذه النجاحات و الاستفادة منها، و من هذه التجارب الناجحة نجد تجارب للدول النامية، إلا أنها تتنوع في حد ذاتها من دولة لأخرى.

من وبين التجارب الناجحة، سنتناول تجربة سنغافورة التي حافظت على المراتب الأولى في تقرير التنافـــسية العالمي لعدة سنوات، و تجربة تونس كمثال جيد لدول المغرب العربي، و تجربة كل من السعودية و الإمارات باعتبارها أحسن دول الخليج وكذا تجربة الأردن ، إضافة إلى تجربة المكسيك لتحقيقها إصلاحات نوعية يقتدى بها.

أولا/ تجربة تونس:

يبلغ عدد سكان تونس تسعة ملايين نسمة، وهي واحدة من البلدان العربية التي حققت نجاحـــا ســـريعا في الأسواق الدولية، و على الرغم من صغر حجمها نسبيا و عدم توفر مواد طبيعية فيها، إلا أنها استطاعت اجتـــذاب استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة مقارنة بالدول العربية بصفة عامة و دول المغرب العربي بصفة خاصة.

و من أهم العوامل التي ساهمت في الأداء التنافسي الناجح لتونس خلال عقد التسعينات ما يلي:[1]

- الاستقرار الاجتماعي و السياسي و تحرير الاقتصاد و التجارة؛
- وجود بيئة مستقرة للاستثمار ترقى إلى المعايير الدولية؛
- التركيز على الإبداع و التكنولوجيا الحديثة و القدرة على المنافسة و على أهمية المشاركة في الأسواق العالمية؛
- حماية الاستثمار من الازدواج الضريبي ومن انتهاك حقوق الملكية؛
- إعطاء أولوية كبيرة للتعليم مما شكل عاملا مهما في تحقيق النجاح.

ثـــانيـــا/ تجربة سنغافورة:

يقدر عدد سكان سنغافورة بأربعة ملايين نسمة، في مساحة لا تتجاوز 648 كلم²، وتحصلت على استقلالها عام 1965، وعانت كثيرا من افتقار المياه و الموارد الطبيعية.

اتبعت سنغافورة سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت الـ تجارة و الاستثمار، و كنتيجة لذلك ارتفع متوســـط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10 % حتى 1980 و تجاوز 7 % في جميع السنوات منذ ذلك الحين.

وتعتبر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الآن من بين الأعلى في العالم، و يستند نجاح ســـنغافورة علـــى الاستثمارات و التجارة الخارجية، حيث بلغ حجم التجارة السنوية ثلاثة مرات الناتج المحلي الإجمالي.

ولقد سعت سنغافورة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، و نجد أن الهيئات الحكومية المعنيـــة بالإســـتراتيجية الاقتصادية مثل مجلس التنمية الاقتصادية، تديرها مجالس إدارة تضم ممثلين بارزين من الـ قطـــاع الخـــاص و مـــديرين تنفيذيين لشركات متعددة الجنسيات.

[1] طارق نوير، مرجع سبق ذكره، ص20.

ومن العوامل و السياسات التي كان لها فعالية في تحقيق النجاح الكبير ما يلي: [1]

1) تشجيع الاستثمارات الأجنبية و التجارة الدولية مما أدى إلى:

- رفع إجمالي صادرات سنغافورة من 8.2 بليون دولار أمريكي في سنة 1970 إلى 19.7 بليون دولار أمريكـــي في عام 1980، و إلى حوالي 120 بليون دولار أمريكي في سنة 1995.

- جذب الاستثمار الأجنبي بسبب البيئة الاقتصادية المتحررة، حيث تم تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات من 40 % في 1986 إلى 26 %في الوقت الحاضر، ويجري إعداد خطط لإجراء المزيد من التخفيـــضات، وتم فـــرض الضرائب على الشركات الأجنبية وفق نفس الأسس التي تفرض فيها على الشركات المحلية.

2) التركيز على التعليم، حيث وجهت جهودها إلى رعاية رأس المال الفكري و إدخال التقنيات الأكثر حداثة.

3)البنية التحتية التكنولوجية ، حيث تصدرت سنغافورة بلدان آسيا في استخدام الحواسيب الإلكترونيـــة و البريـــد الالكتروني.

ثـــالثـــا/ تجربة السعودية، الإمارات و الأردن:

تحتل كل من السعودية، الإمارات و الأردن المراكز الخمسين الأولى في مؤشر التنافسية العالمي، و تعتبر مـــن أحسن التجارب العربية.

1) تجة المدن الصناعية في السعود ية:[2]تتنافس جميع الدول على اختلاف توجهاتها السياسية، على تحـــسين بيئـــة الأعمال و جعلها أكثر جذبا للاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، و تعتبر المدن الاقتصادية واحدة من أهم آليات تحسين بيئة الأعمال، حيث تصدر الدول التي بها مدن اقتصادية أنظمة و تشريعات مختلفة تحفز على الاستثمار في هذه المدن.

و المدن الاقتصادية مفهوم جديد عالميا يجمع بين المقومات الاقتصادية للمدن الصناعية، و المناطق الاقتصادية الخاصة، و المناطق الحرة لتشكل مدنا حضرية متكاملة، و يرتكز اقتصاد كل مدينة على المزايا التنافسية، و توفر هذه المدن مرافق خدماتية و لوجستية و سكنية متكاملة، و بيئة تنافسية لتكون منظومة اقتصادية جاذبة للاستثمار الوطني و الأجنبي.

وما يميز المدن عن المشاريع التنموية، أنها تقام بتمويل كامل من القطاع الخاص المحلي و الأجـــنبي، حيـــث يتحمل هذا الأخير كافة تكاليف تأسيسها، بما في ذلك شراء الأرض التي تقام عليها المدينة، دون أن تتحمل الدولة أي عبئ مالي، باستثناء تقديم التسهيلات (يحصل المستثمرون على خدمات تتصف بسهولة الإجراءات، و سرعة البث في الطلبات و التراخيص).

---

[1] نفس المرجع، ص16.

[2] المركز السعودي للتنافسية، مرجع سبق ذكره، ص40.

وقد قامت السعودية بإطلاق مدينة الملك عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية " في عام 2005، ويبلغ حجـــم الاستثمار فيها 1,100 مليار ريال، وهي من أكبر مشاريع الاستثمار في المدن الاقتصادية على مستوى العـــالم ، كمـــا أطلقت عام 2006 مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية "، بتمويل إجمالي قدره 30 مليار ريال خلال مدة عشر سنوات يتم دفعة بالكامل من القطاع الخاص، وستوفر ما يقارب 30 ألف فرصة عمل.

وأطلقت في نفس السنة (2006) مدينة "المعرفة الاقتصادية" حجم الاستثمار فيها قدر بـــــ 25 مليـــار ريال، و يتوقع أن توفر 20 ألف منصب عمل جديدة، إضافة إلى إطلاق مدينة "جازان الاقتـــصادية"، ويتوقـــع أن تستقطب المدينة ما يزيد عن 100 مليار ريال من الاستثمارات الصناعية و التجارية و السكنية، و تساهم في تـــوفير نحو 500 ألف منصب عمل.

2) تجربة المناطق الصلعية الحرة في الإمارات و الأردن :[1] أنشأت حكومة الإمارات في إطار تحسين بيئة الأعمال و جعلها أكثر جذبا للاستثمار، العديد من المناطق الحرة التجارية و الصناعية التي تقدم للمستثمرين حوافز و تسهيلات استثمارية خاصة، لإنشاء مؤسسات خاصة، حيث أصبح بمقدور الأجانب تملك ما نسبته 100 % من رأس مـــال المشروع المقدم في تلك المناطق.

وتوجد في الإمارات حاليا 15 منطقة حرة عاملة، أكبرها منطقة "جبل علي الحرة " في أبو ظبي، حيث يوجد أكثر من 500 كيان تجاري ينتمي إلى نحو 100 دولة حول العالم، و بوجه عام، فإن كل المناطق يتم استغلالها بشكل رئيسي، كمواقع تخزين و مراكز للتوزيع تتبع مؤسسات تجارية محلية و دولية، كما توجد منطقـــة "رأس الخيمـــة " التجارية الحرة التي اجتذبت 2400 شركة معظمها أجنبية، و تقدر قيمة استثمارات الشركات فيهـــا، بمـــا فيهـــا الشركات المحلية بنحو 27.2 مليار دولار.

من جهة أخرى، تهدف المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن إلى جـــذب الاســـتثمارات و تعزيـــز التكامـــل الاقتصادي في الإقليم، و توفير الحوافز اللازمة للتعاون الاقتصادي بين الأردن و الدول الأخرى.

فقد ساعدت القوانين الاقتصادية و الحوافز الخاصة بتلك المناطق على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي استفاد من التسهيلات الممنوحة، و تبلغ قيمة الاستثمارات في مناطق الأردن الصناعية المؤهلة 379 مليـــون دولار، أوجدت أكثر من 40ألف وظيفة ضمن 79 مشروع،كما اجتذبت منطقة "العقبـــة الـــصناعية الخاصـــة " أكثـــر من 6 مليون دولار حتى نهاية العام 2006.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، الكويت، السنة25، العدد5، أكتوبر/ديسمبر 2007، ص08.

رابعا/ تجربة المكسيك:[1]

تمثل المبالغة في قيمة الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية لتقديم التمويل اللازم للمستثمرين، أحد العوائق التي تحول دون تنفيذ المشروعات و خاصة للمستثمرين غير القادرين على تقديم مثل تلك الضمانات، وفي هذه الحالة، يلجأ المستثمر إلى البحث عن شركاء لتمويل مشروعه، إلا أن صعوبة الوصول إلى هؤلاء الشركاء تمثل عائقا آخر أمام إقامة المشروع، كما أن الشركاء عادة ما يتخوفون من استيلاء المستثمر أموالهم.

ومن هنا تنشأ الحاجة الملحة إلى إدخال أساليب الإدارة السليمة في الشركات، الأمر الذي يعني ضرورة توفير حماية قانونية لكبار و صغار المستثمرين، عن طريق إلزام الشركات بضرورة الإفصاح عن معلومات و بيانات الملكية و الأداء المالي و طبيعة النشاط و المعاملات.

وقد احتل إقليم أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي المرتبة الثانية ضمن الأقاليم السبعة *في مؤشر بيئة الأعمـــال لعام 2007، وذلك نتيجة الإصلاحات التي طبقتها دول الإقليم و التي من بينها المكسيك، حيث قامت بإصـــلاحات هامة تخص تحسين مؤشر حماية المستثمر

1) أداء البورصة المكسيكية قبل إصدار القانون الجديد : كانت بورصة المكسيك للأوراق المالية في عـــام 2004 تشمل عددا محدودا من الشركات المحلية لا يتناسب مع حجم الاقتصاد المكسيكي ، ففي حين كان إقلـــيم أمريكـــا اللاتينية يستقبل 9%من إجمالي التدفقات العالمية للاستثمارات المبا شرة و استثمارات محفظة الأوراق الماليـــة، كـــان الاقتصاد المكسيكي يستحوذ فقط على عشر هذه التدفقات على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك يمثـــ ل ثلث الناتج المحلي للإقليم ككل.

كما كان كثير من المستثمرين الباحثين عن السوق التي تتوفر فيها السيولة و الشفافية و حماية المـــستثمر لا يتجهون باستثماراتهم إلى المكسيك.

2) إصدار القون الجديد لاجتذاب الاستثمارات : قررت وزارة المالية إعادة صياغة قانون جديد للتعامل بالأوراق المالية، وحددت الهدف الرئيسي من وراء ذلك، وهو اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، و بالفعل تم وضـــ ع مسودة القانون الجديد، ولكنه لم يدخل رسميا حيز التنفيذ إلا بحلول 28 جويلية 2006.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، الكويت، السنة25، العدد2، أفريل/جويلية 2007، ص12.

* أنظر الملحق رقم (1).

وقد أشار تقرير البنك الدولي (بيئة أداء الأعمال للعام 2007) إلى زيادة المكسيك مـــن إجـــراءات حمايـــة المستثمرين في قانون الأوراق المالية الجديد، ضمن الإصلاحات الثلاثة الأكثر جرأة عالميا، و نورد فيما يلي أهم مـــا تقضي به مواد و نصوص القانون الجديد:

- عرف القانون مسؤوليات المدير بوضوح مبتعدا عن التعريف العام لتلك المسؤوليات على أنها رعاية الشركة كما لو كانت شركته بدقة الأنشطة التي تتناقض مع هذه المسؤوليات، ومن ثم ارتفع مؤشـــر مـــسؤ وليات المـــدير من 0 إلى 3 من أصل عشر نقاط؛
- ألزم الشركات الإفصاح عن أية عمليات تتضمن أي نوع من أنواع تضارب المصالح بين حملة الأسهم و العاملين داخل الشركة و خاصة تلك التي قد تعود بمنافع شخصية على العاملين أو المدراء، و الإعلان عنها فور حـــدوثها في البورصة و التقرير السنوي الخاص بالشركة، لذا ارتفع مؤشر الإفصاح من 6 إلى 8 من أصل عشر نقاط؛
- ألزم الشركات بتكوين لجنة من أعضاء مستقلين عنها، تهتم بمراجعة التعويضات المنفذة و العمليا ت ذات الـــصلة بالعاملين في الشركة؛
- خفض الحد الأدنى لملكية الأقلية في رأس مال الشـ ركة، الذي يخولهم حق مقاضاة القائمين على إدارة الـــشركة في حالة وقوع خسائر، نتيجة اشتباه في إهمال أو أخطاء أو إساءة استخدام السلطات الإدارية من قبل القائمين على إدارة الشركة، ومن ثم ارتفع مؤشر قضايا المساهمين من 5 إلى 6 من أصل عشر نقاط؛
- منح القضاء حق استدعاء كبار المسؤولين عن إدارة الشركات الكبرى من أجل تحقيق مبدأ محاسبة المسؤولية؛
- شدد من العقوبات القانونية التي تجرم تجاوزات القائمين على إدارة الشركة بحيث أصبحت رادعة.

3) أداء البورصة المكسيكية بعد إصدار القانون الجديد: بعد تطبيق القانون الجديد ساد شعور بالـ ثقة و الـــشفافية و الانفتاح بين المستثمرين المحليين و الأجانب، و تعززت الثقة في البورصة و من ثم تزايد الإقبال على التعاملات المالية، و بالتالي زادت الاستثمارات.

حيث ارتفعت قيمة الأسهم و أدوات حقوق الملكية الأخرى المتداولة في بورصة المكسيك، خلال النـــصف الأول من عام 2006 (بعد صدور القانون الجديد مباشرة) بنسبة 13.1 % في الربع الأول و نحو 15.1% في الربع الثاني، كما ارتفع مؤشر السوق بشكل مستمر و متواصل حتى مارس 2007.

وعلى صعيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ارتفع بنسبة 20 % خلال عام 2006 مقارنة بمستواه خلال عام 2005.

من تفحص التجارب السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

- تفتقر بعض الدول إلى الموارد الطبيعية اللازمة، لكن بالرغم من ذلك استطاعت أن تجعل تجاربها يقتدى بها، عندما عملت على الاستفادة من التعاون الخارجي وجذب الاستثمارات الخارجية، وتوفير بيئة ملائمة داخليا (حالة تونس)؛

- تتميز الدول التي نجحت في تعزيز تنافسية اقتصادهابإضافة إلى اهتمامها بالاستثمار الأجنبي المباشر فإ نهـــا تـــولي كذلك أهمية كبيرة للتأهيل البشري و الاندماج في اقتصاد المعرفة (حالة سنغافورة)؛

تعتمد بعض الدول على موقعها الجغرافي كمصدر للتجارة ا لعالمية، وعلى بنيتها القانونيـــة وإجـــراءات التجـــارة الخارجية وأطر تحفيز القطاع الخاص (المحلي و الأجنبي) لاستغلالها من خلال إنشاء مدن اقتصادية (حالة الـــسعودية، الإمارات و الأردن)؛

- اعتماد بعض الدول على توفير بيئة أعمال أكثر شفافية وملائمة تتميز بثقة المستثمرين فيها، وذلك مـــن خـــلال التأكيد على ضرورة الإفصاح و المساءلة و التطبيق الصارم للقوانين وتطبيق مبدأ محاسبة المسؤولين، ساعدها في بنـــاء تنافسية اقتصادها الوطني (حالة المكسيك).

خلاصة الفصل:

على ضوء المحاور المذكورة في هذا الفصل، والمتعلقة بتحليل بيئة الأعمال في ظل للتنافسية الدوليـــة، يمكـــن استخلاص ما يلي:

- تمثل بيئة الأعمال الملائمة و الجاذبة للاستثمار متطلبا أساسيا من متطلبات التنافسية؛
- بيئة الأعمال هي مجموعة العوامل التي تحدد شكل الحوافز والفرص التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، وخلق فرص العم ل، وللتدابير و السلوكيات الحكومية تأثير قوي على بيئة الأعمال من خلال تأثيرها على التكاليف، و المخاطر و العوائق أمام المنافسة؛
- هناك نوعان من بيئة الأعمال تشمل كل منهما على عناصر تميزهما عن بعضهما وهما:
  - بيئة أعمال ملائمة و جاذبة للاستثمارات؛
  - بيئة أعمال غير ملائمة و عائقة للاستثمارات؛

تقوم البيئة المعززة للتنافسية على جملة من التدابير و الإصلاحات الرامية لتحسينها و جعلها ملائمة وأكثر جـــذبا للاستثمارات (المحلية والأجنبية)؛

- يعتبر الاندماج في اقتصاد المعرفة، وتحقيق التكامل الاقتصادي من أهم دعائم بيئة الأعمال المعززة للتنافسية؛
- تعتبر دراسة التجارب الناجحة للدول من أهم الآليات، لأن التعرف عليها يمكن الدول من تكوين فكـــرة عـــن الاقتصاديات الناجحة و طرق تحقيق هذه النجاحات و الاستفادة منها، و لا تقتصر التجارب الناجحة على الـــدول المتقدمة، بل توجد أيضا تجارب ناجحة للدول النامية؛
- تختلف التجارب الناجحة في الأسلوب و لكن ها تؤدي في نهاية المطاف إلى نتيجة واحدة و هي تحسين بيئة الأعمال المعززة للتنافسية.

من خلال ما سبق، و إذا أخذنا الجزائر كنموذج للدول التي تسعى لتحسين بيئة أعمالها و تعزيـــز تنافـــسية اقتصادها،فلابد من معرفة التدابيرالتي قامت بها الجزائر لإ صلاح وتحسين بيئة أعمالها ،وهذا ما ســـنتطرق إليـــه في الفصل الموالي.

تمهيد:

تحاول الجزائر التفاعل مع التحولات الاقتصادية العالميةخاصة التي شهدها العالم في العشر يتين الأخيرتين من القرن العشرين، للاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، والوصول لاقتصاد تنافسي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و مستدامة تساعد تخفيض حدة الفقر و البطالة و رفع مستويات المعيشة بصفة عامة ، ويتم ذلك عند امتلاكها لقدرات تنافسية أكبر من منافسيها.

فقد عانى الاقتصاد الجزائري في سنوات الثمانينات، العديد من المشاكل ولعل أهمها (معـــدلات النمـــو المنخفضة، ارتفاع حجم البطالة و التضخم، نقص العملات الأجنبية، ارتفاع معدلات خدمة الدين...الخ)، و التي وقفت أمام تعزيز تنافسية الاقتصاد.

لذا قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات جذرية لتحسين بيئة الأعمال وإزالة التشوهات الاقتصادية و ر فع من تنافسية الاقتصاد الجزائري، سميت بإصلاحات الجيل الأول، وذلك منذ تطبيق وصفات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

لكن و نظرا لنقص الإمكانيات من جهة و الأوضاع السائدة من جهة أخرى لم تتوصل الجزائر من خلال هذه الإصلاحات إلى النتائج التي كانت تطمح إليها، لذا أصبح عليها اتخاذ مجموعة أخرى من الإصلاحات الاقتصادية عرفت بإصلاحات الجيل الثاني تتمثل أساسا في إصلاح العدالة و محاربة الرشوة و الفساد و الحكم الرشيد، باعتبار هذه الأخيرة هي الركائز الأساسية لتحسين بيئة الأعمال و تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري، خاصة و أن الجزائر قد بدأت حركة التكيف مع الاقتصاد الدولي من خلال فتح الأسواق أمام المستثمرين الأجانب، وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي دخلت حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005، كما أنها على أبواب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

و من خلال ما سبق سنعمل على تسليط الضوء على النقاط التالية:

- الجيل الأول من الإصلاحات في الجزائر
- الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
- جهود الجزائر ضمن التحديات الجديدة

المبحث الأول: الجيل الأول من الإصلاحات في الجزائر (1989-1998)

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى الاندماج في المسيرة الجديدة للاقتصاد العالمي، و هذا ما أدى بها للقيام بعدة إصلاحات تهدف إلىتحسين بيئة الأعمال لـ تغيير الوضع الاقتصادي من حالة متدهورة إلى حالة أفضل متميزة بالأداء والفعالية في الإنتاج و التسيير ، بهدف تحسين المستوى العام للاقتصاد بعدما تفاقمـــت مديونيتـــها الخارجيةما ترتب عنها من آثار على السياسة العـ امة للتنمية الاقتصادية (انخفاض النمو، تعطيل الإنتاج، زيـــادة البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية ....)، وكان لزاما عليها إحداث تغييرات جذرية في منـــهج الدولة السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي، خلال تنفيذ وصفات صندوق النقد الدولي و البنك العـــالمي ، و التي سميت بإصلاحات الجيل الأول و،مما لا شك فيه أن تبني تلك الإصلاحات كان لها الأثـــر الكـــبير علـــى الاقتصادي الجزائري.

المطلب الأول: دوافع الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

يمكن تقسيم دوافع الإصلاح الاقتصادي إلى دوافع خارجية، وأخرى داخلية كما يلي:

أولا/ دوافع خارجية:[1]

- تدهور معدل التبادل الدولي واتجاهه في غير صالح الجزائر؛
- تخفيض قيمة الدولار؛
- النزعة الحمائية للدول الصناعية لصادرات الجزائر، وعدم قدرة الأخيرة على المنافسة في الأسواق الدولية؛
- استمرار تضخم الديون الخارجية وخدمات الدين؛
- الزيادة الحادة في أسعار الفائدة الحقيقية الأجنبية؛
- الثورة التكنولوجية وضغوطات العولمة؛
- انعكاسات توريق الديون الخارجية للجزائر؛
- ارتفاع أسعار السلع المستوردة (الاستهلاكية والوسطية)؛
- تدهور أسعار الصادرات من المواد الخام؛

[1] خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، **الإصلاحيات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة المواصفات والتقييم**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص10.

- ضعف مركز الدول النامية ومنها الجزائر في منظمات بريتون وودز؛
- عدم ثبات سعر صرف العملات الأجنبية، بعد تخلي أمريكا عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أوت 1971، ومنه صعوبة تقديرات ضبط احتياطات الدولة من السيولة الأجنبية؛
- عوامل أخرى تتعلق بهجرة الأدمغة وهروب رؤوس الأموال للخارج.

ثـــانيـــا/ دوافع داخلية:

هناك صدمات داخلية أضيفت للصدمات الخارجية في الإقبال على برامج الإصلاح ، وللوقـــوف علـــى حقيقة الوضعية التي عاشها الاقتصاد الجزائري قبل إبرام اتفاقية البرنامج المدعم من خلال بعض المؤشـــرات الـــتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-1): وضعية الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق برامج التعديل الهيكلي (1980-1993)

	1980	1982	1984	1985	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
نظام الصرف	نظـــام الربـــط إلى سلة من العمـــلات (14 عملة لأهم الشركاء التجاريين).										
معدل النمو PIB	0.9	6.4	5.6	5.4	0.7-	2.1-	3.4	1.3-	0.2	2.3	1.7-
معدل التضخم	-	6.3	8.1	10.5	7.5	5.9	9.3	17.9	25.9	31.7	20.5
التحويلات $	0.3	0.4	0.1	0.3	1.1	1.6	1.8	1.5	1.3	1.4	1.1
المديونية $	19.3	15.8	16.0	18.4	24.7	25.0	26.0	26.8	27.9	26.7	25.7
الاســـتثمار الأجـــنبي المباشر $	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الـــصادرات خـــارج المحروقات $	0.7	1	1	1.1	0.9	1	1.3	1	0.9	1.1	1.1
أسعار البترول $	35.1	35.9	29.7	29	18.5	16.2	18.5	24.2	20.4	19.9	17.5
سعر صرف الدينار / $1	4.0	4.6	5.1	4.8	4.9	5.9	7.6	9.0	18.5	21.8	23.4
رصـــــيد ميـــــزان المدفوعات $	1.3	1.1-	0.4-	1.2	0.3-	0.8-	0.7-	0.2-	0.5	0.2	0.0

المصدر: محمد أمين بربري، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص13.

نلاحظ من الجدول السابقأن الفترة الممتدة ما بين سنة 1980-1993 التي سادها نظام الربط إلى سلة مـــن العملات تخللتها مرحلتين، بحيث سجلت المرحلة قبل تاريخ حدوث أزمة 1986 مؤشرات اقتصادية ايجابية، حيث شهدت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة نسبيا، فبلغ معدلها المتوسط 3.98%، والسبب في ذلك يرجع إلى ارتفاع

أسعار لفلط في الأسواق الدولية التي لم تنخفض عن 29دولار للبرميل الواحد، في حين سجلت قيمة الصادرات خارج المحروقات ضعفا مستقرا بحيث لم تتجاوز قيمتها 1.1 مليار دولار أمريكي خلال هذه الفترة.

أما بعد سنة 1986 التي تزامنت مع الانخفاض المحسوس لأسعار النفط، فقد عرف فيها الاقتصاد الجزائري جملة من المشاكل أهمها:[1]

- معدلات نمو منخفضة؛
- زيادة حدة التضخم؛
- ارتفاع حجم البطالة؛
- نقص حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات؛
- ارتفاع معدلات خدمة المديونية.

المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

عرفت الجزائر في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين صعوبات اقتصادية، خصوصا بعد انهيار أسعار النفط (1986) وارتفاع مديونيتها، مما أجبرها للاستنجاد بالهيئات المالية الدولية، حيث كانت بدايات الإصلاح بعقد اتفاقيتي ماي 1989 وجوان 1991، قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يسمح بفتح المجال لانطلاق النمو الاقتصادي، غير أن صعوبة الظرف خاصة من الجانب السياسي والاجتماعي إلى جانب الوضع الاقتصادي حال دون ذلك، لتتوتر الصلة بعد ذلك مع هذه الهيئات، مما استوجب انتظار قدوم سنة 94 ليتم عقد اتفاق تثبيت لمدة سنة، يعقبه اتفاق للإصلاح الهيكلي تحت إطار اتفاق القرض الموسع على مدى ثلاث سنوات كاملة.

أولا/ برنامج الاستعداد الائتماني الأول (1989-1991):

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض و المساعدات فوقعت على اتفاقيتين، الأولى في 1989/5/31 و الثانية في 3 جوان 1991، وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ضمن شروط نوجز أهمها فيما يلي:[2]

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار و تجميد الأجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار؛

[1] بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد 01، 2004، ص 179.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002-2004، ص ص189-190.

- تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- إلغاء عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية؛

ثـــانيـــا/ برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998):

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية أرغمت السلطات الجزائرية على اللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي يمتد على مرحلتين، الأولى هي مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994 إلى21 ماي 1995 و مرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 إلى21 ماي 1998.

1- الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية قبل 1994: وأهم ما ميزت الأوضاع الاقتصادية سنة 1993 ما يلي:[1]

- بلغ حجم صادرات الجزائر في سنة 1993 قيمة 10.41 مليار دولار منها 9.88 مليار ناجمة عن المحروقات، وهو ما يمثل نسبة 95% من إجمالي الصادرات عند سعر 17.8 دولار للبرميل الواحد، في حين بلغت الواردات 7.99 مليار دولار، و تمثل فاتورة المواد الغذائية 75% من إجمالي الواردات مسجلة بذلك فائضا في الميزان التجاري قدره 2.42 مليار دولار؛
- بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25.7 مليار دولار منها ما نسبته 97.3% ديون متوسطة وطويلة الأجل، و 2.7% ديون قصيرة الأجل، أما خدمات الدين (مبلغ خدمات الدين/ قيمة الصادرات) وصلت إلى 82.2% و هي نسبة مرتفعة جدا عن النسبة المعيارية المسموح بها في مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الدولية و التي تتراوح بين 25% و 30%؛
- نمو مطرد للكتلة النقدية M فقد ارتفعت من 515.9مليار دج في نهاية 1992 إلى 627.4 مليار دج سنة 1993 مسجلة بذلك معدل نمو في الكتلة النقدية على نحو 21.6%، وفي المقابل سجل نمو اقتصادي سالب قدره -1.7% في نهاية سنة 1993؛

[1] برودي نعيمة، **الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص08.

- إن انحصار معدل التضخم عند مستوى 20.5% في سنة 1993 بعدما كان 31.7% في سنة 1992، و نتيجة لذلك سادت أسعار الفائدة الحقيقية بقيمة سالبة (-12.5%) الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المزيد من المدخرات رغم ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية في سنة 1993 إلى 13%؛
- كان لارتفاع حجم المديونية الخارجية وانخفاض قيمة إيرادات الصادرات (المحروقات) أثر مباشر على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة، حيث قدرت في نهاية سنة 1993 بحوالي 1.5 مليار دولار وهو ما يمثل احتياطي بالأشهر من الواردات السلعية 2.24 شهرا، و هو لا يمثل هامش أمان لقدرة البنك المركزي على مواجهة الالتزامات الخارجية الدولية؛
- من الجانب الاجتماعي فقد سجل معدل بطالة يقارب 25% من القوة العاملة (1.5 مليون عاطل) في ظل معدل مرتفع لنمو السكاني قدر بأكثر من 3 % سنويا؛
- انخفاض متوسط دخل الفرد، أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي بـــ6.4% سنة 1993، وهذا رغم الاستقرار في أسعار السلع والخدمات واستقرار سعر الصرف خلال1991-1993 مابين22.5-23.3 دج/دولار؛
- انخفاض في إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4% سنة 1993 بسبب الجفاف وضعف الاعتمادات المالية بالإضافة إلى مشكل العقار الفلاحي؛
- مشكل تطهير المؤسسات العمومية حيث سجل عجز الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير بـــ 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993 مقابل 1.3% سنة 1992.

2- اتفاقية الإصلاح الاقتصادي الموسع مع صندوق النقد الدولي (1994-1998):[1]وافق صندوق النقد الدولي على اتفاق القرض الموسع مع الجزائر الممتد خلال الفترة (1995-1998)، وذلك بعد نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج التثبيت لمدة سنة (أفريل 1994- ماي 1995) بشكل مرض، كما ينص الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة و الطويلة مع نادي باريس ولندن.

واحتوت الرسالة المحررة من قبل السلطات الجزائرية في 30 مارس 1995 على مذكرة بالسياسات الاقتصادية والمالية (برنامج التعديل الهيكلي) للفترة مارس 1995- أفريل 1998 متضمنة على الخصوص قبول الجزائر تنفيذ جملة من الإصلاحات من أجل تحول الاقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد السوق، و ذلك منذ نهاية الثمانينات، رغم التراجع خلال سنتي 1992-1993.

ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الاختلالات العميقة في توازنات الاقتصاد الكلي التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ سنة 1986.

[1] نفس المرجع ، ص09.

3- أهداف برنامج التثبيت (1994-1995): ترتكز السياسة الاقتصادية و النقدية في إطار برنامج التثبيت على تحقيق الأهداف التالية:[1]

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة)؛
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في أفريل 1994 (1 دولار مقابل 36دج)، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق السوداء، تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛
- تحقيق نمو مستقر و مقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995، مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، و بالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة، لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات و تحسين فعالية الاستثمار، بالرفع من إنتاجية رأس المال، و من ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة؛
- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20 %؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10 %؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية؛
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.

4- أهداف برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998): ويتضمن البرنامج جملة من الأهداف أهمها:[2]

- استعادة النمو والاستقرار المالي؛
- ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتفتحة على الخارج، (تحقيق معدل نمو قدره 5% على الأقل في السنوات القادمة من الناتج الخام خارج المحروقات)؛
- خلق مناصب شغل وبناء السكنات التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة والتكفل بالفلاحة؛
- متابعة جهود استقرار الأسعار وأسعار الصرف ومحاولة الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى شركائنا الاقتصاديين (3-4%) في 1997؛

---

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص 195 ــ 196.

[2] جاري فاتح، **عرض وتقييم نتائج الجيل الأول من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص17.

- إعادة تكوين الاحتياطات (1.5 شهر واردات في 1994، و 2.6شهر واردات في 1998)؛
- تخفيض عجز الميزان الجاري وعجز ميزان المدفوعات، حيث سيخفض من 6.9% من الناتج الداخلي الخام خلال 1995/1994 إلى 2.2% خلال1998/1997، مع ضمان مستوى واردات يتوافق مع أهداف النمو.

ثـــالثـــا/ السياسات الاقتصادية المتبعة في إطار برنامج التعديل الهيكلي:

1- سياسة الميزانية: يرمي برنامج التصحيح الهيكلي في الفترة (1994-1998) بخصوص سياسة الميزانية إلى تحقيق فائض في الميزانية العامة و ذلك من خلال الإجراءات التالية:[1]

- إعادة هيكلة المؤسسات و تطهير محفظة البنوك؛
- زيادة الادخار العمومي؛
- وضع نظام لسعر صرف الدينار يكون أكثر مصداقية؛
- رفع أسعار مواد الطاقة؛
- رفع الدعم عن المواد الغذائية الأساسية؛
- الحد من عجز الخزينة.

وبلغة الأرقام كان هدف التثبيت الاقتصادي لسنة 1994 ما بلي:[2]

- تخفيض عجز الميزانية من 5.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1993 إلى 0.3 % سنة 1994.
- تخفيض عجز الخزينة من 8.7 % إلى 3.3 % فقط، خلال نفس الفترة، على أن يكون هناك فائض بقيمة 0.3% بداية من سنة 1996 ثم 0.6% في 1997 و 2.7% سنة 1998 السنة الأخيرة من البرنامج.

ولبلوغ ذلك تم عمليا تحديد نسبة الأجور إلى الناتج المحلي بقيمة 9.1 % لسنة 1996 و 8.9 % في سنة 1997 وكذا 1998 مع العلم أن هذه النسبة قد بلغت 10.5% في سنة 1993 و 10.3% في سنة 1995.

كما تم تخفيض نسبة رصيد صندوق دعم الأسعار من 4.9% من الناتج المحلي الخام إلى 0.8% كأقصى حد سنة 1996 و 0.6% سنة 1998.

من جانب آخر شهدت المبالغ المخصصة لدعم أسعار المواد الأساسية تراجعا واضحا خلال الفترة 1994-1996 فبعدما بلغت 22 مليار دينار سنة 1993 انخفضت إلى 17.4 مليار دينار في 1994 ثم 17 مليار دينار في سنة 1995 لتصل إلى 2.2 مليار دينار سنة 1996.

---

[1] برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] المرجع نفسه.

2- السياسة النقدية: تستعمل أدوات السياسة النقدية المستندة إلى السوق للتأثير مباشرة على العملة، القرض، أسعار الفائدة، وبإدخال تغيرات على شروط السيولة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وتهدف هذه الإجراءات إلى تخصيص أفضل للموارد، فتبني سياسة نقدية سليمة سيعمل على تعبئة الادخار و توجيهه نحو الاستثمارات ذات المردودية الفعلية.

وبالنسبة للجزائر فقد كانت عناصر السياسة النقدية المتشددة التي تبنتها في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي كالآتي:[1]

- تقليص التوسع النقدي من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994؛
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% و المعدل المحوري للبنك الجزائري إلى 20%؛
- تحديد سقف الهامش البنكي بـــ5%؛
- رفع معدل الادخار المتعلق بالسكن إلى 10% و 14% بالنسبة لدفاتر الادخار الأخرى؛
- منح الخزينة معدلات فائدة بـــ 16.5% على سندات التجهيز.

وتكملة لهذه الإجراءات جاء التصحيح الهيكلي لتحقيق الأهداف التالية:[2]

- تقليص التوسع في الإقراض الداخلي من خلال إعادة هيكلة مقابل الكتلة النقدية لفائدة الاقتصاد؛
- الحد من عرض النقود المركزية، التأثير على نسب معدلات الفائدة و سقوف إعادة الخصم بهدف تحفيز النظام المصرفي على جذب الادخار و تجنب اللجوء إلى الإصدار؛
- جعل معدل التضخم يتقارب مع المعدلات السائدة في اقتصاديات الشركاء التجاريين؛
- دعم قيمة الدينار الجزائري.

3- إصلاحات الصرف الأجنبي: في إطار برنامج التثبيت قامت الجزائر بتخفيض قيمة العملة إلى ما يقارب 50% في شهر أفريل[3]، إثر ذلك أصبح الدولار يعادل 35 دينار في 1994، بعد أن كان يعادل 23 دينار سنة 1993 **[أنظر الجدول السابق رقم (3-1)].**

وقد تضمن البرنامج في هذا الإطار بالنسبة للجزائر الأهداف التالية:

- رفع القيود على الصرف المفروضة في سنة 1992 و مواصلة تحرير نظام الصرف و ذلك بهدف تحقيق إمكانية تحويل الدينار على كامل التعاملات الجارية؛

---

[1] المرجع السابق، ص13.

[2] نفس المرجع و الصفحة سابقا.

[3] زلاقي وهيبة، **ظروف تطبيق سياسات التثبيت و التكيف الهيكلي بالدول النامية وواقع سياسات الإصلاح الاقتصادي بالجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص13.

- إقامة سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة التي تتلقاها من زبائنها، ومنذ سنة 1996 تم التخلي عن مواعيد التثبيت الأمر الذي يعطي التحول إلى نظام معدلات الصرف المعومة؛
- إقامة مكاتب الصرف.

4- التجارة الخارجية : يرتكز برنامج التعديل الهيكلي على تصحيح الاختلالات الخارجية و ذلك بالقضاء على العجز الخارجي ولا يتأتى ذلك إلا بتحرير التجارة الخارجية لأنها تعتبر محرك للتنمية الاقتصادية و وسيلة للتموقع الجيد في النظام التجاري العالمي، كما أنها السبيل للحصول على إيرادات بالعملة الصعبة التي يحتاجها البلد المدين للخروج من حالة عدم السيولة، و لذلك تبني الجزائر عملية تحرير تجارتها الخارجية، وكان التحرير الفعلي بعد إصدار التعليمة 1991/03 المؤرخة في 1991/04/21[1] والمتضمنة خاصة شروط وقواعد تحويل عمليات الاستيراد وتحدد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص منهم والعموميين.

وفصلة الصادرات خارج المحروقات تم إنشاء عدة مؤسسات منها غرفة التجارة والصناعة، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات والصندوق الخاص لترقية الصادرات.

5- تحرير الأسعار: لقد سبق و أن شرعت الجزائر في تحرير الأسعار منذ 1989 (قانون 89-12)، وقد تم تسريع خطى العملية في إطار برنامج التعديل، وفيما يخص نظام الأسعار في الجزائر فإنه يصنفها إلى ثلاثة أنواع (الأسعار المحددة (إداريا)، الأسعار ذات الهوامش المحددة، الأسعار الحرة)، وخلال تنفيذ البرنامج و بعده يستمر التخفيض بشكل مباشر للدعم المقدم للأسعار.

ومن بين ما تضمنته اتفاقية التثبيت الاقتصادي الإجراءات التالية:[2]

- تعديل (زيادة بـــ98%) أسعار المواد الطاقوية و الغذائية المدعومة (1994-1995)؛
- تبني قانون بخصوص المنافسة الذي يمهد لحرية تثبيت الأسعار و يلغي إلزامية تصريح المنتجين بأسعارهم؛
- إلغاء الهوامش المراقبة للمنتجات بالنسبة لكل المنتجات باستثناء 8 مواد أساسية (أفريل 1994)؛
- تحرير أسعار المدخلات الفلاحية (ماي 1994)؛
- تحرير أسعار البناء و السكنات الاجتماعية (سبتمبر 1994)؛
- الحد من دعم أسعار الإنتاج الفلاحي عدا القمح و البطاطا (سبتمبر 1994).

---

[1] فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية "حالة المؤسسات الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، ص319.

[2] برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص15.

3- الخوصصة: تعتبر مرحلة من سياسات الإصلاح الاقتصادي تعمل على تحويل المشاريع العامـــة إلى مـــشاريع خاصة، في مجال الملكية أو الإدارة عن طريق جملة من الأساليب المتاحة [1]، ويمكن إيجاز أهم هذه الأســـاليب الـــتي اتبعتها الجزائر في عملية الخوصصة كالتالي:

- إلى غاية 1994 كانت الموارد الجزائرية مسيرة بقرارات إدارية مباشرة من السلطات العمومية فيما يتعلق بالسعر، الإنتاج والقـــــرض، فسمح قانون المالية التصحيحي لسنة 1994 لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عن تسييرها لصالح الخواص، أو مساهمتهم في رأس مال المؤسسة العمومية بنسبة لا تتعدى 49%[2]؛
- المرسوم الرئاسي رقم 95-22 الصادر بتاريخ 25 أوت 1995، و المتعلق بخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما يتعلق بتسيير الأموال التجارية، وتم إلغاء صناديق المساهمة، وأنهى تدخل الدولة في تسير المؤسسات العمومية عن طريق هذه الصناديق، وتم استبدالها بشركات قابضة[3]؛
- مرسوم 96-134 المؤرخ في 13 أفريل 1996 المتعلق بشروط وكيفيات امتلاك الشعب للأسهم و القيم المالية الأخرى العمومية القابلة للخوصصة[4]؛
- اعتبار السوق المالية طريقة من طرق الخوصصة، وتشجيع الأفراد على المشاركة في رأس مالها، وذلك في الأمر رقم 97-12 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية المؤرخ في 17 مارس 1997[5]؛
- قصد توسيع الخوصصة تم تأسيس وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات، لتشكل "شباك وحيد" موجه إلى تقليل الإجراءات الإدارية المفروضة على المستثمرين المحليين والأجانب[6].

---

[1] لرقام جميلة ، **نظرة عن الخوصصة كأداة للتحول إلى اقتصاد السوق**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004، ص149.

[2] بلالي أحمد، **مشاكل تقييم المؤسسة الصناعية مع دراسة حالة المؤسسة الصناعية**، الملتقى الدولي حول "اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"، جامعة سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص88.

[3] مفتاح صالح، **الخوصصة"أسبابها، أهدافها، طرقها"**، الدولي حول "اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص347.

[4] بوسعدة سعيدة وآخرون، **أساليب وضوابط الخوصصة في الجزائر "حالة الجزائر"**، الملتقى الدولي حول "اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص426.

[5] مرداوي كمال، **الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية الاستثمار في الدول المختلفة**، الملتقى الدولي حول "اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة، جامعة سطيف، 03-05 أكتوبر 2004، ص333.

[6] بعلوج بلعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة شلف، العدد04، جوان 2006، ص76.

المطلب الثالث: آثار الجيل الأول من الإصلاحات على الاقتصاد الجزائري

لقد خلفت إصلاحات الجيل الأول جملة من الآثار منها ما هو إيجابي و منها ما هو سلبي.

أولا/ الآثار الإيجابية:

يمكن تلخيص بعض إيجابية إصلاحات الجيل الأول من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-2): وضعية الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي (1994-2004)

(الوحدة: مليار دولار)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نظام الصرف	نظام جلسات التثبيت		نظام التعويم المدار (في إطار سوق الصرف ما بين البنوك)								
معدل النمو PIB	1.1-	3.8	3.8	1.1	5.1	3.2	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2
معدل التضخم	29.0	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
التحويلات $	1.4	1.1	0.9	1.1	1.1	0.8	0.79	0.67	1.07	1.75	2.46
المديونية $	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25.2	22.7	22.6	23.35	21.82
الصادرات خارج المحروقات $	1	1.2	1.4	0.9	1.1	1.1	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67
أسعار البترول $	16.3	17.6	21.7	19.5	12.9	17.9	28.5	24.9	25.2	29	38.7
سعر صرف الدينار / $ 1	35.1	47.6	54.7	57.7	58.8	66.6	75.3	77.3	79.7	77.4	-
رصيد ميزان المدفوعات $	4.3-	6.2-	2.1-	0.3	1.7-	2.4-	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25

المصدر: محمد أمين بربري، مرجع سبق ذكره، ص14.

1- **النمو الاقتصادي** يقاس بالتطور الحاصل في الناتج الداخلي الخام)، فقدسجل معدل النمـــو الاقتـــصادي تحسنولو بمعدلات متواضعة ، حيث كان هناك تحسن مستمر في معدل نمو الناتج المحلي الخام ابتداء مـــن فتـــرة التصحيح الاقتصادي، وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (3-2)؛

2- التضخم: من خلال الجدول رقم (3-2)نجد أن معدل التضخم في سنة 2000 بلغ 0.3% كـــأدنى حـــد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، خاصة إذا ما قارناه بأعلى معدل له وذلك سنة 1992 حيث بلـــغ 31.7% [أنظر الجدول السابق رقم (3-1)]؛

3- المديونية الخارجية: يتبين لنا من خلال الجدول رقم (3-2)، أن حجم الديون الخارجية قدرت بحوالي 30مليار دولار خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي الممتد من (1994-1998)، ويرجع تفسير هذه الزيادة إلى تأجيل سداد الديون الخارجية بسبب إعادة جدولتها مع كل من نادي باريس و لندن.

بعد الانتهاء من برنامج الاتفاق تقلصت الديون الخارجية إلى 22.7 مليار دولار سنة 2001 مسجلة تراجعا قياسا بقيمة 7.8 مليار دولار عن سنة 1998، أين قدرت الديون الخارجية بـــ 30.5 مليار دولار ويرجع هذا التراجع في حجم المديونية إلى تحسن أسعار المحروقات، حيث بلغت هذه الأخيرة 24.9 دولار للبرميل، بعدما كان سعره 12.9 سنة 1998؛

4- ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2)، أن رصيد ميزان المدفوعات عرف تحسنا خلال السنوات الأخيرة، مما ساعد على إعادة تكوين احتياطات الصرف وبلوغها مستوى عال جدا، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-3): تطور مستوى احتياطات الصرف (1994-2000)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المبلغ مليار دولار	2.6	2.1	4.2	8	-	4.6	11.9

المصدر: بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية المترتبة عن التعديل الهيكلي، مجلة الاقتصاد، جامعة قسنطينة، العدد 02، مارس 2003، ص205.

5- الميزانية العامة: سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا، وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم (3-4): تطور الميزانية العامة (1993-2001)

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

البيانات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
الإيرادات	320.1	434.2	600.9	824.8	926.6	774.5	950.5	1124.9	1389,7
النفقات	390,5	461,9	589,1	724,6	845,1	875,7	961,9	1178,1	1321,0
الرصيد	70,4-	27,7-	11,8	100,2	81,5	101,2-	11,2-	53,2-	68,7

المصدر: برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية و الإنعاش الاقتصادي و مطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص16.

من خلال الجدول رقم (3-4)، يلاحظ التحسن الطارئ على رصيد الميزانية العامة بين سنتي1995 و1997 و الذي انتقل من 11.8 مليار دج إلى 81.5 مليار دج على التوالي، ثم سجل في السنة التالية حدوث عجز قيمته 101.1 مليار دج جراء انخفاض الجباية البترولية الناجم عن تدهور أسعار البترول حينذاك، وبالأرقام النسبية يتضح من الجدول أدناه انخفاض نسبة النفقات العمومية من الناتج المحلي بين سنتي 1993 و 2000 حيث انتقل من 32.82 % لينخفض إلى 29.28 %، وفيما يخص الإيرادات فقد شهدت نسبتها من الناتج المحلي نموا خلال الفترة (1993 -1997)، لينخفض بعد ذلك ويستمر في التذبذب نتيجة الارتباط القوي للإيرادات بالجباية البترولية المتأثرة بتقلبات أسعار البترول؛

6-آثار الخوصصة:بعد عملية الخوصصة أصبح للقطاع الخاص دور كبير في تطويرالاقتصاد خارج المحروقات، حيث أن أكثر من ثلاثة أرباع(4/3)من الخيرات المنتجة خارج المحروقات هي من فعل الأعـــوان الاقتـــصاديين الخواص، والجدول رقم (3-5) يوضح التطور المتزايد لمساهمة القطاع الخاص في الاقتـــصاد (خـــارج قطـــاع المحروقات) مقارنة بتراجع مساهمة القطاع العام.

الجدول رقم (3-5): تطور هيكل القيمة المضافة %حسب الطابع القانوني في النظام الإنتاجي خارج المحروقات (2000-2006) **(الوحدة: مليار دينار جزائري)**

	2000		2001		2002		2003		2004		2005		2006	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
نسبة القطاع العام في المنتوج الداخلي الخام	457.8	25.2	481.5	23.6	505	23.1	550.6	22.9	598.65	21.8	651	21.59	704.05	20.44
نسبة القطاع الخاص في المنتوج الداخلي الخام	1356.8	74.9	1560.2	76.4	1679.1	76.9	1884.2	77.1	2146.75	78.2	2364.5	78.41	2740.06	79.56
المجموع	**1814.6**	**100**	**2041.7**	**100**	**2184.1**	**100**	**2434.8**	**100**	**2745.4**	**100**	**3015.5**	**100**	**3444.11**	**100**

المصدر:تم تجميعه من : مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائيات، مؤشرات 2005 و مؤشـــرات 2007، نـــشرية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، الجزائر، ص ص37، 48 على التوالي.

ثـــانيـــا/ الآثار السلبية:

1-الصادرات خارج المحروقات: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-5) أن صادراتها خارج المحروقات بدأت بالانخفاض ابتداء من سنة2000، لتبلغ أدنى حد لها سنة 2004؛

2- آثار الخوصصة: حيث أن الصعوبات التي عانت منها المؤسسات و التي زادت حدتها بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي أدت إلى حل عدد كبير منها و تشير الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول عام 1998 إلى أن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة منذ 1994، و أن القطاع الذي سجل أكبر عدد من المؤسسات التي حلها هو قطاع الصناعة (54%) ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و السكن (30%)، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6): حصيلة حل المؤسسات حسب القطاعات إلى غاية سنة 1998

القطاع	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	02	25
الصناعة	60	383	-	243
البناء و الأشغال و السكن	54	195	-	249
الخدمات	15	93	-	98
المجموع	134	679	02	815

المصدر: بن ناصر عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 216.

ومثلما كان لعملية الخوصصة آثار إيجابية، فقد كان لها كذلك آثار سلبية، أهمها عملية تسريح العمـــال، حيث أسفرت عملية حل المؤسسات عن تسريح 212960 عامل، بالإضافة إلى التسريح الإداري لعدد 50700 عامل، أما عدد العمال الذين أحيلوا على البطالة التقنية 100840، مما يبين الآثار المترتبة عن سياسة إعادة هيكلة المؤسسات، وتمثل نسبة العمال المسرحين حوالي 5% من عدد السكان العاملين (4.7مليون عامـــل) حـــسب إحصائيات سنة 1997[1]؛

[1] بن شهرة مدني، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تيارت، العدد 18، فيفري 2005، ص07.

2- البطالة: ساهم تطبيق التكييف والتعديل الهيكلي في تدهور الأوضاع الخاصة بالتشغيل ، حيث أن نسبة البطالة انتقلت من 23% سنة 1993 إلى أكثر 29.5 % سنة 1998[1].

و يعود الارتفاع في البطالة إلى عاملين أساسيين هما:[2]

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفتها الجزائر قبل التسعينات، أدت إلى تزايد القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996، وما يقارب 8.25 مليون سنة 1998.
- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية.

3- التربية والصحة والسكن: تراجع إنفاق الدولة على التربية و الصحة بشكل واضح، حيث تقلص نصيب كل مواطن من الإنفاق على التربية من 2600 دج في 1993، إلى 1930 دج في 1997، أي تراجع بنسبة 26%، فيما انخفض الإنفاق على الصحة من 620 دج إلى 510 دج، أي تراجع بنسبة 18% بين (1993-1997)، أما قطاع السكن فقد تدنت حصته في مجموع نفقات التجهيز من 8% إلى 4.5% بين 1993 و1997، وبلغ الانخفاض من حيث القيمة الثابتة نسبة 44% بين (1993-1997)[3]؛

4- الفقر: أدى الكم الهائل من البطالين الذي صاحبه ضعف في القدرة الشرائية للمـــواطن وتزايـــد الفـــوارق الاجتماعية، وتدهور الأوضاع الأمنية، وعدم الاستقرار السياسي، لتزايدت حدة الفقر والبأس حي ث قدر عـــدد الفقراء بـــ 17 مليون فقير بينهم 1.3 مليون جزائري لا يستطيعون توفير لقمة العيش[4]؛

5- الهجرة الخارجية: تعد الهجرة تسرب لليد العاملة النشيطة خاصة المؤهلة منها، فزيادة على التكلفة التي تتحملها الدولة لتكوين هذه الإطارات فهي لا تستفيد منها في آخر المطاف، و إنما توجه إلى الخارج الذي يبقى عليه سوى

توفير الجو الملائم و الاستفادة من هذه الأدمغة المهاجرة التي خصصت لنفسها مكانا متميزا هناك، فقد وصل عدد الإطارات الجزائرية المهاجرة للخارج 400 ألف[5] خلال الفترة مابين1999-2002.

---

[1] مهدي ميلود، **مضمون برامج الاصلاح الهيكلي المدعمة من طرف المؤسسات المالية الدولية و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص23.

[2] روابح عبد الباقي، همال علي، **التقييم الأولي لمضمون نتائج برنامج التصحيـــح الهيكلي قي الجزائر**، الملتقى الدولي حول "العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية"، جامعة سطيـــــــف، 16/15ماي 1999.

[3] برودي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص25.

[4] ساحل فاتح، شعباني لطفي، **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص13.

[5] بوشعور رضية، ديدوح شكرية، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "عرض و تقييم**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص10.

المبحث الثاني: الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (2000-2006)

جاءت إصلاحات الجيل الثاني لتشمل الجوانب التي لم تتطرق لها إصلاحات الجيل الأول، والتي كانت سببا في ضعف نتائج هذه الأخيرة، لذا سنركز في هذا الجزء على هذه الجوانب والمتمثلة في الوصول إلى ترشيد الحكم و عدالة القضاء و محاربة الرشوة و الفساد.

المطلب الأول: خلفية الإصلاحات

إن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر لم تثمر النتائج المرجوة منها، خاصة فيما يخص تنويع الصادرات وكذا الاستثمار الأجنبي المباشر، فلم تتمكن من تحسين مناخ الاستثمارات و تطوير الصادرات الصناعية، والسبب في ذلك عدم توفر الظروف الملائمة المصاحبة لإنجاز هذا البرنامج ونقصد بذلك الشفافية و المصداقية في الإدارات الوطنية، حيث ما يميز بيئة أعمال الجزائر هو الفساد الإداري و انتشار الرشوة و المحسوبية و غياب الحكم الرشيد، وهذه العناصر حالت دون تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، بالرغم من النتائج المتواضعة المحققة من خلال إصلاحات الجيل الأول.

وهذا ما جعل الهيئات الدولية تلزم الجزائر الخوض في جملة أخرى من الإصلاحات، ترتكز على الوصول لحكم رشيد و إصلاح العدالة و محاربة الرشوة و الفساد، خاصة وأن الجزائر تستعد للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال الشراكة الأورومتوسطة والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، الشيء الذي يتطلب توفير كافة الظروف والوسائل المساعدة على هذا الاندماج.

المطلب الثاني: ركائز إصلاحات الجيل الثاني

تتمثل أهم ركائز إصلاحات الجيل الثاني في ثلاثة عناصر وهي كالتالي:

أولا/ الحكم الرشيد:

لقد نتج عن مشكلة المديونية في الدول النامية، التدخل المتزايد للهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) في سياسات الدولة المدينة من خلال برامج التعديل الهيكلي، لكن ومع النتائج الضعيفة لهذه الدول، ظهر الاتجاه نحو تقوية شرعية التدخل الذي أصبح متعددا ومعقدا.

.

أمام هذه الأوضاع أصبح الحكم الرشيد، أو كما يسمى الحكم الصالح أو الجيد، من أهم الركائز الأساسية للوصول إلى بيئة الأعمال المعززة للتنافسية الدولية، ولقد انتشر هذا المصطلح تزامنا مع الصعوبات التي ظهرت إثر تطبيق برامج التعديل الهيكلي، حيث تم تشخيصه من طرف الخبراء على أنه جاء نتيجة لسوء تسيير الشؤون العامة.

1- تعريفه: خضع هذا المفهوم بدوره لاجتهادات لغوية لا حصر لها، قليلها مكتوب باللغة العربية وغالبيتها مكتوب باللغات الأجنبية، من بين الترجمات:[1]

"الحاكمية مما يعني أن هذا المفهوم يحاكي النموذج الإسلامي للحكم"، أما الترجمة العربية الثانية المقترحة فهي "المحكومية وهناك من ترجمها بأنها تشير إلى قضايا شؤون الدولة والمجتمع".

وقد ظهر مفهوم الحكم الرشيد لأول مرة عام 1991 في تقرير البنك الدولي حول إفريقيا وجنوب الصحراء بعنوان "إفريقيا: الأزمة إلى النمو المستدام"، وقد عرف التقرير على أنه "الترتيبات المؤسسية للدولة، وعملية صياغة السياسة وصنع القرار، وتنفيذه، والعلاقة بين الحكومة والمواطنين برمتها".

وهناك من يعرفه على أنه "الطريقة التي تباشر بها السلطة في إدارة موارد الدولة الاقتصادية و الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية"[2].

فالحكم الرشيد أو الجيد يتحقق بالمشاركة و الشفافية و المساءلة عبر احترام سيادة القانون في ظل العلاقة الثلاثية بين الدولة و القطاع الخاص و المجتمع المدني[3].

و العلاقة بين أطراف هذه الثلاثية هي التي تقرر صلاحية الحكم من عدمه، حيث:[4]

- الدولة توفر الإطار السياسي و القانوني؛
- القطاع الخاص يوفر فرص العمل و يحقق الربح؛
- المجتمع المدني يسهم في تفعيل الحياة الاقتصادية و السياسية.

---

[1] أوسرير منور، زغدار أحمد، **الحكم الرشيد بين حقوق الإنسان و المشروطية**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص02.

[2] بن بوزيان محمد و آخرون، **الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر "خيار أم إجبار"**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص10.

[3] ناصر عبيد الناصر، **ظاهرة الفساد " مقاربة سوسيولوجية، اقتصادية"**، دار المدى للثقافة و النشر، دمشق، 2002.ص14.

[4] بوقرة محمد، **دور الشفافية و المساءلة في كبح الفساد و تحقيق الحكم الراشد**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص07.

وحين ينتظم الحكم ويستقر يفترض أن تقوم شراكة حقيقية بين مؤسسات الحكم الثلاثة "الدولة، القطاع الخاص و المجتمع المدني"، وأن تتضافر جهودها من أجل إنجاز أهداف التنمية المستديمة عبر تهيئة بيئة الأعمال التي تسهم في استثمار الموارد الاقتصادية و الطاقات البشرية على نحو أمثل، و تمكن من توزيع الثروة و الدخل بطريقة عادلة.

2- الإطار المؤسساتي اللازم لحكم رشيد: إن الإصلاحات الاقتصادية لا يمكن تنفيذها بنجاح في ظل غياب بيئة مؤسساتية تؤدي وظائفها على أكمل وجه، لذلك يجب أن تتميز هذه المؤسسات بثلاث خصائص رئيسية:[1]

- فتح حقوق ملكية المؤسسة أمام عدد كبير من أفراد المجتمع بحيث يكون هذا حافزا لدى الأفراد الاستثمار والمشاركة في الحياة الاقتصادية؛

- فرض قيود ومراقبة على أعمال السياسيين وغيرهم من الجماعات القوية بالشكل الذي لا يمكنهم من أخذ دخول واستثمارات الآخرين أو خلق مجال غير متكافئ للتكاليف المتنوعة؛

- توفير المساواة في الفرص أمام أفراد المجتمع في مجال الاستثمارات والمساهمة في الأنشطة الاقتصادية المنتجة.

3- متطلبات الحكم الرشيد في الجزائر: من أجل الوصول بالجزائر إلى مستوى الحكم الرشيد أو الجيد لا بد من توفير العناصر التالية:

- يجب و إلى جانب الاستثمار في رأس المال البشري (التربية والصحة) و رأس المال المادي (الهياكل القاعدية) الاستثمار في الرأس المال الاجتماعي المبني على أساس التضامن من أجل ضمان حياة أفضل؛

- تحديد الإطار المناسب لحكم اقتصادي جيد، يتلاءم مع ركائز التنمية الاقتصادية على الإطار المناسب والبعيد، بحيث يكون أكثر استقلالية من حيث تعبئة الموارد وتسيير المديونية والقدرة على التفاوض الدولي، وأكثر إنسانية يهدف إلى تنمية اقتصادية مفادها تخفيض الفقر، واجتماعي يهدف إلى تخفيض الفوارق الاجتماعية، وأخيرا أكثر ديمومة واستمرارية؛

- العمل على تحرير الاقتصاد بطريقة فعالة، وبناء دولة القانون وتطوير العدالة في قطاع الخدمات العمومية؛

- ضمان أحسن تسيير للقطاع العمومي من خلال حسن تسيير السياسة الاقتصادية وتوفير المراقبة الفعالة للمالية العمومية، حسن تسيير واستغلال الموارد البشرية والمادية؛

- خلق سياسات ملائمة من شأنها توفير مناخ أعمال مناسب جاذب للاستثمارات؛

- بناء مؤسسات دولة مستقرة وعادلة من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية.

[1] بن بوزيان محمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص12.

ثـــانيـــا/ إصلاح العدالة:

في إطار برنامج إصلاح العدالة، بادرت الجزائر سنة 2000 بمراجعة التشريعات بالشكل الذي يتماشى مـــع التحولات الدولية، ويمكن إيجاز محاور إصلاح العدالة في النقاط التالية:

1- استقلالية القضاء: في جملة الإصلاحات التي مست العدالة، العمل من أجل استقلالية القضاء، وذلك مـــن خلال إصلاح قضائي فحواه إنشاء أنظمة محاكم مستقلة لديها سلطات لتنفيذ أحكامها وتطوير هيئات قـــضائية مستقلة تعمل بمقتضى مبادئ أخلاقية وقواعد سلوكية وتشكيل هيئات قضائية وتعمـ ـل كرادع ضد سلطة الدولـــة التعسفية في مجالي الاقتصاد والحريات الشخصية.

2- إصلاح القانون التجاري إصلاح القانون التجاري من أجل الوصـ ـول إلى تنظيم مناســـب يتنـــاول تجـــارة الأسهم والسندات المالية، وحقوق أصحاب الأسهم والملكية العقارية والملكية الفكريـــة، الإفـــلاس ومكافحـــة الاحتكار، ويجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه الهدف هنا ليس فقط وضع قوانين جديدة بل تطوير مؤســـسات مناسبة لتطبيق تلك القوانين.

3-مراقبة قانوني العقوبات والإجراءات الجزائية : فقد اتخذت في هذا الإطار جملة من الإجراءات لمحاربة الفساد نذكر منها:

- تجريم تبيض الأموال، وعدم قابلية تقادم بعض الجرائم الخطيرة، من بينها الجريمة المنظمة العابرة للحدود والرشوة.
- توسيع الاختصاص الإقليمي لبعض المحاكم لتشمل الجريمة المنظمة العابرة للحدود، لا سيما تبييض الأموال.

4- في مجال التكوين:[1] فيما يخص التكوين المستمر، تم تنظيم 31 دورة تكوينية لصالح 775 من القضاة العاملين (قضاة النيابة، رؤساء الجهات القضائية، مستشارين، قضاة التحقيق)، تناولت عدة مواضيع منها:

- تبييض الأموال - تمويل الإرهاب
- الإجرام المعلوماتي - الإفلاس و التسوية القضائية، وغيرها.

و في مجال التكوين المتخصص بداخل التراب الوطني، و بغرض رفع مستوى الكفاءة لدى القضاة المدعوين للفصل في منازعات معقدة، تم تكوين 422 قاض في مجالات القانون الإداري، العقاري، الأعمال و غيرها.

[1] بلعيز الطيب "وزير العدل، حافظ الأختام"، حوار مع وكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 25 مارس 2007.

كما يستوجب الإشارة إلى أن 25 قاضيا استفادوا من دورة تكوينية سنة 2006 في مجال قانون الأعمال بالمدرسة العليا للمصرفة مدتها 05 أشهر، هؤلاء المستفيدون تم تعيينهم بعد التكوين في مناصب ووظائف ذات العلاقة بالتكوين المتبع، هذه العملية تندرج ضمن برنامج تأسيس الأقطاب القضائية المتخصصة.

وفيما يخص التكوين المتخصص طويل المدة بالخارج، فتلقى 17 قاضيا تكوينا لمدة سنة بالجامعات الفرنسية والبلجيكية في مجال القانون الاقتصادي، القانون التجاري، القانون العقاري وحقوق الإنسان.

من جهة أخرى تابع 12 قاضيا تكوينا لمدة سنة بجامعتي بوردو وليل الفرنسيتين في المجالات التالية: قانون الأعمال، قانون الشركات وقانون التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، مع العلم أنه تم لحد الآن تكوين 109 قاضيا بفرنسا وبلجيكا منذ انطلاق البرنامج.

وفيما يخص موظفي أمانات الضبط، أحدثت ديناميكية جديدة في المدرسة الوطنية لكتابة الضبط، وتم تكوين :

- 1652 موظف أمانة الضبط تكوينا قاعديا؛
- 473 موظفا يزاولون حاليا تكوينا قاعديا في مراكز مختلفة منتشرة عبر التراب الوطني؛
- 275 موظف استفادوا من تكوين في مادة تسيير الأرشيف وعلم المكتبات، كما تمت مواصلة تنفيذ برنامج التكوين المحلي في الإعلام الآلي؛

أما في ميدان التكوين قصير المدة بالخارج، وفي إطار التعاون مع فرنسا تم تكوين:

- 09 قضاة في مجال التحقيق الاقتصادي والمالي؛
- 10 مكونين لفائدة المدرسة العليا للقضاء؛
- 31 مكونا لفائدة المدرسة الوطنية لكتابة الضبط.

كما تم خلال سنة 2005، تكوين 26 قاضيا في المجالات التالية:

- الأقطاب القضائية
- التحقيق الاقتصادي والمالي
- محاربة الرشوة
- قانون المنافسة
- الصفقات العمومية

5- **في مجال العصرنة:** نجد أن الأنظمة المعلوماتية المنجزة تتمثل فيما يلي:[1]

- **الأنظمة المعلوماتية الموجهة لخدمة المواطن والمتقاضي ولتحسين الخدمات العمومية التي يقدمها مرفق القضاء:** أعطيت لهذه الأنظمة الأولوية في إطار إستراتيجية عصرنة العدالة، وهي:

[1] المرجع نفسه.

أ- النظام الآلي لتسيير الملف القضائي وهو نظام:

- يسمح بتسيير الملف القضائي آليا، في المدني منذ تسجيل القضية بمصلحة تسجيل الدعاوى إلى غاية صدور الحكم أو القرار، و في المادة الجزائية، منذ تحريك الدعوى العمومية وصدور الحكم أو القرار إلى غاية تنفيذ العقوبة؛

- يمكن للمواطن أن يطلع على قضيته من خلال الشباك الالكتروني والحصول على المعلومة الخاصة به في حينها دون أن يكلفه ذلك عناء التنقل والبحث عنها بمكاتب أمناء الضبط؛

- يسمح بإضفاء الشفافية على العمل القضائي وفي التعامل مع المتقاضي؛

- المعالجة السريعة للقضايا .

ب- النظام الآلي لتسيير الجمهور العقابي وهو نظام:

- يتكفل بتسيير نشاط وملف النزيل منذ دخوله المؤسسة العقابية إلى غاية تسريحه؛

- الحصول على قاعدة معطيات خاصة بالإجرام بمختلف أشكاله؛

- معالجة سريعة وفعالة لإجراءات العفو؛

- الحصول على بطاقة خاصة لكل مسجون يمكن الاعتماد عليها في حالة إفادة المسجون بالإفراج المشروط أو اتخاذ أي إجراء آخر من طرف قاضي تنفيذ العقوبات.

ت- نظام صحيفة السوابق القضائية:

هو نظام يمكن من خلاله تسليم الصحيفة رقم 03 للمواطن والصحيفة رقم 02 للإدارات العمومية في وقت قصير ومن أي جهة قضائية متواجدة بالتراب الوطني، ويتم كذلك بواسطة هذا النظام معالجة عملية رد الاعتبار بقوة القانون بصفة آلية.

ث- موقع الانترنيت الخاص بوزارة العدل (www.mjustice.dz):

وهو عبارة عن فضاء إعلامي موجه لإعلام المواطن بكل نشاطات وزارة العدل (إعلامه عن مختلف المسابقات التي تنظمها وزارة العدل، نتائج هذه المسابقات، المناقصات، نشاطات الوزير...)، وداخل هذا الموقع توجد نافذة تسمى "بوابة القانون" مخصصة لممارسي القانون تحتوي على مختلف القوانين والمحاضرات القانونية...، وهناك مسعى يتمثل في تشجيع كل المجالس القضائية لفتح مواقع محلية لإعلام الجمهور المحلي حيث تم فتح ثلاثة عشر موقعا محليا من طرف 13 مجلسا قضائيا.

ج- النظام الآلي لتسيير الأرشيف التاريخي:

وهو نظام أنجز مجال التكفل بأرشيف فئة المسجونين إبان حرب الـ تحرير المجيدة حفاظا على الـــذاكرة الوطنية وخدمة لهذه الفئة التي تتوافد على وزارة العدل للحصول على شهادات الوجود بالسجن.

ح- نظام تسيير الأوامر بالقبض:

وهو نظام يضمن الحريات الفردية من خلال الحصول على قاعدة معطيات وطنية تسمح بمعرفة كل المبحوث عنهم في إطار القانون وكذا الذين كف البحث عنهم، وهي اليوم بين أيدي الضبطية القضائية التي تستعملها في إطار تنفيذ أوامر القضاء.

- **الأنظمة المساعدة على اتخاذ القرار ورسم السياسات المستقبلية:**

أ- **الخريطة القضائية:** وهو نظام يسمح بمعرفة احتياجات الوزارة على المدى القريب والبعيد للقضاة وأمناء الضبط والموظفين وكذا الهياكل بما فيها المؤسسات العقابية.

ب- **الجدول التحليلي:** وهو نظام يسمح بجمع كل الإحصائيات المتعلقة بالقطاع والتي من خلالها يمكن إجراء الحصيلة لرسم الإستراتيجية المستقبلية.

ت- **نظام تسيير المسار المهني للقضاة والموظفين:** التسيير العلمي للموارد البشرية.

ث- **نظام تسيير ملفات مساعدي القضاء:** هو نظام يسمح بالحصول على قاعدة معطيات خاصة بكل المعلومات المتعلقة بمساعدي القضاء بمختلف أصنافهم (الخبراء، المحضرين، الموثقين، المحامين، محافظي البيع بالمزايدة، المترجمين) وذلك بمعرفة تعييناتهم، حركة تنقلهم، أماكن الممارسة، والمتابعات التأديبية والجزائية التي يتعرضون لها.

كل هذه الأنظمة المعلوماتية المذكورة تعمل على هيكل قاعدي أساسي خاص بوزارة العدل" الشبكة القطاعية لوزارة العدل"، ويعد هذا الانجاز مكسبا هاما يضمن الديمومة والاستمرارية لعصرنة العدالة، كما يضمن الأمن للمعلومات باعتبارها شبكة داخلية.

من جهة أخرى، فإن وزارة العدل أصبحت تنفرد بمول لخدمات الإنترنيت، لكل قطاع العدالة، وبهذا الانجاز فإنها أصبحت تسير فضاء الإعلام والاتصال بالمواطن والمتقاضي بنفسها.

من خلال كل ما تم ذكره من إجراءات لإصلاح قطاع العدالة إلا أن المواطن الجزائري وخاصة المستثمر مازال يجد عوائق و إجراءت بيروقراطية تزيد من مخاوفه، و تعرقل توجهه نحو الاستثمار المحلي.

ثـــالثـــا/ محاربة الفساد:

سيكون الفساد هو التحدي الأهم الذي تواجهه الدول في الوقت الراهن خاصة الدول النامية ومنها الجزائر، فيأتي على رأس قائمة الأسباب لإعاقة نمو الاقتصاد وسير التنمية، فقضية الفساد تشغل موقعا من مواقع الصدارة بما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من آثارها السلبية، وهذا ما يستوجب بطبيعة الحال معرفة أسباب تفشي هذه الظاهرة وما هي أساليب مواجهتها.

1- أسباب الفساد في الجزائر: من بين الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد في الجزائر ما يلي:[1]

- سوء استغلال وإساءة استعمال الصلاحيات التقديرية الممنوحة للإداريين والذي يؤدي إلى فتح الباب أما الفساد الإداري؛
- عدم التوازن في مستوى دخول الأفراد مما ينتج عنه عدم ملاءمته مع حاجاتهم، وهذا ما يدفع الموظف لارتكاب هذه الجريمة لإشباع حاجاته على حساب المصلحة العامة؛
- انخفاض مستوى الرقابة بكل أنواعها وعدم وضوح الاختصاصات الوظيفية وتضارب القوانين والأنظمة واللوائح وسوء التنظيم في الجهاز الإداري والمالي وضعف التنسيق في العمل وشيوع البيروقراطية؛
- ميراث الاقتصاد الموجه؛
- ضعف الخضوع للمساءلة بالإضافة إلى أن المواد القانونية المكلفة بذلك غير مهيأة للقيام بهذه الوظيفة.

2- مظاهر الفسادحسب التشريع الجزا ئري : يشير القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته بدءا من المادة 26 إلى المادة 47 منه لجملة من المظاهر المرتبطة بالفساد، ومن أهمها نجد:

- الرشوة في مجال الصفقات العمومية؛
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية؛
- اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي؛
- الغدر؛
- الإعفاء والتخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم؛
- استغلال النفوذ؛
- إساءة استغلال الوظيفة؛
- تعارض المصالح؛
- أخذ فوائد بصفة غير قانونية؛
- عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات؛
- الإثراء غير المشروع و تلقي الهدايا؛
- التمويل الخفي للأحزاب السياسية؛
- الرشوة في القطاع الخاص و اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص؛

[1] بن بوزيان محمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص15.

- تبييض العائدات الإجرامية؛
- إعاقة السير الحسن للعدالة و عدم الإبلاغ عن الجرائم.

3- الجهود المبذولة لمحاربة الفساد:

● **دوليا:** من أبرز الجهود الدولية الساعية لمحاربة الرشوة والفساد، تأسيس منظمة الشفافية في برلين عام 1993، والتي تهدف إلى الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية، وقد تبنت المنظمة في هذا السياق إستراتيجية مكونة من عدة عناصر أهمها:[1]

- بناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي من أجل محاربة الفساد الداخلي والخارجي؛
- تنظيم ودعم الفروع المحلية المنظمة لتحقيق مهمتها؛
- تجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد على الإنسان والتنمية الاقتصادية.

● **وطنيا:**[2] أصدرت الجزائر جملة من التشريعات تصب جلها في معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي، ويتعلق الأمر على وجه الخصوص بالأمر رقم 96-22 المؤرخ في 9 جويلية 1996 المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، المعدل والمتمم، وكذا الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، إضافة للأمر رقم 97-04 المؤرخ في 11 جانفي 1997 المتعلق بالتصريح بالممتلكات، كما صدر قانون يتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها في 6 فيفري سنة 2005 تحت رقم 05-01.

ورغم أهمية هذه التشريعات، فإن أهم قانون يتعلق بشكل مباشر بالوقاية من الفساد ومكافحته، الذي صدر في 20 فيفري 2006 تحت رقم 06-01، والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، فضلا عن تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته بما في ذلك استرداد الموجودات، ومن أبرز ما جاء في هذا القانون نجد:

أ- التدابير الوقائية في القطاع العام: وتتعلق هذه التدابير على وجه الخصوص بما يلي:

---

[1] المرجع السابق، ص16.

[2] وصاف سعيدي، **آليات معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي في البلدان النامية مع التركيز على حالة الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول "أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006، ص ص08،09.

:

-جانب التصريح بالممتلكات : يجب على الموظف العمومي التصريح بممتلكاته خلال الشهر الأول الذي يعقب تاريخ تنصيبه في وظيفته أو بداية عهدته الانتخابية، كما يجدد هذا التصريح فور كل زيادة معتبرة في الذمة المالية

لهذا الموظف بنفس الكيفية التي تم بها التصريح الأول، كما يجب التصريح بالممتلكات عند نها ية العهدة الانتخابيـــة أو انتهاء الخدمة؛

-سلوك الموظفين العموميين : من أجل دعم مكافحة الفساد، تعمل الدولة والمجالس المنتخبة والجماعات المحليـــة والمؤسسات والهيئات العمومية وكذا المؤسسات العمومية ذات النشاطات الاقتصادية، على تشجيع النزاهة والأمانة وكذا روح المس ؤولية بين موظفيها ومنتخبيها، لاسيما من خلال وضع مدونات وقواعد سلوكية تحـــدد الإطـــار الذي يضمن الأداء السليم والنزيه والملائم للوظائف العمومية والعهدة الانتخابية؛

+الشفافية في التعامل مع الجمهورلإضفاء الشفافية على كيفية تسيير الشؤون العمومية، يتعين على المؤ سسات والإدارات والهيئات العمومية أن تلتزم أساسا ب اعتماد إجراءات وقواعد تمكن الجمهور من الحصول على معلومات تتعلق بتنظيمها وسيرها، وكيفية اتخاذ القرارات فيها، وتبسيط الإجراءات الإدارية، و نشر معلومات تحسيسية عن مخاطر الفساد في الإدارة العمومية، إضافة إلى الرد على عرائض وشكاوي المواطنين؛

-تحصين سلك القضاة : لتحصين سلك القضاة ضد مخاطر الفساد، يتم وضع قواعد لأخلاقيات المهنـــة وفقـــا للقوانين والتنظيمات والنصوص الأخرى السارية المفعول.

ب +التدابير الوقائية في القطاع الخاص لغرض معالجة ظاهرة الفساد في القطاع الخاص، نص قانون الوقاية من الفساد ومكافحته على:

- تعزيز التعاون بين الأجهزة التي تقوم بكشف وقمع كيانات القطاع الخاص؛
- تعزيز وضع معايير وإجراءات بغرض الحفاظ على نزاهة كيانات القطاع الخاص المعنية؛
- تعزيز الشفافية بين كيانات القطاع الخاص؛
- الوقاية من الاستخدام السيئ للإجراءات التي تنظم كيانات القطاع الخاص؛
- تدقيق داخلي لحسابات المؤسسات الخاصة بما يؤدي إلى الوقاية من الفساد.

ج- تدابير منعتبيض الأموال : دعما لمكافحة الفساد يتعين على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، بمـــا في ذلك الأشخاصالطبيعيين أو الاعتباري ين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ماله قيمة، أن تخضع لنظام رقابة داخلي من شأنه منع وكشف جميع أشكال تبييض الأموال وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

د-إنشاء هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته : بمقتضى القانون 06-01 المتعلق بالوقايـــة مـــن الفـــساد ومكافحتهتم[1] إنشاء هيئة وطنية مستقلة تساعد على تنفيذ الإستراتيجيـ الوطنية في مجال مكافحة الفساد ، حيث تتولى هذه الهيئة على وجه الخصوص السهر على:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد؛
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد؛
- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقايـــة منـــها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية، عن عوامل الفساد لأجل تـ تقديم توصـــيات لإزالتها؛
- تلقي التصريحاتبالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الـــواردة إليها والسهر على حفظها؛
- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد؛
- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات و على التعاون مع هيئات مكافحة الفساد (الوطنية والدولية).

المطلب الثالث: نتائج إصلاحات الجيل الثاني

بالرغم من مساعي الجزائر الهادفة للقضاء على البيروقراطية إلا أن روح الفساد لا تزال تسكن الاقتصاد الوطني وتتجلى في الآتي:[2]

- لا تزال القيود التنظيمية كصعوبة الحصول على الترخيص والصلاحيات الاستثنائية تعيق الحركة التجارية والاستثمارات الأجنبية في الجزائر؛
- لم تأتي الإصلاحات المتعلقة بالشفافية بأي نتيجة، حيث لا تزال خطوات العمليات الإدارية تؤثر على التجارة والاستثمار؛
- بالرغم من القيام بإصلاحات في مجال العدالة إلا أن هذه الإصلاحات لا تتعدى كونها الخطوة الأولى في مشوار الألف ميل؛
- غياب مراقبة فعالة مسلحة بالمحاسبة ومهارات تدقيق الحسابات؛
- لا يمكن لهذه الإصلاحات أن تنجح في ظل غياب إصلاحات أخلاقية.

[1] المرجع نفسه.
[2] نفس المرجع، ص17.

المبحث الثالث: جهود الجزائر ضمن التحديات الجديدة

تسعى الجزائر لتحسين بيئة أعمالها لتستطيع من خلالها الاستفادة من الفرص و تجنب التهديدات التي تفرضها حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، حيث أدركت الجزائر أن رؤوس الأموال المتأتية من الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها تعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد وتعزيز تنافسيته، وكما يعد أفضل تمويل إذا ما قارناه بتمويلات الهيئات الدولية و الضغوطات التي تفرضها من خلالها.

المطلب الأول : مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد كانت الجزائر مركزية التخطيط تنكر الحق في الملكية الخاصة، و تنكر إمكانية الاستثمار الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا، حيث اعتبرته شكل من أشكال المس بسيادتها لكن بعد الأزمات الاقتصادية التي عرفتها، تغيرت نظرتها العدائية للاستثمار الأجنبي المباشر، فالتحول في موقف الجزائر من الاستثمارات الأجنبية يرجع إلى ترسيخ الاعتقاد لدى الدولة الجزائرية بأن رؤوس الأموال الأجنبية أصبحت مصدرا أساسيا لتمويل المشاريع ذات البعد التنموي، وهذا التحول صاحبه تطور قانوني ومؤسسي في مجال الاستثمار.

وتحرير الأنظمة المتعلقة بالاستثمار و فتح مجالات تدخل رأسمال الأجنبي في النشاطات الاقتـــصادية مـــن خلال إزالة العوائق التي تعيق تنقله و ممارسته لا يعني ترك المجال مفتوحا أو غير منظم، و إنم ا من خلال المـــصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثماراتو التحكيم الدولي ، اتفاقيـــات ثنائية بين الجزائر و مختلف الدول لتشجيع الاستثمار و حمايته، و الهدف منها هو تسهيل إجراءات الاستثمار.

أولا/ الإطار التشريعي و المؤسسي للاستثمار في الجزائر:

و من أجل التشجيع على الاستثمار * وخلق بيئة ملائمة للاستثمار، عملت الجزائر على تكييف قوانينـــها المتعلقة بالاستثمار، حيث وضعت الدولة مجموعة من الامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 لعام 1993الذي جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية، والذي كان يرمي إ لى تشجيع استثمار القطاع الخاص (المحلية والاستثمارات الأجنبية).

* يقصد بالاستثمار في الجزائر في مفهوم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20أوت 2001 المتعلق بالاستثمار، المعدل و المتمم بالأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 :

1- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.

2- مساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمة نقدية أو عينية، استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

كمابذلت الدولة مجهودات أخرى لإ صلاح و تحسين بيئة الأعمال الملائمة للاستثمار، تمثلت في إنـــشاء هيئات عمومية لخدمته، هدفها تدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار المحلية والأجنبية.

1-أهم الامتيازات الضريبية : إن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية، و يهدف هذا القانون إلىإرساء قواعد اقتصاد السوق، و ذلك من خـــلال تشجيع استثمار القطاع الخاص عموما والاستثمار الأجنبي المباشر على الخصوص فبفضل هذا القـــانون فتحـــت الجزائر الباب للرأس المال الخاص الوطني و الأجنبي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد حدد القانون 93-12المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر، جملة من القواعـ ـد والمبادئ والإجراءات و الامتيازات قسمها إلى النظام العام، نظام المناطق الخاصة، نظام المناطق الحرة، نظام الجنوب الكبير.

•إمتيازات الاستثمار المتعلقة بالنظام العام : يمكن تقسيم امتيازات الاستثمار المتعلقة بالنظام العـــام، الممنوحـــة للمستثمرين إلى قسمين وهما عند مرحلة إنجاز الاستثمار، حيث تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة مـــن عـــدة امتيازاتفي مدة لا تتجاوز ثلاثة سنوات من بينها الإعفاء من ضريبة نقل الملكية، الإعفاء من الرسم على القيمـــة المضافة (TVA)على السلع والخدماتالتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء أكانت مـ ستوردة أو محليـــة ، تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـــ (3 %) في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار[1].

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الاستغلال، حيث يستفيد الاستثمار ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله من عدة امتيازات من بينها الإعفاء طيلة فترة أدناها سنتان، وأقصاها خمس سنوات من الـــضريبة علـــى أربـــاح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري ، الإعفاء من الضريبة على أرباح الـــشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني، في حالة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات المحقق[2].

•امتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة : تتمثل المناطق الخاصة في المناطق الواجب ترقيتها (المناطق المحرومة والفقيرة والمعزولة)، و مناطق التوسع الاقتصادي (المناطق التي تنطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي، والتي تز خر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية، والهياكل القاعدية الكفيلـــة بتسهيـــل إقامة مشاريع إنتاج السلع والخدمات).

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 64، مرسوم تشريعي رقم 93-12، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، المتعلق بترقيـــة الاستثمار، (المادة 17).

[2] المادة 18، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المشار إليه سابقا.

و يمكن تقسيم امتيازات الاستثمار التي يستفيد منها المستثمرون في المناطق الخاصة (المنـــاطق الواجـــب ترقيتها ومناطق التوسع الاقتصادي ،) إلى مرحلة أولى هي مرحلة إنجاز الاستثمارات ، حيث أ ن الامتيازات المقدمة فيها لا تختلف عن الامتيازات المقدمة في نفس المرحلة في إطار النظام العام.

أما المرحلة الثانية هي مرحلة استغلال الاستثمارات، حيث تتمثل الامتيازات في جملة من الإعفاءات مـــن بينهاالإعفـــاء من الضريبة علىرأباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النـــشاط المهنـــ ـــي، في حالـــة التصدير حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة الإعفاء المؤقت (بين 5 و10 سنوات) [1].

الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة تعرف المنطقة الحرة على أنها "منطقة تمارس أنشطة صناعية، وخدمات أو أنشطة تجارية، و تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار أو ملك وطني، أو تقع بالقرب من ميناء أو مطار أو منطقة صناعية"[2].

وقد نصت المادة (25)من المرسوم التشريعي (93-12)، "أنه يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا، من تقديم حصص من رأس المال، بعـ ملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري، الذي يتأكد قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني تسمى مناطق حرة، حيث تتم عملية الاســـتيراد أو التـــصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير، وفق إجراءات جمركية".

أما فيما يخص الامتيازات التي تخص الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة فتتمثل فيما يلي :[3]

- الإعفـــاء من جميع الضرائب والرسوم، والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائـــي والجمركي، باستثناء الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، والمساهمات والا شتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي؛
- تعفى عائدات رأس المال الموزعة، الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب؛
- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20 % من مبلغ أجورهم؛
- تستـــورد السلع والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمار أو التي هي لازمـــة لاستغلالـــه بكل حرية، وتـــتم تسوية هذه العمليات وفق تنظيم الصرف الخاص بالمناطق الحرة (المادة 31 من المرسوم التشريعي رقم 93-12)؛
- يرخص للمستثمرين في المناطق الحرة، أن يقوموا ببيع حصة من إنتاجهم الخاص في الجزائر؛
- يمكن للمستثمرين الذين يعملون في المناطق الحرة، أن يوظفوا العمال والمواطنين والمؤطرين الأجانـــب بـــدون شكليات مسبقة.

---

[1] المادة (22)، المرسوم التشريعي 93-12، المشار إليه سابقا.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 67، المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994، المتعلق بالمناطق الحرة، الموافق لـــ19 أكتوبر 1994.

[3] المواد(28-29-30)، المرسوم التشريعي رقم 93-12، المشار إليه سابقا.

بعد الدراسة المعدة من طرف الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، وهذا بطلب من وكالة ترقية الاســـتثمار ودعمه، حيث أخذت هذه الدراسة عدة عوامل ومعايير لاختيار أحسن موقع لاحتضان المنطقة الحرة الأولى.

وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار 16 ولاية و وقع الاختيار بعد الدراسة على منطقة بلارة بولاية جيجل كمنطقة تصدير صناعية حرة [1]، ونشير أن ولاية بجاية احتلت المرتبة الأولى، تلتها ولاية جيجل التي احتلت المرتبـــة الثانية*، لكن لم يتم اختيارها وهذا بسبب تبرير من الوكالة بأن المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية تحظـــى بمعامـــل أكبر، كما تم استبعاد ولاية الجزائر العاصمة خلال عملية الانتقاء وهذا بسبب خصوصية المدينة.

لكن في أواخر سنة 2004 ألغت الحكومة هذه المناطق الحرة، لأن دورها أصبح ليس مهم لأن الجزائر بصدد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبذلك فإنها ستخفض الضرائب إلى أقصى الحدود حيث تصبح الجزائر كأنها منطقة حرة كبيرة، لأنها ستخضع إلى شروط المنظمة العالمية للتجارة.

امتيازات الاستثمارات المنجزة في المناطق أقصى الجنوب : تستفيد مناطق أقصى الجنـــوب (تنـــدوف، أدرار، تمنراست و إليزي) من العديد من الإعفاءات في مرحلة إنجاز الاستثمار، أما ما ميز مرحلة استغلال الاستثمار مدة الإعفاء وهي عشر سنوات.

2-الضمانات الممنوحة للاستثمارات: بالإضافة إلى الامتيازات الممنوحة للمستثمرين و المذكورة سابقا، و التي كان الهدف منها تشجيع الاستثمار خاصة الأجنبي، و انفتاح الجزائر أكثر على هذه الاســـتثمارات، إضـــافة إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق، والوصول إلى اقتصاد تنافسي.

ولكن هذه الامتيازات الممنوحة، في ظل قانون الاستثمار الجديد لا توصل إلى نتائج جيدة، ما لم تتـــوج بضمانات على المستوى الداخلي والدولي.

الضمانات الممنوحة للاستثمارات على المستوى الداخلي تتمثل في خمسة ضمانات أساسية تتمثل في الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار،مبدأ إلغاء التمييز بين المستثمرين ، ثبات القانون المطبق على الاســـتثمار، ضـــمان حرية التحويل، اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية النزاعات.

[1] أوسرير منور، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة "مشروع منطقة بلارة"**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد02، 2003، ص 43.

* لمعرفة ترتيب باقي الولايات التي شملتها الدراسة، أنظر الملحق رقم (02).

- **الضمانات الممنوحة على المستوى الدولي:**

قبل التطرق إلى الضمانات الأساسية الممنوحة للمستثمرين في الجزائر على المستوى الدولي، يجب توضيح دور الجزائر في تشجيع الاستثمار و حمايته، وذلك من خلال إقامة اتفاقيات ثنائية بين مختـ لمف الـــدول لتـــشجيع الاستثمار و حمايته، وقد تم تلخيصها في الملحق رقم (04).

أما فيما يخص الضمانات الدولية، فقد قامت الجزائر بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي، والتي تم تلخيصها في الملحق رقم **(03).**

3- الإطار المؤسسي : قامت الجزائربإنشاء العديد من الهيئات العامة ، وكان الهدف منها خلق بيئة مناسبة لتطوير وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار على جميع الأصعدة.

- **إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها :**[1] أنشـــأت وكالـــة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها - APSSI -بمقتضى المرسوم التـ شريعي رقم 93-12، المؤرخ فـــي 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، والتي بدأت نشاطها في سنة 1995.

وتدعم هذا القانون، بالمرسوم التنفيذي رقم 94-319 الموافق لـــ17 أكتوبر 1994، المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSSI)، والتي عرفها بأنها (مؤسسة عموميـــة ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتدعـ ى في صلب النص (الوكالة)، وتوضع تحت وصاية رئيس الحكومة)[2]، وتؤسس الوكالة في شكل (شباك وحيدـ) يجمع كل الهيئات والمؤســـسات والإدارا ت المعنيـــة بالاستثمار في الجزائر.

ومن بين أبرز مهامها الاعتماد على خبرات و أجهزة الشباك الوحيد و تشغيل أجهزة تنسيقية في تقييم و متابعة إنجاز المشاريع وهذا بقيامها بما يلي:

- بنك معلومات حول إمكانات الاستثمار في البلاد؛
- قنوات للإعلام الوطني و العالمي؛
- خبراء اختصاصيين محليين و أجانب.

[1] بعلوج بولعيد، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 67، مرسوم تنفيذي رقم 94-319، المؤرخ في 17 أكتـــوبر 1994، المتـــضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (المادة1)، بتاريخ 19 أكتوبر 1994.

● **خلق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):** أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تـــشغيل الـــشباب، بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، حيث نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة، ودفعهم إلى عالم الشغل.

تعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة من أجل دعم ومتابعة المؤسسا ت الصغيرة المنشأة مـــن طرف الشباب، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الحكومة.

تتمتع هذه الوكالة بالشـ خصية المعنوية والاستقلال المالي، و تتمثل أبرز مهامهـــا في تـــسيير مخصـــصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعا نات، و التخفيضات في نسب الفوائد، من خلال إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و إنجازها و استغلالها، كمـــا تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط[1].

وعلى هذا الأساس فإن إنشاء (ANSEJ)، في سنة 1996 تعتبر من بين الأســـس والأطـــر القانونيـــة المسخرة لاستثمار الشباب، حيث بلغ عدد المشاريع 86380 حسب الحصيلة السنوية لبرامج الوكالة الوطنيـــة لتشغيل الشباب لسنة 2007، مع توفير 758 918 منصب شغل في مختلف القطاعات[أنظر الملحق رقم(05)].

● **خلق أجهزة وهيئات حديثة لدعم وتطوير الاستثمار في الجزائر تتمثل فيما يلي:**

- المجلس الوطني للاستثمار: هو سلطة حكومية مكلفة بالـ سهر على ترقية و تطوير الاستثمار ، وقد أنشأ هـــذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.

ومن بين مهامه اقتراح إستراتيجية تطويرالاستثمار وأولوياتها، وكذا التدابير التحفيزية للاستثمار لمسايرة التطورات الجارية، كما يفطع على ضوء أهداف هيئة الإقليم ، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي، والمتعلقة بالمناطق التي تتطلب تنميتهامساهمة خاصة من الدولة ، والاستثمارات ذات الأهمية الخاصـــة بالنسبة للاقتصاد[2].

[1] المرسوم التنفيذي رقم96-296، المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 47، أمر رقم 01-03، مؤرخ في 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الصادر في 22 أوت 2001، المادة (19)، ص07.

- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)*: تم إنشاءها بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق لـــ 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار[1]، و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المـــستثمرين الوطنيين والأجانب.

وتتمثل المهام التي تتولاها في ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، كما تستقبل وتعلـــم وتساعد المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات ، وكذا تسهيل استيفاء الشكليات التأسيسية، عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد[2].

وقد ساعدت الوكالة في إظهار مدى اهتمام الدولة بتدعيم وتكثيف دور قطاع الخاص، حيث يوضـــح الجدول رقم (3-7) سيطرة القطاع الخاص على جل المشاريع مقارنة بالقطاع العام، إضافة على استيعابه لعـــدد كبير من الأجراء و المقدر بنسبة 97.78 % من مجموع الأجراء في المشاريع (11697 مشروع) المصرح بهم ضمن الحصيلة السنوية لبرامج الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2007.

الجدول رقم (3-7): توزيع المشاريع المصرح بها ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاســـتثمار حـــسب الطـــابع القانوني لسنة 2007.

الطابع القانوني	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار	%	عدد الأجراء	%
الخاص	11 637	99.49	802 952	85.62	155 362	97.78
العام	52	00.44	81 635	08.70	2 676	01.68
مختلط	08	00.07	53 235	05.68	845	00.53
المجموع	**11 697**	**100**	**937 822**	**100**	**158 883**	**100**

المصدر: الوالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائيات، مرجع سبق ذكـــره، مؤشـــرات عـــام 2007، ص29.

ويوضح الجدول رقم (3-8) سيطرة الاستثمارات الخاصة المحلية على جل المشاريع حيث تفـــوق نـــسبة 90% من مجموع المشاريع المصرح بها،كما تميزت الاستثمارات المحلية بتزايد عددها خلال الـــسنوات الثلاثـــة المصاحب لتزايد عدد الأجراء، مقارنة بالتزايد الضعيف لعدد الاستثمارات الأجنبية.

* ANDI : Agence national de développement d'investissement

[1] أمر رقم 01-03، المذكور سابقا، المادة (06).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 55، المرسوم التنفيذي رقم 01-282، المؤرخ في 24 ســبتمبر 2001، المتـــضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الصادر في 26 سبتمبر 2001، المادة (3) والمادة (4).

كمنلاحظ أن عدد المشاريع التي كانت في شكل استثمارات أجنبية مباشرة أكبر من عدد الاستثمارات التي جاءت في إطار الشراكة خلال السنوات الثلاثة.

الجدول رقم (3-8): دراسة شاملة للمشاريع المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(2005-2007)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع			%			عدد الأجراء			%		
	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007	2005	2006	2007
الاستثمار المحلي	2171	6875	11563	94.3	98.5	99	70295	94787	145863	89	77	92
الاستثمار الأجنبي عن طريق الشراكة	49	44	64	2.1	0.6	0.5	4145	8608	5781	5	7	3.5
الاستثمار الأجنبي المباشر	84	56	70	3.6	0.8	0.6	4511	20188	7239	4	16	4.5
المجموع	**2304**	**6975**	**11697**	**100**	**100**	**100**	**78951**	**123583**	**158883**	**100**	**100**	**100**

المصدر: تم تجميعه من: مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائيات،مرجع سبق ذكره ، مؤشرات 2005، 2006، 2007، ص ص 22،25 ،29 على التوالي.

ثـــانيـــا/ تطور مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لم تكن الانطلاقة الفعلية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلا في سنة 1996، فقبل هذا التاريخ لم يكن هناك أي استثمارات أجنبية محققة على أرض الواقع، وهذا ما يوضح الجدول رقم (3-11).

الجدول رقم (3-9): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حلال الفترة (1995-2006)

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
القيمة	0.000	0.270	0.260	0.501	0.507	0.438	1.196	1.065	0.634	0.882	1.081	1.790

Source: ANDI, Bilan statistique des déclaration d'investissement, 2007, p25.

من خلال الجدول رقم (3-9)، نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المحققـــة في الجزائـــر في تطـــور مستمر، لذا صنفت سنة 2002 في المرتبة الأولى من بين الدول المغاربية، والثالثة إفريقيا [1]، وهذا لما حققتـــه مـــن استثمارات ابتداء من سنة 2001 أين وصل فيها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1.196، ولعلا ذلك يعود إلى إنشاء شباك وحيد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).

وبالرغم من أن أغلب الاستثمارات المحققة تتم في قطاع المحروقات ، إلا أن السنوات الأخيرة تشهد نوعا من التوازن القطاعي.

حيث عرفت الجزائر في سنة 2006 استثمارات أجنبية مباشـــرة بمقـــدار 1.79 مليـــار دولار، منـــها 949 مليون دولار استثمارات خارج المحروقات، أي ما نسبته 53.02% من إجمـــالي الاســـتثمارات الأجنبيـــة المحققة[2].

ولعلا مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية يكشف الصورة الحقيقية حول درجة استقطا ب الاســـتثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر وبعض الدول العربية (2004-2006)

(الوحدة: مليار دولار)

الدول	المغرب	تونس	الجزائر	مصر	الإمارات	السعودية
قيمة الاستثمارات أ م	9.614	4.733	3.753	17.576	29.29	31.81
نسبتها من الاستثمارات المحلية	0.22	0.49	0.07	0.50	0.31	0.32

المصدر: تم تجميعه من: - المؤسسة العربية لضمان الاســـتثمار، ضـــمان الاســـتثمار، الكويـــت، الـــسنة 25، العـــدد04، أكتوبر/ديسمبر 2007، ص ص 07،09.

إن الجزائر تعتبر ضعيفة من حيث استقط ابها للاستثمارات الأجنبي ة المباشرة، إذا ما قارناه ببعض الـــدول العربية التي تعتبر من أهم المنافسين للجزائر على المستوى العربي، وهذا لأن الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول يلعب دورا بارزا وهاما، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-10).

[1] قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية** "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، أكتوبر 2007، ص34.

- **توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات:**

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المحققة في الجزائر خارج المحروقات، على ثمانية قطاعات أ ساســية، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3-11).

من خلال قراءة الجدول خاصة من حيث القيمة، نلاحظ سيطرة قطاع الاتــصالا ت علــى تــدفقات الاستثمارات الأجنبيةاشرة خارج المحروقات، يليه قطاع الصناعة، في حين لا يزال الاســت ثمار في القطاعــات الأخرى ضعيفا، سواء من حيث عدد المشاريع أو قيمتها.

الجدول رقم (3-11): توزيع الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات (2001-2005)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة (%)	المبلغ (مليون دج)	النسبة (%)
الفلاحة	10	02	2110	00.37
البناء و الأشغال العمومية	54	10.75	19799	03.50
الصناعة	322	64.14	229407	40.30
الصحة	04	00.80	891	00.15
النقل	12	00.40	1624	00.28
السياحة	09	02.40	14685	02.90
الخدمات	87	01.80	36348	06.42
الاتصالات	04	17.31	260627	46.08
المجموع	502	100	565491	100

Source: **ANDI, Op.Cit, p26.**

ثـــالثـــا/ أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو الاقتصاد الوطني:

سجلت الجزائر معدلات نمو إيجابية في بداية العشرية الأولى للألفية الثالثــة، وذلــك بعــد الانكمــاش الاقتصادي و النمو المتدني خلال التسعينيات من القرن الماضي، ويرجع ذلك بالأساس للطفرة المسجلة في أســعار النفط في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي الناجمة عن إصــلاحات التعــديل الهيكلي، ومن أجل معرفة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر (من خلال الناتج الداخلي الخام)، نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(3-12): العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصادي الوطني (2001-2006)

(الوحدة: مليار دولار)

السنة / البيان	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج الداخلي الخام[1]	42	54	55	57	68	85	102
الاستثمار الأجنبي المباشر[2]	0.000	0.438	1.196	1.065	0.634	0.882	1.081
النسبة	0.000	0.008	0.022	0.019	0.009	0.010	0.011

المصدر: تم تجميعه من: 1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2006، ص41. 2- الجدول رقم (3-9).

من خلال الجدول رقم (3-12)، نلاحظ أن في بدايةالعشرية الأولى من القرن الوا حد و العشرين، عرفت الجزائر قفزة في مجال استقطاب الاستثمارا ت مقارنة بما عرفته في التسعينيات، وهذا نتيجة الإصلاحات التي طبقتها الجزائر، إلا أن هذه الاستثمارات تمثل نسبة ضئيلة جدا من حيث مساهمتها في الناتج الخام وكذا من حيث قيمتها، وهذا يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعول عليه في زيادة النمو الاقتصادي للجزائر (إذا بقي على هذا الحال)، كما يدل على أن بيئة الأعمال لم ترقى لدرجة الثقة و الأمان التي يطلبها المستثمر الأجنبي.

المطلب الثاني: الشراكة الأورو جزائرية

تمثل إقامة م نطقة للتبادل الحر مع دول جنوب و شرق المتوسط إستراتيجية هامة للاتحاد الأوروبي، و يختلف الجيل الأول من الاتفاقيات الأوروبية عن اتفاقيات الشراكة في الستينات أو اتفاقيات التعاون في السبعينات و التي كانت عبارة عن اتفاقيات تجارية بحتة، و على العكس من ذلك نجد الاتفاقيات الجديدة لها مجال واسع، فهي تتضمن تعاونا ماليا و اقتصاديا و تقنيا، كما تتضمن محاور أخرى اجتماعية و ثقافية و حوار سياسي و أمني[1].

بالنسبة للجزائر فإنها سعت إلى إجراء مفاوضات تجارية دوليةوجهود أربع سنوات من المفاوضات الصعبة و العسيرة استغرقت 17 جولة توجت بتوقيع اتفاقا لشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 و التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005.

[1] زايري بلقاسم ، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد03، ديسمبر2005، ص45.

أولا/ مسيرة اتفاق الشراكة الأورو جزائرية:

أبرمت الجزائر اتفاق تعاون مع الـ سوق الأوروبي في 01 جويلية 1976 على مدى عشرين سنة ذا طابع تجاريو مدعوم ببروتوكولات مالية تـ تجدد كل خمس سنوات، و مقرونة بقـــروض يمنحهـــا البنـــك الأوروبي للاستثمار.

و قبيل انتهاء هذا الاتفاق عرضت دول أوروبا على البلدان المغاربية إبرام اتفاقيات شراكة سنة 1993، لتشكل سنة 1994وستقات تتفاوض حول مختلف القضايا بين الجزائر و دول الاتحـــاد الأوروبي [1]، ولقـــد تعرقلت تلك المفاوضات الجزائريةلأوروبية، وتم تجميد عمل الورشة سنة 1997بسبب مطالب الجزا ئـــر الـــتي تؤكد على ما يلي:[2]

- الانفتاح التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري؛
- توسيع مجالات التعاون مع الطرف الأوروبي وعدم اقتصارها على المجال التجاري؛
- رفض الجزائر إلغاء مبدأ الحماية الصناعية مرة واحدة؛
- رفض الجزائر مبدأ الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية، و اقترحت مبدأ المرجعية الدورية للتعريفة الجمركية كل ثلاث أو خمس سنوات، قصد حماية و تأهيل القطاع الصناعي لديها.

لم تستأنف المفاوضات بين الطرفين إلا في سنة 2001، لتنتهي في 2001/12/05، ليتم بعدها التوقيـــع على اتفاقيـــة الـــشراكة بـــالأحرف الأولى في 2001/12/19 ببروكـــسل و التوقيـــع الرسمـــي عليـــه في 2002/04/22 بفالونسيا (بإسبانيا)، ودخولها حيز التنفيذ في 2005/09/01[3].

ثـــانيـــا/ مضمون اتفاق الشراكة الأورو جزائرية:

تتم الشراكة بين الأطراف بهدف الاستفادة من مزايا التآزر و التعاون في الموارد و الإمكانيات، و تخفيض حدة المنافسة بين الأطراف، فبالنسبة للطرف الأوروبي فإن اتفاق الشراكة المبرم مع دول جنوب المتوسط هو إقامة تجارة بلا حدود ولا حواجز، و السعي إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر تظم أكثر من 40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600-800 مليون نسمة، وهذه المنطقة ستكون في صالح دول الاتحاد الأوروبي أساسا، لأن عدد الدول

---

[1] قدي عبد المجيد ، **الجزائر و مسار برشلونة "الفرص و التحديات"**، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية"، جامعة سطيف، 09/08 ماي 2004، ص50.

[2] المرجع السابق، ص52.

[3] زايد مراد، **انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد15، 2006، ص197.

المتوسطية الجنوبية قد لا يفوق 15 دولة، بينما الدول الأوربية يفوق 25 دولة أغلبها دول متقدمة، وهذا ما يجعل الشراكة ذات طابع خاص جدا[1].

وتحتوي اتفاقية الشراكة على 110 مادة مقسمة على 9 أبواب و 6 ملحقات و بروتوكولات، و تغطي الأبواب التسعة منها المجالات التالية الحوار السياسي، التنقل الحر للسلع، تجارة الخدمات ، المـــدفوعات ورؤوس الأموال، المنافسة و أحكام اقتصادية أخرى، التعاون الاجتماعي و الثقافي، التعاون المالي، التعاون في ميدان العدالة و الشؤون الداخلية، الأحكام المؤسساتية العامة[2].

و تناولت اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية مختلف جوانب إعلان برشلونة، و نذكر أهم نقاطها كما يلي:[3]

- **المحور الاقتصادي:** كز على التعاون الاقتصادي الذي سوف يكون ممهد ا لإقامـــة منطقـــة التبـــادل الحـــر في آفاق 2017 بشكل يمكن في النهاية من إلغاء جميع القيود الجمركية و غير الجمركية مع احتفاظ كل طـــرف بسياسته التجارية اتجاه الغير؛

- **حرية حركة السلع :** تم تصنيف السلع إلى ثلاثة مجموعات تخضع لعملية التفكيـــك الجمركـــي بمـــا يـــؤدي بعد 12 عاما إلى الوصول إلى انعدام التعريفة؛

محور الزراعة و الصيد البحري : يعتبر هذا المحور من أعقد المحاور، حيث تم معالجة تحرير المنتجات الزراعيـــة منتجا بمنتج حسب ا لمصالح المشتركة للطـــرفين، وتم التمـــسك بـــشكل عـــام بالاتفـــاق التفـــضيلي المـــبرم في 26 أفريل 1976؛

محور الخدمات و التجارة و حركة رؤوس الأموال : يتعاون الطرفان على توفير المناخ الملائم للاستثمار و تهيئة الظروف المساعدة على حركة رؤوس الأموال، بما يسمح في حالة تعرض أحد الطرفين إلى الصعوبات في ميـــزان المدفوعات إلى اعتماد معايير تعديلية على العمليات التجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن إلى ميـــزان المدفوعات؛

---

[1] عمورة جمال، **منطقة التبادل الحر في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة علو الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد13، 2005، ص149.

[2] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص198.

[3] قدي عبد المجيد، **الجزائر ومسار برشلونة "الفرص و التحديات"**، مرجع سبق ذكره، ص ص53-54.

●**محور سياسي و أمني :** تم في هذا الصدد الاتفاق على تمكين الطرفين من حرية اختيار نظمها السياسية في ظـــل سيادة القانون والديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، ولإقامة تعاون بين المجتمع ا لمدني في الجهتين، وإقامة التعاون في مجال مكافحة الجريمة.

ثـــالثـــا/ آثار الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري:

تتمثل أهم آثار الشراكة الأورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري فيما يلي:[1]

● **التأثير على المالية العامة:** إن التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الممهدة لإقامة منطقـــة التبـــادل الحر، سيؤدي لا محال إلى انخفاض معتبر و هام في الموارد الناتجة عن الجباية للميزانية العامة للدولة، حيـــث تمثـــل الرسوم الجمركية 10% من إيرادات الخزينة، وما يعادل 2.9%من الناتج المحلي الإجمالي، و بالتـــالي احتمـــال انخفاض موازي في النفقات العامة.

●**التأثير على الادخا و الاستثمار و ميزان المدفوعات :** يؤدي التطبيـــق الفعلـــي لاتفاقيـــة منطقـــة التبـــادل الحر(في البداية على الأقل) إلى انخفاض المدخرات و زيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة العجز في الميزان التجـــاري و الحساب الخارجي، لأن إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية قد يحفز الاستهلاك الخاص، من خلال توفير السلع الاستهلاكية بشكل أوسع.

في حين أن الاستثمار يمكن أن يزيد نتيجة لمزيد من التدفقات في رؤوس الأموال الخاصة إلى الـــداخل و للجهود التي تبذل لتوسيع أو تحسين قدرات الإنتاج، وعلى ذلك سيكون من الضروري طرح استثمارات كبيرة في البنية الأساسية على المدى المتوسط لتحسين بنية الأعمال التجارية و المساعدة على تدفقات أكـــ بر في الاســـتثمار الأجنبي المباشر.

●**أثر الشراكة على العرض**على المدى المتوسط سيؤثر الانفتاح التجاري على السلع الصناعية القا دمـــة مـــن الاتحاد الأوروبي على النمو من خلال متناقضين:

- انخفاض النشاط في القطاعات المحمية أو زوال معظم النشاطات غير تنافسية لأنها غير قادرة على تحمـــل ومواجهة المنافسة الدولية.

- إعادة تخصيص عوامل الإنتاج التي تم تحريرها نحو القطاعات التصديرية بسبب ارتفاع الإنتاجية الناتجة عن انخفاض الأسعار، و انخفاض معدل الصرف، وذلك من أجل المحافظة على مستوى الإنتاج والتشغيل.

[1] رقيبة سليمة، **التكامل الاقتصادي العربي و الشراكة الأورومتوسطية**، الملتقى الدولي الثاني حول "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص ص451-455.

- **آثار الشراكة على التجارة الخارجية :** يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، إذ يساهم بأكثر من 60% من التجارة الخارجية للجزائر.

وتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المعدات و الآلات و المواد الغذائية و السلع الإنتاجيـــة، في حين تتمثل صادراتها في النفط و منتجاته وبعض المنتجات الصناعية، و على هذا الأساس فإن حجم و نمط التبادل يعكس نوعا من عدم التكافؤ في هذه العلاقة.

يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن الأورو سيكون له انعكا سات تختلف في حالة الصادرات عنها في حالة الواردات إلى الاتحاد الأوروبي، حيث من المتوقع أن يواجه المصدر الجزائري صعوبات للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوروبي منها المواصفات القياسية، معايير الصحة و السلامة...إلخ.

حيث أن الأورو سيؤدي إلى تقليل الإنتاج و تحسين النفقات الإنتاجية في دول الاتحاد الأوروبي، فإن هذا سوف يجعل المنتجات الجزائرية في موقف تنافسيي ضعيف أمام مثيلاتها الأوروبية، وهذا سيؤدي إلى تحـــول دول الإتحاد الأوروبي إلى الحصول على بعض وارداتها من الدو ل الأعضاء في الاتحاد و استغنائها عن الحصول عليها من الجزائر، وذلك لأنها ستكون بسعر منخفض وجودة عالية.

وفي نفس الوقت ستتأثر عوائد الصادرات الجزائرية بتقلبات أسعار صرف الأورو مقابل الدولار، فـــإذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الأورو فإن هذا يؤدي إلى زيادة عوائد الصادرات الجزائرية، و العكس صحيح.

آثار الأورو على النظام البنكي و المصرفي : إن النظام البنكي لا يزال يمارس احتكارا أشـــبه بـــالكلي علـــى نشاطات الوساطة و الخدمات المصرفية المرتبطة بالتجارة الخارجية، كما أنه مازال عاجزا على التكيف مع شروط و متطلبات اقتصاد السوق.

إن التأثير الإيجابي الوحيد و المباشر هو تبسيط الصفقات و العقود و العمليات الخاصة بالعملة الـــصعبة و المرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع الدول المنخرطة في نظام الأورو بدلا من اللجوء إلى الـــدفع بـــ43عملة مختلفة، فإن البنوك الرئيسية الجزا ئرية ستقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة فقط، حيث أن مثل هـــذا التبسيط يمكن أن يسهل عملية إنجاز العقود و الصفقات و سينتج عنه تخفيض التكاليف.

- **آثار الأورو على الاحتياطات :** إن الجزائر شريك غير مؤثر بصفة مباشرة على نظام الدفع الدولي، وبالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غاليا.

إن الأورو على الأقل في المدى القصير لن يكون له تأثير في سعر صرف العملة الجزائرية، فأي تعامل تقوم به الجزائر مع الاتحاد يمكنها أخذ جزء من احتياطاتها المسعرة بالدولار و تحويلها فقـــط إلى الأورو دون اعتمـــاده كوحدة دفع.

وإذا تم قبول الأورو كأداة لتسوية المدفوعات فإن استخدامه كوحدة حسابية لتقويم المبادلات التجاريـــة سيدفع البنوك الجزائرية إلى تحويل جزء من احتياطاتها من الدولار إلى الأورو لتغطية وارداتها من منطقة الأورو.

وقد تجد الجزائر أن مصلحتها في تسعير صادراتها إلى الاتحاد بالأورو لتسوية قيمة وارداتها من هذه الدول، ومن هنا سيكون بنك الجزائر مطالبا بتوزيع احتياطاته بين الدولار و الأورو و الين وذلك حسب التجارة الخارجية للجزائر، وسيؤدي تأثير الدولار مقابل الأورو إلى التأثير على قيمة الاحتياطات، وهذا يكون دافعـــا للـــسلطات النقدية في الجزائر إلى ربط الدينار بسلة من العملات؛

- **أثرالشراكة و الأورو على المديونية :** إن الدول الأوروبية تعتبر من أهم الدول الدائنة و المتعاملة مع الجزائـــر، وذلك لاعتبارات تاريخية و جغرافية و اقتصادية ، إلا أنه توجد مفارقة بين الإيرادات الناتجة عن التصدير و التي هي في أغلبها بالدولار، وبين المديونية التي هي بالأورو، سيؤدي بالتأكيد إلى عدم اليقين حول قيمة الديون الحقيقـــة و إمكانية ارتفاع المديونية، وذلك ناتج عن تقلبات سعر صرف الدولار مقابل الأورو.

المطلب الثالث: استعدادات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بدأت الجزائر اتصالاتها الأولية قي إطار إتفاقية الـــ GATT منذ1987 (قبل أن تتحول إلى المنظمة العالمية للتجارة في مراكش المغربية سنة 1994)، إلى أن جاءت سنة 1996لتدشن مرحلة الا تصال الرسمي للجزائر مـــع المنظمة.

وحتى يومنا هذا ما تزال المفاو ضات متواصلة بين الطرفين، وكلما كان الانضمام إلى المنظمة في وقـــت زمني مناسب كلما كانت نتائج هذا الانضمام إيجابية أكثر وبضرر أقل على الاقتصاد الوطني.

أولا/ مســـار التفاوض:

لقد كان الاتصال الفعلي للجزائر بالمنظمة سنة 1996، حيث جرت المفاوضات وفق المراحل التالية:[1]

- **المرحلة الأولى:** جرت المفاوضات الأولى سنة 1998، قدمت فيها الجزائر أجوبتها عن 300 سؤال مطـــروح من طرف الهيئة الدولية تتعلق بطبيعة الاقتصاد الوطني و تطوره؛
- **المرحلة الثانية:** بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل 1999انطلقت الجزائر في مفاوضات ثنائية، وقامـــت بتقـــد يم مدونة تتضمن قواعد و مبادئ النظام التجاري في الجزائر، كما قدمت أجوبة خاصة طرحهـــا أهـــم الـــشركاء التجاريين (الولايات المتحدة الأمريكية و الشريك الأوروبي).

وفي هذه الأثناء توقفت المفاوضات للتزامن مع بدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي في إطـــار الـــشراكة الأورومتوسطية، الذي عقد دون أن يخل بالقواعد التي تفرضها المنظمة؛

[1] عياش قويدر، براهيمي عبد الله، **أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمي للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد02، ماي 2005، ص ص62-64.

- **المرحلة الثالثة:** بعد توقيع اتفاق الشكة مع الاتحاد الأوروبي، بدأت الجزائر في إجراء مفاوضات ثنائية أخرى ، حاولت فيها أن توفق بين الالتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة، و بين توفير وسائل الحفاظ ع لـــى المـــصلحة الوطنية من جهة أخرى؛
- **المرحلة الرابعة:** بدأت في 2003/11/28 بجنيف، وكان الوفد الجزائري المكون من 28 عضوا يمثلـــون الإدارة و القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية في المنظمة، وقد تضمن جدول الأعمال:
  - تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.
  - محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.
  - التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري؛
- **المرحلة الخامسة:** بدأت هذه المفاوضات في أكتوبر 2004 بجنيف، وأهم ما ميز هذه المرحلة:

- قدمت الجزائرعروض مفاوضات، وهي العروض التعريفية الثالثة الم قترحة للمنتجات الفلاحية و الرابعة للخدمات تطبيقا لخفض الرســـوم الجمركيـــة إلى المـــستوى المـــسموح بـــه في المنظمـــة العالميـــة للتجـــار ة، أي من 0 إلى 20% للقطاع الصناعي ومن 0 إلى 25% للقطاع الفلاحي.

توصلت الجزائر في هذه المفاوضات إلى عروض للت عريفات الجمركية مرضية مع الدول الكبرى، ولكن ليس بنسبة 100%.

- كما شاركت الجزائر في شهر فيفري 2005 في اللقاء الثامن للمفاوضات الثنائية بينها وبين 22 دولـــة المفاوضة، هذا ولا تزال المفاوضات جارية إلى أن يتم الانضمام الفعلي في المنظمة.

ثـــانيـــا/ صعوبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

ومن بين الصعوبات التي تواجه الجزائر في مسار انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة نذكر:[1]

- التأخر الكبير في خوصصة المؤسسات العمومية؛
- عدم تحديد خيارات اقتصادية واضحة ودقيقة، خاصة في ظل التغيرات الحكومية والقوانين وتضارب المعطيات المقدمة من قبل كل هيئة جزائرية، أدت إلى فقدان مصداقية الملف الجزائري؛
- البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة، قلل من وزن الملف الجزائري الذي أعيد النظر فيه مرارا، وعلى الرغم من التعهدات الأوروبية والأمريكية من دعم الملف الجزائري، لم يستوعب بعد مجمل التغيرات المسجلة على مستوى المنظومة الاقتصادية الدولية؛
- وجود الاقتصاد الموازي الذي يضر بالاقتصاد الوطني.

[1] زويتة محمد الصالح **أثر التغيرات الاقتصادية على تريقة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منـــشورة، كليـــة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص62.

ثـــالثـــا/ انعكاسات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

إن أهم انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة تبرز من خلال العناصر التالية:

- **القيود الفنية على التجارة:** وهي ذات طابع أمني أو صحي أو بيئي، وقد حددت المنظمة ذلك في 15 مادة و 03 ملاحق، والدول المتعاقدة في إطار المنظمة مجبرة على الالتزام بمواصفات قياسية محددة في إطار علاقة المنظمة العالمية للتجارة بمنظمة التقييس الدولية، والتي تختص في مواصفات السلع و الخدمات، و الجزائر لا تمتلك سوى عدد محدود من الشهادات مقارنة بالدول المتقدمة[1].

وفي سبيل سعيها للانضمام ومن أجل تحقيق الجودة للمنتجات الجزائرية، قامت الحكومة الجزائرية بإصدار قانون التقييس (قانون رقم 04-04 المؤرخ في 23 جوان 2004)، والذي يهدف إلى تحديد الإطار العام للتقييس، من خلال وضع أحكام ذات استعمال موحد و متكرر في مواجهة مشاكل حقيقية أو محتملة يكون الغرض منها تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في إطار معين، ويقدم وثائق مرجعية تحتوي على حلول لمشاكل تقنية و تجارية تخص المنتجات و السلع و الخدمات، والتي تطرح بصفة متكررة في العلاقات بين الشركاء الاقتصاديين و بين العلميين و التقنيين و الاجتماعيين.

ويعتبر المعهد الجزائري للتقييس هو الهيئة الوطنية المؤهلة بأن تصبح عضوا وطنيا لدى المنظمات الدولية والجهوية المماثلة، ويصدر المعهد كل ستة أشهر برنامج عمل يبين المواصفات الوطنية الجاري إعدادها والمواصفات القياسية المصادق عليها في الفترة السابقة[2].

- **حقوق الملكية الفكرية:** يهم هذا الجانب كثيرا الدول الأعضاء المفاوضة للجزائر، خاصة ما يتعلق منها بجانب تقليد المنتجات، وتعد من بين الالتزامات التي تضمن الاستجابة لها الوصول إلى العضوية، ونوقشت هذه القضية بين الجزائر و الدول المفاوضة بتاريخ 2003/12/02، وطلبت من الجزائر حماية علامتها و تقديم ضمانات لاحترام هذه الالتزامات[3].

و تطبيق هذه الاتفاقيات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية سوف يؤدي إلى ارتفاع برامج التنمية، ويتعلق الأمر بارتفاع النفقات المرتبطة باستخدام العلامات التجارية و حقوق الطبع و النشر و البرمجيات[4].

---

[1] عياش قويدر، براهيمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 04/04 المؤرخ في 23 جوان 2004، المتضمن إنشاء المعهد الوطني للتقييس، الجريدة الرسمية 41، ص ص 15-17.

[3] عياش قويدر، براهيمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص68.

[4] بوكساني رشيد، أوكيل نسيمة ، **دور التكامل الاقتصادي الغربي في تجاوز التحديات التي تواجه الدول العربية عند الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، الملتقى الدولي حول "التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007.

وفي هذا المجال لا ننفي الدور الذي قامت به الجزائر من أجل تحسين حقوق الملكية الفكرية فيها، حيـــث أوكلت إلى المعهد الوطني للملكية الصناعية من خلال الما دة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقـــم 98/68 الـــصادر بالجريدة الرسمية رقم 11سنة 1998 دراسة طلبات إيداع العلامات و النماذج الصناعية و تـــسميات المنـــشأ ثم نشرها، وكذا تسهيل العقود الخاصة بحقوق الملكية الصناعية و عقود التراخيص و البيع، بالإضافة إلى المشاركة في تطوير الإبداع و دعمه عن طريق تنمية نشاط الاختراع[1].

وفي نفس السياق أصدرت الجزائر القانون 03-07 المؤرخ في 2003/07/19المتعلق ببراءات الاختراع والعلامات، و المرسوم التنفيذي رقم 05-275 المؤرخ في 2005/08/02 يحدد كيفيات و نماذج وضع تـــسليم براءات الاختراع[2].

ومن حيث انعكاسات هذا الجانب على الاقتصاد الجزائري فستكون سلبية بالنسبة لبعض الـــصناعات الـــتي تعرف صعوبات كبيرة تتمثل في ارتفاع الأعباء المالية الإضافية نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المحمية بموجب هـــذه القوانين وحضر التقليد، خصوصا وأن الجزائر لا تمتلك في الوقت الراهن ميزة تكنولوجية و ابتكارية[3].

أما الانعكاسات الإيجابية فستكون من خلال حماية التقنيات الصناعية والخدمية الجزائرية وخصوصا المتواجدة منها في الخارج، وتحسين قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية نتيجة وجود التشريعات التي تحمي الإبداع و الابتكار.

- **الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سلاحا ذو حدين، يجب استغلال نتائجه الإيجابية ومحاولة تفادي نتائجه السلبية، ولتوضيح الرؤية أكثر ندرج الايجابيات والسلبيات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة كما يلي:[4]

✓ **الآثار الإيجابية**، ونذكر من بينها ما يلي:

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية الوطنية في ظل المنافسة الأجنبية؛
- الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي تعرفه الصناعة الأجنبية من أجل تطوير الصناعة المحلية؛
- زيادة حدة المنافسة من خلال الدعاية والإشهار والترويج؛

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 98/68 المؤرخ في 21 فيفري 1998، المتضمن إنشاء المعهد الوطني للملكية الصناعية ،الجريدة الرسمية 11.

[2] بن مويزة مسعود، **أثر الإبداع التكنولوجي في تنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأوروجزائرية**، الملتقى الدولي حول "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، جامعة سطيف، 13/14 نوفمبر 2006، ص14.

[3] عياش قويدر، براهيمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ص69-70.

[4] زويتة محمد الصالح، مرجع سبق ذكره، ص63.

- تشجيع وزيادة الاستثمار الأجنبي، وتطوير الجهاز الإنتاجي الوطني، واكتساب خبرات جديدة من خلال الاحتكاك بالأجانب، لتحسين القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- خلق مجالات إنتاج جديدة، بتكثيف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والذي يؤدي إلى توفير مناصب الشغل وبالتالي التخفيف من معدل البطالة، وتوفير السلعة الصناعية وتنويعها وبجودة عالية؛
- إعفاء بعض المؤسسات الصناعية نهائيا من الرسوم الجمركية، وبالتالي سوف تصبح منتجات هذه المؤسسات قادرة على فرض وجودها في الأسواق العالمية؛

✓ **الآثار السلبية**، ونوجز فيما يلي:

- سيؤدي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام أعضاء المنظمة، وهذا ما يعني إغراق السوق بالسلع الأجنبية، الذي يؤدي بدوره إلى كساد الصناعة الجزائرية بسبب تفضيل المنتوج الأجنبي من قبل المستهلك؛
- يلعب قطاع المؤسسات "ص و م" في الدول المتقدمة دورا رياديا وأساس الصناعات المحلية عكس الجزائر.

● **إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة:** المقصود بها تلك الإجراءات التي تتخذ بشأن الاستثمار الأجنبي و التي لها علاقة بمجال التجارة الخارجية[1].

وينعكس هذا الاتفاق على الجزائر في وجود إمكانيات استثمار خصبة في الجزائر، وكذا إمكانيات الشراكة مع رأس المال الوطني، إلا أن قدرة الشركات العالمية على الدعاية و تحمل الخسارة قد يجعلها تفرض نفسها في السوق الوطني، و تخرج الصناعة الجزائرية منه[2].

● **الزراعة و التدابير الصحية:** تهدف هذه الاتفاقية إلى تسهيل الوصول للأسواق بخفض التعريفات الجمركية و خفض الدعم، واتخاذ إجراءات السلامة الصحية، وتنعكس هذه الاتفاقية على الجزائر في كون رفع القيود المختلفة على الواردات من السلع الزراعية وإخضاعها للرسوم الجمركية، التي تتراوح ما بين 30% و 60%، و التي يستوجب تخفيضها إلى 24% خلال عشر سنوات، سيؤدي إلى تدفق الواردات وارتفاع أسعارها بمعدل 10% إلى 50% [3].

---

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية**، الملتقى العلمي الدولي الأول حول "أهمية الشفافية و نجاعـــة الأداء للإندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، الأوراسي، الجزائر، ماي/جوان 2003، ص14.

[2] عياش قويدر، براهيمي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[3] قويدري محمد، **انعكاسات منظمة التجارة العالمية على اقتصاديات الدول النامية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد01، 2002، ص50.

وفي هذا الصدد يقول خبير اقتصادي جزائري "إن القول بأن قطاع الفلاحة سيكون أول المستفيدين من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و القول بأن الجزائر بلد فلاحي غير صحيح، فالمساحات المستصلحة محدودة ولا تسمح بإنتاج كمية كافية للدخول في السوق الدولية بصورة تنافسية، إضافة إلى مشكل المياه الذي تعاني منه الجزائر، وستجد الجزائر نفسها بانضمامها في المرتبة 41، من الدول التي خسرت جراء هذا الانـــضمام المتـــأخر كونها لا تملك الإمكانيات لدعم الفلاحة، عكس الدول التي تقوم بذلك و بقوة"[1].

- **المنتوجات و الملابس:** تمتلك الجزائر قطاع نسيج هام، وهي تنتمي إلى الدول النامية التي تمتلك أفضلية تنافسية في هذا القطاع، إلا أن خفض أو إلغاء المعاملة التفضيلية التي تمنحها الدول المتقدمة لبعض الدول النامية، ستجعلها تواجه منافسة شديدة في الأسواق الخارجية من قبل دول أخرى أكثر كفاءة خصوصا من البلدان المصنعة حديثا[2].

- **تجارة الخدمات:** باعتبار الجزائر من الدول النامية فهي لن تستفيد من تحرير قطاع الخدمات و المتمثل في البنوك، التأمين، النقل، السياحة، الاستثمار، وذلك نظرا لكونها مستوردا صافي للخدمات[3].

هذا ويعتبر أخطر اتفاق للمنظمة، فهو يشكل تهديدا مطلقا للمواطنين، لأن الهدف الأساسي مـــن هـــذا الاتفاق يتمثل في خوصصة جميع الخدمات العمومية، وبوتيرة متسارعة، خصوصا بعدما تمكن الاتحاد الأوروبي من فرض ما يعرف "لوائح الطلب و لوائح العرض" في مؤتمر الدوحة سنة 2001، حيث بإمكان أي دولة عـــضو أن تقدم لأي بلد آخر لائحة الخدمات التي تود أن يخضع لها هذا البلد أو ذلك التحرير التجاري، وفي نفس الوقـــت تعرض لائحة الخدمات التي تلتزم بإخضاعها للتحرير التجاري[4].

- **إيرادات الدولة:** في ظل التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية إلى حد إلغائها، فإن الخزينة العمومية ستتكبد خسائر من جراء التفكيك الجمركي، تتمثل في تراجع الإيرادات و رفع مستوى الاستيراد، ومن أجل أن تعوض الدولة خسائرها، يجب فرض ضريبة داخلية وهو ما يعني زيادة الضغوطات الاقتصادية على الطبقات الاجتماعية خصوصا الضعيفة منها[5].

---

[1] بوكلة مراد، مقال في جريدة الخبر الأسبوعي، الجزائر، العدد4324، 21 فيفري 2005، ص02.

[2] قويدري محمد، مرجع سبق ذكره، ص42.

[3] بوكساني رشيد، أوكيل نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص309.

[4] شعيب شنوف وآخرون،**العرب ما بعد البترول** ، الملتقى الدولي حولالتّكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق "، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007، ص61.

[5] ناصر مراد، **دور الدولة في ظل العولمة**، مجلة الاقتصادي، جامعة الجزائر، العدد07، 2002، ص80.

خلاصـــة الفصـــل:

على ضوء المحاور المذكورة في هذا الفصل، والمتعلقةبأهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائ ر لتحسين بيئة الأعمال المعززة لتنافسية الاقتصاد الجزائري، يمكن استخلاص ما يلي:

- تهدفإصلاحات الجيل الأول التي باشرتها الجزائر، إلى تحسين بيئة الأعمال و تعزيز تنافسية الاقتـــصاد، لكـــي تستطيع الخروج من الأزمة و الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

اقتصرت النتائج الإيجابية لإصلاحات الجيل الأول على تحقيق التوازن في المؤشرات الكلية ، وهذا يعني أن هـــذه الإصلاحاتلم تستطع أن تحقق جل الأهداف المرجوة ، لذا قامت الجزائر بإصلاحات هامةمن نـــوع آخـــر، والمتمثلة في إصلاحات الجيل الثاني، من خلالتحسين بيئة الأعمال المعززة للتنافسية وفق ما تتطلبه المعايير الدولية ، وذلك بالارتكاز على الحكم الرشيد و عدالة القضاء و محاربة كافة أنواع الفساد؛

-أدركت الجزائر أن رؤوسالأموال المتأتية من الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنو اعها تعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد وتعزيز تنافسيته، وكما يعد أفضل تمويل إذا ما قارناه بتمويلات الهيئات الدوليـــة و الـــضغوطات الـــتي تفرضها من خلالها؛

- في ظل إمضاء عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي الحثيث من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، عمدت الجزائر إلى خلق هيئات عمومية، وكذا إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية مع الدول الأجنبية والعربية للرفع من القيود التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ورغم كل تلك الجهود، لم يزل مستوى تدفق هذا النوع من الاستثمار ضعيفا مقارنة بالدول الأخرى، وحتى العربية منها؛

يعتبر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة سلاح ا ذو حدين، يجب استغلال نتائجه الإيجابية ومحاولة تفادي نتائجه السلبية.

من خلال ما سبقو الذي يلخص أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزا ئر لتحسين بيئة الأعمال المعززة للتنافسية وجعلها بيئة ملائمة و جاذبة للاستثمار (المحلي و الأجنبي)، نجد ضرورة معرفة نتائج الإصـــلاحات مـــن وجهة أخرى، وذلك بالوقوف على واقع بيئة الأعمال في الجزائر، و معرفة ما إذا أصبحت ترقى للمقاييس العالمية بعد جملة الإصلاحات التي طبقت لأكثر من عشرية، من خلال عرض جملة من المؤشرات الدولية، وهذا في الفصل الموالي.

تمهيد:

من خلال التجارب التي سبق عرضها، تبين لنا أن تدابير تحسين بيئة الأعمال التي تتبناها الدول لها دور كبير في تعزيز تنافسية الاقتصاد، وهذا ما أدركته الجزائر من خلال قيامها بجملة من الإصلاحات التي سبق ذكرها.

ومعرفة الوضعية التنافسية لـ للاقتصاد الجزائريفي الوقت الراهن ، سواء من خلال مؤشرات جزئية أو مؤشرات دولية، يلزمنا أولاالوقوف على المعطيـ ات الأساسية لبيئة الأعمال في الجزائر، ثم التطرق لواقعها ضـــمن المؤشـــرات الدوليةالتي تتمتع بالموضوعية و المصداقية ، وذلكعلى اعتبار أن بيئة الأعمال هي المـ يدان التطبيقي و المرآة العاكـــسة لسلسة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر.

و من خلال ما سبق سنعمل على تسليط الضوء على النقاط التالية:

- واقع بيئة أعمال الجزائر على المستوى الدولي
- الوضعية التنافسية للاقتصاد الوطني

المبحث الأول: واقع بيئة أعمال الجزائر

تعتبر دراسة واقع بيئة الأعمال في الجزائر على المستوى الدولي، خطوة ضرورية لمعرفة نوعية هذه البيئة خلال العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين، و الذي بدوره يعكس لنا النظرة التي تروجها الهيئات والمؤسسات الدولية للمستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: معطيات أساسية حول بيئة الأعمال في الجزائر

انطلاقا من أن بيئة الأعمال تشمل الأوضاع و الظروف المؤثرة في اتجاهات رأس المال ، لذا ســـنتناول في هذا الجزء المعطيات الأساسية حول بيئة الأعمال في الجزائر، من خلال إعطاء صورة عامة عن مجمل هذه الأوضاع و الظروف في الجزائر.

أولا/ الأوضاع السياسية والأمنية:

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال سنة 1962، النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية تمثله:

- السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية والوزير الأول.
- السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.
- السلطة القضائية.

ولقد تميزت العشرية الأخيرة من القرن العشرين بعدم استقرار سياسي فادح جسده التغيير المستمر للقاضـــي الأول في البلاد، فبعد أحداث العنف و اللاأمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينيات غـــداة توقيـــف المـــسا ر الانتخابي، فقد الرؤساء التحكم في زمام الأمور وتعاقب على الوزارات مئات الأشخاص وعرفـــت الجزائـــر أكثـــر من 10حكومات، وفقدت الثقة بين الحاكم والمحكوم.

لاسيما أن ذلك ترافق مع تدهور خطير للوضع الأمني وبحصار أجنبي غير معلن جسده مقاطعـــة شـــركات الطيران الأجنبية للمطارات الجزائرية وتراجع كبير لعدد السواح الأجانب الذين يزورون الجزائر.

و ابتداءا من 15 أفريل 1999 عرف الوضع الأمني تحسنا ملحوظا، إذ تضمن برنامج الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" جملة من الأولويات، يأتي استعادة السلم و الأمن على رأسها، و شرع منذ توليه مقاليد الرئاسة في معالجتها فتجاوبت معها مختلف الأطراف الوطنية، من جماعات مسلحة و أحزاب سياسية و مجتمع مدني، وأثمرت بإصدار قانون الوئام المدني، الذي صادقت عليه غرفتا البرلمان، و الذي عرض للاستفتاء الشعبي يوم 16 سبتمبر 1999، كما أدت إلى إصدار عفو رئاسي على 5000 من المساجين يوم 5 جويلية 1999، وساد بذلك نوع من الاستقرار الأمني.

وفي حديث لرئيس الحكومة السابق عبد العزيز بلخادم لمجلة الاقتصاد و الأعمال أكد أنه انطلاقا من واقع ارتباط التنمية بالأمن، فإن الدولة الجزائرية ستعمل بكل عزم على تعزيز المكاسب الكبرى التي حققت بفضل سياسة المصالحة الوطنية، و تؤكد الدولة عزمها على مواصلة العمل بكل حزم على مكافحة الإرهاب، و ستسعى لحشد كل الوسائل الضرورية لتحقيق هذا الهدف[1].

ثـــانيـــا/ الأوضاع الاجتماعية:

يمكن تلخيص أهم الأوضاع الاجتماعية في النقاط التالية:

- عرف التعداد ا لسكاني في الجزائر تطورا ملحوظا، بلغ 34.8مليون نسمة حسب تعداد سنة 2008 [2]، مقارنـــة بـــتعداد السكان في 1998 الذي بلغ 29.3 مليون نسمة.
- هناك عاملان مثيران لقلق يخص توزيع السكان في الجزائر وهما:[3]

عدم التوازن الحاصل في التوزيع الديمغرافي، حيث يتمركز 40% من سكان الجزائر في شريط ساحلي يمثل 4.7% من مساحة الجزائر بكثافة متوسطة قدرها 245 نسمة.

- النمو غير المتحكم فيه للمدن على حساب الريف، حيث تضاعفت نسبة سكان المدن 11 مرة خلال 40 سنة الأخيرة، وهذا معناه التوسع العمراني على حساب المساحات الصالحة للزراعة.

- سجلت المؤشرات الديمغرافية الرئيسية هي الأخرى تطورا، حيث زاد العمر المتوقع بعشرين سنة خلال الـــثلاثين سنة الأخيرة باقترابه لـــ70 عام سنة 2004، وتراجعت نسبة الوفيـــات مـــن المواليـــد مـــن 1.5% ســـنة 1970 إلى 0.5 % سنة 2004، ويعود هذا التحسنتوفير مؤسسات صحية بطاقة إجمالية تقدر بـــ 100ألف ســـرير مـــع توفير45 ألف طبيب، بمعدل طبيب لكل 900 نسمة خلال سنة 2004.

كما تراجع مؤشر الخصوبة من 8.3 طفل لكل امرأة سنة 1970 إلى 2.54 طفلا سنة 2004، تحت التأثير المتزايد لتراجع معدل الزيجات الناتج عن تدهور مستوى المعيشة، وتحسن المستوى التعليمي للمرأة.

أما فيما يخص التربية و التكوين فقد ظلتا في صدارة اهتمام الدولة منذ الاستقلال حيث عمدت الدولـــة إلى مجانية و إلزامية التعليم إلى غاية سن 16 سنة، وبفضل الميزانية التي سخرتها الدولة للتعليم والتي تمثل حوالي ربع الميزانية الإجمالية (التسيير و التجهيز)، فنجد أن في 2005 قد تم تسليم 57 ثانوية و 127 مدرسة أساسية و 2500 قسم

---

[1] عبد العزيز بلخادم، مجلة الاقتصاد و الأعمال، جانفي 2008،
http://www.Cq.gov.dz/gouvernement/chef-G/entretien-interview.htm

[2] يزيد زرهوني (وزير الدولة وزير الداخلية و الجماعات المحلية)، **الرئيس بوتفليقة يثمن جهود الجزائر و يدعو الصحافة لتثمين التنمية ضمن لقاء رؤساء البلديات**، نشرة الثامنة، القناة الأولى، الجزائر، 2008/07/26.

[3] دليل الاستثمار في الجزائر، الجزائر، 2006، ص12.

و 99 داخلية 556 مطعم مدرسي داخلي و نصف داخلي [1]، فقد أصبحت الجزائر اليوم تضمن التمدرس لأزيد مـــن 98% من الأطفال البالغين سن التمدرس، محققة نسبة تمدرس تزيد عن 85% بالنسبة للأطفال بين 6 و 14 سنة.

- بالنسبة لشبكة التعليم العالي فتتوفر الجزائر على 53 مؤسسة جامعية في 36 مدينة، تشمل 510 ألـــف طالـــب 54% منهم بنات.
- لكن رغم الميزانية المخصصة للتعليم نجد العديد من السلبيات التي تم تسجيلها و منها النسبة العالية للتسرب الـــتي يبينها العدد المرتفع البالغ نصف مليون تلميذ سنويا.
- زيادة على الخسائر المادية التي تسببها ظاهرة التسرب، نجد هذه الأخيرة تحدث كذلك توترا اجتماعيا عاليـــا في الأوساط العائلية، ينتج عنه انحراف خطير يزيد من حدة الأمية و البطالة في أوساط الشباب الجزائريين، حيث تبين أن نسبة البطالة تزداد بارتفاع المستوى التعليمي من الابتدائي 25.8% إلى المتوسط 29.9 % إلى الثانوي (العام والمهني) 31.6 % [2]، وبالنسبة لخريجي مؤسسات التعليم العالي فقد تزايد عدد البطالين منهم مع مرور الوقت.

ثـــالثـــا/ البنية التحتية:

الجزائر بلد ذو موقع جغرافي مميز قريب من مختلف الأسواق خاصة (العربية، الأفريقية، الأوروبية)، كما يتميز برقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2.382 مليون كلم^2، تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة وغـــير المعبـــدة والسكك الحديدية والمطارات والموانئ والخطوط الهاتفية والإنتاج الكهربائي، و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تتوفر الجزائر على شبكة الطرقات طولها 104000 كلم، وهي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي بالكامل بمعدل 3.7 كلم لكل 1000 نسمة، إلا أن شبكة الطرقات على الرغم من ترابطها، فإنها تعاني من ضـــغط كـــبير، ما دفع السلطات العمومية إلى تسريع وتيرة إنجاز مشروع الطريق السيار شرق غرب، الذي سيغطي 2000 كلـــم، وهو المشروع المسجل ضمن البرامج الحكومية ذات الأولوية، وإنجاز هذا المشروع الهام أعيد بعثه و ينتظر أن تنتـــهي أشغاله سنة 2012.
- شبكة السكك الحديدية تمتد على مسافة 4500 كلم، تتوفر على أزيد من 200 محطة تجارية و جزء ضئيل منها مزود بالكهرباء، إلا أن تدهور حظيرة النقل بالسكك الحديدية و بنيتها التحتية تطلب اعتماد مخطط لعصرنة و تنمية النقل بين المدن، فظلا عن إعادة هيكلة الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، و الهدف من ذلك هو العمل على ترقية النقل عبر السكك الحديدية من 800 مليون مقعد متاح سنة 2004 إلى 206 مليار سنة 2010.

[1] العرب الأسبوعي، اقتصاد، السبت 2007/04/07، ص09.

[2] ONS , l'emploi et le chômage en Algérie, **Enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995** ,ONS, 1996, p04.

- وفي مجال النقل الجوي، تتوفر الجزائر على 35 مطار، 13 منها يستجيب للمقاييس الدولية، و تهدف الحكومة إلى تحرير 25% من النقل الدولي خلال السنوات القادمة.
- على الواجهة البحرية تتوفر الجزائر على 13 ميناء بحري رئيسي، منها تسعة موانئ متعـــددة و أربعـــة مـــوانئ متخصصة في المحروقات، و يستقبل ميناء الجزائر أكثر من 30% من واردات الجزائر من السلع، و حوالي 70% من موانئ الحاويات تخضع حاليا لبرنامج العصرنة و التأهيل.
- فيما يخص المواصلات السلكية و اللاسلكية، فإن حظيرة الهاتف المثبت تـ بلغ 2.2 مليون خط منها 30% لحساب الإدارات و التجار و المصالح و المؤسسات، أما نسبة استفادة المواطنين فتبقى جد ضعيفة.
- أما الهاتف المحمول فقد شهد تطورا سريعا مع مشاركة أربع متعاملين و أكثـــر مـــن 13.7مليـــون مـــشترك في 2005 وقد ارتفعـ ت الكثافة الإجمالية للهاتف (المثبت و المحمول) من 5.28% في سنة 2000 إلى 51% في سنة 2005.
- الاتصالاتالانترنت، عرف مع إصدار قانون جديد لقطاع الاتصالا ت سنة 2000 و الذي جاء لإنهاء احتكار الدولة لنشاطات البريد و المواصلات، ووضع حد فاصل بين نشاطي التنظيم و اسـ تغلال أو إدارة الشبكات، ومـــع صدور هذا القانون تم إنشاءسلطة ضبط البريد و الاتصالات "، و التي تعتبر سلطة مستقلة تقف حكما بين الجهات المختلفة.
- تهيمن على سوق الاتصالا ت "شركة اتصالات الجزائر" التابعة للحكومةخدمات الهاتف الثابت و المحمول)، و حصلت شركة "أوراسكوم المصرية" على أول رخصة لتشغيل الهاتف المحمول (جيزي) قبـــل أن تطلـــق الجزائريـــة للاتصالات شركتها "موبيليس"، و أخيرا شركة "الوطنية الكويتية" كمشغل ثالث من خلال شركة "نجمة"، و نجحت هذه الشركات خلال فترة لا تتجاوز أربع سنوات في الوصول بعدد مشتركي خدمات الهاتف المحـ ـمول إلى أكثر مـــن 13 مليون مشترك، في الوقت الذي لا يتجاوز فيه عدد مشتركي الهواتف الثابتة 2.6 مليون مشترك.
- عتبر وزير البريد و تكنولوجيا المعلومات و الاتصالا ت أنه سيصبح أهم القطاعات التي تجتذب المستثمرين بعـــد الثروة النفطية، وكدليل على هذا الاهتمام فإن الجزائر بصدد وضع إستراتيجية نحو الانتقال للحكم الالكتروني[1].
- دخلت خدمة الانترنت للجزائر في سنة 1993 عن طريق مركز CERIST* وبعد خمس سنوات صدر المرسوم الوزاري 256 لعام 1998 الذي أنهى احتكار الخدمة على الدولة، و سمح للشركات الخاصة بتقديم خدمة الانترنـــت شرط أن يكون مقدم الخدمة جزائري الجنسية، و في 1998 ظهرت أولى الشركات الخاصة لتزويد الخدمة، ليرتفع بعد ذلك إلى 18 شركة.

[1] العرب الأسبوعي، مرجع سبق ذكره، ص09.

* مركز للأبحاث تابع للدولة الجزائرية.

- رغم تحرير قطاع الاتصالا ت بشكل كبير إلا أن الوضع الحالي ما يزال ضعيفا مقارنة بدول الجوار، وقد يرجـــع ذلك إلى غياب ثقافة نشر التكنولوجيا المعلوماتية بين أفراد المجتمع الجزائري.
- أعلنت وكالة الأنباء الجزائرية في تقرير لها نشرته أن السوق الجزائري في قطاع الاتصالا ت شهدت طفـــرة غـــير مسبوقة خلال عام واحد، حيث بلغ عدد مستخدمي شبكة الانترنت ثلاثة ملايين مستخدم في جويليـــة 2006، في حين بلغ مستخدمو ا الانترنت على السرعة ADSL 700 ألف شخص، أما عدد مشتركي الهاتف المحمول فقد بلـــغ 18.6 مليون مشترك.
- قام رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بطرح برنامج خاص يهدف إلى توفير جهاز كمبيوتر لكل عائلة جزائرية بحلول عام 2010.
- مع زيادة عدد مستخدمي الانترنت يزداد الاهتمام بالمدونات الشخصية، ح يث انطلقت حملة "مدونة للجميع" عام 2006 على يد "الحركة التكنولوجية"*، وقامت المجموعة بإنتاج "دريبلوج" أول منصة تدوين جزائريـــة مجانيـــة تهدف لازدهار عالم التدوين الجزائري.

رابـــعا/ معطيات اقتصادية:

سنتناول في هذا الجزء بعض المعطيات الخاصة بالاقتصاد الج زائري خلال سنة 2005 من خـــلال النقـــاط التالية:

- سجل أداء الاقتصاد العالمي ارتفاعا طفيفا، مسجلا معدل نمو يقدر بنحو 4.9% عام 2005[1]، و قدر معدل نمو حقيقي بلغ بالمتوسط (لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية و دولية) حوالي 5.2%، في حين قدر مع دل النمو الحقيقي للجزائر 5.1%، أما بالنسبة لنمو الناتج المحلي الإجمالي المقـــدر بالأســـعار الخارجيـــة بالعملات الوطنية فقد ارتفع من 16% خلال 2004 إلى 22.7% سنة 2005[2].
- ارتفع متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 2626 دولار أمريكي ســـنة 2004 إلى 3125 دولار أمريكي سنة 2005 [3].
- توضح معدلات التضخم المقدرة بمتوسط التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، انخفاض معدل نمـــو الأسعار من 3.6% خلال 2005 إلى 1.6% خلال 2004[4].

---

* الحركة التكنولوجية هي مجموعة من المتحمسين لنشر ثقافة المدونات الشخصية،

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **التقرير السنوي 2006**، الكويت، ص07.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر 2006، ص20.

[4] المرجع السابق، ص22.

- الاستثمارات، فقد بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلـــي الإجمـــالي 30.1%، وذلـــك نتيجـــة للاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية و بعض القطاعات الحيوية مثل قطاع الاتصالات، في حين قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر سنة 2005 بـــ1.081 مليـــار دولار مقابـــل 882 مليـــون ســـنة 2004، أمـــا الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر فقد شهدت انخفـــضا مـــن 258 مليـــون دولار ســـنة 2004 إلى 57 مليون دولار سنة 2005[1].
- و فيما يخص الموازين المشكلة لميزان المدفوعات فقد عرف الميزان التجاري الجزائري خلال 2005 فائضا قـــدر بـــ25644 مليون دولار، حيث تقدر صادرات الجزائر بـــ 64001 مليون دولار، وتقدر المنتجات المصدرة خـــارج المحروقات بـــ907 مليون دولار، و نلاحظ أن ما يقارب 98% من الصادرات تأتي من المحروقات، و تتمثل أغلبيـــة الصادرات خارج المحروقات في منتجات الزيوت و المواد الأخـــرى الآتيـــة مـــن تقطـــير الزفـــت حيـــث تقـــدر بنسبة 34.63%، إضافة إلى منتجات النشادر المنزوعة الماء و التي تمثل نسبة 17.28% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات[2].
- أما واردات الجزائر قدرت بـــ 20357 مليون دولار، و تتمثل أغلبية الـــواردات في وســـائل التجهيـــز بنـــسبة 42.3%، إضافة إلى الوسائل الخاصة بالإنتاجية.
- ارتفع العجز في صافي الخدمات و الدخل بنسبة 26.2%، أما التحويلات الجارية (تعتبر تحـــويلات العـــاملين و المعونات الرسمية أهم عناصره) فقد تراجع الفائض المحقق في صافي التحويلات الجارية لأول مرة منذ 2001، حيـــث انخفض بنسبة 19.1%.
- أما رصيد الميزان الجاري منسوبة إلى الناتج المحلي الخام، فقد سجل ارتفاعا في الفائض سنة 2005 بنسبة 21.2% مقابل 13.1% في سنة 2004، و لقد انعكس هذا الفائض على تزايد صافي التدفقات للخـــارج بنـــسبة 155.6% ليصل 4.8 مليار دولار خلال نفس السنة.
- شهدت الاحتياطات الخارجية الرسمية هي الأخرى ارتفاعا خلال 2005 بنسبة 30% لتـــصل إلى 56.2 مليـــار دولار، و فيما يتعلق بتغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات، ارتفعت التغطية من 28.9 شهرا سنة 2004 إلى 34.3 شهرا سنة 2005[3].
- بعد الفوائض التي حققتها الجزائر نتيجة عامل رئيسي وهو ارتفاع أسعار النفط *، وجهت الجزائر جزءا من هذه الفوائض للتسديد المبكر لديونها الخارجية، حيث كانت مديونية الجزائر الأكثر انخفاضا مقارنـــة بالـــدول العربيـــة بنسبة 21.2%.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، العدد 4، 2007، مرجع سبق ذكره، ص ص07،10.

[2] مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائيات، مؤشرات 2006، نشرية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، الجزائر، ص ص33-35.

[3] الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، مرجع سبق ذكره ص161.

●تبع الجزائر فيما يخص أسعار الصرف نظام التعويم المدار، وقد عرف ت العملة الجزائرية تراجعا طفيفا خلال 2005 فانخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبة 1.7%، حيث ارتفع سعر الدولار الواحد مقابل الدينار الجزائري من 72.06 دينار سنة2004 إلى 73.23 دينار بسنة 2005، كما انخفضت عملة الدينار مقابل عملـــة الأورو بنـــسبة 2.6%[1].

ويمكننا بصفة عامة تشخيص بيئة أعمال الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-1): تشخيص بيئة الأعمال في الجزائر.

نقاط القوة	نقاط الضعف
- بيئة سياسية مستقرة - حجم متوسط للسوق - قوة عمل شابة - القرب الجغرافي من السوق الأوروبي - الاندماج الاقتصادي التدريجي - موارد طبيعية وطاقات بشرية هائلة - مرونة سوق العمل	- تباطؤ وتراجع الهياكل القاعدية -صعوبة الحصول على تمويل بالنسبة للم ؤســـسات الصغيرة والمتوسطة - نظام قانوني بطئ - نقص المعلومات المؤهلة الخاصة بالاستثمار الأجنبي لكل قطاع. - صعوبة الحـــصول علـــى عقـــار صـــناعي رغـــم الإصلاحات
الفرص	**التهديدات**
- قطاع المحروقات والطاقة - المناجم - قطاع الفلاحي - السياحة - الصيد - الاتصالات وقطاع الخدمات	- اللاأمن - تباطؤ وتيرة الإجراءات الإدارية - بيروقراطية الإدارة العامة - هجرة الأدمغة - نقص التنسيق بين السياسات الوطنية - انعدام المنافسة في بعض الأسواق

المصدر: يحياوي سمير، العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية "حالة الجزائر"، مـــذكرة ماجـــستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص161.

---

* تزايد سعر البرميل الواحد من البترول حتى وصل إلى أكثر من 140 دولار للبرميل حتى شهر سبتمبر 2008 ليعاود انخفاضها بشدة خاصة بعد الأزمة المالية التي شهدها العالم في أكتوبر من نفس السنة، ليترل سعر البرميل بعدها إلى ما يقارب 70دولار، و تراوح 40 دولار في بداية ديسمبر، ونظرا لارتباط صادرات الجزائر بالعوائد البترولية، فإن هذا الانخفاض سيكون له تأثير على طفرة الفوائض التي تعرفها الجزائر اليوم، وكذا على النمو الاقتصادي مستقبلا.

[1] المرجع السابق، ص170.

المطلب الثـــاني: وضعية بيئة الأعمال في الجزائر من خلال المؤشرات الدولية

إن تقييم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، يتضح من لمس نتائج هذه الإصلاحات علـــى مـــستوى بيئـــة الأعمال، من خلال أدوة تكون أكثر مصداقية و موضوعية لعرض واقع بيئة الأعمال ، و المتمثلة في المؤشرات الدولية المختلفة.

حيث ينظر للمؤشرات الدولية في عالم اليوم، كأداة استرشادية في تقييم مدى جاذبية بيئة الأعمال للاستثمار، كما تتيح عقد مقارنات فيما بين الدول، و الاستفادة من تجارب ا لدول التي استطاعت تهيئة و تحسين بيئتها وتعزيـــز تنافسية اقتصادها.

لذا، ولكي نستطيع عرض حقيقة و وضعية بيئة الأعمال الجزائرية خلال بدايات العشرية الأولى من القـــرن العشرين (في ظل الإصلاحات التي قامت بها الجزائر)، لابد من مقارنتها مع الدول الأخرى، خاصة العربية منها.

فسنتطرق في هذا الجزء إلى مؤشرات مختلفة بإمكانها أن تقيس لنا الأوضـــاع الاقتـــصادية و الـــسياسية و الاجتماعية التي تتميز بها بيئة أعمال الدول التي شملتها هذه المؤشرات.

حيث سنحاول من خلال هذه المؤشرات معرفة مركز الجزائر ضمن كل مؤشر مقارنة بالدول التي شملتـــها هذه المؤشرات.

أولا/ مؤشر سهولة أداء الأعمال:

قبل التطرق لـ وضع*الجزائر ضمن هذا المؤشرو تحليل مؤشراته الفرعية ثم تقييمه ، يجب أن نعطي صورة عالمية لهـــذا المؤشر.

1) الصورة العالمية لبيئة الأعمال وفقا لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2007*: من خلال نظرة عامة لما جاء في هـــذا المؤشر، تبين الآتي:[1]

- تسيطر الدول المتقدمة على المراكز العشرين الأولى في المؤشر، ومعها عدد من الدول حديثة التصنيع في آســـيا، فتتنافس كل من سنغافورة و نيوزلندا على مقدمة المؤشر تتبعها الولايات المتحدة و كندا وهونج كونج و المملكـــة المتحدة، و في المقابل احتلت دول أفريقيا مؤخرة المؤشر.

---

*سنعمد لعرض مؤشر سهولة أداء الأعمال، في التركيز على المر اتب و ليس النقاط، وهذا لعدم على الحصول على النقـ اط، إضافة لأن الدول الـــتي تحتـــل المراتب الأولى تؤكد على أنها تحصلت على أحسن تقييم في المؤشر، و بالتالي أحسن النقاط، والعكس صحيح.

* ملاحظة : مؤشر 2007 لبيئة الأعمال يقيس بيئة الأعمال لسنة 2006.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص161.

أما بالنسبة للدول الأنجع في تحقيق الإصلاح، فكانت في المقدمة، حيث حققت تحسنا في ستة من المؤشرات العشر المشار إليها سابقا، كما احتلت رومانيا المرتبة الثانية في حجم الإصلاح؛

- إن احتلال الدول المتقدمة المراكز الأولى دلالة على سهولة الأداء و ارتفـــاع جاذبيـــة بيئـــة الأعمـــال فيهـــا للاستثمارات، وهذا يؤكد أهمية الترتيب في قياس مدى ملائمة بيئة الأعمال؛
- وقد حققت الصين قفزة كبرى على طريق الإصلاح، حيث صعدت من المرتبة 109 إلى المرتبة 93عالميا، وبصفة عامة تقدمت منطقة أوروبا الشرقية باقي مناطق العالم في مجال الإسراع في عملية الإصلاح، ومما يدل على صدق هذا المؤشر هو أن دول أوروبا الشرقية هي الآن من أفضل دول العالم من حيث توفرها على بيئة أعمال أكثـــر جاذبيـــة للاستثمار الأجنبي، حيث يشهد نصيبها تناميا في الوقت الذي تتراجع فيه حصص مناطق العالم الأخرى، وفي المقا بل احتلت منطقة الشرق الأوسط مركزا وسطا بين مناطق العالم.

مما سبق يتأكد لنا أن الإسراع في الإصلاح وسيلة فعالة لتحسين بيئة الأعمال و جعلها أكثر جذبا للاستثمار، وهذا ما يؤكده احتلال الدول - التي نجحت في عملية الإصلاح - المراكز الأولى في الترتيب.

2) وضع الجزائر من خلالمؤشر سهولة أداء الأعمال عالميا وعربيا : يجب أن نوضح، أن عدد الدول المدرجة في المؤشر في تزايد وهذا يدل على إدراك الدول لأهمية هذا المؤشر فمن 145 دولة خلال مؤشر 2005 إلى 155 دولـــة خلال مؤشر 2006، ليصل إلى 175 دولة خلال مؤشر 2007 وقد امتد غطاء المؤشر ا لجغرافي ليشمل ثلاثـــة دول جديدة خلال مؤشر 2008 (بروني، ليبيريا، لوكسمبورج)، و غطى المؤشر 17 دولة عربية، وهذه مسألة لها دلالتها عند التطرق لترتيب الجزائر.

أ- من خلال الترتيب العالمي في الجدول رقم (4-2) نجد أن:

الجزائر قد عرفت تراجعا ملحوظا في ترتيبها العالمي ، فبعد أن كانت تحتل المرتبة 116 تراجعت إلى المرتبـــة 125، وعموما فهي ضمن المراتب الأخيرة، وهذا يؤكد أن ما يجري من إصلاح ليس على مستوى متطلبات هذه المرحلة، في عالم تتنافس فيه الدول لتحتل مكانة أفضل بين دول العالم المتحضر؛

كل من موريتانيا، تونس و سوريا، عرفت تقريبا نفس حجم التراجع، و كان تراجع الأردن طفيفا مقارنة بالدول السابقة الذكر، إلا أن تراجع ترتيب المغرب كان أكبر مقارنة مع الجزائر و الدول سابقة الذكر؛

- السعودية، اليمن و جيبوتي عرفت هذه الدول تقدما كبيرا، في حين كان تقدم مصر بقوة في ترتيبها؛

- أحسن الدو ل العربية تمثيلا في المؤشر كان للسعودية حيث جاءت في المراتب العشرين الأولى، و أسوأ تمثيل كـــان لموريتانيا حيث جاءت في المراتب العشرين الأخيرة، ضمن 178 دولة في شملها المؤشر.

الجدول رقم (4-2): ترتيب الجزائر عالميا و عربيا من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال2007 و 2008

الترتيب عربيا			الدول	الترتيب عالميا		
التغير في الترتيب	مؤشر 2007	مؤشر 2008		مؤشر 2008	مؤشر 2007	التغير في الترتيب
0	1	1	السعودية	23	38	+15
0	2	2	الكويت	40	46	+6
0	3	3	عمان	49	55	+6
0	4	4	الإمارات	68	77	+9
0	5	5	الأردن	80	78	-2
+1	7	6	لبنان	85	86	+1
-1	6	7	تونس	88	80	-8
0	8	8	اليمن	113	98	+15
+2	11	9	فلسطين	117	127	+10
0	10	10	الجزائر	125	116	-9
+6	17	11	مصر	126	165	+39
-3	9	12	المغرب	129	115	-14
-1	12	13	سوريا	137	130	-7
-1	13	14	العراق	141	145	+4
0	15	15	السودان	143	154	+11
0	16	16	جيبوتي	146	161	+15
-3	14	17	موريتانيا	157	148	-9

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، العدد4، 2007، مرجع سبق ذكره، ص19.

ب- ومن خلال الترتيب العربي نجد أن:

- لم يتغير ترتيب الجزائر عربيا، حيث بقيت محافظة على المرتبة العاشرة، فهي بهذا الترتيب تتوسط الدول العربيـــة، وهذا يدل على أن الجزائر تلقى منافسة عر بية شديدة، من خلال الإصلاحات التي تقوم بها مختلف الـــدول العربيـــة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (4-1)؛

- نصف مجموع الدول العربية، هي الأخرى لم يتغير ترتيبها وهي السعودية، الكويت، سلطنة عمـــان، الإمـــارات، الأردن، اليمن، جيبوتي و السودان، كما يلاحظ سيطرة بعض دول الخليج على المراتب الأولى؛

-كل من تونس ، سوريا و العراق عرفت تراجعا لكن كان بمقدار رتبة واحدة، إلا أن المغرب و موريتانيا شـــهدت تراجعا ملحوظا، في حين دولتان فقط عرفت تقدما هي فلسطين و لبنان.

الشكل رقم (4-1): المجالات التي طالتها الإصلاحات الإجرائية و التشريعية في الدول العربية وفقا لتقريـــر أداء الأعمال 2008

المصدر: المرجع السابق، ص18.

3) تحليل المؤشرات الفرعية لبيئة أعمال الجزائر: قبل التطرق لمؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال، نعطي مدلول هذه المؤشرات، ثم نعرض المؤشرات الفرعية لبيئة أعمال الجزائر التي عرفت تحسنا أو تراجعا في الترتيب.

أ- مدلول المؤشرات الفرعية : قبل تحليل المؤشرات الفرعية يجب معرفة مدلول كل مؤشر، حيث أن تقـــدم أي دولة في ترتيبها ضمن كل مؤشر يدل على ما يلي:

- التقدم في ترتيب **مؤشر تأسيس المشروع** يدل على قلة الإجراءات و العقبات القانونية التي يمر بها المستثمر لإنشاء مؤسسة أو نشاط جديد، وكذا قلة كل من الوقت الذي يستغرقه كل إجراء، و التكلفة الر سمية و الحد الأدنى مـــن رأس المال؛
- التقدم في ترتيب **مؤشر استخراج التراخيص** يدل على قلة عدد الإجراءات المتطلبة لتأسيس المشروع، و الوقـــت الذي يتطلبه كل إجراء وكذلك تكلفة كل إجراء؛
- التقدم في ترتيب **مؤشر توظيف العمال** يدل على مرونة التشريعات الخاصة بعنصر العمل؛
- التقدم في ترتيب **مؤشر تسجيل الملكية** يدل على قلة الإجراءات المتطلبة قانونا لتسجيل الملكية، وكذا الوقت الذي يستغرقه كل إجراء، وكافة التكاليف كالرسوم و الضرائب و الرسوم البريدية و غيرها من المـ دفوعات بهـــدف إتمـــام عملية التسجيل؛
- التقدم في ترتيب **مؤشر الحصول على الائتمان** يدل على ارتفاع مستوى الحقوق القانونية للمقرضين و المقترضين، كما يدل على ارتفاع مستوى الخدمة و جودة المعلومات الائتمانية؛
- التقدم في ترتيب **مؤشر حماية المستثمر** يدل على قدر أعلى من الشفافية و المسؤولية و الحماية؛
- التقدم في ترتيب **مؤشر دفع الضرائب** يدل على أن العبء الضريبي على المشروعات منخفض؛
- التقدم في ترتيب **مؤشر التجارة عبر الحدود** يدل على أن قلة عدد الوثائق المطلوبة للقيام بالتصدير أو الاستيراد و كذا التوقيعات و عدد الأيام التي تستغرقها عملية التصدير أو الاستيراد؛
- التقدم في ترتيب **مؤشر إنفاذ العقود** يدل على سهولة تنفيذ التعاقدات التجارية، من خلال كفاءة القضاء؛
- التقدم في ترتيب **مؤشر إنهاء المشروع** يدل على قلة الوقت و التكلفة التي تتطلبها إجراءات شهر الإفلاس، و يبين هذا المؤشر مقدار ما يسترده صاحب الحق من الشركة المشهرة إفلاسها.

ب- ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية: يتبين من خلال الجدول رقم (4-3) أن ترتيب الجزائر في المؤشر ككل قد تراجع و هذا نتيجة تراجع ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية، حيث نجد أن من ضمن عشرة مؤشرات، أربـــع مؤشرات فقط شهدت تحسنا، في حين عرفت المؤشرات الباقية تراجعا، وهي كالتالي:

- المؤشرات التي عرفت تحسنا في الترتيب خلال السنوات الثلاث الأخيرة لصدور المؤشر هي:

- مؤشر الحصول على الائتمان، بحيث عرف الترتيب تحسنا بمقدار +28، هذا التحسن يعكس جهود الدولة لتسهيل الحصول على الائتمان، إلا أن هذه الجهود مازالت لم ترقى إلى درجة العالمية، و هذا ما يؤكده ترتيب الجزائر في هذا المؤشر، حيث احتلت خلال السنوات الثلاث المراتب بعد المائة؛

- مؤشر دفع الضرائب، حيث عرف الترتيب تحسنا بمقدار +14، هذا التحسن يعكس الإصلاحات التي تحاول مـــن خلالها الجزائر تحسين ترتيبها، إلا أنها لازالت رغم الجهود المبذولة، تحتل في هذا المؤشر المراتب العشرين الأخيرة؛

-مؤشر استخراج التراخيص، حيث عر ف الترتيب تحسنا بمقدار +9، هذا التحسن مازال لم يلغي العراقيل التي تواجه المستثمر، حيث يواجه هذا الأخير مدة طويلة للحصول على التراخيص، كتسوية عقود الملكية، رخصة البناء، الحصول على شهادة المطابقة ومختلف عمليات المراقبة والمعاينة، وهذا جعلها مازالت في المراتب بعد المائة؛

-مؤشر إنهاء المشروع، حيث عرف الترتيب تحسنا بمقدار +6، ويعني وجود إصلاحات من أجل تخفيض عراقيـــل إغلاق المشروع، ويعتبر هذا المؤشر أحسن مؤشر فرعي مثل الجزائر، وذلك لدخول الجزائر فيه ضمن المراتب الخمسين الأولى.

- المؤشرات التي عرفت تراجعا في الترتيب خلال السنوات الثلاثة الأخيرة لصدور المؤشر:

- مؤشر إنفاذ العقود، حيث عرف الترتيب تراجعا بمقدار -56، وهذا نتيجة بطئ و عدم فعالية المحاكم في الجزائر؛

- مؤشر توظيف العمال، حيث عرف الترتيب تراجعا بمقدار -26، وهذا ناتج عن تعقد سوق العمل (خاصة صعوبة التعيين)، وعدم مرونته؛

- مؤشر تأسيس المشروع، حيث عرف الترتيب تراجع بمقدار -22، وهذا ناتج عن تزايد العقبات القانونية؛

- مؤشر التجارة عبر الحدود، حيث عرف الترتيب تراجع بمقدار -12، وهذا ناتج عن التزايد في عقبـــات التـــصدير و الاستيراد؛

- مؤشر تسجيل الملكية، حيث عرف الترتيب تراجع بمقدار -22، و يدل على كثرة الإجراءات المتطلبة قانونا لتسجيل الملكية، وكذا طول الوقت الذي يستغرقه كل إجراء، وكافة التكاليف كالرسوم و الضرائب و الرســـوم البريديـــة و غيرها من المدفوعات بهدف إتمام عملية التسجيل؛

- مؤشر حماية المستثمرينحيث عرف الترتيب تراج ع بمقدار -6، وهذا يدل على أن الإصلاحات التي تقوم بها الدولة لحماية المستثمرين مازالت لا ترقى لدرجة الشفافية و المسؤولية و الحماية التي يطلبها المستثمر.

جدول رقم (4-3): ترتيب الجزائر من خلال المؤشرات الفرعية* المركبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2006 إلى 2008

المؤشر	الترتيب في مؤشر 2006 (155دولة)	الترتيب في مؤشر 2007 (175دولة)	الترتيب في مؤشر 2008 (178دولة)	التغير في الترتيب*		
				2006-2007	2007-2008	التغير الإجمالي
الترتيب العام	123	116	125	7+	9-	2-
تأسيس المشروع	119	120	131	1-	11-	22-
استخراج التراخيص	117	117	108	0	9+	9+
توظيف العمال	92	93	118	1-	25-	26-
تسجيل الملكية	152	152	156	0	6-	6-
الحصول على الائتمان	143	118	115	25+	3+	28+
حماية المستثمرين	58	60	64	2-	4-	6-
دفع الضرائب	171	169	157	2+	12+	14+
التجارة عبر الحدود	102	109	114	7-	5-	12-
إنفاذ العقود	61	61	117	0	56-	56-
إنهاء المشروع	51	41	45	10+	4-	6+

المصدر: تم تجميعه من: - زايري بلقاسم،بن لحسن الهواري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص167.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، العدد4، 2007، مرجع سبق ذكره، ص19.

* لمعرفة ترتيب باقي الدول العربية في المؤشرات الفرعية سنة 2008 أنظر الملحق رقم (07).

* التغير الموجب في الترتيب هو تحسن الترتيب، و التغير السالب هو تراجع في الترتيب.

4) تقييم وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال: يمكن أن نقيم أداء بيئة الأعمـــال في الجزائر و الدول العربية، من خلال المركز الذي تحصلت عليه كل دولة في الترتيب العالمي لمؤشـــر ســـهولة أ داء الأعمال، لذا سنقسم بيئة أعمال الدول التي شملها المؤشر إلى خمس مجموعات حسب أداء بيئة الأعمال كما يلي:*

- بيئة أعمال ذات أداء منخفض جدا، إذا كان ترتيب الدولة في المؤشر بعد المركز 140.
- بيئة أعمال ذات أداء منخفض، إذا كان ترتيب الدولة في المؤشر ما بين 105 و 140.
- بيئة أعمال ذات أداء معتدل، إذا كان ترتيب الدولة في المؤشر ما بين 70 و 105.
- بيئة أعمال ذات أداء مرتفع، إذا كان ترتيب الدولة في المؤشر ما بين 35 و 70.
- بيئة أعمال ذات أداء مرتفع جدا، إذا كان ترتيب الدولة في المؤشر قبل المركز 35.

الجدول رقم (4-4): تقييم وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال 2007 و 2008

الترتيب العالمي	أداء بيئة الأعمال	الدول العربية	
		مؤشر 2007	مؤشر 2008
قبل 35	أداء مرتفع جدا		السعودية
35-70	أداء مرتفع	السعودية، الكويت، عمان	الكويت، عمان، الإمارات
70-105	أداء معتدل	الإمارات، الأردن، تونس، لبنان، اليمن	الأردن، لبنان، تونس
105-140	أداء منخفض	المغرب، الجزائر، فلسطين، سوريا	اليمن، فلسطين، الجزائر، مصر، المغرب، سوريا
بعد 140	أداء منخفض جدا	العراق ،موريتانيا، السودان، جيبوتي، مصر	العراق، السودان، جيبوتي، موريتانيا

المصدر: من إعداد الطالبة على أساس الجدول رقم (4-2).

* التقسيم هو وجهة نظر الطالبة، على أساس تقسيم مجموع الدول على خمس (عدد الملاحظات من مرتفع جدا إلى منخفض جدا).

يمكن تقييم درجة أداء بيئة الأعمال في الجزائر و الدول العربية من خلال الجدول رقم (4-4)، كما يلي:

- نجد بعض دول (دول الخليج) كان تمثيلها قوي في المؤشر، وهذا نتيجة تميزها ببيئة ذات أداء مرتفع، و تأتي علـــى رأسها السعودية، ثم تأتي بعدها الكويت، عمان و الإمارات، حيث انتقلت هذه الأخيرة من مجموعة الدول ذات بيئة أداء معتدلة إلى مجموعة الدول ذات بيئة أداء مرتفعة، أما دول المغرب العربي تتأرجح بين الأداء المعتدل و المـــنخفض و المنخفض جدا، إلا أن أحسن تمثيل من ضمن دول المغرب العربي كان لتونس؛
- وكان تمثيل كل من الأردن و لبنان متوسط، باستثناء اليمن التي انتقلت من مجموعة الدول ذات بيئة أداء معتدلـــة إلى مجموعة الدول ذات بيئة أداء منخفضة، فيما هناك دول كان تمثيلها عموما ضعيف، وتتمثل في باقي الدول العربية؛
- حافظت كل من فلسطين، الجزائر، مصر، المغرب، سوريا، على دخولها ضمن مجموعة الـــدول ذات بيئـــة أداء منخفضة خلال سنتي المقارنة، مع وجدود اختلاف في مراكز الترتيب بين سنتي المقارنة؛
- كما حافظت كل من العراق، السودان، جيبوتي، موريتانيا على وجودها ضمن نفس مجموعة الدول ذات بيئة أداء منخفضة جدا خلال سنتي المقارنة، مع وجدود اختلاف في مراكز الترتيب بين سنتي المقارنة، باستثناء مصر التي أدى اختلاف مركزها من 2007 إلى 2008 في انتقالها من هذه المجموعة إلى مجموعة الدول ذات بيئة أداء منخفضة.

ثـــانيـــا/ مؤشر قياس أداء و إمكانات القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتطلب معرفة مدى جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، مقارنتها مع دول العالم، خاصة الدول العربية، لذا سنعطي في الجزء الأول نظرة عامة لكل من مؤشري الأداء و الإمكانات، ثم نتناول وضع الجزائر و الدول العربية التي شملها المؤشرين، لنقوم في الأخير بتقييم وضع الجزائر و الدول العربية.

1) الصورة العالمية لمؤشر الأداء و الإمكانات خلال سنة 2006 مقارنة بسنة 2005:[1]

أ- الصورة العالمية لمؤشر قياس الأداء لسنة 2006 مقارنة بسنة 2005: من خلال المقارنة بين نتائج المؤشر خلال سنتي 2005 و 2006، تم استخلاص النتائج التالية:

- تغيرت صورة المؤشر في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005، حيث بعد أن كانت كل مـــن أزربيجـــان وبلجيكـــا ولوكسمبورج وبورندي وأنجولا وأيرلندا تحتل مقدمة المؤشر سنة 2005، أصبحت كل من أذربيجان وبروناي وهونج كونج واستونيا وسنغافورة في مقدمة مؤشر 2006 والأفضل أداء م ن منظور نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بحجم اقتصادها، مع ملاحظة أن هذه الدول ليست أكبر دول العالم جذبا للاستثمار، ولكن

[1] المرجع السابق، ص ص86-90.

عند قسمة حجم التدفقات إلى إجمالي نصيبها من الناتج الإجمالي العالمي (حجم اقتصادها)، يتبن تمثيـــل الاســـتثمار الأجنبي المباشر نسبة كبيرة، ولهذا جاءت في مقدمة المؤشر؛

- بالنسبة للدول التي تقع في مؤخرة المؤشر فقد تغير وضعها هي الأخرى، فبعد أن كانـــت ســـيراليون وســـيرينام و اليمن وليبيا والإمارات والسعودية والكويت واندونيسيا تحتل مؤخرة مؤشر 2004، أصبحت سيرينام و الدانمرك و الكويت و الكامرون في مؤشري 2005 و2006؛
- أمابالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ورغم كونها في مقدمة دول العالم جذبا للاستثمار على مدار العقد الأخير من القرن العشرين، إلا أنها احتلت مرتبة متدنية (74، 79، 114 و120) في مؤشـــرات الأداء للـــسنوات (2002، 2003، 2005 و2006) على التوالي، وتفسير ذلك أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحـــدة قليل مقارنة بحجم اقتصادها، حيث تساهم بأكثر من 35% من إجمالي الناتج العالمي؛
- كذلك كان الشأن بالنسبة للصين، والتي استطاعت اجتذاب أكثر من 50 مليار دولار سنويا على مدار العـــشر سنوات الماضية، وتحتل مقدمة الدول النامية من حيث حجم الاستثمار، إلا أنها في مؤشر قياس الأداء لـــسنة 2006 احتلت المرتبة 55، وذلك لنفس الاعتبار الذي سبق الإشارة إليه.

ب-الصورة العالمية لمؤشر قياس الإمكانات لسنة 2006 مقارنة بسنة 2005الأمر الملاحظ هو أن الـــصورة لم تتغير على المستوى العالمي في مؤشر قياس الإمكانات 2006 عنه بالنسبة للوضع في مؤشر 2005، حيث:

- حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على المرتبة الأولى طوال الفترة 1988-2006، أي أن الولايـــات المتحـــدة مؤهلة بسوق كفء و واسعة، اقتصاد حر، عناصر بشرية مؤهلة وغيرها من العناصر التي تساعدها في جذب المزيد من الاستثمارات المستقبلية، متفوقة بتلك الإمكانات على باقي دول العالم؛
- حافظت كل من المملكة المتحدة وكندا ولكسمبورج وسنغافورة والنرويج على المراتب من 2 إلى 5 في مؤشـــر 2006، وهذا يعني أن الدول أجرت من الإصلاحات ما أهلها لتكون سوقا كبيرا لتدفق الاستثمار؛
- سجلت منطقة غرب آسيا رقما قياسيا جديدا سواء في جانب الاستثمارات الوافدة إليها (34 مليار دولار) بمعدل نمو 85% وهو الأعلى عالميا في سنة 2005، أو الاستثمارات المصدرة منها (16 مليار دولار)، وذلك نتيجة لـــلأداء الاقتصادي القوي، وارتفاعاً النفط الذي شجع على مزيد من الاستثمارات فيه، وفي القطاعات المرتبطة بـــه، وتحسن بيئة الاستثمار بصفة عامة؛
- في مؤخرة الإمكانات لم يتغير الوضع كثيرا من عام إلى آخر، فـ لا تزال نفس الدول تتبادل المراكز العشر الأخيرة، إذ تحتل الكونغو، سيراليون، زامبيا وهايتي المركز الأخيرة على التوالي.

2) وضع الجزائر و الدول العربية من خلالمؤشري الأداء و الإمكانات : سنتطرق أولا لترتيب الجزائر و الدول العربية ضمن مؤشر الأداء، ثم نتطرق إلى ترتيبهم ضمن مؤشر الإمكانات.

أ- وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الأداء: سنحاول مقارنة ترتيب الجزائر و الدول العربيـــة الـــتي دخلت ضمن م ؤشر الأداء لسنتي 2005 و 2006، حيث سنشير للتحسن في الأداء بالإشارة (+)، والعكس صحيح، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-5): وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الأداء 2005 و 2006

الدول	السودان	البحرين	سوريا	الأردن	قطر	المغرب	تونس	لبنان
مؤشر2005	18	27	39	48	63	65	67	90
مؤشر2006	16	22	101	19	54	43	77	7
مقدار التغير	2+	5+	62-	29+	9+	22+	10-	83+
الدول	الجزائر	الإمارات	مصر	عمان	ليبيا	السعودية	اليمن	الكويت
مؤشر2005	95	104	108	110	116	121	132	138
مؤشر2006	109	15	66	91	136	110	139	132
مقدار التغير	14-	89+	42+	19+	20-	11+	7-	6+

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على: رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص97.

من خلال الجدول رقم (4-5)، يتضح لنا ما يلي:

- تأتي الجزائر ونصف الدول العربية في المراتب بعد الخمسين في مؤشر الأداء 2006، أما النصف الآخر من الـــدول العربية فقد استطاعت أن تدخل ضمن المراتب الخمسين الأولى عالميا (لبنان، الإمارات، السودان، الأردن ، البحرين و المغرب) على الترتيب؛
- شهدت معظم الدول العربية تحسنا في الأداء؛
- تعتبر الجزائر من الدول (سوريا، ليبيا، تونس، اليمن) التي شهدت تراجعا في ترتيبها لـــسنة 2006 مقارنـــة مـــع سنة 2005، و عرفت سوريا أكثر تراجع في الترتيب (-62)، أما أقل تراجع فكان لليمن (-7)؛
- تعتبر كل من الإمارات، لبنان ومصر على الترتيب الأحسن أداء، حيث استطاعت هذه الدول أن تحسن من ترتيبها بمقدر (+89، +83، +42) على الترتيب.

ب- وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الإمكانات: نحاول كذلك في هذا الجزء، مقارنة ترتيـــب الجزائر و الدول العربية التي دخلت ضمن مؤشر الإمكانات لسنتي 2005 و 2006، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-6): وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الإمكانات 2005 و 2006

الدول	قطر	الإمارات	البحرين	السعودية	اليبيا	الكويت	عمان	الأردن
مؤشر2005	7	22	29	31	39	41	53	60
مؤشر2006	10	27	30	35	41	42	57	63
مقدار التغير	3-	5-	1-	4-	2-	1-	4-	3-
الدول	لبنان	تونس	الجزائر	اليمن	مصر	المغرب	سوريا	السودان
مؤشر2005	64	67	71	77	82	87	95	116
مؤشر2006	60	69	65	93	81	89	95	123
مقدار التغير	4+	2-	6+	16-	1+	2-	0	7-

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على: المرجع السابق، ص99.

من خلال الجدول رقم (4-6)، نجد أن:

- تأتي الجزائر ومعظم الدول العربية في المراتب بعد الخمسين في مؤشر الإمكانات لسنتي 2005 و 2006، أما الدول العربية الأخرى فقد استطاعت أن تدخل ضمن المراتب الخمسين الأولى عالميا (قطر، الإمارات، البحرين ، السعودية، ليبيا و الكويت) على الترتيب؛
- شهدت كل من الجزائر، لبنان ومصر تحسنا، في حين عرفت الدول العربية لأخـــرى تراجعـــا في الإمكانـــات، باستثناء سوريا التي لم يتغير ترتيبها؛

3) تقييم الجزائرو الدول العربية من خلالمؤشري الأداء و الإمكانات : يقسم المؤشر الدول إلى قسمين رئيسيين وهو ما يوضحه الجدول رقم (4-7)، كما يلي:[1]

- **الدول ذات الإمكانات العالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهذه مقسمة بدورها إلى مجموعتين:
  - **المجموعة الأولى:** وتضم الدول التي تأتي في مقدمة السباق، وهي الدول عالية الأداء والإمكانات.
  - **المجموعة الثانية:** وتضم الدول ذات الإمكانات العالية، ولكن أدنى من المجموعة الأولى لكونها منخفضة الأداء.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص94.

- **الدول ذات الإمكانات المنخفضة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهي بدورها مقسمة إلى مجموعتين:
  - **المجموعة الأولى:** وتضم الدول ذات الأداء العالي و الإمكانات المنخفضة.
  - **المجموعة الثانية:** وتضم الدول ذات الأداء و الإمكانات المنخفضة.

الجدول رقم (4-7): تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشري الأداء و الإمكانات 2005 و2006

التقييم	الدول ذات الإمكانات العالية		الدول ذات الإمكانات المنخفضة	
	إمكانات عالية وأداء عالي	إمكانات عالية وأداء منخفض	إمكانات منخفضة وأداء عالي	إمكانات منخفضة وأداء منخفض
مؤشر 2005	البحرين، قطر وتونس	الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، السعودية وعمان	السودان، سوريا والمغرب	مصر، الجزائر واليمن
مؤشر 2006	البحرين، لبنان، قطر الأردن والإمارات	الجزائر، الكويت، ليبيا، عمان، السعودية وتونس	المغرب والسودان	مصر، سوريا واليمن

المصدر: رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص101.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4-7) ما يلي:

- كان تمثيل الجزائر في مؤشر الإمكانات إيجابي، وذلك دليل على وجود إصلاحات تقوم بها الجزائر فيما يخص إمكانات الجذب، ولكن هذا التحسن لم ينعكس على مؤشر الأداء أين كان تمثيلها سلبي؛
- كما كان تمثيل دول المشرق العربي في المؤشرين هو الأحسن، حيث كان تمثيلها إيجابي في كلا المؤشرين؛
- في حين عرفت تونس تراجعا، فأصبح تمثيلها سلبي في مؤشر الأداء، في حين بقي تمثيلها إيجابي في مؤشر الإمكانات.

ثـــالثـــا/ مؤشري الجاهزية و الحكومة الالكترونية:

قبل التطرق لترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر، يجب أن نعطي صورة عالمية لكل من المؤشرين.

1) الصورة العالمية لمؤشري الاستعداد التقني والحكومة الالكترونية: سنتناول أولا الصورة العالمية لمؤشر الجاهزيـــة الالكترونية ثم لمؤشر الحكومة الالكترونية.

أ-الصورة العالمية لمؤشر الجا هزية الالكترونية 2006:[1] يمكننا إجمال الصورة العالمية لمؤشر الجاهزيـــة الالكترونيـــة الذي شمل 68 دولة في النقاط التالية:

- أوضح واضعي المؤشر أن العالم يتجه في كل عام و بقوة نحو الجاهزية الالكترونية حيث أصبح في العالم أكثر مـــن بليون مستخدم للإنترنت و 2 بليون مستخدم لأجهزة التليفون المحمول، إلا أن واضعي المؤشر أكدوا أن العبرة ليست فقط في عدد مستخدمي الإنترنت، ولكن الشيء الأهم هو استخدام تلك التقنيات كأداة من أدوات تعزيز التنافـــسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛

ففي دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة، تمت ترجمة الاستخدام و الاســـتثمار في الاتـــصالا ت إلى اســـتثمار اقتصادي، حيث زاد الناتج المحلي بأكثر من الربع و زادت إنتاجية الفرد، كمـــا زاد حجـــم التجـــارة الإلكترونيـــة و المبيعات عن طريق الإنترنت و يتوقع لها أن تصل إلى حوالي 20 بليون دولار خلال 2008 في أوروبا وحدها؛

- بالنظر إلى ترتيب الدول في المؤشر، سيطرة دول أوروبا الغربية على المراكز العشر الأولى، باستثناء الولايات المتحدة التي احتلت المرتبة الثانية و هونج كونج التي احتلت المرتبة العاشرة، فكانت الدانمارك في المركز الأول عا لميا و للعـــام الثاني على التوالي؛

- إن الدول التي تأتي في الصدارة في هذا المؤشر هي نفسها التي تصدرت الترتيب في المؤشرات الـــسابقة، وهـــي في النهاية تدخل ضمن الدول المتقدمة، وهذا ما يعكس مصداقية المؤشرات؛

- أما بالنسبة للدول التي تحتل مؤخرة المؤشر فكانت الدول الخمس الآسيوية (أذربجان، باكستان، فيتنـــام، إيـــران و كزاخستان؛

- و أخيرا فبالنظر إلى ترتيب المناطق، فقد احتلت أمريكا الشمالية المرتبة الأولى، تلتها أوروبا الغربية ثم دول آســـيا و الباسفيك، ثم أتت دول وسط و شرق أوروبا في المرتبة الرابعة، ثم دول أمريكا اللاتينية في المرتبة الخامـــسة و أخـــيرا حلت في المرتبة الأخيرة دول الشرق الأوسط و أفريقيا.

[1] المرجع السابق، ص ص176،177.

ب- الصورة العالمية لمؤشر الحكومة الالكترونية 2006:[1] أما بالنسبة لمؤشر الحكومة الإلكترونية 2006 الذي ضم في تحليله 179 دولة فكانت نتائجه كالتالي:

كما-هو الحال في مؤشر الجاهزية التقنية و الالكترونية، فقد سيطرة دول أو روبا الغربيـــة و الولايـــات المتحـــدة الأمريكية على المراكز العشر الأولى، باستثناء مركزين كانا من نصيب كل من كوريا الجنوبية و سنغافورة؛

- حلت الولايات المتحدة في المركز الأول تلتها الدانمارك ثم السويد و المملكة المتحدة و حلت كوريـــا الجنوبيـــة في المرتبة الخامسة و سـ نغافورة في المرتبة السابعة، وهذا يدل على أن هذه الدول لديها قاعدة تقنية و إلكترونية متطورة، تم توظيفها لتيسير العمل الحكومي و المؤسسي، حيث باتت أغلب المصالح و الأنشطة تدار إلكترونيا؛

- أما المراكز العشرين الأخيرة فكانت من نصيب دول أفريقيا، إضافة إلى أفغانستان.

2) وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشري الاستعداد التقني و الحكومة الالكترونيـــة: ســـنتطرق أولا لترتيب الجزائر و الدول العربية ضمن الجاهزية الالكترونية، ثم نتطرق إلى ترتيبهم ضمن مؤشر الحكومة الالكترونية.

أ-وضع الجزائر و الدول العربيـ ة من خلال مؤشر الجاهزية الالكترونية: سنحاول عرض ترتيب الجزائر و الـــدول العربية التي دخلت ضمن المؤشر من 2001 إلى 2006، حيث سنراعي هنا الترتيب و كذلك عدد النقاط، وهذا مـــا يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-8): ترتيب و نقاط الجزائر و الدول العربية من خلالمؤشر الجاهزيـــة الالكترونيـــ ة(2001 – 2006)

الدول	2001		2003		2004		2005		2006	
	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن
مصر	40	3.88	51	3.72	51	4.08	53	3.90	55	4.14
السعودية	44	3.80	45	4.10	48	4.38	46	4.38	46	4.67
الجزائر	54	3.16	58	2.56	61	2.56	63	2.94	63	3.32
الأردن	-		-		-		-		54	4.22
الإمارات	-		-		-		-		30	6.32

المصدر: المرجع السابق، ص185.

[1] المرجع السابق، ص178.

من خلال الجدول رقم (4-8)، نجد أن:

الجزائر-و الدول العربية التي شملها المؤشر تحصلت على أقل من خمس نقاط، باستثناء الإمارات التي دخلت بقـــ وة مقارنة بالدول العربية الأخرى؛

تحصلت الجزائر خلال السنوات الخمس على أدنى النقـ اط مقارنة بالدول العربيـــة الأخـــرى، حيـــث اقتربـــت في مؤشر 2006 من المرتبة الأخيرة، وذلك باحتلالها المرتبة 63 من ضمن 68 دولة شملها المؤشر، رغم أنها عرفـــت تحسنا طفيفا، حيث انتقلت من 2.94 خلال 2005 إلى 3.32 خلال 2006.؛

و تبقى دائما دول الخليج (الإمارات، السعودية) هي التي تتصدر المؤشر مقارنة بالدول العربية.

ب- وضع الجزائر و الدول العربية من خلالمؤشر الحكومة الالكترونية :سنحاول عرض ترتيـــب الجزائـــر و الدول العربية من خلال مؤشر 2006، حيث سنراعي الترتيب وكذلك عدد النقاط، وذلك كالتالي:

الجدول رقم (4-9): ترتيب ونقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الحكومة الإلكترونية 2006

الدول	الإمارات	البحرين	قطر	الأردن	لبنان	الكويت	السعودية	عمان	العراق
الترتيب	42	53	62	68	71	75	80	112	118
النقاط	0.571	0.528	0.489	0.463	0.456	0.443	0.410	0.340	0.333
الدول	تونس	الجزائر	سوريا	المغرب	جيبوتي	السودان	اليمن	موريتانيا	
الترتيب	121	123	132	138	149	150	154	164	
النقاط	0.331	0.324	0.287	0.277	0.238	0.237	0.212	0.172	

المصدر : المرجع السابق، ص187.

من خلال الجدول رقم (4-9)، نجد أن:

- مؤشر الحكومة الالكترونية اشتمل على كافة الدول العربية باستثناء الصومال، فلسطين و ليبيا؛
- تحصلت الجزائر و الدول العربية الأخرى على أقل من نصف القيمة الإجمالية للمؤشر (الواحد)، باستثناء دولـــتين خليجيتين وهما الإمارات و البحرين، حيث تحصلت كل واحدة منهما على 0.571 و 0.528 على التوالي، وبالتالي تبقى الإمارات تمثل أحسن دولة خليجية في هذا المؤشر؛
- شهد المؤشر دخول سبع دول عربية ضمن أول مائة دولة في المؤشر و الذي يشمل 179 دولة؛
- من بين الدول السبعة، خمس دول خليجية و هي على التوالي الإمارات، البحرين، قطر و الكويت، و لم تخرج عن المائة الأولى سوى سلطنة عمان التي احتلت المرتبة 112؛

أستوأ الدول العربية و التي جاءت في المراتب بعد المائ ة، هي دول المغرب العـــربي (تـــونس، الجزائـــر، المغـــرب، موريتانيا)، إضافة إلى سوريا، جيبوتي، السودان و اليمن؛

- كملاحظة عامة، نلاحظ أنّ دول الخليج هي أحسن أداء في هذا المؤشر و المؤشرات التي سبقت، وقد ا عكس هذا الأداء على تطور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في تلك الدول، مقارنة بالدول العربية الأخـــرى خاصـــة دول المغرب العربي.

3) تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشري الاستعداد التقني و الحكومة الالكترونيـــة: ســـنتطرق أولا لتقييم الجزائر و الدول العربية ضمن الجاهزية الالكترونية، ثم نتطرق إلى تقييمها ضمن مؤشر الحكومة الالكترونية.

أ- تقييم الجزائر و الدول العربية من خلالمؤشر الجاهزية الالكترونية : إن تقييم (حسب النقاط و ليس الترتيب) درجة الجاهزية أو الاستعداد الالكتروني تكون ما بين 10 استعداد مرتفع جدا و 0 استعداد ضعيف جدا، لذا سنقسم بيئة أعمال الدول التي شملها المؤشر إلى خمس مجموعات حسب درجة الجاهزية أو الاستعداد كما يلي:*

- بيئة أعمال ذات استعداد ضعيف جدا، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 0 و 1.5.
- بيئة أعمال ذات استعداد ضعيف، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 2 و 3.5.
- بيئة أعمال ذات استعداد معتدل، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 4 و 5.5.
- بيئة أعمال ذات استعداد مرتفع، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 6 و 7.5.
- بيئة أعمال ذات استعداد مرتفع جدا، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 8 و 10.

وعلى هذا الأساس سنحاول تقييم الاستعداد الالكتروني في الجزائر و الدول العربية كالآتي:

الجدول رقم (4-10): تقييم الجزائر و الدول العربية في مؤشر الجاهزية الالكترونية 2006

درجة الجاهزية	مرتفعة جدا	مرتفعة	معتدلة	ضعيف	ضعيف جدا
الدول العربية		الإمارات	السعودية، الأردن، مصر	الجزائر	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-8).

* التقسيم هو وجهة نظر الطالبة، على أساس تقسيم أعلى درجة للمؤشر (10) على خمس (عدد الملاحظات من نظيف جدا إلى فاسد جدا).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4-10) ما يلي:

- شارك في مؤشر الاستعداد الالكتروني 2006 خمسة دول عربية فقط؛
- نلاحظ أن الجزائر كانت أسوأ الدول العربية تمثيلا في المؤشر مقارنة مع الدول العربية التي شملها المؤشر؛
- كانت الإمارات أحسن دولة عربية تمثيلا في المؤشر، أما السعودية والأردن ومصر فكانوا عموما أحسن من الجزائر.

ب- تقييم الجزائر و الدول العربية من خلالمؤشر الحكومة الالكترونية : إن تقييم مؤشر الحكومة الالكترونيـــة يمكن من خلال المركز الذي تحصلت عليه كل دولة في الترتيب العالمي لمؤشر الحكومة الالكترونية، لذا سنقسم بيئة أعمال الدول التي شملها المؤشر إلى خمس مجموعات حسب أداء الحكومة الالكترونية كما يلي:

- الحكومة الالكترونية ذات الأداء المنخفض جدا، إذا جاء ترتيب الدولة بعد 140.
- الحكومة الالكترونية ذات الأداء المنخفض، إذا جاء ترتيب الدولة ما بين105 و 140.
- الحكومة الالكترونية ذات الأداء المعتدل، إذا جاء ترتيب الدولة ما بين 70 و 105.
- الحكومة الالكترونية ذات الأداء المرتفع، إذا جاء ترتيب الدولة ما بين35 و 70.
- الحكومة الالكترونية ذات الأداء المرتفع جدا، إذا جاء ترتيب الدولة ضمن المراكز 35 الأولى .

وعلى هذا الأساس سنحاول تقييم مؤشر الحكومة الالكترونية للجزائر و الدول العربية كالآتي:

الجدول رقم (4-11): تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الحكومة الالكترونية 2006

أداء الحكومة الالكترونية	مرتفع جدا	مرتفع	معتدل	منخفض	منخفض جدا
الدول العربية		الإمارات، البحرين، قطر، الأردن،	لبنان، الكويت، السعودية	عمان، العراق، تونس، الجزائر، سوريا، المغرب	جيبوتي، السودان، اليمن، موريتانيا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-9).

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4-11) ما يلي:

- لم تدخل أي من الدول العربية ضمن المجموعة الأولى، حيث تراوح أداء أغلبية الدول العربية ومن بينـــها الجزائـــر مابين المنخفض و المنخفض جدا، أم باقي الدول العربية (لبنان، الكويت، السعودية) فكان تمثيلها معتدل؛
- شهدت بعض دول الخليج (الإمارات، البحرين و قطر) و الأردن أحسن الأداء مقارنة بالدول العربية.

رابـــعا/ مؤشر الحرية الاقتصادية:

كما سبق وأن تناولنا في المؤشرات السابقة، فإننا نعطي صورة عالمية لهذا المؤشر، ثم نتطرق لوضع الجزائر.

1) الصورة العالمية لمؤشر الحرية الاقتصادية 2007: أكدت نتائج مؤشر الحرية الاقتصادية 2007 على حـــدوث تراجع طفيف في أوضاع الحرية الاقتصادية مقارنة مع 2006، ويمكن استخلاص أهم نتائج المؤشر عالميا في النقـــاط التالية:[1]

- أكد واضعي المؤشر على أن الحرية الاقتصادية شديدة الارتباط بالأداء الاقتصادي الجيد، حيـــث أن أفـــضل دول العالم في مجال الحرية الاقتصادية ضاعفت من نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي، كما تشهد دول الحرية الاقتـــصادية أدنى معدلات البطالة و التضخم، و في المقابل فإن أدنى الدول في مجال الحرية الاقتصادية هي أعلى دول العـــالم مـــن حيث معدلات البطالة و التضخم؛
- بالنظر إلى المناطق كانت أوروبا هي أكثر مناطق العالم حرية تلتها أمريكا و أتت كل من آســـيا و الباســـفيك ثم الشرق الأوسط و أخيرا أفريقيا في مؤخرة المناطق؛
- بالنسبة للمرتبة الأولى في المؤشر فكانت لهونج كونج تلتها على الترتيب سنغافورة و استراليا و أمريكا؛
- من بين 175 دولة شملها المؤشر، حققت سبع دول فقط أعلى رقم (80% أو أكثر)، و حققت 23 دولة نسبة ما بين 70% و 80%، في حين حققت 127دولة أقل من 70%.

2)وضع الجزائر و الدول العربية من خلالمؤشر الحرية الاقتصادية :نحاول عرض ترتيب الجزائـــر و الـــدول العربية التي دخلت ضمن م ؤشر 2007حيث سنراعي هنا الترتيب و كذلك عدد النقاط، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-12): ترتيب ونقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية 2006 و 2007

الدول		البحرين	الأردن	عمان	الكويت	تونس	قطر
مؤشر 2006		25	57	74	50	99	78
مؤشر 2007	ت	39	53	54	57	69	72
	ن	68.4	64	63.9	63.7	61	60.7
التغير في الترتيب		+14	+04	+20	-07	+30	+06

[1] المرجع السابق، ص ص131،130.

الدول		الإمارات	لبنان	السعودية	المغرب	مصر	الجزائر
مؤشر 2006		65	73	62	97	128	119
مؤشر 2007	ت	74	77	85	96	127	134
	ن	60.4	60.3	59.1	57.4	52.3	52.2
التغير في الترتيب		09-	04-	23-	01+	01+	16-

المصدر: رضا عبد السلام ، مرجع سبق ذكره، ص140

من خلال الجدول رقم (4-12) يتبين لنا ما يلي:

- توجد فجوة كبيرة بين الدول العربية، فدول تدخل ضمن المراتب الخمسين الأولى و دول أخرى تأتي ضمن مؤخرة الترتيب، جاءت الجزائر و مصر ضمن الدول التي تحتل مؤخرة الترتيب، و تعتبر أسوأ الدول تمثيلا في المؤشر؛
- تراجع ترتيب السعودية و الجزائر و البحرين تراجعا ملحوظا، في حين عرفت تونس و عمان تقدما ملحوظا.

3)تقييم الجزائر و الدول العربية من خلالمؤشر الحرية الاقتصادية :لقد قسم مؤشر الحرية الاقتـــصادية 2007 الدول إلى مجموعات، حسب مستوى الديمقراطية كما يلي:

- الدول التي تتراجع فيها أوضاع الحرية الاقتصادية، إذا كانت درجة المؤشر أقل من 50%.
- دول الاقتصاديات التي هي في الغالب غير حرة، إذا كانت درجة المؤشر مابين 50% و60%.
- دول ذات اقتصاديات معتدلة الحرية، إذا كانت درجة المؤشر مابين 60% و70%.
- دول الاقتصاديات التي هي في الغالب حرة، إذا كانت درجة المؤشر مابين 70% و80%.
- دول ذات اقتصاديات حرة، إذا كانت درجة المؤشر 80% أو أكثر.

الجدول رقم (4-13): تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية 2007

مستوى الديمقراطية	الدول العربية
اقتصاديات حرة	
اقتصاديات في الغالب حرة	
اقتصاديات معتدلة الحرية	البحرين، الأردن، عمان، الكويت، تونس، قطر، الإمارات، لبنان،
اقتصاديات في الغالب غير حرة	السعودية، المغرب، مصر، الجزائر
اقتصاديات تتراجع فيها أوضاع الحرية	

المصدر: المرجع السابق، ص131.

من خلال الجدول رقم (4-13) يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

لم تأتي-أي من الدول العربية ضمن المجموعة الأولى أو الثانية، كما لم تأتي أي منها ضمن الاقتـــصاديـ ـات الـــتي تتراجع فيها أضاع الحرية؛

جاءت كل من تونس و الأردن و لبنان و بـ ـعض دول الخليج (البحرين، الإمارات، عمان، قطر و الكويت) ضمن مجموعة الاقتصاديات المعتدلة الحرية؛

- أم الجزائر و الدول العربية الأخرى فقد جاءت ضمن الاقتصاديات التي هي في الغالب غير حرة.

خـــامسا/ مؤشر مدركات الفساد:

قبل التطرق لوضع* الجزائر ضمن هذا المؤشر و تقييمه، يجب أن نعطي صورة عالمية لهذا المؤشر.

1)الصورة العالمية لمدركات الفسا د وفقا لمؤشر 2008:[1] عرض مؤشر مدركات الفساد مـــستويات * الفـــساد لـــ180 دولة، وتبين الآتي:

- أكد خبراء المؤشر أن هناك علاقة قوية بين الفساد و الفقر، حيث أن 40 % من الدول حصلت على نتيجة أقل مـــن ثلاثة نقاط، كما أن جميع هذه الدول منخفضة الدخل؛
- حصلت كل من الصومال و ميانمار على أدنى درجة بمقدار 1.4، بينما تربعت الدانمارك على قمة المؤشر بتقدير 9.4 مع فنلندا و نيوزلندا؛
- نتائج بعض الدول الإفريقية هي أفضل هذه السنة من سابقها، وتشمل ناميبيا، سيشل و جنوب افريقيا، وتعكس هذه النتائج التطور الإيجابي لمكافحة الفساد في افريقيا،كما تبين أن الإرادة السياسية و الإصلا ح يمكن أن يقللا مـــن درجات الفساد؛
- تنحصر الدول التي أحرزت نتائج أفضل بين جنوب و شرق أوروبا، ويرجـــع إلى جهـــود الإ تحـــاد الأوروبي في مكافحة الفساد؛
- ومن ضمن الدول التي أحرزت تقدما كل من كوستاريكا، إيطاليا، رومانيا؛
- ومن بين الدول التي منيت بتدهور فهي كل من النمسا، مالطا، تايلاند.

* إضافة لترتيب الدول كمقياس للدول في مدركات الفساد، سنركز كذلك على الدرجة التي منحها المؤشر.

[1] منظمة الشفافية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص05-08.

* لمعرفة نتيجة كل دول العالم في مؤشر مدركات الفساد أنظر الملحق رقم (09).

2) وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر مدركات الفساد 2003 و 2008**:** سنحاول عرض ترتيـــب الجزائر و الدول العربية لملاحظة التغير في درجات الفساد، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-14): ترتيب و درجات الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر مدركات الفـــساد 2003 و 2008

الدول	مؤشر 2003		مؤشر 2008	
	الترتيب	النتيجة	الترتيب	النتيجة
عمان	26	6.3	55	4.7
البحرين	27	6.1	46	5.0
قطر	32	5.6	32	6.0
الكويت	36	5.3	60	4.3
الإمارات	38	5.2	36	5.7
تونس	39	4.9	63	4.2
الأردن	44	4.6	53	4.7
السعودية	47	4.5	81	3.4
سوريا	69	3.4	142	2.4
مصر	72	3.3	110	2.9
المغرب	74	3.3	76	3.5
لبنان	80	3	103	3.0
الجزائر	88	2.6	99	3.0
اليمن	-	-	137	2.5
العراق	-	-	178	1.5

المصدر: تم تجميعه من: - منظمة الشفافية الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص05-08.
- زايري بلقاسم، بن لحسن الهواري، مرجع سبق ذكره، ص20.

يتبين من خلال الجدول رقم (4-14) ما يلي:

- جاءت الجزائر و معظم الدول العربية في المراتب بعد الخمسين، نتيجة تحصلها على أقل من نصف الدرجة الإجمالية (الدرجة الإجمالية هي 10)، وهذا يدل أن معظم الدول العربية تعاني بيئة الأعمال فيها من المظاهر المختلفة للفساد؛

- في حين تصدرت بعض دول الخليج (عمان، البحرين، قطر، الكويت، الإمارات) خلال ســـنتي المقارنـــة علـــى الترتيب، إلا أن معظمها عرف تراجعا خلال مؤشر2008 (عمان، البحرين، الكويت)؛
- و حافظت قطر على ترتيبها ولكن تحسنت درجة المؤشر التي تحصلت عليها مقارنة بمؤشر 2003، في حين عرفت الإمارات تحسنا في الترتيب و في الدرجة، ويمكن القول أن قطر و الإمارات أحسن دول الخليج في هذا المؤشر؛
- إن تحسن درجة الجزائر في المؤشر من 2.6 إلى 3 يدل على وجود إصلاحات أدت إلى تغيير (لو أنه طفيـــف) للفساد الذي تعرفه بيئة الأعمال في الجزائر، إلا أننا نعتقد أنها ليست بالإنجاز الكبير والكافي لأننا بصدد منافسة عالمية تحقق الدول فيها تحسن بين عام و آخر، ولكن الفيصل في تلك المنافسة يكون للأسرع والأكثر إنجازا، لذا وجدنا أنه على الرغم من تحسن درجات الجزائر إلا أن ترتيبها تراجع، لوجود دول أسرع في محاربة الفساد.

3) تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر مدركات الفساد: سنقسم بيئة أعمال الدول كما يلي:*

- بيئة أعمال فاسدة جدا (تتميز بدرجة عالية من الرشوة)، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 0 و 1.5.
- بيئة أعمال فاسدة، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 2 و 3.5.
- بيئة أعمال معتدلة، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 4 و 5.5.
- بيئة أعمال نظيفة، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 6 و 7.5.
- بيئة أعمال نظيفة جدا (تتميز بدرجة عالية من الشفافية)، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 8 و 10.

الجدول رقم (4-15): تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر مدركات الفساد خلال 2003 و 2008

درجة الفساد	الدول العربية	
	مؤشر 2003	مؤشر2008
نظيف جدا		
نظيف	عمان، قطر، البحرين	قطر، الإمارات
معتدل	الكويت،الإمـــارات، تـــونس، الأردن، السعودية	البحـــرين، الأردن، عمـــان، الكويت، تونس
فاسد	سوريا، مصر، المغرب، لبنان، الجزائر	المغرب، الـــسعودية، الجزائـــر، لبنان، مصر، اليمن، سوريا
فاسد جدا		العراق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-14).

* التقسيم هو وجهة نظر الطالبة، على أساس تقسيم أعلى درجة للمؤشر (10) على خمس (عدد الملاحظات من نظيف جدا إلى فاسد جدا).

يتبين من خلال الجدول رقم (4-15) ما يلي:

- لم تتحصلأي دولة عربية على تقييمنظيف جدا، وهذا ربما يدل ع لى أنهالم ترقى لدرجة العا لمية من حيث شفافية بيئة أعمالها؛

-تقييم الدول لم يتغير خلال سنتي المقارنة، إلا الإمارات التي انتقلت من بيئة أعمال معتدلة إلى نظيفة، كمـــا تغـــير تقييم عمان والبحرين اللتان تراجعتا من بيئة نظيفة إلى معتدلة، وتراجعت السعودية من بيئة أعمال معتدلة إلى فاسدة؛

- كان تمثيل دول الخليج قوي، حيث سيطر معظم دولها على المراكز الأولى؛

- أما دول المغرب العربي، فكانت تونس أحسن دول المغرب في ترتيب المؤشر؛

- بقيت كل من الأردن، الكويت، تونس تحافظ على نفس التقييم، حيث كان تمثيلها عموما متوسط؛

- كما بقيت ا لجزائر و باقي الدول العربية في نفس تقييمها خلال سنتي المقارنة، و عموما كان تمثيلها ضعيف مقارنة بالدول العربية الأخرى (خاصة بعض دول الخليج).

ســـادسا/ المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة:

- دول ذات مخاطرة مرتفعة جدا، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 0 و 49.5 درجة مئوية.
- دول ذات مخاطرة مرتفعة، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 50 و 59.5 درجة مئوية.
- دول ذات مخاطرة معتدلة، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 60 و 69.5 درجة مئوية.
- دول ذات مخاطر منخفضة، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 70 و 79.5 درجة مئوية.
- دول ذات مخاطر منخفضة جدا، إذا كانت درجة المؤشر ما بين 80 و 100 درجة مئوية.

وبحسب المؤشر، فقد جاء فيه تقييم الجزائر و الدول العربية كالآتي:

الجدول رقم (4-16): تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال المؤشر المركب للمخاطر القطرية 2006

درجة المخاطرة	الدول العربية
منخفضة جدا	الكويت، الإمارات، سلطنة عمان، السعودية، البحرين، ليبيا
منخفضة	قطر، الجزائر، الأردن، المغرب، تونس
معتدلة	مصر، اليمن، سوريا
مرتفعة	لبنان، السودان
مرتفعة جدا	العراق، الصومال

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص64.

من خلال الجدول رقم (4-16) نجد أن:

- الجزائر تحصلت على درجة مخاطرة منخفضة، و هذا يدل عل أن كل من المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية و المخاطر المالية هي منخفضة، وشاركتها في هذا التقييم كل من قطر، الأردن، تونس، المغرب؛

- في حين تحصلت دول الخليج(الكويت، الإمارات، سلطنة عمان، السعودية، البحرين) إضافة إلى ليبيا على أحسن تقييم، حيث كانت درجةالمخاطرة بهذه الدول منخفضة جدا، وتحصلت كل من مصر، اليمن، سوريا على مخـــاطرة معتدلة، أما باقي الدول العربية فقد تقاسمت التقييم ما بين مخاطر مرتفع و مرتفعة جدا؛

- عموما نجد أن تمثيل الجزائر و دول المغرب العربي و كذا دول الخليج في هذا المؤشر، كان تمثيل قوي نسبيا مقارنة بالدول العربية الأخرى.

ســـابعا/ مؤشر الديمقراطية العالمية:

قبل التطرق لترتيب الجزائر ضمن هذا المؤشر، يجب أن نعطي صورة عالمية لهذا المؤشر.

1)الصورة العالمية لمؤشر الديمقراطية 2007: أوضح واضعي مؤشر الديمقراطية بأن مؤشرهم يتميز على غيره مـــن المؤشرات العالمية الأخرى، حيث أنه يضع تقسيم ثنائي حتى داخل الدول المتقدمة، لأن هناك من الدول من هي أقرب للديمقراطية الكاملة كالسويد، في حين أن هناك دول متقدمة أيضا، ولكن تشهد الديمقراطية فيها تقلبا ولا تـــصل إلى حد أقرب إلى الكمال، و بناء عليه، فقد قسم المؤشر في نتائجه العالم إلى أربعة أقسام:[1]

- **دول الديمقراطية شبه الكاملة :** وهذه الدول هي التي تقارب نقاطها العشر نقاط، إذ تراوحت نقاط الدول ما بين 9.88 نقطة (السويد) و 7.96 نقطة (أرجواي)، ويدخل في هذه المجموعة 28 دولة، وهي دول متقدمـــة اقتـــصاديا وذات ديمقراطيات عريقة، بالإضافة إلى مجموعة من دول أمريكا اللاتينية؛
- **دول الديمقراطية المتطورة:** هي الدول التي تشهد نهضة ديمقراطية، ولكن لم ترق ى إلى مستوى المجموعـــة الأولى ويدخل فيها 54 دولة، تراوحت نقاطها مابين 7.91 (جنوب أفريقيا) و 5.98 نقطة (بوليفيا)، ويدخل ضمن هـــذه المجموعة دول شرق آسيا حديثة التصنيع، و أغلب الدول المستقلة حديثا عن الاتحاد السوفيتي و الكثير من دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل و المكسيك، وعدد من الدول الأفريقية مثل البنين و ناميبيا (59) و مالي، و من الدول العربيـــة، جاءت فلسطين فقط ضمن هذه المجموعة؛
- **مجموعة الدول ذات الأنظمة المهجنة :** وهي التي تشهد أشكال مختلفة من الديمقراطية، ولكن أيضا الكـــثير مـــن الصور غير الديمقراطية، ويدخل في هذه المجموعة 30 دولة، تراوحت نقاطها ما بين 5.91 نقطة (ألبانيا)

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص208، 209.

و 4.75 (العراق)، ويدخل ضمن هذه المجموعة الكثير من الدول الأفريقية (13 دولة)، أما الدول العربية فلم تدخل ضمن هذه المجموعة سوى لبنان و العراق؛

•مجموعة الدول ذات الأنظمة الس لطوية: وهي الدول التي تتراوح نقاطها مابين 3.92 نقطة (باكستان) و 1.03 نقطة (كوريا الشمالية)، وتضم هذه المجموعة الدول التي تحتل قاع المؤشر (55دولة) من بينهم 17 دولة عربيـــة، أي كافة الدول العربية باستثناء فلسطين و لبنان و العراق.

2) وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الد يمقراطية العالمية: نحاول عرض ترتيب الجزائر و الـــدول العربية التي دخلت في مؤشر2007، حيث سنراعي الترتيب وكذلك عدد النقاط، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-17): ترتيب ونقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الديمقراطية العالمية 2007

الدول	فلسطين	لبنان	العراق	الأردن	المغرب	مصر	البحرين	الجزائر	موريتانيا	الكويت
الترتيب	79	86	112	114	116	117	123	132	133	134
النقاط	6.01	5.82	4.01	3.92	3.90	3.90	3.53	3.17	3.12	3.09
الدول	تونس	اليمن	السودان	قطر	عمان	الإمارات	جيبوتي	سوريا	السعودية	ليبيا
الترتيب	136	137	141	142	143	150	152	153	159	161
النقاط	3.06	2.98	2.90	2.78	2.77	2.42	2.37	2.36	1.92	1.84

المصدر : رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص215.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4-17) ما يلي:

- تصدر الترتيب كل من فلسطين و لبنان، حيث تحصلتا على أحسن تقييم (أكثر من نصف التنقيط الإجمالي و الذي هو عشرة نقاط)؛
- أما الجزائر و باقي الدول العربية فقد تحصلت على أقل من نصف التقييم الإجمالي؛
- وجاءت كل من سوريا و السعودية و ليبيا في قاع المؤشر لحصولها على أدنا النقاط.

3)تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الديمقراطية العالمية:

لقد قسم المؤشر الدول إلى مجموعات، حيث حصر كل مجموعة بين قيمتين، لذا سنقسم بيئة أعمال الـــدول التي شملها المؤشر إلى أربعة مجموعات حسب مستوى الديمقراطية كما يلي:

- مجموعة الدول ذات الأنظمة السلطوية، إذا كانت درجة المؤشر مابين 1.03 و 3.92.
- مجموعة الدول ذات الأنظمة المهجنة، إذا كانت درجة المؤشر مابين 4.75 و 5.91.
- دول الديمقراطية المتطورة، إذا كانت درجة المؤشر مابين 5.98 و 7.91
- دول الديمقراطية شبه الكاملة، إذا كانت درجة المؤشر مابين 7.96 و 9.88.

وعلى هذا الأساس سنحاول تقييم مؤشر الحكومة الالكترونية في الجزائر و الدول العربية كالآتي:

الجدول رقم (4-18): تقييم الجزائر و الدول العربية في مؤشر الديمقراطية العالمية 2007

مستوى الديمقراطية	الدول العربية
أنظمة شبه كاملة	
أنظمة متطورة	فلسطين
أنظمة مهجنة	العراق، لبنان
أنظمة سلطوية	الجزائر و باقي الدول العربية

المصدر: المرجع السابق، ص213.

من خلال الجدول رقم (4-18)، يمكن استخلاص ما يلي :

- عدم دخول أي من الدول العربية ضمن المجموعة الأولى؛
- جل الدول العربية التي شملها المؤشر و من بينها الجزائر كان تمثيلها ضمن أدنى مـــستويات الديمقراطيـــة، وذلـــك لضعفها في المؤشرات الفرعية، خاصة مؤشر العملية الانتخابية و التعددية و مؤشر المشاركة السياسية؛
- أحسن تمثيل احتلته دولة عربية واحدة و هي فلسطين؛
- أما كل من العراق و لبنان فجاءت ضمن المجموعة الثالثة، و هي المجموعة التي تشمل الدول التي تشهد أشكال من الديمقراطية كما تشهد الكثير من الصور غير الديمقراطية.

ثـــامنا/ مؤشر التنمية البشرية:

قبل التطرق لوضع الجزائر ضمن هذا المؤشر و تحليل مؤشراته الفرعية ثم تقييمه، نعطي صورة عالمية للمؤشر.

1) الصورة العالمية لمؤشر التنمية البشرية 2007: أكد المؤشر أن التغلب على الأزمة الحالية في الميـــاه و الـــصرف الصحي يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه التنمية البشرية في مطلع الألفية الجديدة، ويمكن استخلاص النقاط التالية:[1]

- أكد التقرير على تواصل اتساع الفجوة بين أغنى البلدان و أفقرها في العالم، إذ تستمر معدلات التنمية البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء في التراجع (بسبب مرض الإيدز)، بينما يتسارع التقدم في مناطق أخرى؛
- لم يحدث تغيير في تصنيف البلدان التي تقع في أعلى مؤشر 2007 و تلك التي تقع في أسفله، حيث احتلت النرويج المرتبة الأولى، في حين تحتل النيجر المرتبة الأخيرة، فالفرد في النرويج أغنى من الفرد في النيجر بـــ 40 مرة، أما معدل القيد في التعليم فهو 100% مقارنة بـــ21 % في النيجر.

2) وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنمية البشرية: سنحاول عرض ترتيب الجزائر والدول العربيـــة التي دخلت ضمن مؤشر 2006، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-19): ترتيب الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنمية البشرية 2003 إلى 2006

الدول	2003	2004	2005	2006
الكويت	46	44	44	33
البحرين	37	40	43	39
قطر	44	47	40	46
الإمارات	48	49	41	49
السعودية	73	77	77	76
الأردن	90	90	90	86
تونس	91	92	89	87
فلسطين	98	102	102	100
الجزائر	107	108	103	102
سوريا	110	102	102	107
مصر	120	120	119	111
المغرب	126	125	124	123

المصدر: المرجع السابق، ص123.

[1] المرجع السابق، ص115.

من خلال الجدول رقم (4-19) يتبين لنا ما يلي:

- جاءت الجزائر و كل من سوريا و مصر و المغرب في مؤخرة المؤشر، وسيطرة دول الخليج على مقدمة المؤشر؛
- تعتبر تونس أحسن دول المغرب العربي تمثيلا في المؤشر.

3) تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنمية البشرية: تناول مؤشر التنمية البـــشرية 2008/2007 و كباقي الإصدارات السباقة تقييما للتنمية البشرة للدول، من خلال تقسيم الدول إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كآتي:[1]

- دول ذات تنمية بشرية منخفضة، إذا كان مؤشر التنمية البشرية أقل من 0.500 نقطة.
- دول ذات تنمية بشرية متوسطة، إذا كان مؤشر التنمية البشرية ما بين 0.500 و 0.799 نقطة.
- دول ذات تنمية بشرية عالية، إذا كان مؤشر التنمية البشرية أعلى من 0.800 نقطة.

وعلى هذا الأساس سنحاول تقييم الحرية الاقتصادية في الجزائر و الدول العربية كالآتي:

الجدول رقم (4-20): تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنمية البشرية 2007

مستوى التنمية البشرية	الدول العربية
عالي	الإمارات، البحرين، ليبيا، السعودية، عمان، قطر، الكويت
متوسط	الأردن، تونس، الجزائر، سوريا، السودان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن
منخفض	

المصدر: تقرير التنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص362.

من خلال الجدول رقم (4-20) يمكن أن نخلص إلى ما يلي:

- لم تأتي أي من الدول العربية ضمن مستوى التنمية المنخفضة؛
- تمثل باقي المؤشرات تحت دول الخليج و ليبيا أحسن تمثيل، حيث توفر لمواطنيها أحسن مستوى معيـــشي مقارنـــة بالدول العربية الأخرى؛
- أما الجزائر و الدول العربية الأخرى فجاءت ضمن مستوى التنمية المتوسطة.

[1] لمعرفة تقييم باقي دول العالم، أنظر الملحق (13).

المطلب الثـــالث: تقييم عام لبيئة الأعمال في الجزائر

سنحاول عرض تقييم عام لمعرفة نوعيةبيئة الأعمال في الجزائر ضمنما تم الحصول عليه لآخر إصـــدارا ت المؤشرات الدولية، وذلك خلال السنوات المختلفة (2006، 2007، 2008)،و ذلك من خلال مـــستوى التمثيـــل كالآتي:ن

- إذا كان جل التمثيل في المؤشرات إيجابي* (+)، فإن بيئة الأعمال هي بيئة ملائمة و جاذبة للاستثمار.
- إذا كان جل التمثيل في المؤشرات سلبي (-)، فإن بيئة الأعمال هي بيئة غير ملائمة و عائقة للاستثمار.

أما فيما يخص تقييم دول المقارنة (دول المنافسة عربيا)، فإننا عمدنا لعدم تقييم كل الدول العربية التي كنا قد تعرضنا لها سابقا، بل اخترنا كل من الإمارات (كأحد دول الخليج)، تونس (كأحد دول المغرب العربي).

جدول رقم (4-21): تقييم عام لبيئة الأعمال في الجزائر خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة

الدول / المؤشرات	الإمارات	الجزائر	تونس
سهولة أداء الأعمال	+	-	+
أداء الاستثمار	+	-	-
إمكانات الاستثمار	+	+	+
الحكومة الالكترونية	+	-	-
الجاهزية الإلكترونية	+	-	
الحرية الاقتصادية	+	-	+
مدركات الفساد	+	-	+
المخاطر القطرية	+	+	+
الديمقراطية	-	-	-
التنمية البشرية	+	+	+

المصدر: من إعداد الطالبة.

* اعتبرنا التمثيل الإيجابي يكون على أساس تقييمنا لكل مؤشر، حيث اعتبرنا الدول التي تحصلت على تقييم أعلى وحتى التي حصلت على تقييم متوسط أو معتدل (من خلال التقييم الذي قمنا به في نهاية كل مؤشر) في المؤشر فإن تمثيلها هو تمثيل إيجابي.
أما التمثيل السلبي يعني أن الدول تحصلت على تقييم أقل من المتوسط أو أقل من المعتدل.

من خلال الجدول رقم (4-21) نستنتج ما يلي:

- كان تمثيل الجزائر في أغلب المؤشرات سلبي، وهذا نتيجة حصولها على أدنى ترتيب و أدنى تقييم في المؤشرات، أي أن بيئة الأعمال في الجزائر غير ملائمة و عائقة للاستثمار(المحلي أو الأجنبي).
- نجد أن تمثيل الجزائر كان إيجابي في مؤشر المخاطر القطرية (المخاطرالسياسية، الاقتصادية والمالية للمقطر أو الدولة) هذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن بيئة الأعمال في الجزائر لا تهددها المخاطر (لسياسية أو الاقتصادية أو المالية)، بقدر ما يهددها أن أصحاب القرار في الجزائر، ربما لم يصلوا بعد لتشخيص جيد لبيئة الأعمال (نقط الضعف و القـــوة) برؤية تكون أكثر موضوعي ة و مصداقية، كما قد يدل على أن الإصلاحات لم تحقق بدرجة كبيرة الأهداف المرجوة، و لم ترفع الاقتصادات التنافسية العالمية ولا حتى العربية، وقد يعود كذلك إلى نوعية الإصـــلاحات و تباطؤهـــا مقارنة بالدول الأخرى.
- أما الإمارات وتونس، فكان تمثيلهما في أغلب المؤشر ات إيجابي بدرجات متفاوتـــة ، أي أن بيئـــة الأعمـــال في الإمارات وتونس هي بيئة ملائمة و جاذبة للاستثمار.

المبحث الثاني : الوضعية التنافسية للاقتصاد الوطني

سنحاول في هذا الجزء معرفة مدى انعكاس النتيجة التي توصلنا لها بخصوص نوعية بيئة الأعمال في الجزائـــر على الوضعية التنافسية لـ لاقتصاد الوطني، من خلال التطرق لقياس تنافسية الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات الجزئية، إضافة إلى قياسها من خلال مؤشر رئيسي ضمن المؤشرات الموسعة و المتمثل في مؤشر التنافسية العالمية، و الذي مـــن خلاله سنعطي تقييم لتنافسية الاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي.

المطلب الأول: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري

إن أهم المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية الوطنية هي التي تتعلق بنمو الدخل الوطني للأفـــراد، إضـــافة إلى النتائج التجارية للبلد، و أسعار الصرف و أثرها على زياد الصادرات.

أولا/ نمو الدخل الحقيقي للأفراد:

قدر إجمالي الناتج المحلي لكل ساكن عام 2006 بـــ3479.1 دولار، و ارتفع بـــ11.7% مقارنـــة بـــسنة 2005، وترتبط هذه الزيادة بالنمو في إجماليالناتج المحلي الاسمي من جهة، و بالتحسن المتواضع في العملة الوطنيـــة مقابل الدولار، وبذلك ارتفع الناتج المحلي للفرد بنسبة 10.6% منتقلا من 228500 سنة 2005 إلى 252700 دج

سنة 2006[1]، و يمكن توضيط ور متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج الإجمالي بالأسعار الج ارية مقارنة ببعض الدول العربية، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4-22): متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية (2000-2005)

الوحدة: دولار أمريكي

السنة / الدول	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطر	28784	27023	28393	32777	41976	53345
الإمارات	16927	15562	16128	19250	22409	28177
الجزائر	1799	1786	1819	2135	2626	3125
تونس	2032	2073	2366	2734	2945	2873

المصدر : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص20.

احتلت الجزائر المرتبة التاسعة من بين عشرين دولة عربية ، كما نلاحظ من خلال الجدول أن في سنة 2005 ارتفع متوسط نصيب الفرد في الجزائر، وذلك لأن زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي تقترن بالزيادة الهامـــة لعوائد الصادرات البترولية، في حين شهدت تونس انخفاضا (انخفاض طفيف) في نفس السنة.

غير أن هذا الارتفاع المستمر في النمو الحقيقي لدخل الأفراد رافقه ارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية ممـــا ضعف من القدر ة الاستهلاكية للمواطن الجزائري، حيث أن الزيادة في الرواتب التي بلغت نسبتها 25% لم ترفع من القدرة الشرائية، وذلك بسبب ارتفاع في الأسعار بلغ نسبته مابين 20% و 40% [2]، ويكفي أن نشير إلى أن أكثر من 50% من دخل الأسرة الجزائرية يوجه إلى الأكل.

هذا بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة المعلن عنها رسميا كما يلي:

الجدول رقم (4-23) : وضعية البطالة في الجزائر (2002-2006)

السنة / البطالون	2002	2003	2004	2005	2006
(بالآلاف)	2388	2262	1734	1542	1241
بالنسبة إلى السكان النشطين (%)	25.7	23.7	17.07	15.3	12.3

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، أكتوبر 2007، ص201.

[1] بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] www.islamonline.net

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة البطالة في الجزائر انخفضت إلى النصف خلال مدة قصيرة (أربـــع سنوات) يرجع هذا الانخفاض إلى إدراج الدولة لفئة المستفيدين من عقو د ما قبل التشغيل و كذا الشبكة الاجتماعية ضمن الفئة العاملة، أي أنه في الواقع هو تراجع غير حقيقي في نسبة البطالة.

ثـــانيـــا/ النتائج التجارية:

حقق الحساب الجاري في ميزان المدفوعات لعام 2006 فائضا قياسيا بـــ 28.95 مليار دولار أي ما يمثـــل 25%من إجمالي الناتج ا لمحلي[1] وذلك يرجع بالأساس إلى الفائض في الميزان التجاري ، وهذا ما يوضـــحه الجـــدول التالي:

الجدول رقم (4-24): رصيد الميزان التجاري للجزائر (2002-2006)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة / البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	18825	24612	32083	44395	54740	59518
الواردات	12009	13534	18308	20044	20680	27439
الميزان التجاري	6816	11078	13775	24351	34060	32079
معدل التغطية(%)	156.7	181.8	175.2	221.4	264.4	216.9

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك (CNIS)

إن الارتفاع الذي حققته الجزائر في ميزانها التجاري راجع إلى الارتفاع المستمر في الصادرات، وبما أن هيكل الصادرات يعتمد بنسبة 98% على الصادرات من المحروقات، فإنارتفاع رصيد الميزان ال تجاري غـــير ذي دلالـــة حقيقية بالنسبة لتنافسية الاقتصاد ككل.

و إذا انتقلنا إلى تحليل الحصة السوقية للصادرات الجزائرية، و خاصة في سوق المحروقات نجد أن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا في تصدير الغاز الطبيعي، و الثانية في تصدير المسال، كما تعتبر المورد الرئ يسي لأوروبا من الطاقـــة بنسبة تغطية من 12 إلى 15% من الطلب الإجمالي الأوروبي إلى جانب كل من روسيا و هولندا و النرويج[2]، كما أن الهياكل القاعدية البترولية و الغازية في الجزائر تتواجد قريبا من السوق الأوروبية.

[1] المرجع السابق، ص74.

[2] عاشور كتوش، بلعزوز بن علي، **الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02، جامعة شلف، 2005، ص171.

إن المعطيات السابقة تدل عل أن الجزائر تنفرد بحصة س وقية معتبرة وقارة وقابلة للتوسع من ســلعتي الغــاز الطبيعي و المسال.

ثــالثــا/ أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على التنافسية السعرية للصادرات:

أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 على أساس دينار جزائري واحد يعادل واحد فرنك فرنــسي، بمــا يعادل 180ملغ من الذهب ا لخالص، ومنذ ذلك الحين عرف الدينار الجزائري تــدهورا كــبير في قيمتــه نتيجــة التخفيضات المتتالية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-25):تطور أسعار صرف العملة الجزائرية وبعض العملات العربية مقابل الــدولار الأمريكــي (2000-2006)

السنة / الدول	العملة الوطنية	2000	2001	2002	2003	2004	2005
قطر	ريال	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64	3.64
الإمارات	درهم	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67	3.67
الجزائر	دينار	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27
تونس	دينار	1.37	1.43	1.42	1.28	1.24	1.29

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص173.

بما أن الهيكل الإنتاجي المحلي المشكل لصادرات الجزائر مبني أساسا على استخراج المحروقات و تصديرها، فإن زيادة الطلب الخارجي على المحروقات تحكمه عوامل كلية خارجية:[1]

1- الكمية المسموح بتصديرها خاضعة لقرارات الأوبك؛

2- سعر البرميل خاضع للسوق الدولية و ظروف الطلب العالمي؛

3- قيمة العوائد البترولية تتحدد أيضا خارجيا لأن البيع يتم بعملات أجنبية؛

4- تتحكم الشركات الأجنبية العاملة بالحقول الجزائرية بدرجة كبيرة من الإنتــاج و التــصدير بالإضــافة إلى أن التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال هي تكنولوجيا أجنبية.

أما بالنسبة للمنتجات خارج المحروقات فلا يمكننا التحدث عن أثر تخفيض سعر الصرف عليها، لأنها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من الصادرات، وذلك لضعف ديناميكية النشاط الاقتصادي خارج المحروقات.

[1] محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد04، جوان 2006، ص250.

و النتيجة هي أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على ز يادة الصادرات، وبما أن الجزائر بلد أحادي مادة التصدير فلا مجال للربط بين أثر تخفيض قيمة عملتها و بين زيادة التنافسية السعرية لصادراتها.

المطلب الثـــاني: وضعية الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية

قبل التطرق لـ وضع الجزائر ضمن هذا المؤشر و تحليل مؤشراته الفرع ية، يجب أن نعطي صورة عالميـــة لهـــذا المؤشر.

أولا/ الصورة العالمية لمؤشر التنافسية العالمية 2008:

يمكننا إجمال الصورة العالمية لمؤشر التنافسية العالمية 2008* الذي شمل 131 دولة في النقاط التالية:[1]

- من خلال الاطلاع على ترتيب الدول في المؤشر لوحظ استمرار تربع الو لايات المتحدة و أوروبا الغربية مع عـــدد من دول جنوب شرق آسيا على قائمة المؤشر؛
- احتلت الولايات المتحدة ، سويسرا و الدانمرك المراكز الثلاثة الأولى كأكثر بلاد العالم تنافسية، ثم أتى كـــل مـــن السويد و ألمانيا و فنلندا و سنغافورة و اليابان و بريطانيا و أيسلاند، ليحتلوا المراكز العشر الأولى؛
- إلا أنه لوحظ تقدم الولايات المتحدة الأمريكية بخمس مراتب في مؤشر 2008 مقارنة بترتيبها في مؤشـــر 2007، حيث تقدمت من المرتبة السادسة في مؤشر 2007 إلى المرتبة الأولى في مؤشر 2008؛
- أوضح واضعي المؤشر أن عوامل تقدم الدول التي احتلت المراكز العشر الأولى، تكمن في تحقيقها فوائض كبيرة في موازناتها مع مستويات متدنية من الدين العام، بالإضافة إلى وجود مؤسسات جيدة (نظام قانوني و قضائي كـــفء و مستوى عال من الشفافية في المؤسسات الحكومية و إدارة جيدة للاقتصاد الكلي بالإضافة إلى بناء تعليمـــي عـــالي المستوى و التركيز على التكنولوجيا و الابتكار، وقد مثلت البنية الأساسية عامل إضافي للارتقاء بـ القدرات التنافسية لتلك البلدان، في حين كانت المراتب الثلاثين الأخيرة من نصيب دول أفريقيا التي تعاني من الضعف في الأنظمة الصحية و التعليمية و الإدارة السيئة مع ضعف المؤسسات القانونية و القضائية.

ثـــانيـــا/ وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنافسية العالمية:

قبل التطرق لترتيب الجزائر و الدول العربية ضمن المؤشر ، يجب الوقوف عند تصنيف اقتصاديات الدول العربية، وقد صنف مؤشر 2007 دول العالم وكذا العربية منها ضمن ثلاثة مجموعات:

* للاطلاع على هذا المؤشر انظر الملحق رقم (10).

[1] **World Economic Forum, The Global competitiveness Report, 2007/2008.**

- **المجموعة الأولى:** تشمل الدول التي تدفعها العوامل، وهي الدول التي تمر بالمرحلة الأولى من التنمية (مصر، المغرب و سوريا)؛

- **المجموعة الثانية:** تشمل الدول التي تدفعها الفعالية، وهي الدول التي تمر بالمرحلة الثانية من التنمية، و كذلك تلك التي تنتقل إلى هذه المرحلة (تونس، عمان، الأردن، ليبيا، الجزائر)؛
- **المجموعة الثالثة:** تشمل الدول التي تدفعها الابتكارات، وهي الدول التي تمر بالمرحلة الثالثة من التنمية، و كـــذلك تلك التي تنتقل إلى هذه المرحلة (الإمارات، قطر، الكويت، البحرين).

جدول (4-26): ترتيب ونقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنافسية العالمية 2004 إلى 2008

الدول	الترتيب عالميا من خلال مؤشرات التنافسية							
	2004	2005	2006		2007		2008	
			ت	ن	ت	ن	ت	ن
الكويت	-	49	49	4.2	45	4.4	30	4.66
قطر	-	46	46	4.3	39	4.6	31	4.63
تونس	38	42	37	4.5	29	4.7	32	4.59
السعودية	-	-	-	-	-	-	35	4.55
الإمارات	-	16	32	4.6	32	4.7	37	4.50
عمان	-	-	-	-	40	4.5	42	4.43
البحرين	-	28	50	4.2	50	4.3	43	4.42
الأردن	34	35	42	4.4	54	4.3	49	4.32
المغرب	61	56	76	3.8	72	4.0	64	4.08
مصر	58	62	52	4.1	65	4.1	77	3.96
سوريا			-	-	84	3.8	80	3.91
الجزائر	74	71	82	3.8	76	4.0	81	3.91
ليبيا	-	-	-	-	73	4.0	88	3.85
موريتانيا	-	-	-	-	118	3.2	125	3.26

المصدر: تم تجميعه من: - رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص61.

- مارغريت ديريزنياك هانوز و آخرون، تقرير التنافسية العربية 2007 "الحفـــاظ علـــى زخـــم النمـــو "، الملخص التنفيذي و بيانات عن الدول، المنتدى الاقتصادي العالمي، جينيف، سويسرا،2007، ص ص13-25.

- World Economic Forum, The Global competitiveness Report, 2007/2008.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4-26) ما يلي:

- نجد أن الجزائر حافظت على ترتيبها ضمن المراتب بعد الخمسين الأولى من مؤشر 2004 إلى 2008مؤشر، مـــع وجود تغيرات في المركز و النقاط المتحصل عليها، وقد شهدت تحسنا في الترتيب و في النقاط حيث جاءت في المركز 76 بمجموع 4 نقط في مؤشر 2007، مقارنة بالمركز 82 بمجموع 3.8 نقط في مؤشر 2006في حـــين تراجـــع ترتيب الجزائر في مؤشر 2008 مقارنة مع مؤشر 2007، حيث جاءت في المركز 81 بمجموع 3.91 نقطة؛
- وإذا ما قارن ترتيب الجزائر مع الدول العربية التي شملها المؤشر فنجد أنها جاءت ضمن الثلاثة دول العربية الأخيرة في الترتيب، لهذا يعتبر تمثيل الجزائر في المؤشر تمثيلا ضعيفا إذا ما قارنبالدول التي هي في نفس المجموعة (المجموعـــة الثانية) باستثناء ليبيا التي هي الأخرى كان تمثيلها في المؤشر ضعيفا؛
- أما دول الخليج فقد دخلت كلها ضمن المراتب الخمسين الأولى و التي حافظت على أحـــسن تمثيـــل في كـــل المؤشرات السابقة (عدا مؤشر الديمقراطية العالمية)؛
- تعتبر تونس أحسن دول المغرب العربي تمثيلا، حيث دخلت ضمن المراتب الخمسين الأولى منذ دخولها في المؤشر.

ثـــالثـــا/ تحليل المؤشرات الفرعية:

جاء في مؤشر التنافسية العالمية 2007 ترتيب الدول ضمن المؤشرات الفرعية، و الذي كان على أساس تصنيف المؤشرات التي احتلت الدولة فيها المراتب الخمسين الأولى، ضمن المؤشرات التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، أما المؤشرات التي احتلت فيها الدولة المراتب بعد الخمسين، فصنفتها ضمن المؤشرات التي لا تملك فيها الدولة ميزة تنافسية.

لذا سنعتمد في تحليلنا للمؤشرات الفرعية* في التركيز على المحاور الثلاثة التالية:[1]

1) محور الركائز الأساسية:

- المؤسسات: يتضمن هذا المؤشر، الذي هو أحد المؤشرات الأساسية المركبة لمؤشر التنافسية العالميـــة، علـــى 15 مؤشر فرعي، احتلت فيه الجزائر المرتبة 65 بمجموع 3.9 نقط من سبعة نقاط، و تمتلك الجزائر ميزة تنافسية في خمس

* للاطلاع على المؤشرات الفرعية للجزائر، أنظر الملحق رقم (11).

[1] **World Economic Forum, Country Profiles, 2007, p151**

مؤشرات من ضمن المجموع الكلي للمؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر المؤسسات (بنسبة 33%)* ، أما باقي المؤشرات فلا تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية؛

- البنية التحتية: يتضمن هذا المؤشر ستة مؤشرات فرعية، احتلت فيه الجزائر المرتبة 80 بمجموع 2.9 نقط من سبعة نقاط، لم تمتلك الجزائر في أي من المؤشرات الستة ميزة تنافسية (بنسبة 0%)؛
- استقرار الاقتصاد الكلي : يتضمن هذا المؤشر ستة مؤشرات فرعية، احتلت فيه الجزائر المرتبة 2 بمجموع 6.2 نقط من سبعة نقاط، استطاعت الجزائر أن تمتلك ميزة تنافسية في كل مؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الاقتصاد الكلي (بنسبة 100%)؛
- الصحة و التعليم الابتدائي: يتضمن هذا المؤشر تسعة مؤشرات فرعية، احتلت فيه الجزائر المرتبة 46 بمجموع 6.6 نقط من سبعة نقاط، تمتلك الجزائر ميزة تنافسية في مؤشرين فقط من ضمن تسع مؤشرات (بنسبة 22%).

2) محور تعزيز الفعالية:

- التعليم العلي و التدريب : يتضمن هذا المؤشر سبع مؤشرات فرعية، احتلت فيه الجزائر المرتبة 86 بمجموع 3.5 نقط من سبعة نقاط، لم تمتلك الجزائر في أي منها ميزة تنافسية (بنسبة 0%)؛
- فعالية السوق: يتضمن هذا المؤشر 23 مؤشر فرعي، احتلت فيه الجزائر المرتبة 97 بمجموع 3.7 نقط من سبعة نقاط، تمتلك الجزائر ميزة تنافسية في أربع مؤشرات فقط من ضمن 23 مؤشر (بنسبة 17%)؛
- الجاهزية التقنية: يتضمن هذا المؤشر سبع مؤشرات فرعية، احتلت فيه الجزائر المرتبة 93 بمجموع 2.7 نقط من سبعة نقاط، لم تمتلك الجزائر في أي منها ميزة تنافسية (بنسبة 0%).

3) محور تعزيز الابتكار:

- مدى تقدم الشركات : يتضمن هذا المؤشر ثمانية مؤشرات فرعية، احتلت فيه الجزائر المرتبة 106 بمجموع 3.4 نقط من سبعة نقاط، لم تمتلك الجزائر في أي منها ميزة تنافسية (بنسبة 0%)؛
- الابتكار: يتضمن هذا المؤشر ثمانية مؤشرات فرعية، احتلت فيه الجزائر المرتبة 77 بمجموع 3.1 نقط من سبعة نقاط، تمتلك الجزائر ميزة تنافسية في مؤشرين فقط من ضمن ثمانية مؤشرات (بنسبة 25%).

من خلال تعرضنا للمؤشرات الفرعية، تبين لنا ما يلي:

* النسب من إعداد الطالبة لتسهيل المقارنة، و نستطيع تسميتها نسبة الميزة التنافسية الجزئية (إن صح التعبير)، وهي عبارة عن قسمة عدد المؤشرات الفرعية الجزئية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية على مجموع المؤشرات الفرعية الجزئية المركبة للمؤشر الفرعي (أي 15/5).

- نلاحظ من خلال المجموع الإجمالي للمؤشرات الفرعية الجزئية التي تطرقنا لها و هي في المجمـــوع 89 مؤشـــر أن الجزائر تملك ميزة تنافسية في 19 مؤشر فقط أي بنسبة إجمالية 21 %، هذه الأخير لها دلالتها لأنها محـــسوبة علـــى أساس معطيات دولية، أي امتلاك أو عدم امتلاك الدولة لميزة تنافسية في أحد المؤشرات هو مبني على أساس مقاييس دولية لـــ 128 دولة (دول منافسة) شملها المؤشر؛
- نسبة الميزة التنافسية الإجمالية (21 %) هي نسبة أقل من المتوسط، إن لم نقل أنها نسبة ضعيفة؛

أسوأ المؤشرات كانت البنية التحتية، التعليم العالي و التدريب و الاستعداد أو الجاهزية التقنية، وذلك لحـــصولها على نسبة 0%، ذلك لأنها لا تمتلك فيها الجزائر أي ميزة تنافسية؛
- أحسن المؤشرات كان مؤشر وحيد و هو مؤشر الاقتصاد الكلي، وذلك لحصولها على نسبة 100%، لكن عندما نقارن المؤشرات الفرعية الخمس المركبة لمؤشر الاقتصاد الكلي إلى إجمالي المؤشرات (89مؤشر) نجدها تمثل نسبة 5%، هذه الأخيرة و التي يمكن أن نسميها نسبة الم يزة التنافسية الفرعية من إجمالي المؤشرات المركبة لمؤشر التنافسية العالمية، هي ضعيف جدا و غير كافية ليتم على أساسها الحكم على أن الاقتصاد الجزائري هو تنافسي؛
- ثم تأتي المؤشرات الباقية وهي في مجملها تدخل في إطار المؤشرات الضعيفة لحصولها على أقل من 50% وهي على الترتيب (من الضعيف إلى الأضعف) : المؤسسات، الابتكار، الصحة و التعليم و أخيرا فعالية السوق.

خلصنا مما سبق إلى وجود ثلاثة نسب * رئيسية يمكن أن نخرج بها من خلال تحليلنا لمؤشر التنافسية العالمية و التي تساعد في تقييم المؤشرات الفرعية، و بالتالي الوضع التنافسي للدول ككل، وهي كالتالي:
✓ نسبة الميزة التنافسية الجزئية وهي عدد المؤشرات الجزئية التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية على إجمالي المؤشرات الجزئية في المؤشر الفرعي، فبالنسبة للجزائر سنأخذ المؤشر الفرعي الاقتصاد الكلي الذي يتكون من خمس مؤشـــرات فرعية، فإن نسبة الميزة التنافسية الجزئية (كما سبق حسابها) هي 100%، لأنها تمتلك ميزة تنافسية في كل المؤشرات الجزئية المكونة لذا المؤشر الفرعي، تفيدنا هذه النسبة في معرفة نقاط الضعف و القوة في كل مؤشر فرعي؛
✓ نسبة الميزة التنافسية الفرعية هي عدد المؤشرات الجزئية التي تملك فـ يها الدولة ميزة تنافسية في أحد المؤشـــرات الفرعية على إجمالي عدد المؤشرات الجزئية، و إذا علمنا أن إجمالي المؤشرات الجزئية هو 89 مؤشر، فإن نسبة الميـــزة التنافسية الفرعية لمؤشر الاقتصاد الكلي تمثل نسبة 5%، تفيدنا هذه النسبة في معرفة مدى مساهمة كل مؤشر فـ رعي في رفع تنافسية الاقتصاد ككل؛

* تسمية هذه النسب و كذا طريقة حسابها هي إضافة من الطالبة كنتيجة توصلنا إليها، يجوز صحتها أو خطأها.

✓نسبة الميزة التنافسية الإجمالية وهي عدد الإجمالي للمؤشرات التي تملك فيها الدولة ميـــزة تنافـــسية إلى إجمـــالي المؤشرات، و إذا علمنا أن العدد الإجمالي للمؤشرات التي تملك الجزائر فيها ميزة تنافسية هو 19مؤشر، فإن نـــسب ة الميزة التنافسية الإجمالية تمثل نسبة 21%، و تفيدنا هذه النسبة في تقييم الوضع التنافسي للاقتصاد ككل.

المطلب الثـــالث: تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري

اعتمادا على تقسيم الذي استخدمه التقرير في تقييم المؤشرات الفرعية، فسنركز في تقييمنـــا لاقتـــصاديات الدول على أساس الترتيب أيضا، حيث سنقسم الدول إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: تضم الدول التي تتميز باقتصاديات ذات تنافسية قوية، وهي الدول التي تـــأتي في المراتـــب الخمسين الأولى.

المجموعة الثانية: تضم الدول التي تتميز باقتصاديات ذات تنافسية ضعيفة، وهي الدول التي تأتي بعد المراتب الخمسين الأولى.

الجدول رقم (4-27): تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنافسية العالمية 2008

اقتصاديات ذات تنافسية قوية	اقتصاديات ذات تنافسية ضعيفة
الكويـــت، قطـــر، تـــونس، السعودية، الإمارات، عمـــان، البحرين، الأردن	الجزائر و باقي الدول العربية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (4-2614)

من خلال الجدول رقم (4-27) يتبين لنا ما يلي:

- أن وجود الجزائر ضمن الدول ذات التنافسية الضعيفة ، هي حقيقة تثبتها النتيجة التي خلصنا لها سابقا و الـــتي تخص نسب الميزة التنافسية الإجمالية 21 %و هذا يقودنا إلى حقي قة مفادها أن الاقتصاد الجزائري لا يزال غير قادر على المنافسة العالمية و كذا العربية، و عموما يمكن تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري على أنها ضعيفة سواء

إذا ما قورنت بالمستوى العالمي أو العربي، وهذا يؤدي إلى نتيجة مفادها أن واقع بيئة أعمال الجـ زائر انعكـــس على تنافسية الاقتصاد؛

- أما كل من تونس و الإمارات، فقد جاءت ضمن مجموعة الدول ذات التنافسية القوية، وهذه نتيجة تؤكـــدها دخولها ضمن المراكز الخمسين الأولى ، خلافا عن الدول العربية الأخرى، ومن خلال ما سبق نخلص إلى نفس النتيجة التي خلصنا لها فيما يخص الجزائر، حيث أن البيئة الملائمة و الجاذبة للاستثمار التي تتميز بها هذه الدول انعكست على تنافسية الاقتصاد، و أصبحت اقتصادياتها ذات تنافسية قوية مقارنة بالدول العربية الأخرى.

وتقع في مؤشر التنافسية العالمية أن الجزائر و الدول العربية تعترضها جملة من الإشكالا ت التي تضعف من تنافسية اقتصادياتها (نقاط الضعف) مع اختلاف مستوى هذه الإشكالات من دولة لأخرى، و هذه الإشكالات *هي كالتالي:

- النفاذ إلى الأسواق؛
- عدم توفر البنية التحتية؛
- قوة عاملة تفتقد لتعليم الملائم؛
- لوائح العملات الأجنبية؛
- عدم فعالية البيروقراطية الحكومية؛
- الفساد؛
- عدم استقرار السياسات؛
- لوائح الضرائب؛
- قوة عاملة وطنية تفتقد إلى أخلاقيات مكان العمل؛
- لوائح عمالة مقيدة؛
- الجرائم و السرقة؛

* هذه الإشكالات مرتبة من الإشكال الأكثر إعاقة للتنافسية إلى الأقل إعاقة.

خلاصة الفصل:

إن معرفة الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري، ألزمت الوقوف على المعطيات الأساسية لبيئة أعمـــال الجزائر في ظل الإصلاحات، ثم التطرق لواقعها ضمن المؤشرات الدولية، ويمكن استخلاص ما تطرقنا إليه في هذا الجزء من خلال النقاط التالية :

إن عرض المعطيات الأساسية و المتمثلة في مجمل الأوضاع السياسية و الأمنية و الا جتماعية و البنية التحتية و أخيرا الاقتصادية، لأخذ صورة عامة عن بيئة أعمال الجزائر خلال العشرية الأولى من القرن الواحد و العشرين.

- إن بيئة الأعمال هي الميدان التطبيقي و المرآة العاكسة لسلسة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر، حيث تقيس نتائج هذه الإصلاحات بعيدا عن آراء الأجهزة الحكومية في الجزائر أو آراء ال باحثين على المستوى المحلي، وذلك من خلال عرض واقع بيئة أعمال الجزائر من وجهة نظر دولية، و المتمثلة في جملة من المؤشرات الدولية التي تتمتع بالموضوعية و المصداقية.

- يتطلب معرفة واقع بيئة أعمال الجزائر على المستوى الدولي، الوقوف على المركز الذي تحتله في المؤشرات الدولية.

- إن قياس مختلف الأوضاع التي تقوم عليها بيئة أعمال الجزائر، يكون من خلال مؤشرات تشمل تلك الأوضاع، و المتمثل في مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشري أداء وإمكانات القطر في جذب الاســـتثمار، مؤشـــري الحكومـــة الالكترونية والجاهزية الإلكترونية، مؤشر الحرية ا لاقتصادية، مؤشر مدركات الفساد، مؤشر المخاطر القطرية، مؤشر الديمقراطية والتنمية البشرية.

-كان تمثيل الجزائر سلبي في معظم المؤشرات ماعدا كل من مؤشر الإمكانات، مؤشر المخاطر القطريـــة والتنميـــة البشرية، يؤكد أن ما يجري من إصلاح ليس على مستوى متطلبات هذه المر حلة، في عالم تتنافس فيه الـــدول لتحتل مكانة أفضل بين دول العالم المتحضر، في حين كان تمثيل دول الخليج أحسن تمثيل، أما مغاربيا فكانت تونس هي الأحسن.

- انطلاقا مما تعرضنا له سابقا (الفصل الثاني)، و المتضمن وجود نوعان من بيئة الأعمال (بيئة أعمال ملائمة و جاذبة للاستثمارات، بيئة أعمال غير ملائمة و عائقة للاستثمارات)، و من خلال عرضنا لواقع بيئة أعمال الجزائر من وجهة نظر دولية و المتمثلة في المؤشرات الدولي ،فقد خلصنا إلى أن بيئة أعمال الجزائر هي بيئة غـــير ملائمـــة و عائقـــة للاستثمارات.

لقياس مدى انعكاس واقع بيئة أعمال الجزائر على تنافسية اقتصادها ، فقد قمنا بعرض الوضعية التنافـــسية للاقتصاد الجزائري من خلال مؤشر ات جزئية (نمو الدخل الوطني للأفراد، النتائج التجارية للبلد، و أسعار الصرف و أثرها على زياد الصادرات)، إضافة إلى مؤشر دولي ذو أهمية كبيرة على الصعيد العالمي وهو مؤشر التنافسية العالمية.

- يعتبر مؤشر التنافسية العالمية أحسن المؤشرات تعبيرا عن الوضعية التنافسية للدول، وقد كان تمثيلها ضعيفا إذا مـــا قارناه مع بعض دول الخليج و تونس (كإحدى دول المغرب العربي) التي تدخل ضمن المراتب الخمسين الأولى.

توفر الجزائر على ميزة تنـ ـافسية في كل المؤشرات الخمس المركبة لمؤشر الاقتصاد الكلي (أحد المؤشـــرات الفرعيـــة لمؤشر التنافسية العالمية)، لم يشفع لها في الدخول ضمن المراتب الخمسين الأولى كباقي بعض الدول العربية الأخـــرى المنافسة لها.

- وجود مؤشرات فرعية عن الجزائر (ضمن مؤشر التنافسية العالمية) تنعدم فيها الميزة التنافسية، و المتمثلة في مؤشرات البنية التحتية، التعليم العالي و التدريب و الاستعدادأو الجاهزية التقنية، و بالتالي تعتبر هذه الأخيرة نقـــاط ضـــعف أساسية في الاقتصاد الجزائري، و التي تعيق من تطور تنافسية الاقتصاد ككل.

- انطلاقا من وجود دول ذات تنافسية ضعيفة و دول ذات تنافسية قوية، ومن خلال التقييم العام الذي قمنا به لمعرفة الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائر اعتماد ا على المؤشراتالجزئية ومؤشر التنافسية العالمية ، خلـــصنا في النهايـــة أن تنافسية الاقتصاد الجزائري ضعيفة، وذلك لتمثيلها السلبي في مؤشر التنافسية العالمية، مقارنة بالدول التي شملها المؤشر خاصة بعض الدول العربية (تونس و بعض دول الخليج) التي تميزت باقتصاديات ذات تنافسية قوية.

- إن ما سبق يؤكد أن نوع بيئة الأعمال له دور في التأثير على تنافسية الاقتصاد ككل، فبيئة أعمال الجزائـــر غـــير الملائمة و العائقة للاستثمارا ت أدت إلى ضعف تنافسية الاقتصاد، في حين أن بيئـــة الأعمـــال الملائمـــة و الجاذبـــة للاستثمارات لكل من تونس و بعض دول الخليج أدت إلى تميز اقتصاديات هذه الدول بتنافسية قوية.

الملحق رقم (01): مؤشر حماية المستثمر

الإقليم أو الدولة	مؤشر الإفصاح	مؤشر مسؤوليات المدير	مؤشر قضايا المساهمين	مؤشر حماية المستثمر*
إقليم أوروبا وآسيا الوسطى	4,7	3,8	6,0	4,8
إقليم جنوب آسيا	4,4	4,3	6,4	5,0
إقليم شرق آسيا والمحيط الهادئ	5,2	4,4	6,1	5,2
إقليم أفريقيا جنوب الصحراء	4,4	4,5	5,2	4,7
إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,8	4,6	3,5	4,6
إقليم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	6,3	5,0	6,6	6,0
إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4,3	5,1	5,8	5,1

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، الكويت، السنة**25**، العدد**02**، أفريل/جويلية **2007**، ص**10.**

الملحق رقم (02): المعايير النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة في الجزائر

عدد النقاط	المعايير الإقتصادية *					المعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية	مجموع النقاط	الترتيب
الولايات	المعايير أ	المعيار ب	المعيار ج	المعيار د	المجموع			
بجاية	9000	1800	558	1984	13342	2500	15842	01
جيجل	7900	1750	281	1226	11157	4000	15157	02
عنابة	350	1700	970	2252	11272	2500	13772	03
تلمسان	6450	1700	659	1117	10726	2500	13226	04
وهران	6550	1300	1164	4110	13124		13124	05
مستغانم	4950	1550	304	1237	8041	2500	10541	06
سكيكدة	4050	1200	497	1488	7835		7835	07
الشلف	3180	1300	530	1175	6105	1000	7105	08
تبسة	3650	1650	391	10333	6724	1500	6724	09
تمنراست	3350	1200	85	818	5453	1000	6453	10
إليزي	3350	1200	93	248	4891	1000	5891	11
الأغواط	400	1700	240	885	3225	1500	9725	12
سوق أهراس	600	1550	118	609	2877	1500	4377	13
البويرة	800	1550	371	918	3739		3739	14
الطارف	300	1350	255	631	2536		2536	15

المصدر : الدراسة المؤهلة لاحتضان المنطقة الحرة، الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية، الجزائر، ماي 1996، ص 51.

---

* **المعايير الإقتصادية:**

المعيار أ: الهياكل القاعدية للنقل والمرافق المتعلقة بها (المطار، الميناء، الطرق البرية، السكك الحديدية...).

المعيار ب: نوعية وإمكانيات الخدمات العامة (الغاز، الوقود، الكهرباء، الماء والمواصلات....).

المعيار ج: توفر اليد العاملة المؤهلة والمهارات المحلية.

المعيار د: الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث (المؤسسات البنكية والتأمين قطاع الصحة والسياحة، المؤسسات الإدارية...).

الجدول رقم (03): الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي

الهيئات	طبيعة الإتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	رقم الجريدة الرسمية*
هيئة الأمم المتحدة (ONU)	الإنضمام بتحفظ إلى الإتفاقية التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 1958/06/10 و الخاصة بإعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية و تنفيذها.	1958/06/10	(الإنضمام في) 1988/11/05	1988-48
المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية (BMICE)	إنشاء المصرف المغاربي للإستثمار و التجارة الخارجية بين دول إتحاد المغرب العربي، الممضاة في رأس العنوف باليبيا	9 و 1991/03/10	1992/06/13	1992-45
الوكالة الدولية لضمان الإستثمار (AMGI)	إنشاء الوكالة الدولية لضمان الإستثمار	1995/10/30	1995/10/30	1995-66
الإتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات (CIRDI)	تسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى	1995/10/30	1995/10/30	1995-66
الشركة الإسلامية لتأمين و إئتمان الصادرات (SIGICE)	إنشاء الشركة الإسلامية لتأمين الإستثمارات و إئتمان الصادرات	1996/04/23	1996/04/23	1996-26

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاتفاقيات و الاتفاقات، 08/10/16

www.andi.gov.dz/convention/convention.htm

الملحق رقم (04) : اتفاقيات ثنائية بين الجزائر و مختلف الدول لتشجيع الاستثمار و حمايته.

البلدان	طبيعة الاتفاق أو الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	مدة الصلاحية	رقم. ج ر*
إتحاد المغرب العربي	ترقية و ضمان الاستثمارات	1990/07/23	1990/12/22		06-1991
	تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل	1990/07/23	1990/12/22		06-1991
الإتحاد الإقتصادي البلجيكي اللكسمبورغي	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1991/04/24	1991/10/05	10 سنوات	46-1991
اتيوبيا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2002/05/27	2003/03/17	10 سنوات	19-2003
إفريقيا الجنوبية	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/09/24	2001/07/23	10 سنوات	41-2001
	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1998/04/28	2000/05/04		26-2000
أكرانيا	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	2002/12/14	2004/04/19		27-2004
الأرجنتين	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2000/10/04	2001/11/13	10 سنوات	69-2001
إسبانيا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1994/12/23	1995/03/25	10 سنوات	23-1995
	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	2002/10/07	2005/06/23		45-2005

الأردن	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/08/01	1997/04/05	10 سنوات	-20 1997
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1997/09/16	2000/12/17		-79 2000
ألمانيا	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	1996/03/11	2000/10/07	10 سنوات	-58 2000
الإمارات العربية المتحدة	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2001/04/24	2002/06/22	20 سنة	-45 2002
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على رأس المال	2001/04/24	2003/04/07		-26 2003
أندونيسيا	تجنب الإزدواج الضريبي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1995/04/28	1997/09/13		-61 1997
	ترقية و حماية الاستثمارات	2000/03/21	2002/06/22	10 سنوات	-45 2002
إيران	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2003/10/19	2005/02/26	10 سنوات	-15 1995
البرتغال	تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	2003/12/02	2005/03/31		-24 2005
	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات	2004/09/15	2005/05/28	10 سنوات	-37 2005
إيطاليا	الترقية و الحماية المتبادلة	1991/05/18	1991/10/05	10 سنوات	-46

	للاستثمارات				1991
	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهريب و الغش الجبائي	1991/02/03	1991/07/20		-35 1991
البحرين	تشجيع و حماية الاستثمارات	2000/06/11	2003/02/08	10 سنوات	-10 2003
	تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل	2000/06/11	2003/08/14		-50 2003
بلجيكا	تفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضرائب على الدخل و الثروة	1991/12/15	2002/12/09		-82 2002
بلغاريا	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1998/10/25	2002/04/07	15 سنة	-25 2002
	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1998/10/25	2004/12/29		-01 2005
التشيك	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2000/09/22	2002/04/07	10 سنوات	-25 2002
تركيا	تجنب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1994/08/02	1994/10/02		-65 1994
تونس	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2006/02/16	2006/11/14	10سنة	-73 2006
الدول العربية (الإتفاقية الموحدة)	إستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية	1995/10/07	1995/10/07	5 سنوات	-59 1995
الدنمارك	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1999/01/25	2003/12/30	10 سنوات	-02 2004
	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1994/06/28	1994/10/22	10 سنوات	-69 1994

رومانيا	تجنب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1994/06/28	1995/07/15		-37 1995
روسيا	تجنب الإزدواج الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	2006/03/10	2006/04/03		-21 2006
السودان	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2001/10/24	2003/03/17	10 سنوات	-20 2003
السويد	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2003/02/15	2004/12/29	20 سنة	-84 2004
سويسرا	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2004/11/30	2005/06/23	15 سنة	-45 2005
سوريا	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1997/09/14	1998/12/27	10 سنوات	-97 1998
	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل	1997/09/14	2001/03/29		-19 2001
عمان	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي في ميدان الضريبة على الدخل	2000/04/09	2003/02/08		-10 2003
	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2000/04/09	2002/06/22	10 سنوات	-44 2002
الصين	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1996/10/20	2002/11/25	10 سنوات	-77 2002
فرنسا	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1993/02/13	1994/01/02	10 سنوات	-01 1994
	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان	1999/10/17	2002/04/07		-24 2002

	الضريبة على الدخل و الثروة و التركات				
فنلدا	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2005/01/13	206/12/11	20 سنة	-82 2006
قطر	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1996/10/24	1997/06/23	10 سنوات	-43 1997
كندا	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	1999/02/28	2000/11/16		-68 2000
كوريا	ترقية و حماية الإستثمارات	1999/10/12	2001/07/23	20 سنة	-40 2001
	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	2001/11/24	2006/06/24		-44 2006
الكويت	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2001/09/30	2003/10/23	20 سنة	-66 2003
ليبيا	تشجيع، حماية و ضمان الإستثمار	2001/08/06	2003/05/05	10 سنوات	-33 2003
لبنان	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	2002/03/26	2006/05/22		-35 2006
مالي	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1996/07/11	1998/12/27	10 سنوات	-97 1998
ماليزيا	ترقية و حماية الإستثمارات	2000/01/27	2001/07/23	10 سنوات	-42 2001
مصر	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1997/03/29	1998/10/11	10 سنوات	-76 1998
	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في	2001/02/17	2003/03/25		-23 2003

	ميدان الضريبة على الدخل و رأس المال				
الموزنبيق	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1998/12/12	2001/07/23	10 سنوات	-40 2001
نيجيريا	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2002/01/14	2003/03/03	10 سنوات	-16 2003
النمسا	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2003/06/17	2004/10/10	10 سنوات	-65 2004
	تجنب الإزدواج الضريبي و منع التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و على الثروة	2003/06/17	2005/05/28		-38 2005
النيجر	الترقية و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1998/03/16	2000/08/22	10 سنوات	-52 2000
لولايات المتحدة الأمريكية	تشجيع الإستثمارات	1990/06/22	1990/10/17	20 سنة	-45 1990
اليمن	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	1999/11/25	2001/07/23	10 سنوات	-42 2001
	تجنب الإزدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و رأس المال	2002/01/29	2005/02/26		-16 2005
اليونان	التشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات	2000/02/20	2001/07/23	10 سنوات	-41 2001

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الاتفاقيات و الاتفاقات:08/10/16،

www.andi.gov.dz/convention/convention.htm

ملاحظة: الاتفاقيات الدولية مرتبة حسب الترتيب الأبجدي للدول.

* الجريدة الرسمية

الملحق رقم (05): توزيع الشهادات المسلمة حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لسنة2007

قطاعات النشاط	عدد الشهادات المسلمة	عدد مناصب الشغل
خدمات	100 025	265 499
الزراعة	72 890	195 109
الصناعة التقليدية	41 111	129 902
الصناعة	28 668	99 864
نقل المسافرين	24 462	60 156
نقل البضائع	21 674	46 659
البناء والأشغال العمومية	17 171	63 075
نقل التبريد	13 184	28 032
الأعمال الحرة	4 261	10 345
الصيانة	4 224	11 528
الصيد	1 610	6 366
الري	609	2 223
المجموع*	**329 889**	**918 758**

المصدر: مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائيات، مؤشرات عام 2007، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 12، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية*، الجزائر، ص32.

* للمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: http://www.pmeart-dz.org.

الملحق رقم (06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر و الدول العربية بالمليون دولار 2000-2006

الدولة	2000	2004	2005	2006	معدل النمو % 2006/2005
السعودية	183	1,942	12,097	18,293	51
مصر	1,235	2,157	5,376	10,043	87
الامارات	515-	10,004	10,900	8,386	23-
السودان	392	1,511	2,305	3,541	54
تونس	779	639	782	3,312	324
الأردن	815	651	1,532	3,121	104
البحرين	364	865	1,049	2,915	178
المغرب	471	1,070	2,946	2,898	2-
لبنان	964	1,993	2,751	2,794	2
الجزائر	438	882	1,081	1,795	66
قطر	252	1,199	1,152	1,786	55
ليبيا	141	357	1,038	1,734	67
سلطنة عمان	83	229	900	952	6
سوريا	270	275	500	600	20
العراق	3-	300	515	272	47-
الكويت	16	24	250	110	56-
جيبوتي	3	39	22	108	391
الصومال	0.27	5-	24	96	300
فلسطين	62	49	47	38	19-
موريتانيا	40	392	864	3-	100-
اليمن	6	144	302-	385-	27-
الدول العربية	5,997	24,717	45,829	62,406	36

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، الكويت، السنة 25، العدد04 أكتـــوبر /ديـــسمبر 2007، ص07.

الملحق رقم (07) : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر و الدول العربية بالمليون ا دولار 2000-2006

الدولة	2000	2004	2005	2006	معدل النمو % 2006/2005
الكويت	303-	2,526	5,142	7,892	53
الامارات	429	2,208	3,750	2,316	38-
البحرين	10	1,036	1,123	980	13-
السعودية	126	709	1,183	753	36-
المغرب	60	32	174	468	169
قطر	18	192	352	379	8
سلطنة عمان	1-	250	114	247	117
مصر	51	159	92	148	61
ليبيا	98	286-	128	141	10
لبنان	108	213	122	71	42-
سوريا	-	48	61	55	10-
اليمن	10-	21	26	36	38
الجزائر	18	258	57	35	39-
تونس	0.4	4	13	33	154
السودان	-	-	-	9	-
فلسطين	213	51-	9	2	78-
الأردن	2	-	-	-	-
موريتانيا	1	4	2	-	-
الدول العربية	819	7,323	12,348	13,565	10

المصدر: المرجع السابق، ص10.

الملحق رقم (08): ترتيب الجزائر و الدول العربية ضمن المؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال **2008**

الترتيب عربيا	الترتيب عالميا 178 دولة										
	الدول	تأسيس المشروع	استخراج التراخيص	توظيف العمالة	تسجيل الممتلكات	الحصول على الائتمان	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تصفية النشاط وإغلاق المشروع
1	السعودية	36	47	40	3	48	50	7	33	136	79
2	الكويت	121	85	39	72	68	19	8	99	99	67
3	سلطنة عمان	107	130	26	15	97	64	5	104	110	59
4	الإمارات	158	38	65	8	115	107	4	24	144	139
5	الأردن	133	71	45	109	84	107	19	59	128	87
6	لبنان	132	113	53	92	48	83	33	83	121	117
7	تونس	68	96	113	66	97	147	148	28	80	30
8	اليمن	175	35	63	44	158	122	84	128	41	83
9	فلسطين	166	132	103	118	68	33	22	77	125	178
10	الجزائر	131	108	118	156	115	64	157	114	117	45
11	مصر	55	163	108	101	115	83	150	26	145	125
12	المغرب	51	88	165	102	135	158	132	67	114	60
13	سوريا	169	86	126	89	158	107	98	127	171	77
14	العراق	164	104	60	40	135	107	37	175	150	178
15	السودان	95	131	140	32	135	141	60	143	143	178
16	جيبوتي	165	92	130	131	135	173	51	66	159	126
17	موريتانيا	167	142	117	52	115	141	171	152	89	143

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2008 / مجموعة البنك الدولي

المصدر: المرجع السابق، ص19.

الملحق رقم (09): ترتيب الجزائر و دول العالم ضمن مؤشر الفساد العالمي 2007/2008

ترتيب الدول	الدول	2007 CPI ناتج	درجة الثقة	عدد المصادر
1	الدينمارك	9.4	9.2 - 9.6	6
	فنلاندا	9.4	9.2 - 9.6	6
	نيوزيلاندا	9.4	9.2 - 9.6	6
4	سنجابور	9.3	9.0 - 9.5	9
	السويد	9.3	9.1 - 9.4	6
6	ايسلاندا	9.2	8.3 - 9.6	6
7	الندرلاند	9.0	8.8 - 9.2	6
	سويسرا	9.0	8.8 - 9.2	6
9	كندا	8.7	8.0 - 9.2	6
	النرويج	8.7	8.3 - 9.1	6
11	استراليا	8.6	8.1 - 9.0	8
12	لوكسمبورغ	8.4	7.7 - 8.7	5
	بريطانيا	8.4	7.9 - 8.9	6
14	هونغ كونغ	8.3	7.6 - 8.8	8
15	النمسا	8.1	7.5 - 8.7	6
16	المانيا	7.8	7.3 - 8.4	6
17	ارلاندا	7.5	7.1 - 8.0	8
	اليابان	7.5	7.3 - 7.7	6
19	فرنسا	7.3	6.9 - 7.8	6
20	امريكا	7.2	6.5 - 7.6	8
21	البلجيك	7.1	7.1 - 7.1	6
22	تشيلي	7.0	6.5 - 7.4	7
23	باربادوس	6.9	6.6 - 7.1	4
24	سينت لوسيا	6.8	6.1 - 7.1	3
25	اسبانيا	6.7	6.4 - 7.0	5
	بوريغواي	6.7	6.2 - 7.0	6
27	سلوفنيا	6.6	6.1 - 6.9	8
28	استونيا	6.5	6.0 - 7.0	8
	البورتوغال	6.5	5.8 - 7.2	6
30	اسرائيل	6.1	5.6 - 6.7	6
	سينت فنسنت والقرينادين	6.1	4.0 - 7.1	3
32	قطر	6.0	5.4 - 6.4	4
33	مالطا	5.8	5.3 - 6.2	4

ترتيب الدول	الدول	2007 CPI نتائج	درجة الثقة	عدد المصادر
34	ماكاو	5.7	4.7 - 6.4	4
	تايوان	5.7	5.4 - 6.1	9
	الامارات	5.7	4.8 - 6.5	5
37	دومينكا	5.6	4.0 - 6.1	3
38	بوتسوانا	5.4	4.8 - 6.1	7
39	قبرص	5.3	4.9 - 5.5	8
	هنغاريا	5.3	5.1 - 5.5	3
41	التشيك	5.2	4.9 - 5.8	8
	اطاليا	5.2	4.7 - 5.7	6
43	ملیزیا	5.1	4.5 - 5.7	9
	جنوب افريقيا	5.1	4.7 - 5.5	9
	جنوب كوريا	5.1	4.9 - 5.5	9
46	البحرين	5.0	4.7 - 5.3	5
	بوتان	5.0	4.1 - 5.7	5
	كوستا ريكا	5.0	4.2 - 5.7	5
49	كيب فردي	4.9	4.5 - 5.2	8
	سلوفاكيا	4.9	3.4 - 5.5	3
51	لاتفيا	4.8	4.4 - 5.1	6
	ليتوانيا	4.8	4.4 - 5.3	7
53	الاردن	4.7	3.9 - 5.3	4
	موريشس	4.7	3.8 - 5.6	7
	عمان	4.7	4.1 - 5.7	6
56	البونان	4.6	4.3 - 5.0	6
57	ناميبيا	4.5	3.9 - 5.2	7
	ساموا	4.5	2.9 - 5.7	4
	سيشل	4.5	3.4 - 5.5	3
60	الكويت	4.3	3.3 - 5.1	5
61	كوبا	4.2	3.5 - 4.7	4
	بولندا	4.2	3.6 - 4.9	8
	تونس	4.2	3.4 - 4.8	6
64	بولغاريا	4.1	3.6 - 4.8	8
	كرواتيا	4.1	3.6 - 4.5	8
	تركيا	4.1	3.8 - 4.5	7
67	السلفادور	4.0	3.2 - 4.6	5
68	كولومبيا	3.8	3.4 - 4.3	7
69	غانا	3.7	3.5 - 3.9	7
	رومانيا	3.7	3.4 - 4.1	8
71	سنغال	3.6	3.2 - 4.2	7
72	البرازيل	3.5	3.0 - 4.2	7
	الصين	3.5	3.0 - 4.2	9
	الهند	3.5	3.0 - 3.9	4
	المكسيك	3.5	3.3 - 3.7	10
	المغرب	3.5	3.3 - 3.8	7
	بيرو	3.5	3.4 - 3.7	5
	سورينامي	3.5	3.2 - 4.0	7
79	جورجيا	3.4	3.0 - 4.0	6
	جرانادا	3.4	2.9 - 4.3	6
	السعوديا	3.4	2.0 - 4.1	3
	صربيا	3.4	2.7 - 3.9	4

ترتيب الدول	الدول	2007 CPI نتائج	درجة الثقة	عدد المصادر
84	بوزنيا و هرسوقوفينا	3.3	2.9 - 3.7	7
	جابون	3.3	2.4 - 4.0	4
	جميكا	3.3	2.3 - 4.3	4
	كيريباتي	3.3	3.1 - 3.4	5
	لسوتو	3.3	2.4 - 3.9	3
	ماسدونيا	3.3	3.0 - 3.5	5
	الملديف	3.3	2.6 - 4.2	5
	مونتنجرو	3.3	2.9 - 3.7	9
	سوازيلاتند	3.3	3.1 - 3.5	6
	تيلاتند	3.3	2.9 - 3.8	6
94	مادافاسكار	3.2	2.5 - 3.9	7
	باناما	3.2	2.9 - 3.5	7
	سيريلانكا	3.2	2.8 - 3.4	5
	تانزانيا	3.2	2.9 - 3.4	8
98	فنواتو	3.1	2.4 - 3.7	3
99	الجزائر	3.0	2.8 - 3.3	5
	ارمينيا	3.0	2.8 - 3.2	7
	بيليز	3.0	2.2 - 3.6	4
	الدومينيك	3.0	2.6 - 3.3	6
	لبنان	3.0	2.7 - 3.2	6
	منقوليا	3.0	2.0 - 3.7	3
105	البانيا	2.9	2.6 - 3.2	7
	ارجنتين	2.9	2.2 - 3.4	3
	بوليفيا	2.9	2.6 - 3.1	6
	بوركينا فاسو	2.9	2.6 - 3.4	7
	دجيبوتي	2.9	2.7 - 3.2	6
	مصر	2.9	2.6 - 3.3	7
111	اريتريا	2.8	2.5 - 3.3	7
	جواتيمالا	2.8	2.1 - 3.5	5
	مولدوفا	2.8	2.4 - 3.2	5
	موزامبيك	2.8	2.3 - 3.3	5
	رواندا	2.8	2.4 - 3.1	3
	جزر السولومون	2.8	2.5 - 3.1	8
	يوغاندا	2.8	2.5 - 3.0	8
118	بنين	2.7	2.4 - 3.0	8
	مالاوي	2.7	2.4 - 3.0	8
	مالي	2.7	2.4 - 3.0	3
	ساؤ تومي وبرنسيبه	2.7	2.4 - 3.0	7
	النيوكرين	2.7	2.3 - 3.2	7
123	كومورس	2.6	2.3 - 2.7	4
	غويانا	2.6	2.3 - 2.9	8
	موريتانيا	2.6	2.2 - 3.0	3
	نيكاراغوا	2.6	2.3 - 2.7	6
	النيجر	2.6	2.4 - 2.9	9
	تيمور لسته	2.6	2.0 - 3.3	6
	فيتنام	2.6	2.3 - 2.9	7
	زامبيا	2.6	2.5 - 2.6	3
131	بوروندي	2.5	2.3 - 2.7	7
	هوندوراس	2.5	2.1 - 3.0	5
	ايران	2.5	2.3 - 2.7	9

ترتيب الدول	الدول	2007 CPI نتائج	درجة الثقة	عدد المصادر
131	ليبيا	2.5	2.0 - 3.0	7
	نيال	2.5	2.1 - 2.6	4
	الفلبين	2.5	2.0 - 3.0	4
	اليمن	2.5	2.3 - 2.6	6
138	الكمرون	2.4	2.0 - 2.8	7
	اثوبيا	2.4	2.1 - 2.7	8
	باكستان	2.4	2.1 - 2.6	5
	باراغوي	2.4	2.1 - 2.7	8
	سوريا	2.4	1.7 - 2.9	4
143	جامبيا	2.3	2.0 - 2.6	6
	اندونيسيا	2.3	2.1 - 2.4	11
	روسيا	2.3	1.9 - 2.8	5
	توجو	2.3	2.1 - 2.6	8
147	انجولا	2.2	1.8 - 2.4	7
	جيني بيساو	2.2	2.0 - 2.4	8
	نيجيريا	2.2	2.0 - 2.3	3
150	ازربيجان	2.1	2.0 - 2.2	5
	باثروس	2.1	1.7 - 2.5	6
	كونجو	2.1	1.7 - 2.6	5
	كوت دافوار	2.1	1.8 - 2.4	8
	الاكوادور	2.1	1.7 - 2.6	6
	كزخستان	2.1	1.9 - 2.3	8
	كينيا	2.1	1.8 - 2.4	4
	كيرقزتان	2.1	2.0 - 2.2	6
	ليبيريا	2.1	2.0 - 2.3	5
	سيرا ليون	2.1	1.9 - 2.3	8
	تاجيكستان	2.1	1.9 - 2.3	8
	زمبابوي	2.1	2.0 - 2.2	7
162	بانقالاديش	2.0	1.8 - 2.3	7
	كمبوديا	2.0	1.7 - 2.3	6
	جمهورية افريقيا الوسطى	2.0	1.8 - 2.3	5
	بابا نيو جيني	2.0	1.8 - 2.3	5
	تركمنستان	2.0	1.8 - 2.1	7
	فنزويلا	2.0	1.9 - 2.1	7
168	جمهورية كونجو ديموقراطية	1.9	1.7 - 2.2	6
	اكواتوريال جيني	1.9	1.7 - 2.0	4
	جيتيا	1.9	1.4 - 2.6	6
	لاؤس	1.9	1.8 - 2.1	6
172	افغانستان	1.8	1.4 - 2.0	4
	تشاد	1.8	1.6 - 1.9	6
	السودان	1.8	1.7 - 1.9	7
175	توغو	1.7	1.6 - 1.9	7
175	اوزبكستان	1.7	1.5 - 1.8	3
177	هايتي	1.6	1.3 - 1.8	4
178	العراق	1.5	1.3 - 1.7	4
179	ميانمار	1.4	1.1 - 1.7	4
	الصومال	1.4	1.1 - 1.7	4

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، التقرير العالمي للفساد 2007، ص ص05-08، 2008/05/10،
http://www.transparency.org/publicatios/gcr.

الملحق رقم (10): ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمية 2008/2007

Country/Economy	GCI 2007–2008 Rank	GCI 2007–2008 Score	GCI 2007–2008 rank (among 2006 countries)*	GCI 2006–2007 rank
United States	1	5.67	1	1
Switzerland	2	5.62	2	4
Denmark	3	5.55	3	3
Sweden	4	5.54	4	9
Germany	5	5.51	5	7
Finland	6	5.49	6	6
Singapore	7	5.45	7	8
Japan	8	5.43	8	5
United Kingdom	9	5.41	9	2
Netherlands	10	5.40	10	11
Korea	11	5.40	11	23
Hong Kong SAR	12	5.37	12	10
Canada	13	5.34	13	12
Taiwan, China	14	5.25	14	13
Austria	15	5.23	15	18
Norway	16	5.20	16	17
Israel	17	5.20	17	14
France	18	5.18	18	15
Australia	19	5.17	19	16
Belgium	20	5.10	20	24
Malaysia	21	5.10	21	19
Ireland	22	5.03	22	22
Iceland	23	5.02	23	20
New Zealand	24	4.98	24	21
Luxembourg	25	4.88	25	25
Chile	26	4.77	26	27
Estonia	27	4.74	27	26
Thailand	28	4.70	28	28
Spain	29	4.66	29	29
Kuwait	30	4.66	30	30
Qatar	31	4.63	31	32
Tunisia	32	4.59	32	33
Czech Republic	33	4.58	33	31
China	34	4.57	34	35
Saudi Arabia	35	4.55	n/a	n/a
Puerto Rico	36	4.50	n/a	n/a
United Arab Emirates	37	4.50	35	34
Lithuania	38	4.49	36	39
Slovenia	39	4.48	37	40
Portugal	40	4.48	38	43
Slovak Republic	41	4.45	39	37
Oman	42	4.43	n/a	n/a
Bahrain	43	4.42	40	48
South Africa	44	4.42	41	36
Latvia	45	4.41	42	44
Italy	46	4.36	43	47
Hungary	47	4.35	44	38
India	48	4.33	45	42
Jordan	49	4.32	46	46
Barbados	50	4.32	47	41
Poland	51	4.28	48	45
Mexico	52	4.26	49	52
Turkey	53	4.25	50	58
Indonesia	54	4.24	51	54
Cyprus	55	4.23	52	49
Malta	56	4.21	53	51
Croatia	57	4.20	54	56
Russia	58	4.19	55	59
Panama	59	4.18	56	60
Mauritius	60	4.16	57	55
Kazakhstan	61	4.14	58	50
Uzbekistan	62	4.13	n/a	n/a
Costa Rica	63	4.11	59	68
Morocco	64	4.08	60	65
Greece	65	4.08	61	61
Azerbaijan	66	4.07	62	62
El Salvador	67	4.05	63	53
Vietnam	68	4.04	64	64
Colombia	69	4.04	65	63
Sri Lanka	70	3.99	66	81
Philippines	71	3.99	67	75
Brazil	72	3.99	68	66
Ukraine	73	3.98	69	69
Romania	74	3.97	70	73
Uruguay	75	3.97	71	79
Botswana	76	3.96	72	57
Egypt	77	3.96	73	71
Jamaica	78	3.95	74	67
Bulgaria	79	3.93	75	74
Syria	80	3.91	n/a	n/a
Algeria	81	3.91	76	77
Montenegro	82	3.91	n/a	n/a
Honduras	83	3.89	77	90
Trinidad and Tobago	84	3.88	78	76
Argentina	85	3.87	79	70
Peru	86	3.87	80	78
Guatemala	87	3.86	81	91
Libya	88	3.85	n/a	n/a
Namibia	89	3.85	82	72
Georgia	90	3.83	83	87
Serbia	91	3.78	n/a	n/a
Pakistan	92	3.77	84	83
Armenia	93	3.76	85	80
Macedonia, FYR	94	3.73	86	84
Nigeria	95	3.69	87	95
Dominican Republic	96	3.65	88	93
Moldova	97	3.64	89	86
Venezuela	98	3.63	90	85
Kenya	99	3.61	91	88
Senegal	100	3.61	n/a	n/a
Mongolia	101	3.60	92	89
Gambia, The	102	3.59	93	103
Ecuador	103	3.57	94	94
Tanzania	104	3.56	95	97
Bolivia	105	3.55	96	100
Bosnia and Herzegovina	106	3.55	97	82
Bangladesh	107	3.55	98	92
Benin	108	3.49	99	107
Albania	109	3.48	100	98
Cambodia	110	3.48	101	106
Nicaragua	111	3.45	102	101
Burkina Faso	112	3.43	103	114
Suriname	113	3.40	104	104
Nepal	114	3.38	105	105
Mali	115	3.37	106	115
Cameroon	116	3.37	107	99
Tajikistan	117	3.37	108	96
Madagascar	118	3.36	109	111
Kyrgyz Republic	119	3.34	110	109
Uganda	120	3.33	111	110
Paraguay	121	3.30	112	108
Zambia	122	3.29	113	118
Ethiopia	123	3.28	114	116
Lesotho	124	3.27	115	102
Mauritania	125	3.26	116	117
Guyana	126	3.25	117	113
Timor-Leste	127	3.20	118	120
Mozambique	128	3.02	119	119
Zimbabwe	129	2.88	120	112
Burundi	130	2.84	121	122
Chad	131	2.78	122	121

(cont'd.)

* Two countries that were covered in last year's *Report* but are not included in the present *Report* for lack of Survey data are excluded from the comparison (Angola and Malawi). Serbia and Montenegro, treated as one country last year, are now treated as two individual countries. We therefore do not show data for Serbia and Montenegro for last year.

Source : World Economic Forum, The global Competitiveness Index , 2007/2008, p10.

The Global Competitiveness Index in detail

■ Competitve Advantage ■ Competitve Disadvantage

	INDICATOR	RANK/128	
	1st pillar: Institutions		
1.01	Property rights	67	■
1.02	Diversion of public funds	80	■
1.03	Public trust of politicians	47	■
1.04	Judicial independence	65	■
1.05	Favoritism in decisions of government officials	25	■
1.06	Government spending	36	■
1.07	Burden of government regulation	63	■
1.08	Business costs of terrorism	118	■
1.09	Reliability of police services	34	■
1.10	Business costs of crime and violence	83	■
1.11	Organized crime	70	■
1.12	Ethical behavior of firms	70	■
1.13	Efficacy of corporate boards	107	■
1.14	Protection of minority shareholders' interests	38	■
1.15	Strength of auditing and accounting standards	102	■
	2nd pillar: Infrastructure		
2.01	Overall infrastructure quality	72	■
2.02	Railroad infrastructure	73	■
2.03	Quality of port infrastructure	79	■
2.04	Air transport infrastructure quality	93	■
2.05	Quality of electricity supply	70	■
2.06	Telephone lines*	90	■
	3rd pillar: Macroeconomy		
3.01	Government balance*	6	■
3.02	National savings rate*	4	■
3.03	Inflation*	13	■
3.04	Interest rate spread*	22	■
3.05	Government debt*	28	■
3.06	Real effective exchange rate*	13	■
	4th pillar: Health and primary education		
4.01	Business impact of malaria	65	■
4.02	Business impact of tuberculosis	64	■
4.03	Business impact of HIV/AIDS	58	■
4.04	Infant mortality*	90	■
4.05	Life expectancy*	69	■
4.06	Tuberculosis prevalence*	59	■
4.07	Malaria prevalence*	68	■
4.08	HIV prevalence*	28	■
4.09	Primary enrollment*	35	■
	5th pillar: Higher education and training		
5.01	Secondary enrollment*	75	■
5.02	Tertiary enrollment*	75	■
5.03	Quality of the educational system	93	■
5.04	Quality of math and science education	74	■
5.05	Quality of management schools	91	■
5.06	Local availability of research and training services	103	■
5.07	Extent of staff training	100	■

	INDICATOR	RANK/128	
	6th pillar: Market efficiency		
6.01	Agricultural policy costs	15	■
6.02	Efficiency of legal framework	54	■
6.03	Extent and effect of taxation	33	■
6.04	No. of procedures required to start a business*	110	■
6.05	Time required to start a business*	38	■
6.06	Intensity of local competition	98	■
6.07	Effectiveness of antitrust policy	59	■
6.08	Imports*	94	■
6.09	Prevalence of trade barriers	83	■
6.10	Prevalence of foreign ownership	85	■
6.11	Exports*	34	■
6.12	Hiring and firing practices	81	■
6.13	Flexibility of wage determination	104	■
6.14	Cooperation in labor-employer relations	65	■
6.15	Reliance on professional management	66	■
6.16	Pay and productivity	80	■
6.17	Brain drain	105	■
6.18	Private-sector employment of women	74	■
6.19	Financial market sophistication	125	■
6.20	Ease of access to loans	114	■
6.21	Venture capital availability	117	■
6.22	Soundness of banks	124	■
6.23	Local equity market access	112	■
	7th pillar: Technological readiness		
7.01	Technological readiness	106	■
7.02	Firm-level technology absorption	69	■
7.03	Laws relating to ICT	95	■
7.04	FDI and technology transfer	112	■
7.05	Mobile telephone subscribers*	69	■
7.06	Internet users*	88	■
7.07	Personal computers*	106	■
	8th pillar: Business sophistication		
8.01	Local supplier quantity	95	■
8.02	Local supplier quality	99	■
8.03	Production process sophistication	85	■
8.04	Extent of marketing	118	■
8.05	Control of international distribution	102	■
8.06	Willingness to delegate authority	115	■
8.07	Nature of competitive advantage	99	■
8.08	Value chain presence	118	■
	9th pillar: Innovation		
9.01	Quality of scientific research institutions	85	■
9.02	Company spending on R&D	92	■
9.03	University-industry research collaboration	104	■
9.04	Gov't. procurement of advanced tech products	36	■
9.05	Availability of scientists and engineers	21	■
9.06	Utility patents*	80	■
9.07	Intellectual property protection	73	■
9.08	Capacity for innovation	123	■

Source : World Economic Forum, Country Profiles, 2007, p1

الملحق رقم (12): ملخص إعداد أدلة التنمية البشرية الخمسة

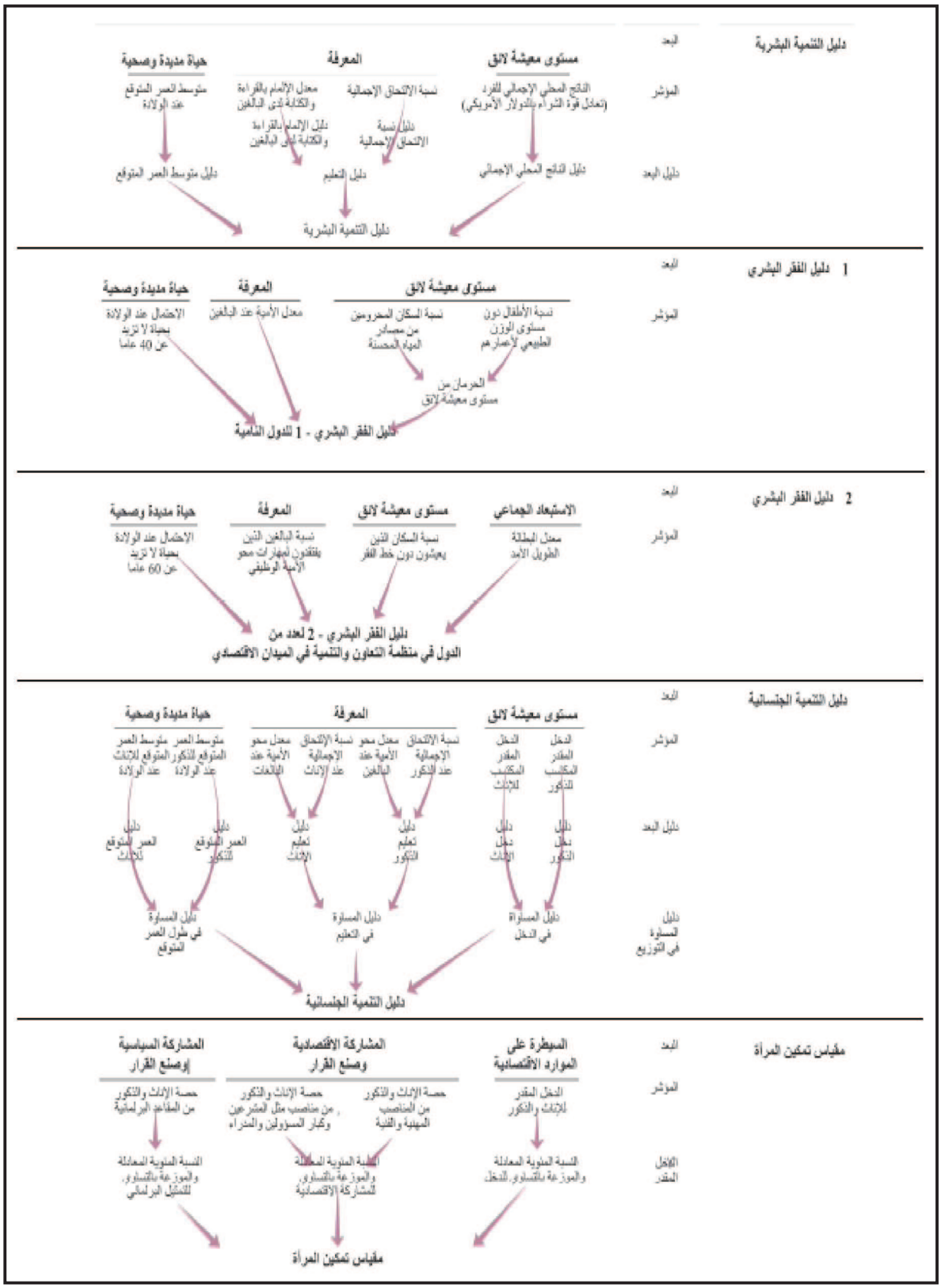

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2008/2007، ص343.

الملحق رقم (13): البلدان في تجمعات التنمية البشرية 2008/2007

التنمية البشرية العالية (مؤشر التنمية البشرية 0.800 واعلى)		تنمية بشرية متوسطة (مؤشر التنمية البشرية 0.500 - 0.799)		تنمية بشرية منخفضة (مؤشر التنمية البشرية اقل من 0.500)
الاتحاد الروسي	كوستاريكا	اذربيجان	طاجيكستان	اثيوبيا
الارجنتين	الكويت	الاراضي الفلسطينية المحتلة	عمان	اريتريا
اسبانيا	لاتفيا	الاردن	غامبيا	انغولا
استراليا	لكسمبورغ	ارمينيا	غانا	بنين
استونيا	ليتوانيا	اكوادور	غرينادا	بوركينا فاسو
اسرائيل	مالطا	اندونيسيا	غواتيمالا	بوروندي
ايرلندا	ماليزيا	اوزبكستان	غوايانا	تشاد
ايسلندا	مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا السابقة)	اوغندا	غينيا الاستوائية	جمهورية افريقيا الوسطى
ايطاليا	المكسيك	اوكرانيا	فانواتو	جمهورية الكونغو الديمقراطية
البحرين	المملكة المتحدة	بابوا غينيا الجديدة	الفلبين	جمهورية تنزانيا المتحدة
البرازيل	موريشوس	باراغواي	فيجي	رواندا
بربادوس	النرويج	الباكستان	قيرغيزستان	زامبيا
البرتغال	النمسا	بليز	كازاخستان	ساحل العاج
بروني دار السلام	نيوزيلندا	بنغلاديش	كاميرون	السنغال
بلجيكا	هنغاريا	بوتان	كمبوديا	سيراليون
بلغاريا	هولندا	بوتسوانا	كولومبيا	غينيا-بيساو
بنما	هونغ كونغ الصين (منطقة ادارية خاصة)	بوليفيا	كونغو	غينيا
بوسنة والهرسك	الولايات المتحدة	بيرو	كينيا	مالي
بولندا	اليابان	تايلاند	لبنان	ملاوي
بيلاروس	اليونان	تركمانستان	ليسوتو	موزامبيق
تريندادوتوباغو	(70 بلد او منطقة)	تركيا	مدغشقر	النيجر
تونغا		توغو	مصر	نيجيريا
جزر البهاما		تونس	المغرب	(22 بلد او منطقة)
الجماهيرية العربية الليبية		تيمور-ليشته	موريتانيا	
جمهورية التشيك		جامايكا	موزامبيق	
جمهورية كوريا		الجزائر	مونغوليا	
الدانمارك		جزر القمر	ميانمار	
رومانيا		جزر المالديف	ناميبيا	
سانت كيتس ونيفس		جزر سليمان	نيبال	
سلوفاكيا		الجمهورية الاسلامية الايرانية	نيكاراغوا	
سلوفينيا		جمهورية الدومينيكان	هايتي	
سنغافورة		الجمهورية العربية السورية	الهند	
السويد		جمهورية فنزويلا البوليفارية	هندوراس	
سويسرا		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	اليمن	
سيشيل		جنوب افريقيا	(85 بلد او منطقة)	
شيلي		جورجيا		
العربية السعودية		جيبوتي		
عمان		دومينيكا		
فرنسا		الراس الاخضر		
فنلندا		زمبابوي		
قبرص		ساموا		
قطر		سانت لوسي وبرنسيبي		
كرواتيا		سانت فنسنت وغرينادين		
كندا		سانت لوسيا		
كوبا		سريلانكا		
		السلفادور		
		سوازيلاند		
		السودان		
		سورينام		
		الصين		

المصدر : تقرير التنمية البشرية، 2008/2007، ص362.

الملحق رقم (14): البلدان في التجمعات الدخل2008/2007

الدخل العالي (صافي الدخل العام لكل فرد لـ 10.726 دولار امريكي او اكثر في 2005)		دخل متوسط (صافي الدخل العام 876 - 10.725 دولار امريكي في عام 2005)		دخل منخفض (صافي الدخل العام لكل فرد 875 دولار امريكي او اقل في عام 2005)	
اروبا	هولندا	الاتحاد الروسي	ساموا الامريكية	الكوبيا	نيجيريا
اسبانيا	هونغ كونغ الصين (منطقة ادارية خاصة)	اذربيجان	سانت فنسنت و غرينادين	اريتيريا	هايتي
استراليا	الولايات المتحدة	الاراضي الفلسطينية المحتلة	سانت كيتس ونيفس	افغانستان	الهند
اسرائيل	اليابان	الارجنتين	سانت لوسيا	اوزبكستان	اليمن
المانيا	اليونان	الاردن	سريلانكا	اوغندا	(54 بلد او منطقة)
الامارات العربية المتحدة	(55 بلد او منطقة)	ارمينيا	سلفادور	بابوا غينيا الجديدة	
انتيغوا وباربودا		اسكوتيا	سلوفاكيا	الباكستان	
اندورا		الاكوادور	سوازيلاند	بنغلاديش	
ايرلندا		البانيا	سوريناام	بنين	
ايسلندا		اندونيسيا	سيشيل	بوتان	
ايطاليا		انغولا	شيلي	بوركينا فاسو	
البحرين		اوروغواي	صربيا	بوروندي	
البرتغال		اوكرانيا	الصين	تشاد	
برمودا		باراغواي	العراق	توغو	
بروني دار السلام		بالاو	عمان	تيمور-ليشته	
بلجيكا		البرازيل	غابون	جزر القمر	
بوركوريكو		بربادوس	غرينادا	جزر سليمان	
بولينيزيا الفرنسية		بلغاريا	غواتيمالا	جمهورية افريقيا الوسطى	
جزر الانتيل الهولندية		بليز	غوايانا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	
جزر البهاما		بنما	غينيا الاستوائية	جمهورية تنزانيا المتحدة	
جزر الفيروز		بوتسوانا	فانواتو	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	
جزر الكيمان		البوسنة والهرسك	الفلبين	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
جزر فيرجين الولايات المتحدة		بولندا	فيجي	رواندا	
جزيرة مان		بوليفيا	كازاخستان	زامبيا	
جمهورية كوريا		البيرو	كاميرون	زمبابوي	
الدنمارك		بيلاروس	كيريبا	ساحل العاج	
سان مارينو		دومينيكا	كوبا	سانت لوسي وبرنسيبي	
سلوفينيا		تركمانستان	كوستاريكا	السنغال	
سنغافورة		تركيا	كولومبيا	السودان	
السويد		تونس	كونغو	سيراليون	
سويسرا		تونغا	كيريباتي	الصومال	
العربية السعودية		جامايكا	لاتفيا	طاجيكستان	
غرينلاند		الجبل الاسود	لبنان	غامبيا	
غوام		الجزائر	ليتوانيا	هايتي	
فرنسا		جزر المارشال	ليسوتو	الهند	
فنلندا		جزر المالديف	ماليزيا	اوزبكستان	
قبرص		جزر ماريانا الشمالية	مصر	اوغندا	
قطر		الجماهيرية العربية الليبية	المغرب	بابوا غينيا الجديدة	
كاليدونيا الجديدة		الجمهورية الاسلامية الايرانية	مقدونيا (جمهورية يوغسلافيا السابقة)	الباكستان	
كندا		جمهورية التشيك	المكسيك	بنغلاديش	
الكويت		جمهورية الدومينيكان	موريشوس	بنين	
لكسمبورغ		الجمهورية العربية السورية	مولدوفا	بوتان	
ليختنشتاين		جمهورية فنزويلا البوليفارية	ناميبيا	بوركينا فاسو	
ماكاو الصين (منطقة ادارية خاصة)		جنوب افريقيا	نيكاراغوا	بوروندي	
مالطا		جورجيا	الهندوراس	تشاد	
المملكة المتحدة		جيبوتي	هنغاريا	توغو	
موناكو		دول ماكرونيزيا الفيدرالية	(97 بلد او منطقة)	تيمور-ليشته	
النرويج		دومينيكا		جزر القمر	
النمسا		الراس الاخضر		جزر سليمان	
نيوزيلندا		رومانيا		جمهورية افريقيا الوسطى	
		ساموا		جمهورية الكونغو الديمقراطية	
				جمهورية تنزانيا المتحدة	
				جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	
				جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
				رواندا	
				زامبيا	
				زمبابوي	
				ساحل العاج	
				سانت لوسي وبرنسيبي	
				السنغال	
				السودان	
				سيراليون	
				الصومال	
				طاجيكستان	
				غامبيا	
				هايتي	
				الهند	
				اوزبكستان	
				اوغندا	
				بابوا غينيا الجديدة	
				الباكستان	
				بنغلاديش	
				بنين	
				بوتان	
				بوركينا فاسو	
				بوروندي	
				تشاد	
				توغو	
				تيمور-ليشته	
				جزر القمر	
				جزر سليمان	
				جمهورية افريقيا الوسطى	
				جمهورية الكونغو الديمقراطية	
				جمهورية تنزانيا المتحدة	
				جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	
				جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
				رواندا	
				زامبيا	
				زمبابوي	
				ساحل العاج	
				سانت لوسي وبرنسيبي	
				السنغال	
				السودان	
				سيراليون	
				الصومال	
				طاجيكستان	
				غامبيا	

المصدر : المرجع السابق، ص363.

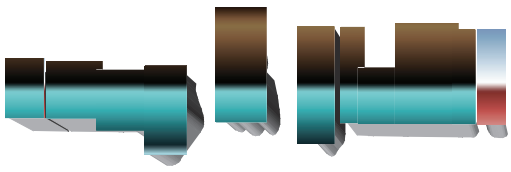

(إنـــي رأيت أنـــه لا يكتـــب إنسان كتابا فـــــي يومه إلا و قال فـــي غـــده لو غـــير هـــذا لكـــان أحسن و لو نـــريد لكان يســـتحسن، و لـــو قـــــدم لكـــان أفضـــل و لو ترك لكـــان أجـــمل).

- الأصفهاني -

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحة
(1-3)	وضعية الاقتصاد الجزائري قبل تطبيق برامج التعديل الهيكلي (1980-1993)	**96**
(2-3)	وضعية الاقتصاد الجزائري بعد تطبيق برامج التعديل الهيكلي (1994-2004)	**105**
(3-3)	تطور مستوى إحتياطات الصرف (1994-2000)	**106**
(4-3)	تطور الميزانية العامة (1993-2001)	**106**
(5-3)	تطور هيكل القيمة المضافة % خارج المحروقات (2000-2006)	**107**
(6-3)	حصيلة حل المؤسسات حسب القطاعات إلى غاية سنة 1998	**108**
(7-3)	توزيع المشاريع المصرح بها من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2007	**127**
(8-3)	دراسة للمشاريع المصرح بها من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(2005-2007)	**128**
(9-3)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (1995-2006)	**128**
(10-3)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر و بعض الدول العربية (2004-2006)	**129**
(11-3)	توزيع الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات (2001-2005)	**130**
(12-3)	العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2006)	**131**
(1-4)	تشخيص بيئة أعمال الجزائر	**151**
(2-4)	ترتيب الجزائر عالميا و عربيا من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال**2007** و **2008**	**154**
(3-4)	ترتيب الجزائر من خلال المؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال **(2006-2008)**	**158**
(4-4)	تقييم وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال **2007** و **2008**	**159**
(5-4)	وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الأداء **2005** و **2006**	**162**
(6-4)	وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الإمكانات **2005** و **2006**	**163**
(7-4)	تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشري الأداء و الإمكانات **2005** و **2006**	**164**
(8-4)	ترتيب و نقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الجاهزية الالكترونية **(2001 -2006)**	**166**
(9-4)	ترتيب و نقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الحكومة الالكترونية **2006**	**167**
(10-4)	تقييم وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الجاهزية الالكترونية **2006**	**168**
(11-4)	تقييم وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الحكومة الالكترونية **2006**	**169**
(12-4)	ترتيب ونقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية **2006** و **2007**	**170**
(13-4)	تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية **2007**	**171**
(14-4)	ترتيب و نقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر مدركات الفساد **2003** و **2008**	**173**

(15-4)	تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر مدركات الفساد **2003** و **2008**	**174**
(16-4)	تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال المؤشر المركب للمخاطر القطرية **2006**	**175**
(17-4)	ترتيب و نقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الديمقراطية العالمية **2007**	**177**
(18-4)	تقييم وضع الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر الديمقرطية العالمية **2007**	**178**
(19-4)	ترتيب الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنمية البشرية **2003** إلى **2007**	**179**
(20-4)	تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنمية البشرية **2007**	**180**
(21-4)	تقييم عام لبيئة الأعمال في الجزائر	**181**
(22-4)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية **(2000-2005)**	**183**
(23-4)	وضعية البطالة في الجزائر **(2002-2006)**	**183**
(24-4)	رصيد الميزان التجاري للجزائر **(2002-2006)**	**184**
(25-4)	تطور أسعار صرف العملة الجزائرية وبعض العملات العربية مقابل الدولار**(2000-2006)**	**185**
(26-4)	ترتيب و نقاط الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنافسية العالمية **2004** إلى **2008**	**187**
(27-4)	تقييم الجزائر و الدول العربية من خلال مؤشر التنافسية العالمية **2008**	**191**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحة
(1-1)	محددات الميزة التنافسية الدولية (ماسة بورتر)	**39**
(2-1)	مراحل تطور دور الدولة	**44**
(3-1)	مراحل تطور تنافسية الاقتصاد	**44**
(1-2)	رفع مستوى التنافسية - منهج ذو شقين-	**51**
(2-2)	إصلاح و تحسين بيئة الأعمال في مختلف الأقاليم	**71**
(1-4)	المجالات التي طالتها الإصلاحات الإجرائية و التشريعية في الدول العربية وفقا لتقرير أداء الأعمال 2008	**155**

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنـــــوان	الصفحة
01	مؤشر حماية المستثمر	211
02	المعايير النهائية لترتيب الولايات المقترحة لإحتضان المنطقة الحرة في الجزائر	212
03	الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهيئات التمويل و الضمان للاستثمارات و التحكيم الدولي	213
04	اتفاقيات ثنائية بين الجزائر و مختلف الدول لتشجيع الاستثمار و حمايته	214
05	توزيع الشهادات المسلمة حسب قطاعات النشاط للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لسنة2007	220
06	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر و الدول العربية (2000-2006)	221
07	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الجزائر والدول العربية (2000-2006)	222
08	ترتيب الجزائر و الدول العربية ضمن المؤشرات الفرعية المركبة لمؤشر سهولة أداء الأعمال 2008	223
09	ترتيب الجزائر و دول العالم ضمن مؤشر الفساد العالمي2007/2008	224
10	ترتيب الدول في مؤشر التنافسية العالمية 2008/2007	228
11	تحليل مؤشرات الجزائر الفرعية المركبة لمؤشر التنافسية العالمي2007	229
12	ملخص إعداد أدلة التنمية البشرية الخمسة	230
13	البلدان في تجمعات التنمية البشرية 2008/2007	231
14	البلدان في التجمعات الدخل2008/2007	232

الخـــاتمة :

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون بحثنا هذا، نصل إلى مجمل القول أن الاهتمام الواضـــح الذي أبدته مختلف دول العالم بموضوع التنافسية يعكس حقيقة مفادها أن هذه الأخيرة هي ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير، خاصة و أنها ترتبط ارتبطا وثيقا بنوعية بيئة الأعمال.

لذا أصبح اهتمام دول العالم ومن بينها الجزائر منصب حول تحقيق تنافسية عالية تسمح لها بتشجيع الاستثمارات المحلية، وكذا استقطاب استثمارات أجنبية متمثلة في رؤوس الأموال التي لم تعد تبحث بالدرجة الأولى عن هوامش ربح أكبر بقدر ما تبحث عن بيئة أعمال صحية و أكثر ملائمة ومشجعة على الاستثمارات، وتسمح في نفس الوقت لمؤسساتها بالمنافسة في أسواقها الداخلية والنفاذ إلى الأسواق الدولية، كل هذه العوامل تساهم في زيادة الناتج الداخلي الخام، و الذي بدوره يحسن مستوى المعيشة لأفراد الدولة.

و على ضوء ذلك، توصلنا إلى النتائج التالية:

1- من خلال دراستنا التي سمحت لنا باختبار الفرضية الرئيسية عن طريقة جملة من المؤشرات الدولية، تبين لنا أن نوع بيئة الأعمال له دور كبير في التأثير على تنافسية الاقتصاد ككل ، حيث أن الدول التي كان تمثيلها إيجـــابي في المؤشرات التي تقيم بيئة الأعمال (أي أن بيئة أعمالها ملائمة و جاذبة للاستثمار ، وذلك لحصولها علـــى مراتـــب متقدمة في هذه المؤشرات) كان أيضا تمثيلها إيجابي في المؤشرات الـــتي تقـــيس التنافـــسية الاقتـــصادية (أي أن اقتصادياتها تنافسية من خلال حصولها كذلك على مراتب متقدمة في هذه المؤشرات).

حيث نجد أن الدول المتقدمة تحتل المراتب الأولى ضمن المؤشرات التي تقيم بيئة الأعمال، كمـــا تحتـــل المراتب الأولى ضمن مؤشرات التنافسية.

كما نجد كل من تونس و الإمارات كعينة من الدول العربية المنافسة للجزائر) كان تمثيلهما إيجـــابي في المؤشرات التي تقيم بيئة الأعمال، كما كان تمثيلهما إيجابي في المؤشرات التي تقيس التنافسية الاقتصادية.

أما الجزائر فكان تمثيلها سلبي في المؤشرات التي تقيم بيئة الأعمال، كما كان تمثيلها سلبي في المؤشرات التي تقيس التنافسية الاقتصادية.

2-بالرغم من تطبيق مختلف الإصلاحات إلا أن الجزائر لم تستطع بلوغ النتائج المرجوة، فالفوائض التي عرفهـــا الميزان التجاري الناتجة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول ، لم تعكس تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري، وذلك لأن قطاع المحروقات مازال يسطر على جل الصادرات الجزائرية، أي أن الإصلاحات لم تخرج الجزائر من دائرة أ حادية التصدير.

الخـــاتمة :

كما أن الملاحظ للأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية يجد أن هذا الفائض لم يحدث تغييرا كبيرا على هـــذه الأوضاع، حيث مازال يعاني من مشكلة البطالة، إلى جانب ضعف إنتاجية عناصر الإنتاج فيه.

وفيما يخص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد أدت الإ صلاحات إلى تغيير نظرة الجزائر لهذا النـــوع من الاستثمارات وتزايدها مقارنة لتسعينات من القرن العشرين، إلا أ ن هذا التدفق يعتبر قليل إذا ما ق رناه بـــبعض الدول العربية التي تعتبر منافسا قويا للجزائر، كما أن مساهمته في الناتج المحلي الخام ضعيفة جدا.

3- أثبتت إصلاحات الجيل الأول عدم كفياتها لتحيق الأهداف، مما ألزم الجزائر تطبيق إصلاحات من نوع آخـــر (الوصول لحكم رشيد و إصلاح العدالة و محاربةالرشوة و الفساد)، غير أن هذه الإصلاحات لم تستطع ا لقضاء على البيروقراطية وكل مظاهر الفساد التي تسكن الاقتصاد الجزائري.

4- من خلال دراستنا للمؤشرات الدوليةنجد أن الجزائر تحتل أدنى ترتيب في معظم المؤشرات ، و تحتل المراتـــب بعد الخمسين في المؤشرات الباقية، و الذي يدل على أن بيئة الأعمال في الجزائر غير ملائمة و عائقة للاستثمار.

وبغض النظر عن الترتيب، نجد في بعض المؤشرات تحسنا في النقاط الذي لم يرافقه تحسنا في الترتيب، وهذا يدل على أن سيرورة و فاعلية الإصلاحات في الجزائر لا تواكب سيرورة وفاعلية الإصلاحات في الدول المنافسة، سواء الدول المتقدمةالتي (نحن في منتهى البعد عنها وذلك ما يدل عليه فارق الترتيب في المؤشرات) أو الـــدول العربية، و من بينها تونس، التي هي في نفس المرحلة مع الجزائر (المرحل التي تضم الدول التي تنتقل من المرحلـــة الأولى إلى الثانية)، وتملك أقل المؤهلاتالطبيعية خاصة المحروقات أو البشرية)، لكنها تتميز ببيئة ملائمة وجاذبة للاستثمار.

5- جاءت الجزائر فيالمرتبة الثانية دوليا بالنسبة لمؤش ر الاقتصاد الكلي الذي هو المؤشر الفرعي في تقرير التنافسية لعام 2007،وهذا راجع لما حققه الاقتصاد الجزائري من نتائج إيجابية في المؤشرات الخاصة بتـــوازن الاقتـــصاد الكلي (انخفاض معدلات التضخم، ارتفاع احتياطات سعر الصرف، انخفاض حجم المديونية الخارجيـــة، زيـــادة الناتج الداخلي الخام).

رغم كل ما سبق ذكره، لم ينعكس هذا المؤشر إيجابا على تحسين الوضعية التنافسيةللاقتصاد الجزائري ، حيث لم يشفع للجزائر لتدخل ضمن الدول التي تحتل المراتب الخمسين الأولى، وهذا يقودنا إلى نفي الفرضية التي انطلقنا منها، و الوصول إلى نتيجة مفادها أن التوازنات الاقتصادية الكلية ليست مقياس كاف لتقيـــيم مـــستوى تنافسية الاقتصاد الجزائري، وإنما يجب علىالجزائر أن تـ نظر إلى الإشكالات الأساسية التي تضعف مـــن تنافـــسية الاقتصاد، والتي تخص (البنية التحتية، التعليم العالي و التدريب و الاستعداد أو الجاهزية التقنية).

الخـــاتمة :

نستنتج من خلال ما سبق أن تنافسية الاقتصاد الجزائر ي ضعيفة نتيجة لأن بيئة الأعمال في الجزائر غـــير ملائمة و عائقة للاستثمار.

على أساس النتائج التي تم التوصل،يمكننا أن نقدم بعض الحلول و الاقتراحا ت التي نراهـــا مناســـبة لتحسين بيئة الأعمال و تعزيز تنافسية الاقتصاد الجزائري، و التي تشمل كل المجتمع الجزائري (أفراد، جماعـــات، رجال أعمال، هيئات خاصة و عمومية ..) لأن الجم يع مسؤول عن تعزيز تنافسية الاقتصاد، للوصول إلى هدف الدولة الكلي (تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة و مستدامة تساعد على تخفيض حدة الفقر و البطالة و رفـــع مستويات المعيشة)، و الذي يحقق بدوره أهداف كل فئات المجتمع، و هي كالتالي:

-خلق رؤية شاملة للمجتمع الجزائر ي: و تعنيخلق حوار بين كل المنظمات التي تمثل الـــشركاء الفـــاعلين في المجتمع من أجل تكوين رؤية و هدف محدد و واضح و موحد بين القطاع العام و القطاع الخاص و المجتمع المدني، وذلك من خلال:

- النظر إلى خلفية المجتمع، ثم النظر إلى وضعه الحالي، ثم التفكير في الهدف المراد الوصول إليه مستقبلا.
- استطلاع آراء جميع أفراد المجتمع بهدف تفعيل المشاركة في الحوار.
- رصد توقعات العاملين في القطاع العام و الخاص و المنظمات المختلفة، حول رؤيتهم المستقبلية لبيئة الأعمال في الجزائر.

-تدعيم مبدأ المبادرة الاجتماعية :وذلك بتفعيل التعاون بين القطاع العام و القطاع الخاص و المجتمع المـــدني، لتدعيم المسؤولية الاجتماعية المشتركة، من خلال:

- تسليط الضوء على فوائد تعزيز تنافسية الاقتصاد على القطاع الخاص و على المجتمع المدني.

توفير محفزات إضافية و تخفيضات ضريبية للقطاع الخاص، مقابل خدمة المجتمع ا لمدني، وذلك لخلق مشاركة إستراتيجية بين القطاع الخاص و المجتمع المدني.

-الشفافية و محاربة الفساد : و يتم بالتعاون مع المنظمات المحلية و الدولية لمحاربة الفساد و تدعيم مبدأ الشفافية، لخلق بيئة أعمال تتميز بالشفافية و الكفاءة الاقتصادية، من خلال:

- عدم المركزية في اتخاذ القرار.
- تجميع و تحليل ونشر البيانات بطريقة تضمن مبدأ الشفافية ، و توفير وسيلة سهلة للوصول إليها، من خلال خلق مواقع قوية للمعلومات (مواقع إلكترونية) لاتخاذ القرار.
- زيادة الوعي بالآثار المدمرة للفساد على المستوى الفردي و المجتمع، و التي تعيق من تطور الاقتصاد.

الخـــاتمة :

- **التعرف على أهم الإشكالات التي تضعف من تنافسية الاقتصاد وتبني إصلاحات فعالة:** و المتمثلة فيا يلي:
  - أهم الإشكالات تخص البنية التحتية، التعليم العالي و التدريب و الاستعداد أو الجاهزية التقنية.
  - يمكن تبني إصلاحات ثبت نجاحها في دول أخرى، خاصة الـ عربية منها مثل إنشاء مدن صـــناعية و التي ثبت نجاحها في دول الخليج.
- **الاهتمام أكثر بالقطاع الخاص:** خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة، كآلية لتشجيع التصدير، مـــن خلال:
  - تبني إصلاحات أكثر فاعلية لتسهيل الحصول على الائتمان.
  - إنشاء وحدة منفصلة تكون مسؤولة عن تسويق و تعزيز منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و توفير المعلومات اللازمة لتمكينها من اختراق الأسواق الخارجية.
  - توفير الدعم الفني و برامج التدريب المهني في المجلات التي تعيق التصدير.
- **توافق المواصفات القياسية الجزائرية مع المواصفات القياسية العالمية** لتسهيل إجراءات التصدير و الاستيراد، من خلال:
  - نشر المواصفات القياسية العالمية في مجلة، بحيث تكون متاحة لكل الفاعلين في النشاط الاقتصادي.
  - إعداد لجنة دورية لتقييم عملية توحيد المواصفات.
- **الإصلاح القضائي:** لخلق بيئة عادلة تتوافر فيها جميع سبل الأمان لرجل الـ لأعمال و المـــستهلكين علـــى حـــد السواء، من خلال:
  - إصدار قوانين تضمن سرعة الفصل في منازعات الاستثمار.
  - إنشاء أجهزة لفض النزاعات التجارية مكونة من خبراء ذو دراية بالأمور التجارية.

هناك الكثير من الجوانب لم يتسنى لنا دراستها، و التي نعتبرها مواضيع لدراسات و أبحـ ـاث لاحقة، نود أن نشير إليها كمواضيع مقترحة للباحثين المقدمين على اختيار نفس الموضوع و البحث فيه، و هي:

- حماية المستثمر كأداة لتفعيل القطاع الخاص.
- دور التكامل الاقتصادي في تحسين بيئة الأعمال.
- دور بورصة الجزائر في تعزيز تنافسية الاقتصاد.
- تأثير الأزمات المالية العالمية على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

أولا: الكتب

01	- أحمد عبد الرحمان أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994.
02	- أحمد ماهر، **دليل الخوصصة**، الدار الجامعية للطباعة و النشر، القاهرة، 2002.
03	- السلمي علي، **إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**، دار غريب للطباعة و النشر، القاهرة، 2001.
04	- بعلي محمد صغير، **تنظيم القطاع العام في الجزائر** "استقلالية المؤسسات"، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
05	- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002-2004.
06	- توماس وهيلين، دافيد هنجر، ترجمة محمود عبد الحميد مرسي، زهير نعيم الصباغ، **الإدارة الإستراتيجية**، معهد الإدارة العامة، القاهرة، 1999.
07	- جميلي حميد، **دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية و الإقليمية المعاصرة**، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الاقتصادية، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 1998.
08	- جميلي حميد، **دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية**، أكاديمية الدراسات العليا، الجماهيرية العظمى، طرابلس، 2004.
09	- حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
10	- خالدي الهادي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، أفريل 1996.
11	- دادي عدون ناصر، **الإدارة و التخطيط الإستراتيجي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12	- رضا عبد السلام، **مكانة مصر و الدول العربية في المؤشرات العالمية**، ط1، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2007.
13	- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية** "مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية"، ج1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
14	- سعيد النجار، **نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي**، ط1، دار الشروق، مصر، 1991.
15	- سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية** " آثارها السلبية و الإيجابية على أعمالنا الحالية و المستقبلية "، ط1، دار الجامد، الأردن، 2004.
16	- سمير محمود ناصر، **جماعات الضغط الاقتصادية الدولية و آثارها السلبية على التطور الاقتصادي**، دار الفرقد السورية، سوريا، 2005.
17	- صبحي محمود، **الخصخصة(ماذا؟ متى؟ وكيف؟)** المشكلات والحلول، الدار الجامعية، القاهرة، 2002.

18	- عادل المهدي، **عولمة النظام الاقتصادي العالمي و منظمة التجارة العالمية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
19	- عبد السلام أبو قحف، **التجربة اليابانية في الإدارة و التنظيم** "الدعائم الأساسية و مقومات النجاح"، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2002.
20	- عبد السلام أبو قحف، **التنافسية و تغيير قواعد اللعبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
21	- عبد السلام أبو قحف، **سياسات و استراتيجيات الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
22	- عبد السلام أبو قحف،**اقتصاديات الإدارة و الاستثمار الدولي**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،2001.
23	- عدي قصور، **مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
24	- عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
25	- عمر صقر، **العولمة و القضايا الاقتصادية المعاصرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
26	- فريد النجار، **إدارة الأعمال الاقتصادية و العالمية** "مفاتيح التنافسية و التنمية المتواصلة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
27	- فريد النجار، **الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
28	- فريد النجار، **المنافسة و الترويج التطبيقي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
29	- فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
30	- محمد صالح الحناوي و آخرون، **مقدمة في إدارة الأعمال و المال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
31	- ناصر عبيد الناصر، **ظاهرة الفساد " مقاربة سوسيولوجية، اقتصادية"**، دار المدى للثقافة و النشر، دمشق، 2002
32	- نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1998.
33	- هاني محمد دويدار، **نطاق احتكار المعرفة التكنولوجية بواسطة السرية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1996.

ثـــانيـــا: الأطروحات والرسائل الجامعية

01	- بلالي أحمد، **الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.
02	- دويس محمد الطيب، **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول** "حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.
03	- سامية دحماني، **تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** "حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية للعشرية88-98"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2001.
04	- سمير بن دريسو، **الشراكة الأجنبية كخيار إستراتيجي للمؤسسة الإقتصادية** "دراسة حالة مجمع صيدال"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
05	- منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
06	- عبيرات مقدم، **التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002.
07	- فارس فضيل، **أهمية الاستثمار المباشـــر الأجنبي في الدول العـــربية مع دراسة مقارنـــة** "بين الجزائر، مصر و المملكة العربية السعودية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
08	- فرحات غول، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية** "حالة المؤسسات الجزائرية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
09	- قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية** "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
10	- يحياوي سليمة، **العولمة و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية** "حالـــة الجزائـــر"، مـــذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.
11	- زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

ثـــالثـــا: الملتقيات و المؤتمرات

01	الملتقى الدولي حول **"العولمة وبرامج التصحيح الهيكلي والتنمية"**، جامعة سطيـــــــف، 16/15ماي 1999.
02	الملتقى الوطني الأول حول **"الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"**، جامعة البليدة، 21/20 ماي 2002.
03	الملتقى الوطني الأول حول **"المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد"**، جامعة ورقلة 23/22 أفريل 2003.
04	الملتقى الوطني حول **"السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة"**، جامعة البليدة، 12/11 ماي 2003.
05	الملتقى العلمي الدولي الأول حول **"أهمية الشفافية ونجاعة الأداء للإندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي"**، الأوراسي، الجز ماي/جوان 2003.
06	أوراق موجزة حول **"الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية"** المنعقد في كانكون (المكسيك) 14/10 2003، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، 2003**.**
07	الملتقى الدولي حول **"التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة"**، جامعة ورقلة، 10/09/ مارس 2004.
08	الملتقى الدولي الثاني حول **"التكامل الاقتصادي العربي الواقع و الآفاق"**، جامعة الأغواط، 17-19 أفريل 2007.
09	المؤتمر العلمي الدولي الرابع حول **"إدارة المعرفة في العالم العربي"**، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 28/26 أفريل 004
10	الملتقى الدولي **حول "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية"**، جامعة سطيف 09/08 ماي 2004.
11	بحوث و أوراق عمل الملتقى الدولي حول **"اقتصاديات الخوصصة و الدور الجديد للدولة"**، جامعة سطيف، 05/03 أكتوبر 2004".
12	المؤتمر العلمي الدولي حول **"الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات"**، جامعة ورقلة، 09/08 مارس 2005.
13	المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول **"اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية"**، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان 28/27 أفريل2005.
14	الملتقى الدولي حول **"متطلبات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"**، جامعة شلف، 18/17أفريل 2006**.**
15	الملتقى الدولي حول **"آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، جامعة سطيف، 14/13 نوفمبر 2006
16	الملتقى الدولي حول **"سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية "**، جامعة بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006.

17	الملتقى الدولي الأول حول **"أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية"**، جامعة بومرداس، 05/04 ديسمبر2006.
18	الملتقى العلمي الدولي حول **"المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"**، جامعة شلف، 28/27 نوفمبر 2007.

رابـــعا: المجلات و الدوريات و التقارير ومراجع أخرى

01	مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد01، 2002.
02	مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثاني 2003.
03	مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد01، السداسي الثاني 2004.
04	مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد02، ماي 2005.
05	مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد03، ديسمبر2005.
06	مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة شلف، العدد04، جوان 2006**.**
07	مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد 11، 2004.
08	مجلة علو الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد13، 2005.
09	مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة الجزائر، العدد15، 2006.
10	مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تيارت، العدد 18، فيفري 2005.
11	مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، العدد05، 2005.
12	مجلة آفاق، جامعة البليدة، العدد06، أفريل2006.
13	مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد14، جوان 2006**.**
14	مجلة الاقتصاد، جامعة قسنطينة، العدد 02، مارس 2003.
15	مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة ، العدد29، جويلية 2006.
16	مجلة علوم إنسانية، جامعة بسكرة ، العدد29، جويلية 2006، 2008/03/04 ، http://www.ulum.nI/b150
17	مجلة المستثمرون، 2008/01/29، http://mosgcc.com/mos/magazine/index.php?issue:69§story topic=6.
18	مجلة الاقتصاد و الأعمال، جانفي 2008، http://www.Cq.gov.dz/gouvernement/chef-G/entretien-interview.htm
19	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، الكويت، السنة25، العدد2، أفريل/جويلية 2007.
20	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، الكويت، السنة 25، العدد04، أكتوبر/ديسمبر 2007.

21	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار، الكويت، السنة25، العدد5، أكتوبر/ديسمبر 2007.
22	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مؤشر التنافسية في افريقيا**، العدد150، نوفمبر2000**.**
23	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **التقرير السنوي 2006**، الكويت.
24	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005.
25	المعهد العربي للتخطيط، **تقرير التنافسية العربية**، الملخص التنفيذي، الكويت، 2003.
26	الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر 2006.
27	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2008/2007.
28	منظمة الشفافية الدولية، **التقرير العالمي للفساد 2007**، 2008/05/10، http://www.transparency.org/publicatios/gcr
29	البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، **تقرير عقد الصفقات"**إزالة العقبات التي تعوق النمو"، 2005.
30	مارغريت ديريزنياك هانوز و آخرون، تقرير التنافسية العربية 2007 "الحفاظ على زخم النمو"، الملخص التنفيذي و بيانات عن الدول، المنتدى الاقتصادي العالمي، جينيف، سويسرا،2007**.**
31	المركز السعودي للتنافسية، **تقرير أداء الاستثمار و التنافسية**، المملكة العربية السعودية، 2006.
32	بنك الجزائر، **التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي للجزائر**، أكتوبر 2007**.**
33	وزارة التخطيط و التعاون الدولي، الفريق الأردني للتنافسية، **التنافسية و التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق العالمية**، الأردن، 2001.
34	وزارة التخطيط و التعاون الدولي، الفريق الأردني للتنافسية، **التنافسية وتجربة الأردن**، الأردن، 2003.
35	وزارة التخطيط و التعاون الدولي، الفريق الأردني للتنافسية ، **الأردن رؤية2020**، اللقاء الوطني الثالث، **الأردن، آذار 2002.**
36	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الاتفاقيات و الاتفاقات**، 08/10/16، www.andi.gov.dz/convention/convention.htm
37	مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائيات، مؤشرات عام 2005، 2006، 2007، نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، الجزائر**.** http://www.pmeart-dz.org
38	وزارة الصناعة وترقية الاستثمار، **الخوصصة**، 2008/09/10، http://www.mipi.dz
39	دليل الاستثمار في الجزائر، الجزائر، 2006.
40	إسماعيل زغلول، محمد الهزايمة، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، صندوق النقد العربي،

	أبو ظبي، 1999**.**
41	طارق نوير، **دور الحكومات الداعم للتنافسية** "حالة مصر"، سلسة أوراق العمل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،2003.
42	علي توفيق صادق، **القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية**، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ، العدد05، 1999.
43	محسن أحمد هلال**مفاوضات النفاذ إلى الأسواق** إعلان الدوحة السلع - الخدمات"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، بدون سنة.
44	محمد عدنان وديع، **القدرة التنافسية و قياسها**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد24، ديسمبر 2003.
45	مصطفى العبد الله الكفري، **برنامج الإصلاح الاقتصادي و سياسات تشجيع الاستثمار في سوريا**، 2008/06/02، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1929
46	عبد الوهاب بوكروح ، **تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي 2007/2006** "تنافسية الاقتصاد الجزائري ضعيفة"، 2008/02/22، http://bwahab2505.maktoobbloq.com/106188
47	جريدة الوطن، **تقرير التنافسية العالمية 2007**، 2007/02/11، http://www.al-watan.com/data
48	جريدة الوطن، **تقرير التنافسية العالمية 2007**، 2007/02/11، http://www.al-watan.com/data/index.asp?content=ecs3#1
49	جريدة الخبر الأسبوعي، الجزائر، العدد4324، 21 فيفري 2005**.**
50	العرب الأسبوعي، اقتصاد، السبت 2007/04/07.
51	وكالة الأنباء الجزائرية، الأحد 25 مارس 2007.

خـــامسا: المراجـــع الأجنبية :

01	- Ahmed Benbitour, **L′Algérie au troisième millénaire défies et potentialités**, Marinoor, Alger, 1998.
02	- Bertrand Billon et Redha Gouia , **l'investissement direct étrangers et développement industriel méditerranéen** , Economica, Paris, 1996.
03	- Charles Albert michalet, **La séduction des nations ou comment attirer les investissements**, economica, paris, 1999.
04	- Claude Nehmé, **stratégies et Techniques Internationales**, Organisation, Paris, 1992**.**
05	- Fabric Hatem, **Les indicateur comparatifs de compétitivité et d'attractivité**" une rapide revue de littérature", de l'Agence Française pour les Investissements Internationaux.
06	- Gerry Johnson, Hevan Scholes, **Stratégique**, éd Française, France, 2000.
07	- Hervé Bougault , Ewa Filipiak , **Les programmes des mises à niveau des entreprises** "TUNISIE, MAROC, SENEGAL", département de la recherche, Agence française de développement.
08	- HOCINE BENISSAD, Algerie, **restructurations et réforme économiques (1979-1993)**, OPU, 1994.
09	- Jean Marc Deleersnyder**, Marketing International**, 2ed, DALLOZ, 1986.
10	- Jean-claude Tarondeau, Christine Huttin**, Dictionnaire de Stratégie d′Entreprise**, VUIBER, Paris, 2000.
11	- John Cockbum, Eckhard Siggel, **Une méthodologie d′analyse de la compétitivité**, Réseau de la recherche sur les politiques industrielles en Afrique, Fiche technique N°6, mai 1995**.**
12	- L.Lachaal, **La Compétitivité** " Concepts,Définitions et Applications ", Institut Nationale de la Recherche de Tunis, Département d′Economie Rurale, Tunisie,2004**.**
13	- M.Porter, **L'avantage concurrentiel des nations**, inter-éditions, Paris, 1993.
14	- M.Porter, **La Concurrence selon Porter**, Village Mondial, Paris 1999.
15	- McFatridje.D.G, **La Compétitivité** "Notions et Mesures", Ottawa, INDUSTRIES, Canada, 1995**.**
16	- Michèle Debonneuil, Lionel Fontagne, **Compétitivité**, Le document Français, Paris, 2003**.**
17	- Michel wissler, **qualité et compétitivite des entreprises du diagnostic aux actions de progrès**, 2 ed, Economica, paris, 1998.
18	- Orsetta Causa, Daniel Cohen, **Productivité Industrielle et Compétitivité**, centre de développement de l′ OCDE, septembre 2005.
19	- Petrella riccardo, **"Critique de la compétitivité, l'idéologie de la guerre économique et de la survie sociale des meilleurs à la lumière du 11 septembre"**, 16/07/2008, http://www.ingenio.upv.eswbingenioimg/semiponcia_petrella.pdf.
20	- Philip Kotler, Bernard Dubois, **Marketing Management**, PUBLIC UNION,

	Paris, 2000**.**
21	**-** Rabah bettahar, **la privatisation en Algérie**, OPU, 1995.
22	**-** Samia Fantar, **Les Facteurs de Compétitivité dans la Filière Textile Habillement** " le cas de la Tunisie ", 2007, http://www.unio-cefi.fr/article.php3?id-article=1488.
23	**-** Sylvain Zini, **Critique du Les Indicateurs de Compétitivité**, P49, 16/07/2008, http://www.er.uqam.canobelpolitis/IMG.
24	- World economic forum, **Arab World Competitiveness Roundtable**,Doha,09/10 April 2007.
25	- World Economic Forum, **The Global competitiveness Report**, 2007/2008.
26	**-** Youcef Deboub**, Le nouveau mécanisme économique en Algérie**, OPU, Alger, 1995.
27	- ONS , l'emploi et le chômage en Algérie, **Enquête sur la mesure des niveaux de vie 1995** ,ONS, 1996**.**